

مستقبل الممارسة الدبلوماسية في ظل العصر الرقمي دراسة في الدبلوماسية الرقمية

مستقبل الممارسة الدبلوماسية
في ظل العصر الرقمي دراسة في الدبلوماسية الرقمية

طيايية ساعد

تعدّ العلاقات الدبلوماسية بين الدول من بين أهم مظاهر السيادة، إذ أن ظهور الدولة في مجال العلاقات الدولية يستتبع بالضرورة دخولها في علاقات متنوعة مع غيرها من الدول المماثلة لها، التي تقف معها على قدم المساواة من حيث السيادة والاستقلال.

والدول بوصفها "هيئات سياسية واجتماعية لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الجماعة الدولية إذ أن روابط التعامل والتعاون والتكامل تربط الدول وشعوبها ببعضها بعض وتقرض عليهم ضرورة الاتصال، الأمر الذي يقتضى تبادل المبعوثين الدبلوماسيين بين الدول لإدارة الشؤون الخارجية.

البندي
للنشر والتوزيع

طيايية ساعد

البندي



البندي
للنشر والتوزيع

samirjundi58@gmail.com

مستقبل الممارسة الدبلوماسية
في ظل العصر الرقمي دراسة في الدبلوماسية الرقمية



دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

✱

darjundi46@gmail.com

مستقبل الممارسة الدبلوماسية
في ظل العصر الرقمي دراسة في الدبلوماسية الرقمية
طيايبة ساعد

✱

الطبعة الأولى (2025).

✱

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved.No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher

مستقبل الممارسة الدبلوماسية

في ظل العصر الرقمي دراسة في الدبلوماسية الرقمية

طيايية ساعد

الطبعة الأولى

2025 م

المقدمة

تعدّ العلاقات الدبلوماسية بين الدول من بين أهم مظاهر السيادة، إذ أن ظهور الدولة في مجال العلاقات الدولية يستتبع بالضرورة دخولها في علاقات متنوعة مع غيرها من الدول المماثلة لها، التي تقف معها على قدم المساواة من حيث السيادة والاستقلال.

والدول بوصفها "هيئات سياسية واجتماعية لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الجماعة الدولية إذ أن روابط التعامل والتعاون والتكامل تربط الدول وشعوبها ببعضها بعض وتقرض عليهم ضرورة الاتصال، الأمر الذي اقتضى تبادل المبعوثين الدبلوماسيين بين الدول لإدارة الشؤون الخارجية.

تقوم الدبلوماسية بدور هام في نطاق العلاقات الدولية، فبواسطتها تتم إقامة هذه العلاقات وتدعيمها، كما يتم بواسطتها معالجة كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول، وعن طريقها يمكن التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، وكذلك تيسير حل المشكلات وتسوية الخلافات وإشاعة الود وحسن التفاهم في العلاقات بين الدول، ومن خلالها أيضا تستطيع كل دولة أن توطّد مركزها وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى. فالدبلوماسية بالنسبة للمجتمع الدولي هي بمثابة القوى المحركة للحياة الدولية، ومبعث نشاطها، وهي بالنسبة لكل دولة بمثابة الأداة التي - لو أحسنت استخدامها- من تحقي معظم الأهداف التي تسعى إليها، ومن تبوؤ المركز اللائق بها في المجتمع الدولي.

لا شك في أنّ أهم ما يميز عالمنا المعاصر عن العوالم التي سبقته هو تلك الثورة التي حدثت في مجال الاتصالات والمعلومات والوسائط، حتى أصبح الكثيرون يختزلون كل التقدم الذي أنجزه العالم المعاصر في تلك النقلة النوعية في تقنية الاتصالات والوسائط.

فإذا كانت العصور السابقة قد حظيت بمسميات تجزئية من قبيل: عصر الصحافة أو عصر الإذاعة أو السينما أو التلفزيون. فإنَّ العصر الحالي على خلاف ذلك، تقاربت فيه كل هذه العصور بتقنياتها مع الانطلاقات التقنية الحديثة لتطبع العالم المعاصر وتصفه بعصر التقدم في مجال الوسائط، والاتصالات عموماً.

ومن هنا، جاءت مسميات عصرنا الحالي جميعها مرتبطة بالطفرة في مجال الوسائط والاتصالات، بداية من أوسع المقولات (العولمة)، إلى تلك المتصلة مباشرة بتقنية الاتصالات والوسائط مثل: عصر ثورة الاتصالات والمعلومات أو مجتمع المعلومات أو الانفجار المعلوماتي والمعرفي، أو الثورة المعلوماتية، إلى غيرها من مصطلحات قاموس عصر التقنية غير المستقر، حتى غدت هذه المفردات تمثل أكثر المفردات ترديداً، ليس فقط بين الأكاديميين وعلى أسنة أعلامهم، وإنما أيضاً على السنة وفي مناقشات العامة الذين غزت التقنية حياتهم على كل مستوياتها وبكل أشكالها.

«يا إلهي! إنها نهاية الدبلوماسية»، هكذا كان تعليق رئيس الوزراء البريطاني "اللورد بالميرستون" في منتصف القرن التاسع عشر حينما وصلته آنذاك أول رسالة تلغراف. لقد أثر استخدام تقنيات الاتصال والمعلوماتية الحديثة بشكل كبير على كيفية تنفيذ الدبلوماسية، وكذلك على ماهية الدبلوماسية نفسها بدءاً من المستوى الهيكلي المجرد وحتى المستوى العملي للأداء الدبلوماسي، فقد أصبحت التكنولوجيا تحدد كيف يحدث التواصل، وبأية سرعة يحدث.

بصفة عامة، أدى التطور في تكنولوجيا النقل والاتصالات إلى العولمة، التي أدت بدورها إلى ظهور أنواع من الممثلين، أصبحوا دبلوماسيين في ميدان كان يدار من قبل الدول في السابق. كما أدى هذا التطور إلى ظهور أشكال جديدة للدبلوماسية حملت في اسمها صفة هذه التكنولوجيا تعبيراً عن استخدامها الكبير لهذه التكنولوجيا

في عملها، على غرار "الدبلوماسية الالكترونية" "الدبلوماسية الرقمية"، "الدبلوماسية الافتراضية" "دبلوماسية تويتر"... إلخ

تمكن الفكرة الأساسية لهذا الكتاب في التأثير الذي أحدثته الثورة الرقمية على الدبلوماسية، فالتحول والتطور في تكنولوجيا الاتصالات خاصة الأنترنت عمل على تغيير الطريقة التي تختار بها الحكومات واللاعبون الدبلوماسيون الآخرون تمثيلهم من خلال تغيير الطريقة التي ينظر بها المجتمع الدولي إليهم، كما عملت على تغيير الطريقة التي يتواصل بها اللاعبون الدوليون، من خلال تغيير قنوات الاتصال المتاحة، وكذلك تغيير زيادة السرعة التي يتم بها الاتصال والاختيارات التي يتم من خلالها.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تقديم رؤية شاملة لكيفية تأثير التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الممارسة الدبلوماسية بصفة عامة.

- دراسة في الدبلوماسية التقليدية، وربطها بالعصر الرقمي لتكوين نظرة عملية شاملة عم مسار تطوّر الدبلوماسية، قبل وبعد ظهور الثورة المعلوماتية.
- مدى تأثير هذه الثورة في مجال الاتصالات والمعلومات التي أدت إلى انتشار العولمة المعلوماتية، في العلاقات الدولية، وأهم وسيلة لتنظيم هذه الأدوات الاتصالية الجديدة في مجال الدبلوماسية التي أخذت اسم هذه التقنيات الجديدة للاتصال والتواصل، على غرار الدبلوماسية الرقمية الدبلوماسية الافتراضية، الدبلوماسية العامة الرقمية.

- محاولة تقسيم أداء هذه الدبلوماسية واستشراف ما ستكون عليه الدبلوماسية في المستقبل.

من بين أهم الدراسات التي قدمت في مجال الممارسة الدبلوماسية في ظل العصر الرقمي عامة والدبلوماسية الرقمية خاصة، الذي يعتبر موضوعا جديدا استقطب اهتمامات دارسي وممارسي الدبلوماسية، نجد:

▪ دراسة للمؤلفين بريان هوكينغ (Brian Hocking) وجون مليس (Jan

Melissen)، بعنوان "الدبلوماسية في العصر الرقمي" (*Diplomacy In The Digital Age*)، في شكل تقرير صدر عن المعهد الهولندي للعلاقات الدولية *Netherlands Institute of International Relations (Clingendael)*

حيث قُسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، تطرقا الباحثان في الجزء الأول إلى مفهوم العصر الرقمي، واستعرضا في الجزء الثاني أشكال الدبلوماسية الرقمية، وحاولا الإجابة عن تساؤل يخص كيفية تعامل الدبلوماسي مع هذه الاشكال الجديدة من الدبلوماسية، أما الجزء الثالث فقد جاء بعنوان العمليات الدبلوماسية خلال العصر الرقمي، حيث تطرقا فيه إلى بنية وعمليات و أجندات الدبلوماسية خلال العصر الرقمي.

▪ دراسة بعنوان "إعادة ترتيب النظرية الدبلوماسية للقرن الحادي والعشرين:

نهج ثلاثي" (*Reordering Diplomatic Theory For The Twenty-First Century*)

للباحث ستيفارت موراي (Stuart Murray) على شكل أطروحة دكتوراه، قسم العلاقات الدولية

والدبلوماسية، بجامعة "بوند" (*Bond University*) بأستراليا. حيث قدم فيها

الباحث دراسة في النظرية الدبلوماسية في القرن الواحد والعشرين، حيث تناول

في الجزء الأول نظرية الدبلوماسية التقليدية، أما الجزء الثاني فقد تناول

النظريات النقدية للدبلوماسية، والجزء الثالث جاء تحت عنوان النظريات الابتكارية للدبلوماسية، أما الجزء الرابع فقد عالج فيه توفيق التباعد بين نظريات الدبلوماسية التقليدية ونظريات الابتكارية للدبلوماسية.

■ دراسة بعنوان "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة" للمؤلف سليمان صالح، حيث ركز في دراسته على ما يعرف بدبلوماسية المواطن (*Citizen Diplomacy*)، وبين في جز من دراسته كيف أن هذه الثورة الرقمية أتاحت وسائل جديدة للدبلوماسية العامة، وقدم في جزء آخر تجارب عن استخدام الدول للوسائل والوسائط الرقمية والانترنت في الدبلوماسية العامة، وقدم في الجزء الأخير رؤية عن "الدبلوماسية المتكاملة" (*Integrative Diplomacy*) كإطار يحقق التكامل الاشكال المختلفة للدبلوماسية وبين عملياتها المختلفة.

من السمات المميزة للعصر الرقمي في القرن الحادي والعشرين، تزايد تشابك وتعدد العلاقات العالمية وسرعة انتقال المعلومات حول العالم، حيث فتح ذلك آفاقا وسبلا جديدة لممارسة الأنشطة الدبلوماسية، وساعد في الوقت ذاته على انضمام فواعل ومشاركين جدد إليها.

لقد رأى بعض المفكرين أن هذا التطور الهائل في وسائل الاتصال والتواصل الرقمية والانترنت، وما نتج عنه من وفرة في المعلومات وسهولة وسرعة اتصال، ما سهل من عملية الاتصال المباشر بين الحكام والوزراء واستخدام بعض الدول لصفات الانترنت لتحقيق أهداف الدبلوماسية العامة، أو لتقديم الخدمات عبر سفاراتها أو قنصلياتها الافتراضية، كما زاد ذلك من عدد الممارسين غير الرسميين للدبلوماسية. كل ذلك سيؤدي في الأخير إلى نهاية وزوال الدبلوماسية.

بينما البعض الآخر يرى بأن هذه الثورة الرقمية سوف تؤدي إلى تطور الممارسة الدبلوماسية وزيادة فاعليتها وانتشارها، بعد تخلصها من عراقيل الطابع الرسمي لها في كثير من أنشطتها، وتخلصها من السرية التي كانت تحيط بعملها. ما جعلنا نتساءل حول كيفية تأثير التطور الكبير في تكنولوجيا وسائل الاتصال والمعلوماتية على الممارسة الدبلوماسية.

حاولنا الاستعانة في دراستنا بالأطر النظرية التالية التي ساعدتنا في فهم الموضوع وفي عملية التفسير والتحليل:

الطرح النظري لمفهوم القوة الناعمة: القوة الناعمة (Soft Power) هو مفهوم صاغه جوزيف ناي من جامعة "هارفارد" لوصف القدرة على الجذب دون الاكراه أو استخدام أدوات القوة الناعمة كوسيلة للإقناع. في الآونة الأخيرة، تم استخدام المصطلح للتأثير على الرأي الاجتماعي والعام وتغييره من خلال قنوات أقل شفافية نسبياً والضغط من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية المختلفة. إذ يرى جوزيف ناي أنه مع القوة الناعمة "أفضل الدعايات ليست دعاية"، موضحاً أنه وفي عصر المعلومات، تعد "المصادقية أندر الموارد".

صاغ جوزيف ناي هذا المصطلح في كتابه الصادر عام 1990 بعنوان "ملزمة بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأميركية" (*Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*). وقد قام بتطوير المفهوم في كتابه الصادر عام 2004 بعنوان "القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية"، يستخدم المصطلح حالياً على نطاق واسع في الشؤون الدولية من قبل المحللين والسياسيين.

يرى جوزيف ناي أن المعلومات قوة، وهناك قسم أكبر من ذي قبل من بين سكان العالم لديه قدرة للوصول إلى تلك القوة. فحالات التقدم التكنولوجي أدت إلى تخفيض كبير ومفاجئ في كلفة معالجة المعلومات وبثها. والنتيجة هي انفجار في

المعلومات نجمت عنه "مفارقة الكثرة الغزيرة"، ووفرة المعلومات تؤدي إلى ندرة الانتباه، فعندما يغرق الناس في حجم المعلومات التي تواجههم، يجدون صعوبة في تمييز ما يركزون عليه، وبذلك يصبح الانتباه هو الشيء النادر وليس المعلومات، فالذين يستطيعون تمييز المعلومات القيّمة من فوضى الخلفيات المتراكمة يكتسبون قوّة، ويزداد الطلب على المحرّرين والملقّنين، وهذا مصدر قوّة للقادرين على إخبارنا أين نركز انتباهنا.

كما يرى ناي بأن العولمة اليوم أمريكية المركز، لأن جزءا كبيرا من ثورة المعلومات يأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن قسما كبيرا من محتويات شبكات المعلومات العالمية يتم تكوينه حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يؤدي ذلك إلى تعزيز القوة الناعمة الأمريكية.

أطروحة المجتمع الشبكي: كانت هناك الكثير المحاولات لوضع تصورا لروح الحقبة المعاصرة، كان أهمها ما تمّ تجميعها في مصطلح "المجتمع الشبكي" باعتبارها أطروحة تؤكد أن روح عصرنا هي روح الشبكة. إذ أن المبادئ التأسيسية للشبكات أصبحت قوة محرّكة للحياة الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا ما يميز فترتنا تاريخيا.

وقد مثلت دراسات مانويل كاستلز (Manuel Castells) عالم الاجتماع الكتالوني، من خلال مجلداته الثلاثة في دراسة الاقتصاد والمجتمع والثقافة في عصر المعلومات الأساس في صياغة هذه الأطروحة. فهو يرى أن: «ثمة نزعة تاريخية تنتظم بمقتضاها الوظائف والعمليات الأساسية حول الشبكات على نحو متزايد. وتكوّن هذه الشبكات الوجه الاجتماعي لمجتمعاتنا، ويعمل انتشار منطق التشبيك على تعديل العمل تعديلا جوهريا في نواحي الانتاج والتجربة والقوة والثقافة».

ترتبط أطروحة "المجتمع الشبكي" ارتباطا وثيقا بمجموعة من النظريات والتحليلات التي نشأت في ثمانينات القرن العشرين. من بين هذه النظريات إضافة

إلى النظريات والتحليلات التي ذكرناها نظرية أو خطاب "ما بعد الحداثة" الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بأطروحة "المجتمع الشبكي"، والذي هو عبارة عن مجموعة من المواقف النظرية التي ظهرت في مؤلفات المثقفين السياسيين في فرنسا بعد انتفاضات الطلبة والعمال سنة 1968، وامتدت فيما بعد لتشمل مجموعة واسعة من المجالات مثل الفنون والعلوم الاجتماعية والإنسانية. واهتم عدد من المفكرين على غرار ميشال فوكو (Michel Foucault) و جاك دريدا (Jacques Derrida) و جون فرانسوا ليوتار (Jean-François Lyotard) و جون بودريار (Jean Baudrillard) و فليكس غاتاري (Félix Guattari) بتعمق للتغيرات السريعة في الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي يشهدها العصر، وكانوا وراء أهم التحديتات التي واجهت المقولات الأساسية في الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي.

نظرية ما بعد الحداثة: تهدف نظرية ما بعد الحداثة إلى البحث عن أسس لتفسير المعرفة الإنسانية وإلى حد أصبحت هذه المعرفة ذات طابع عالمي، وقد رفضت هذه النظرية الكثير من الافتراضات والمقولات العامة التي قامت عليها النظريات السوسولوجية التقليدية والمعاصرة، وخاصة تلك التي أيدت فكرة التماسك والتضامن والتوازن الاجتماعي وأيدت عموما النظريات التي تؤيد أفكار حديثة ومتطورة. وتقوم هذه النظرية أيضا على نقد النظريات التي تعتمد على توحيد الموضوعات ومجالاتها الخاصة والتي تعتمد على التصورات المركزية أو الشاملة، لأنها تحرص على تجزئة الموضوعات وجعلها أفكار لا مركزية وتفسيرها في إطارها الاجتماعي واللغوي.

ويرى بعض المنظرين ما بعد الحداثيين أن ما يتحكم في عالم اليوم هو وسائل الاعلام والاتصال الحديثة، فمجتمع ما بعد الحداثة يتسم بدرجة عالية من التعدد والتنوع، ومن هنا فإن العالم الذي نعيشه ونشاهده في وسائل الاعلام والاتصال الحديثة مثل التلفاز والمواقع الالكترونية مليء بالأفكار والقيم المطروحة للتداول، ولا

صلة له بتاريخ المنطقة التي نعيش فيها وكما يقول مجموعة من هؤلاء المنظرين إننا نعيش في عالم تشكل ويعاد تشكيله باستمرار.

يعتبر **جان بودريار** (Jean Baudrillard) من أبرز المنظرين في اتجاه ما بعد الحداثة حيث يرى أن وسائل الاتصال الالكترونية قد دمرت العلاقة التي تربطنا بماضينا وخلقت حولنا عالما من الخواء والفوضى وكان قد تأثر بالماركسية في مرحلة مبكرة من حياته الفكرية، غير أن ثورة الاتصالات وانتشارها قد قلبت في رأيه المقولة الماركسية حول تأثير القوى الاقتصادية على شكل المجتمع رأسا على عقب.

ويرى **بودريار** أن ما يؤثر في حياتنا الاجتماعية أبلغ التأثير هو الاشارات والصور، ويستمد **بودريار** جانبا من أفكاره في هذا المجال من المدرسة البنوية وبخاصة الافكار التي طرحها **دو سوسير** (Ferdinand de Saussure) بأن المعاني والدلالات تشتق من الروابط بين الكلمات لا من الواقع الخارج وفي هاته الايام التي تهيمن فيها وسائل الاعلام.

تم تقسيم الكتاب إلى أربعة فصول، حيث كان **الفصل الأول** عبارة عن تقديم رؤية عامة حول الممارسة الدبلوماسية التقليدية، وقد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تطرقنا إلى مفهوم الدبلوماسية، أما المبحث الثاني فتناول تطوّر الممارسة الدبلوماسية عبر التاريخ، والمبحث الثالث وظائف الدبلوماسية والمؤسسات التي تمارسها.

الفصل الثاني كان بعنوان: الثورة المعلوماتية وعولمة الدبلوماسية، حي تم التطرق فيه إلى أثر العولمة خاصة منها المعلوماتية على العلاقات الدولية، وفي المبحث الثاني تأثير الثورة المعلوماتية على العلاقات الدولية، أما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان: الثورة الرقمية وتطور الدبلوماسية غير الرقمية.

الفصل الثالث، تم التطرق فيه إلى الدبلوماسية الرقمية، من خلال ثلاث مباحث عالجت الحكومة الرقمي، والدبلوماسية الرقمية، وتجارب عالمية عن استخدام الدبلوماسية الرقمية.

أما الفصل الأخير فقد كان بمثابة رؤية استشرافية لمستقبل الدبلوماسية في ظل العصر الرقمي، جاء تحت عنوان: دبلوماسية العصر الرقمي: نظرة مستقبلية، وقد تناولناه من خلال المباحث الثلاثة التالية: الأول: حدود وآفاق الدبلوماسية الرقمية، الثاني: مستقبل الوظائف الدبلوماسية، والمبحث الثالث كان بعنوان: مستقبل العملية الدبلوماسية.

الفصل الأول

الممارسة الدبلوماسية: نظرة كلاسيكية

تكتسي ظاهرة الدبلوماسية اليوم أهمية بالغة، إذ تحتل الموقع البارز في مسار تطوّر العلاقات الدولية. وقد برزت أهمية مواضيع الدبلوماسية أواخر القرن الماضي، من خلال تنامي شبكات المصالح المتداخلة والمتعارضة والمتبادلة فيما بين الدول والشعوب، والتشابك والترابط الكبير في العلاقات الدولية بصفة عامة، إضافة إلى الازدياد الكبير في عدد العاملين في السلك الدبلوماسي والقنصلي، وزيادة أنماط الممارسة والتعامل الدبلوماسي.

إزاء هذا التطوّر الذي شهدته العلاقات الدولية، أصبحت ظاهرة الدبلوماسية الظاهرة الأساسية في تنفيذ وإعداد سياسة الدول الخارجية، كما أنها أصبحت المدخل الأساسي الذي يتم من خلاله تحقيق استراتيجية الدول في فترتي السلم والحرب، وتحقيق حماية مصالح الدول والأفراد.

سيكون هذا الفصل دراسة في الممارسة الدبلوماسية التقليدية، من خلال معالجة مفهوم وظاهرة الدبلوماسية في مختلف جوانبها التاريخية والنظرية والقانونية والسياسية والفنية، والتطرق إلى مفهوم الدبلوماسية وتطوّر ممارستها عبر التاريخ ووظائفها المختلفة وأهم المؤسسات والأشخاص الذين يمارسونها.

المبحث الأول

مفهوم الدبلوماسية

إن تكوين فكرة عامة تسمح بتعريف الدبلوماسية يتطلب بداية تحديد معناها والاستخدامات المختلفة لمصطلح الدبلوماسية، كما يقتضي توضيح العلاقة بينها وبين مختلف المفاهيم المشابهة لها، كالسياسة الخارجية والقانون الدولي والاستراتيجية، وإبراز الفرق بين مفهوم الدبلوماسية ومختلف هذه المفاهيم.

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية.

أولاً/ أصل مصطلح الدبلوماسية:

لغويا يعود أصل مصطلح "دبلوماسية" (*Diplomacy*) إلى اللغة اليونانية، من الاسم (*Diploma*) الذي تشتق منه كلمة "دبلوم" (*Diplôme*) ، والذي يعني أساساً الوثيقة الرسمية التي يصدرها أصحاب السلطة، وتمنح حاملها مزايا معينة.¹ وقد استخدمت في بلاد اليونان القديمة لتشير إلى الوثائق المطوية التي تبادلها حكام المدن الإغريقية في علاقاتهم الرسمية. كما أطلقت على التصاريح التي كان يمنحها القاضي أو الحاكم لبعض الأفراد. فقد جرت العادة عند اليونانيين القدماء على تزويد السفراء الذين تنتدبهم بلادهم لإقامة علاقات مع بلد آخر، بورقة مطوية يذكر فيها الغرض من هذا الانتداب.²

يرى هارولد نيلكسون (*Harold Nicolson*) أن هذه الكلمة مشتقة من الفعل اليوناني (*diploun*) ومعناها يطوي، وهي تشير إلى وثائق مطوية بشكل معين

1 علي حسين الشامي، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ط4، عمان: دار الثقافة، 2009، ص28.

2 علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها وقوانينها، عمان: دار الشروق، 2001، ص24.

صدرت عن السلطة العليا في الامبراطورية الرومانية لتمنح حاملها امتيازات معينة في تنقلاتهم عبر طرقها.

كما اعتاد الملوك والأمراء على منح بعض الأفراد صكوكا ووثائق مطوية تسمح لهم بالتمتع بامتيازات خاصة.

كما يرى نيكلسون أنه عندما انتقل المصطلح إلى اللغة اللاتينية، استعمل

بمعنيين:

■ الأول: معنى الشهادة أو الوثيقة التي يتبادلها الملوك في علاقاتهم الدبلوماسية، والتي تمنح حاملها امتيازاً معيناً، والتوصيات بحسن استقباله واحترامه. وفي ضوء هذا عرفت اللغة الفرنسية ومن بعدها اللغة العربية كلمة "دبلوم" بمعنى الشهادة العالية التي تمنح للدارسين.

■ أما الثاني: فإنه يتعلق باستعمال الرومان لكلمة دبلوماسية بما يفيد طباع المبعوث الدبلوماسي، وما تقتضيه هذه الصفة من الأدب والمودة المصطنعة وتجنب أسباب النقد، وهذا ما قصدت إليه كلمة (*Diplome*) اللاتينية التي تعني الرجل المنافق ذا الوجهين، ومنه اشتقت في اللغة الفرنسية كلمة (*Dupeur*) بمعنى مخادع.¹

ثم اتسع مدلول هذه الكلمة بعد ليشمل الأوراق والوثائق الرسمية التي تتضمن نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها الامبراطورية الرومانية مع المجتمعات والقبائل الأجنبية. وبعد أن ازداد عدد تلك الاتفاقيات والمعاهدات برزت الحاجة إلى تكوين

1 Harold Nicolson, **Diplomacy**, 3 edition, London: Oxford University, 1963, p.11

الملفات الخاصة بها وتنظيمها وحفظها. وظهر تبعا لذلك موظفون مختصون مهمتهم تبويب وفهرسة تلك الوثائق، وهم يعرفون اليوم بأمناء المحفوظات. كما أخذ بعض الباحثين يهتمون بدراساتها، فأصبحت الدبلوماسية تعني حفظ الوثائق الرسمية ودراساتها، حيث أطلق عليها لفظ (*Re diplomatica*).

ولم يتغير هذا المعنى رغم التطور الذي شهدته العصور الوسطى، فقد ظلت الدبلوماسية تعني دراسة الوثائق القديمة المتعلقة بالعلاقات الدولية.

ويلاحظ أنه يقصد بكلمة الدبلوماسية في اللغة اليونانية الشهادات أو خطابات الاعتمادات المالية. ويربط بعض الباحثين بين هذا المعنى وبين حصول الدبلوماسي في ايامنا هذه على خطاب الاعتماد الذي يعتبر مصدر المركز القانوني الذي يتمتع به، لأنه يبدأ عمله رسميا وفعليا عقب تقديمه الى رئيس الدولة المعتمد لديها.

وللإشارة إلى إدارة وتوجيه العلاقات الدولية استخدمت كلمة المفاوضة (*Negotiation*) واستخدم لفظ سفارة (*Mission*) للإشارة الى الهيئة التي تقوم بهذا العمل ولم تشر كلمة الدبلوماسية إلى هذا المعنى إلا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، أي عقب توقيع "اتفاق وستقاليا" عام 1648، حيث اخذت تستقر فكرة التمثيل الدبلوماسي الدائم واصبح لفظ الدبلوماسية يرتبط بالبعثات التي تولت الدول الأوروبية ابقاءها فيما بينها لرعاية مصالحها والتفاوض باسمها والتعبير عن وجهة نظرها في القضايا والمناسبات المختلفة¹.

ولم ينتشر استعمال كلمتي "الدبلوماسية" و "الدبلوماسي" باللغة الانجليزية لتعني ادارة العلاقات الدولية قبل عام 1796، وظلت حتى الثورة الفرنسية مختلطة

1 عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، ط1، عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص14.

بمعنى المفاوضة وفنّها حتى أصبح لفظ دبلوماسية يعني مفاوضة ودبلوماسي يعني مفاوض. اما الدبلوماسية وكل ما ينطوي تحتها من معان محدودة وقواعد وتقاليد ومراسم ومفاهيم كما تفهمها اليوم فلم تتبلور الا بعد مؤتمر فيينا لعام 1815.

ثانيا/ تعريف الدبلوماسية:

اختلف فقهاء القانون الدولي في تحديد مفهوم شامل ومتفق عليه للدبلوماسية، فهناك عدّة تعريفات قُدمت للدبلوماسية ومن الصّعب حصرها وجمعها في تعريف واحد. كما أن مفهوم الدبلوماسية قد تطوّر بتطوّر الممارسة الدبلوماسية نفسها، ومنه سنقوم باستعراض أهم التعريفات التي قُدمت للدبلوماسية:

- عزّف الهنود الدبلوماسية منذ ثلاثة آلاف سنة بقولهم: إنها القدرة على إثارة الحرب وتأكيّد السّلام بين الدول.¹
- أما معاوية بن أبي سفيان فقد عبّر عنها بالتالي: "لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إذا أرخواها شدّدتها وإن شدّوها أرخيتها".²
- عرفها ريفيه (Alphonse Rivier) بأنها: ((علم وفن تمثيل الدول، وإجراء المفاوضات))³.
- عرفها براديه فوديري (Pradier Fodéré) بأنها: ((حُسن تمثيل الحكومات ومراقبة حقوق الوطن ومصالحه وكرامته حتى لا تمس في الخارج، وكذلك

1 هاني الرضا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: تاريخها، قوانينها وأصولها، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006، ص9.

2 علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص35.

3 Alphonse Rivier, **Principes du droit des gens**, 1éd, Paris : Arthur Rousseau éditeur, 1896, p432

إدارة الشؤون الدولية، وإدارة المفاوضات السياسية أو تتبعها وفقا للتعليمات الصادرة بشأنها ¹)).

■ يعرفها شارل كالفو (Calvo) على أنها: ((علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والنتيجة عن المصالح المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات)) ².

■ يرى فيليب كاييه (Philippe Cahier) بأن الدبلوماسية هي: ((الوسيلة التي يتبعها احد اشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية وخاصة من خلال المفاوضات)) ³.

■ وعرفها معجم "أوكسفورد" بأنها: أولاً: علم رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات. ثانياً: الطريقة التي يتبعها السفراء والممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الرعاية.

■ عرفها هارولد نيكلسون على أنها: ((توجيه العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والاسلوب الذي به يدير السفراء و المبعوثون هذه العلاقات، وعمل الرجل الدبلوماسي و أفقه)) ⁴.

■ أما هنري كيسنجر فيرى أن الدبلوماسية هي تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات ⁵.

1 Pradier Fodéré, **cours de droit diplomatique**, Paris : Libraires de la cour d'Appel et de l'Ordre des Avocats, 1881, p2

2 غازي حسن صباريني، **الدبلوماسية المعاصرة: دراسة قانونية**، ط1، عمان: الدار العلمية الدولية للنشر، 2002، ص13

3 Philippe Cahier, **Le Droit diplomatique contemporain**, Paris : Librairie Minard éd, 1962, p5

4 Harold. Nicolson, Op.cit, p16

- تعريف الدكتور عدنان البكري: ((الدبلوماسية عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض، ضمن النظام الدولي)).
- تعريف الدكتور سموحي فوق العادة: ((الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة، ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية، والسهر على ان تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمة في الخارج، وإدارة الأعمال الدولية بتوجيه المفاوضات السياسية، ومتابعة مراحلها وفقا للتعليمات المرسومة، والسعي لتطبيق القانون في العلاقات الدولية كيما تصبح المبادئ القانونية أساس التعامل بين الشعوب)).¹
- ويرى الدكتور حسن صعب الدبلوماسية بأنها: علم وفن وقانون وتاريخ ومؤسسة ومهنة.
- إنها علم: لأنها تتطوي على القواعد وعلى أصول محدّدة تحكم ممارستها وكيفية تطبيقها في العلاقات بين الدول.
- وهي فن: حيث أن تطبيقها يستلزم الموهبة والقدرة وفن الإقناع عند من تناط بهم ممارستها ووضعها موضع التطبيق.
- وهي قانون: لأن قواعدها وأصول ممارستها أصبحت موحّدة بين مختلف الهيئات الدولية وأشخاص القانون الدولي، وقد أصبحت بالتالي جزءا هام من قانون الدولي العام.

5 علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها وقوانينها، مرجع سابق، ص21.

1 سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، ط1، دمشق: دار البقعة، 1973، ص3.

- وهي تاريخ: لأن تطورها يرتبط بتطور العلاقات الدولية. كما أنها سجل لتاريخ التعامل والتواصل بين الأمم.
 - وهي مؤسسة: حيث أنها تمارس من خلال هيئات ومؤسسات متخصصة ومستقلة في إطار كل دولة.
 - وهي مهنة: فالذين يمارسونها اليوم ينصرفون لها بكامل نشاطهم، وبالتالي يتفرغون لأداء وظائفهم كأى نشاط سياسي و إداري متخصص و مستقل.¹
- يمكن تعريف الدبلوماسية بأنها: مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية ومختلف الفواعل الدولية الأخرى، والأصول الواجب اتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات.

ثالثا/ الاستخدامات المختلفة لمصطلح الدبلوماسية:

لكلمة الدبلوماسية مفاهيم متعددة، فهي تعني:

1. مهنة الممثل الدبلوماسي.
2. النشاط السياسي في حقبة من الزمن بشكله العام.
3. اللباقة والمهارة اللتين يتحلى بهما الانسان في علاقاته الاجتماعية، فيقال عن المرء أنه دبلوماسي للإشارة إلى ما تتضمنه تصرفاته من آداب ولباقة، وما يلجأ إليه من أساليب خفية لإدراك غايته وتحقيق أهدافه.

1 هاني الرضا، مرجع سابق، ص9-10.

4. كلما يتعلق بالمثلين السياسيين أو بأعمالهم الدبلوماسية، من اجتماعات ومراسيم وامتيازات وحصانات.

يشير الأستاذ **عدنان البكري** في كتابه "العلاقات الدبلوماسية والقنصلية" إلى أن كلمة دبلوماسية تستعمل في أحاديث الناس اليومية، وحتى في الكتب والمراجع العلمية للدلالة على معانٍ مختلفة بالإضافة إلى معناها الاصطلاحي العلمي المحدود. وأهم الاستخدامات العامة لكلمة للدبلوماسية هي التالي:

أولاً: تستعمل كلمة دبلوماسية للإشارة إلى إحدى الوسائل الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية.

ثانياً: تعريف الدبلوماسي والقول بأنه يمتحن الدبلوماسية.

ثالثاً: قد تثير كلمة دبلوماسية في ذهن الإنسان العادي معنى المكر والرياء و المراوغة، أو الدهاء والكياسة واللباقة، فيقال أن فلانا يتصرف بدبلوماسية أو أنه دبلوماسي لا يؤمن من شره.¹

رابعاً: تستعمل كذلك للإشارة إلى الهيئة أو المسلك، فيقال أن الدبلوماسية هي مهنة الدبلوماسي.

خامساً: تستعمل كلمة الدبلوماسية بمعنى ضيق كصفة لبعض المصطلحات، مثل الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والمراسلات الدبلوماسية.

سادساً: كما يستعمل مصطلح الدبلوماسية بمعناها الواسع جداً حين الإشارة إلى التاريخ الدبلوماسي لدولة ما، أو لفترة زمنية لتعني التسلسل التاريخي للعلاقات

1 علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص27. نقلاً عن: R. genet, **Taité de diplomatie et droit diplomatique**, Parris: edition A. Pedon, 1931, pp.15-16

الرسمية بين الدول، مثل قولنا "تاريخ روسيا الدبلوماسي أو تاريخ الدبلوماسية الروسية في القرن التاسع عشر..."¹

سابعاً: ولعل من أكثر المعاني شيوعاً للدبلوماسية هي الإشارة إلى المفاوضة، وبالتالي الخلط والالتباس بينهما، حتى قيل في تعريف الدبلوماسية أنها فن المفاوضة، وهذا غير صحيح لأنه استثنى الوظائف الأخرى للدبلوماسية مثل التمثيل والاتفاق ورعاية المصالح.²

ثامناً: ويرتبط مفهوم الدبلوماسية في كثير من الأحيان بالعلاقات الدولية والعلاقات الخارجية وإدارة العلاقات الخارجية وتنفيذ السياسة الخارجية بالسياسة الخارجية والاتصالات الخارجية.³

ففي حقل العلاقات الدولية تستخدم الدبلوماسية كوسيلة من وسائل السياسة الدولية للتعامل مع المجموعة الدولية أو مع النظام الدولي ككل، أو مع مناطق جغرافية معينة. أما مجال العلاقات الخارجية فيتضمن عنصرين متميزين لكنهما متقاربين هما السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الخارجية، أو حتى كمرادف للسياسة الخارجية فيقال أن للدبلوماسية هي أسلوب تنفيذ السياسة الخارجية أو أنها تعني وضع وتنفيذ السياسة الخارجية، وتستخدم كلمة دبلوماسية لتعني تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

1 أنظر: على صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، ط3، الاسكندرية: منشأة المعارف، 1975، ص18-19.

2 بطرس بطرس غالي و محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، ط7، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1998، ص315.

3 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، د. ن، ص141.

أما استعمال كلمة دبلوماسية بمدلول الاتصالات الدولية بكل اشكالها، فلا يجب أن يفهم منه الإشارة إلى نظام الاتصال بمعناه المادي، مثل المراسلات البريدية و الاتصالات السلوكية واللاسلكية والمباحثات الشخصية، بل كأسلوب يتعلق بالتعامل الدولي وبهذا المعنى الواسع يتضمن الاتصال، الوظائف التقليدية للدبلوماسية، مثل التمثيل وإعداد التقارير والمباحثات والمفاوضات، وبالتالي يقع ضمن أساليب تحقيق أهداف السياسة.

المطلب الثاني: علاقة الدبلوماسية ببعض المفاهيم المشابهة.

أولا/ الدبلوماسية والعلاقات الدولية:

تقوم الدبلوماسية بدور هام في نطاق العلاقات الدولية، حيث بواسطتها تتم إقامة العلاقات السياسية الدولية وتدعيمها، ومعالجة كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول، والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة. وعن طريق الدبلوماسية أيضا، يتيَسَّر حل المشاكل أو تسوية الخلافات، وتحسين العلاقات بين الدول. وعن طريق الدبلوماسية أيضا، تستطيع كل دولة أن توطّد مركزها وتعزّز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى. فالدبلوماسية إذن هي بمثابة الإدارة - لكل دولة -، إذا أحسنت استخدامها فإنها تحصل على كل المزايا التي تسعى إليها و أن تتبوأ المركز اللائق بها في المجتمع الدولي. ويرى كثير من المفكرين أن هدف الدبلوماسية الأول، هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصالات بينها من أجل تحقيق هذا الهدف.

يعرف سيمون دريفوس (*Dreyfus Simone*) العلاقات الدولية على أنها: "العلاقات التي تتجاوز حدود دولة واحدة والتي بحكم كونها واقعة في إطار المجموعة الدولية، لا تخضع لسيطرة دولة واحدة".

و يعرفها نيكولاس سبيكمان (*Nicholas J. Spykman*) بأنها: ((العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى)).¹

والعلاقات الدولية بمفهومها الواسع هي: "علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأيديولوجية وعسكرية على مستوى الدول ومجموعات الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشعوب التي تناضل من أجل الحرية". من هنا نستنتج أن العلاقات الدولية هي في جزء منها علاقات اجتماعية على مستوى الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين.

وعليه فإن هذه العلاقات الاجتماعية هي علاقات ما بين أصحاب القرار في هذه الكيانات، كرؤساء الدول ورؤساء الحكومات أو من ينوب عنهم ووزراء الخارجية والسفراء وغيرهم، أو هؤلاء جميعاً هم أشخاص الدبلوماسية، وحتى ترتب وتنظم وتنسج العلاقات فيما بينهم فإن الدبلوماسية كعلم وفن هي السبيل الأمثل إلى ذلك.

ويؤكد ريمون آرون (*Raymond Aron*) أن مركز العلاقات الدولية هو العلاقات بين الدول، أي تلك العلاقات التي تقوم بين الوحدات السياسية بوصفها

1 جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، ط1، الكويت: مكتبة كاظمة للنشر، 1985، 12

وحدات قائمة بذاتها. ويرى أن العلاقات بين الدول تعبر عن نفسها في تصرفات خاصة، هي تصرفات شخصين اسميها شخصيتين رمزيتين، هما الدبلوماسي والجندي. هناك رجلان يعملان في صورة تامة ليس بوصفهما عضوين عاديين، وإنما بوصفهما ممثلين للجماعات التي ينتميان إليها. السفير في ممارسة وظائفه هو الوحدة السياسية التي يتحدث باسمها، والجندي في ساحة المعركة هو الوحدة السياسية التي يقتل باسمها نظيره، السفير والجندي يعايشان العلاقات الدولية ويرمزان إليها، تلك العلاقات التي تتلخص من حيث هي علاقات بين الدول في الدبلوماسية والحرب.

ومع أن ريمون أرون يتحدث عن الوحدة السياسية بمعنى الدولة وأن مركز العلاقات الدولية هو العلاقات بين الدول، فإن الواقع الحالي للنظام الدولي والذي هو مجمل العلاقات التي تقوم بين متغيرات تدعى الفاعلين الدوليين، والذين يمكن حصرهم في الوقت الحاضر بمجموعة من الكيانات وهي: الدولة، المنظمات الدولية، المنظمات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة القومية، الرأي العام الدولي وحركات التحرر الوطني.

وإذا أخذت العلاقات بين هؤلاء الفاعلين بُعدا سياسيا يمكن أن نعتبرها علاقات دبلوماسية، حتى لو لم يترتب عليها إقامة بعثات دائمة لكل منها لدى الطرف الآخر، لأن مظاهر هذه العلاقات يمكن أن تتجلى بصور دبلوماسية مختلفة، كتبادل الوفود أو لقاءات القمة أو غيرها من الأشكال، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فإن العلاقات الدولية بمفهومها القديم كان يُعبر عنها بتسمية (التاريخ الدبلوماسي) أو (تاريخ العلاقات الدولية).

وقد استخدم المؤرخون المختصون في المجال الدولي لإنجاز أبحاثهم وثائق خاصة، هي الوثائق الدبلوماسية. والتاريخ الدبلوماسي يكمن في جمع الوثائق الدبلوماسية والتعليق عليها والوثيقة الدبلوماسية هي وثيقة رسمية أو سرية يستخدمها رجال الدولة للمراسلة فيها بينهم أو مع ممثليهم في الخارج. والوثيقة الدبلوماسية بما أنها وثيقة تاريخية تشكل "الوسيط بين الماضي والمؤرخ ومرآة الحقيقة التاريخية".

والعلاقة ما بين الدبلوماسية وعلم العلاقات الدولية بمفهومه الواسع هي علاقة عضوية لا يمكن فصلها، وكما رأينا فإن الكثير من المختصين في مجال الدبلوماسية يميلون إلى اعتبارها "إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض"، وهي "استخدام شخصيات معتمدة (Accredited) لإدارة العلاقات بين الحكومات"، وتتخذ تعريفاً بسيطاً باعتبارها: "الطريقة التي تُدار بها العلاقات الدولية".

واليوم وفي معظم المعاهد والكليات والأكاديميات المتخصصة، فإن مادة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، تدرّس على أنها إحدى المواد الرئيسية لعلم العلاقات الدولية، بالإضافة إلى القانون الدولي والسياسة الخارجية والتاريخ الدبلوماسي وغيرها من المواد ذات البعد الدولي.

ثانياً/ علاقة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية:

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه للسياسة الخارجية عند علماء السياسة، وعليه فقد تعدّدت تعريفات الباحثين إزاءها، حيث يرى كورت بأن السياسة الخارجية لدولة ما تحدّد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، إنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل

الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى الحرب، كما أنها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تُدار علاقات دولة مع دول أخرى.¹ إلا أن هذا التعريف الذي قدمه كورت لا يُدرج الأدوات العسكرية ضمن أدوات السياسة الخارجية.

يرى فلاديمير سوجاك (Vladimir Sojack) أن: ((السياسة الخارجية للدولة هي أساسا نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها في الدول الخارجية، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى)).² تعرفها مجلة السياسة الخارجية الأمريكية على أنها: مجموعة الأهداف السياسية التي توضح كيف أن هذا البلد سوف يتفاعل مع سائر بلدان العالم، وهي تصمّم لمساعدة الدول على حماية مصالحها الوطنية وأمنها القومي، وخدمة الأهداف الإيديولوجية والازدهار الاقتصادي، وتحدث نتيجة التعاون السلمي مع الدول الأخرى، أو من خلال العنف والحروب والاستغلال.

عرّف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية السياسة الخارجية على أنها: النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل ورد الفعل والتفاعل، وقد سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي، ويفيد مصطلح الحدود ضمنا أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: بيئة داخلية أو محلية، وبيئة خارجية أو عالمية.

1 أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص19.

2 عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: دار هومة، 2008، ص18.

لذا فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسط بين الأوساط المختلفة.¹

أما الأستاذ سموي فوق العادة فقد عرفها على أنها: ((الخطط السياسية التي تقرر الدول إتباعها على المدى القريب والبعيد في علاقاتها مع الدول الأخرى، بالاستناد إلى مصالحها المشتركة في ضوء الظروف الدولية)).²

كما يرى الدكتور سموي فوق العادة بأن الدبلوماسية لا تصنع أسس السياسة الخارجية، وإنما تنفذها وتوضحها وتحاول أن تجد الوسائل الكفيلة بتنفيذها وتحقيقها. ويضيف أن الدبلوماسية والسياسة الخارجية عنصران متلازمان ومتكاملان بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، إذ لا تستطيع الدبلوماسية أن تعمل بدون السياسة الخارجية، كما أنه يتعذر تنفيذ السياسة الخارجية بدون الدبلوماسية.³

والواقع أن تعدّد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها، فالسياسة الخارجية لا تتحدد طبقاً لتشريعات ملزمة كما هو الحال في السياسة الداخلية، ولكن يمكن التعرف عليها من خلال المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة، والسياسة الخارجية للدولة الواحدة تتفاوت بتفاوت من يتم التعامل معهم وتفاوت قضايا التعامل

1 غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص245.

2 ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، الأردن: دار مجدلوي، 2004، ص220.

3 سموي فوق العادة، مرجع سابق، ص9.

الخارجي، فقد تتبع الدولة سياسة خارجية تعاونية بالنسبة لقضية معينة مع دولة معينة وسياسة أخرى صراعية بالنسبة لقضية أخرى مع الدولة ذاتها.¹

ومنه نستنتج أن السياسة الخارجية هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرّسميون للوحدة الدولية من مجموعة البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محدّدة في المحيط الخارجي.

لقد خلطت الكثير من الدراسات ما بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية واعتبرتهما مفردتان مترادفتان، حتى أنها عرفت العلاقات الدولية بأنها المجموع الإجمالي للسياسة الخارجية لكل الدول، أو على الأقلّ للدول التي تعنيهم من الناحية العلمية. وبالمقابل فإن جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف رأيا في كتابهما (النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية) بأن العلاقات الدولية ليست هي مجرد السياسات الخارجية لمجموعة من الدول، إذ أن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشكيل وتقويم الاختبارات السياسية الخارجية في دولة واحدة وعلى أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط، وأن هذه السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لها جذورها الداخلية بغض النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة، إذ أن السياسة الخارجية تصنع داخل الدولة بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في مكان ما، بين دولتين أو أكثر، دون إن يعني إغفالنا للعلاقة بين العلاقات الدولية والسياسات الداخلية، وفي الوقت الذي يمكن القول بأن السياسة الخارجية موضوع يضعه إلى حدّ كبير صناع القرار السياسي، فإن العلاقات الدولية تتضمن حصيلة قوى متعدّدة وشبكة من النتائج المترتبة عن سلسلة من عمليات التفاعل التي قد لا يتحسّسها صانع القرار، وإذا كانت

1 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1998، ص11.

العلاقات الدولية تركز بشكل رئيسي على التفاعل الأوسع لا على الكيفية التي تنتظر منها الدول المشاركة إلى عملية التفاعل.

بمعنى أن العلاقات الدولية تأخذ التفاعل من زاوية شمولية، في حين تعنى السياسة الخارجية بالتفاعل من زاوية مصلحة ووجهة نظر الأطراف المشاركة في هذا التفاعل.¹

تعتبر الدبلوماسية العملية السياسية التي تتحقق بها علاقات الدولة، لذلك فهي على علاقة وطيدة مع السياسة الخارجية، بل وتشكل جزءا أساسيا منها، فيقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية بقدر ما تكون أداة تحضير وإعداد لها في ذات الوقت.

بالطبع هناك عدّة وسائل لتنفيذ السياسة الخارجية منها السلمية ومنها العنيفة، ولتحقيق مصالحها تلجأ الدول إلى هذه الوسائل، حيث تشكل الدبلوماسية الوسيلة الأساسية سواء في وقت السلم أو في الحرب، على اعتبار أنها لا تتوقف لا أثناء السلم ولا في وقت الحرب.

مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية، إذ أن المفهوم الثاني يتضمن بُعداً مزدوجاً، نظرياً وتاريخياً. حيث يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها: مجمل التوجيهات العامة التي يتم إعدادها في بداية فترة تاريخية معينة أو بعبارة أكثر بساطة، التوجيهات التي تم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة إلى السلطة.

1 ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، مرجع سابق، ص219-220.

والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية، ومن أجل بلوغ هدف محدد سلفاً.

يرى **سيبوري** أن السياسة الخارجية هي: "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان".

وينظر **ريمون آرون** إلى السياسة الخارجية على أنها: "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة، بل والعنف في بعض الأحيان".

ويعتبر **تشارلز هيرمان (Charles F. Hermann)** أن السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبناها صانعو القرار الرسميون أو من يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية.

ويعرف **كورت (Kourt)** السياسة الخارجية بأنها: "منهاج وضع لتحقيق أفضل الأوضاع الممكنة للأمة بالأساليب السلمية التي لا تصل حد الحرب".¹

ويرى **بوتر (Potur)** أن السياسة الخارجية "تشير إلى المناهج الوطنية للعمل في العلاقات الدولية و إلى الحوافز والغايات الوطنية المزمع تحقيقها بواسطة أجهزة وزارة الخارجية".

1 علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص45.

يرى الدكتور **عطا محمد صالح زهرة** في كتابه "في النظرية الدبلوماسية" أن السياسة الخارجية لأية دولة هي عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي، يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك وفقا لما تعتقه من مبادئ ومعتقدات.¹

فوزارة الخارجية باعتبارها جزءا من الهيئة التنفيذية، تضطلع بعملية وضع سياسة الدولة في المجال الخارجي موضع التنفيذ بتصميم الخطط والبرامج التي تتضمن الخطوات العملية الكفيلة بذلك، وتكليف موظفيها كل بحسب اختصاصه، وفي إطار الدائرة التي ينتمي إليها بالعمل على تطبيق تلك السياسة على أرض الواقع. والبعثات الدبلوماسية تشارك في تنفيذ السياسة الخارجية بالقيام بالمهام المتعلقة بالجانب الخارجي من أعمال وزارة الخارجية، حيث تنفذ بشكل دقيق وفعال كل ما يصدر إليها من أوامر وتعليمات في هذا الصدد. وهي تقوم من جهة أخرى بإرسال البرقيات والتقارير التي تتضمن ردود الأفعال الدولية إزاء سياسة بلادها الخارجية.²

من هنا نستنتج أن السياسة الخارجية والدبلوماسية هما مفهومان مترابطان رغم اختلاف كل منهما عن الأخرى، فالأولى أداة تشريعية نظرية، بينما الثانية تقوم بتزويد صانعي السياسة الخارجية بالمعلومات التي تمكنهم من القيام بمهامهم، وهذا الجهد يمهّد لعملية صنع السياسة الخارجية ولا يدخل ضمن نطاق هذه العملية.

1 عطا محمد صالح زهرة، مرجع سابق، ص20.

2 عطا محمد صالح زهرة، المرجع السابق، ص23.

فإذا كانت السياسة الخارجية هي مجموعة القرارات والسياسات التي تحدّد بها كل دولة مواقفها ووجهات نظرها في العلاقات الدولية، فإن الدبلوماسية هي الأساليب والفنون التي تنفذ بها الدولة سياستها الخارجية.¹

ثالثا/ الدبلوماسية والاستراتيجية:

الاستراتيجية بالمعنى الدقيق هي استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية، بعبارة أخرى الاستراتيجية هي قيادة مجمل العمليات العسكرية، أو هي فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب.² أما السياسية فهي تصوّر الخارجي للمصلحة الوطنية. يرى كلاوزوفيتز أن الحرب يجب أن تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولا بد أن تتكيف السياسة مع الوسائل الحربية المتوفرة.³ فالحرب ليست عملا سياسيا فحسب، بل هي أداة حقيقية للسياسة ومتابعة العلاقات السياسية، وتحقيقا لهذه العلاقات بوسائل أخرى.

يحيط بمفهوم الاستراتيجية غموض في إدراكه، ولا سيما أن بعدا فلسفيا يكتنفه، لذلك تعددت النظرة إلى هذا المفهوم تبعا لتعدد وتنوع اختصاص الباحثين المهتمين بشؤون الاستراتيجية، الذين تناولوه كل حسب اختصاصه.

يمكن تعريف الاستراتيجية من الناحية اللغوية بأنها خطة أو سبيل للعمل، ويرجع استخدام هذا المصطلح إلى الميدان العسكري، حيث ظهرت أول مرة في المؤلفات العسكرية التي تعالج قضايا الاستراتيجية العسكرية، وظهرت لفظة

1 غازي حسن صباريني، مرجع سابق، ص17.

2 محمد طه بدوي، مدخل إلى العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية، 1972، ص39.

3 كارل فون كلاوزفتر، في الحرب، ج3، ترجمة: أكرم ديري و الهيثم الايوبي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر، 1969، ص114.

الاستراتيجية النابعة من تعبير سترات يجوس (*Strat Egos*) الإغريقي الذي يعني فن الجنرال أو أساليب القائد العسكري. وقد تطور هذا المصطلح حتى في الميدان العسكري نفسه، وتعرض لتفسيرات مختلفة منها:

عرفها كلاوزوفيتز (*Carl von Clausewitz*) بأنها: ((استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى هدف الحرب)). واستخدم هذا المصطلح لوصف الطريقة المثلى لخوض الحرب.¹

يرى الزعيم الصيني ماوتسي تونغ (*Mao Tse-tung*) أن مهمة الاستراتيجية هي: دراسة القوانين الموجهة للحرب والتي تتحكم في وضع الحرب الكلي.

عرفها الجنرال الفرنسي اندريه بوفر (*André Beaufre*) على أنها: ((فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية مع استخدام الوسائل المتوفرة لدينا أفضل استخدام)).²

أما البريطاني ليدل هارت (*Henry Liddell Hart*) الذي كان من منتقدي كلاوزوفيتز فقد عرفها بأنها: ((فن توزيع واستعمال مختلف الوسائل العسكرية لبلوغ أهداف السياسة)).

عرفها الاستراتيجي الأمريكي توماس شيلينغ (*Thomas Schelling*) بأنها: ((ليست معنية بالتطبيق الكفاء للقدرة بقدر ما تتعلق أساسا بكيفية استغلال عناصر

1 لمى مضر الأمانة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص51.

2 محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، ط1، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص62-63.

القدرة الكامنة والمحتملة، ويرتبط بذلك تحجيم إمكانيات الخصم أو الطرف الآخر في صراع القوة، بما في ذلك التأثير في سلوك الطرف الآخر في الصراع)).¹

أما الأستاذ الأمريكي هاري يارجر (Yarger Harry) المختص في تدريس الاستراتيجية، فقد جاء بتعرف عام للاستراتيجية يقول فيه: ((في إطار الدولة، الاستراتيجية هي استعمال وسائل قوة معينة (سياسية، دبلوماسية، عسكرية وإعلامية) لتحقيق الأهداف السياسية للدولة بالتعاون أو التنافس مع فواعل أخرى تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة، المحتمل أن تكون متعارضة مع مصالحها، بمعنى آخر انها استعمال القوة الذاتية للموارد الوطنية والمجتمعية للدولة من اجل أهداف سياسية في محيط حركي، تنافسي بارز.²

اقتصر استعمال كلمة الاستراتيجية على الحرب والسياسة حتى الماضي القريب، ومع السبعينات دخل مصطلح الاستراتيجية إلى عالم الأعمال، وبرز مصطلح "الاستراتيجية الخاصة" إلى جانب الاستراتيجية العسكرية، وفي الوقت ذاته توسع استعمال المصطلح ليشمل جل نشاطات الدولة، وكان ذلك نتيجة إدراك أن الاستراتيجية العسكرية وحدها غير كافية لتحقيق امن الدولة، وجاء مصطلح الاستراتيجية الشاملة ليعبر عن هذا الاتجاه، وأصبح لكل نشاط من أنشطة الدولة استراتيجية خاصة.³

1 لمى مضر الأمانة، مرجع سابق، ص51.

2 Harry Yarger; "Strategic theory for the 21 century: The little book on big strategy"; in: <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?PubID=641>; [25/01/2014].

3 حسين سنطوح، "الإستراتيجية دراسة وفن"، دراسات إستراتيجية (مركز البصيرة)، الجزائر، العدد الرابع، جويلية 2007، ص58.

بصفة عامة يمكننا أن نميز بين المستويات التالية في الاستراتيجية:

1. الاستراتيجية الشاملة: تهتم بكل قطاعات الدولة وهدفها خدمة السياسة الوطنية

لإيجاد المكانة اللائقة بالدولة وتحسينها في النظام الدولي، من خلال تنمية قطاعاتها المختلفة.

2. استراتيجية الأمن القومي: وهدفها تنسيق القوة القومية (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية وإعلامية) لتحقيق الأهداف التي تساهم في الأمن القومي.

3. الاستراتيجية العليا: هدفها هو تنسيق كل موارد الأمة، أو مجموعة من الأمم لتحقيق الهدف السياسي من الحرب.

4. الاستراتيجية العسكرية القومية: هدفها تطوير مفاهيم استراتيجية متكاملة، وسبل العمل الموجهة لتحقيق أهداف السياسة الأمنية والاستراتيجية باستعمال القوة العسكرية أو بالتهديد باستعمالها.

5. الاستراتيجية التطبيقية أو الميدانية: وهي الاستراتيجية التي تحدد الطريقة التي تستعمل بها القوة العسكرية في الحرب لتحقيق أهداف استراتيجية تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الحرب.¹

هذه المستويات الخمسة قد تختلف تسمياتها وقد تتداخل فيما بينها أحيانا، واهم من هذا أنها تبرز الطبيعة المرنة لمفهوم الاستراتيجية وقدرته على التمدد ليضم أصناف جديدة، ويعود هذا إلى أهمية الاستراتيجية، وهي إحدى خصائصها المرنة.

1 نفس المرجع، ص 61.

يبرز كذلك من هذه المستويات أن الاستراتيجية مفهوم شامل، وتبرز شموليته أكثر إذا نظرنا إلى حدودها العليا التي تتداخل أحيانا بالسياسة الوطنية، وحدودها السفلى وتداخلها مع الفن التطبيقي والتكتيك.

الاستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسة. وقد أوضح ريمون آرون أن الاستراتيجية والدبلوماسية خاضعتان كلتاهما للسياسة، أي لرؤية المجموعة أو مسؤوليتها حول المصلحة الوطنية.¹

ومع أن كل واحدة من هاتين الأداتين تعمل في ظروف تختلف عم الظروف التي تعمل في ظلها الأخرى، حيث تستخدم الدبلوماسية في زمن السلم، وتستخدم الاستراتيجية في زمن الحرب، إلا أن أيا منهما لا تستبعد الأخرى بصورة نهائية، ففي زمن السلم قد تلجأ القيادة السياسية لدولة ما إلى التلويح في تعاملها مع قيادة دولة أخرى باستخدام القوة أو القيام ببعض الأعمال العسكرية للإشارة إلى قدرتها على الدخول في الحرب، كما أن الاتصالات الدبلوماسية قد تتخلل بشكل أو بآخر العمليات العسكرية التي تجري بين دولتين أو مجموعة من الدول.

أما بالنسبة للحرب (أو الاستراتيجية العسكرية)، فيرى ريمون آرون أن السياسة في وقت السلم تستخدم الوسائل الدبلوماسية، دون استبعاد اللجوء إلى السلاح من باب التهديد على الأقل. وفي زمن الحرب لا تستغني السياسة عن الدبلوماسية،

1 علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها وقوانينها، مرجع سابق، ص37.

طالما أن هذه الأخيرة هي التي تقود العلاقات مع الحلفاء والمحايدين، وأنها تواصل بصورة ضمنية العمل إزاء العدو، سواء التهديد بالتدمير أو بفرض حل سلمي عليه¹.
فالحرب كعمل من أعمال العنف ليست هدفا بحد ذاته، إنها وسيلة لهدف أبعد هو إخضاع طرف ما لإرادة طرف آخر، والاتصالات الدبلوماسية ترمي في نهاية المطاف إلى إقناع أحد الأطراف بعمل ما يرغب به طرف آخر.

رابعا/ الدبلوماسية والتفاوض:

التفاوض هو العملية التي يتفاعل فيها الفاعلون السياسيون الكليون من أجل تحقيق عدد من الاهداف التي لا يمكن أن تتحقق، أو لا تتحقق على نحو مجد من خلال الاتفاق المشترك. فإذا توفرت لطرف فاعل القدرة والاستعداد لتحقيق النتيجة منفردا فعندئذ لا حاجة للتفاوض. من هذا المنطلق يعتبر الدخول في عملية التفاوض اعترافا ضمنيا من جانب الأطراف بأن مصالحهم يتم بعضها بعضا.²
يعرف التفاوض على أنه عبارة عن مناقشة بين دولتين أو مجموعة من الدول، من أجل الوصول الى اتفاق حول نقطة أو موضوع معين، وذلك نابع من الاهتمام المشترك بينهما على قضية معينة.. والطريقة المثلى لتحقيق النجاح في التفاوض هي تبادل التنازلات بين الاطراف.³

1 علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها وقوانينها، المرجع السابق، ص38.

2 غراهام إيفانز و جيفري نوبينهام، مرجع سابق، ص486.

3 G. R. Berridge and Alan James, **A Dictionary of Diplomacy**, 1ed, New York: Palgrave Publishers, 2001, p166

يعتبر التفاوض جوهر الدبلوماسية، وهو في نهاية الامر شكل من أشكال الاتصال الدبلوماسي. فهناك العديد من المفكرين من يعرف الدبلوماسية من خلال المفاوضات، فآدم واتسن (Adam Watson) على سبيل المثال يعرف الدبلوماسية على أنها: "المفاوضات بين الكيانات السياسية التي تعترف كل منهما باستقلال الأخرى".¹ ويفصل بريدج (G. R. Berridge) أكثر في تعريفه للدبلوماسية بقوله: "هي سير العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات بدل القوة والدعاية، واللجوء الى القانون وبعض الوسائل السلمية (مثل جمع المعلومات أو خلق النوايا الحسنة)، التي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى تعزيز التفاوض".²

كثيرا ما يخلط بين مصطلح الدبلوماسية والمفاوضات عند تعريف الدبلوماسية وإبراز صفات الدبلوماسي، والحقيقة أنه إذا جاز ذلك في عصور تطور الدبلوماسية بسبب الاتصال الوثيق بينهما، فإن ذلك لم يعد مقبولا في الوقت الحاضر لتطور الدبلوماسية بوصفها فنا وعلما قائما بذاته، فقد يوجد مفاوض بارع تعوزه بعض صفات الممثل الدبلوماسي. وقد يوجد دبلوماسي مؤهل لإعداد التقارير، أو رعاية المصالح وصياغة المعاهدات الدولية، لكنه لا يجيد فن المفاوضات. وإذا كانت الدبلوماسية

1 A. Watson, **Diplomacy: The Dialogue Between States**, London: Eyre Methue, 1982, p33

* أطلق الرومان على هذه القواعد مصطلح "قانون الشعوب"، و أطلق فقهاء الشريعة الاسلامية عليها مصطلح "السير و المغازي" وهي القواعد التي تنظم العلاقات الدولية وقتي السلم والحرب، وهناك من أطلق عليها مصطلح "القانون بين الأمم"، وتعود تسمية القانون الدولي إلى الفقيه البريطاني جيرمي بينتام سنة 1780.

2 G.R. Berridge, **Diplomacy: Theory and Practice**, London: Prentice-Hall Harvester Wheatsheaf, 1995, p1

إحدى أدوات السياسة الخارجية، فإن المفاوضات وسيلة من وسائل الدبلوماسية،
فالتفاوض أحد الوسائل الدبلوماسية ومقوم من مقومات نجاحها واستمرارها.¹

خامسا/ علاقة الدبلوماسية بالقانون الدولي:

يعدّ القانون الدولي من أهم القوانين الوضعية في الوقت الحاضر، لكونه ينظم العلاقات الدولية بين دول العالم جميعها، ووسيلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية...، والعمل على ضمان الرفاهية الإنسانية وحماية الإنسان من الظلم والاضطهاد والتمييز الذي قد يتعرض له في وقتي السلم والحرب.

على الرغم من أن العلاقات الدولية قديمة قدم التاريخ نفسه، إلا أن مصطلح القانون الدولي حديث النشأة نسبيا، فقد أطلقت عدة تسميات على القواعد التي تنظم العلاقات الدولية*، غير أن المصطلح الثابت في الوقت الحاضر هو القانون الدولي (العام).²

أشار **جيرمي بينتام** (Jeremy Bentham) بمصطلح القانون الدولي إلى نظام القواعد التي تعتبر ملزمة للدول و الممثلين الآخرين في علاقاتهم المتبادلة.³
يعرف القانون الدولي العام على أنه: مجموعة المبادئ والأعراف والأنظمة التي تعترف بها الدول بوصفها قواعد ملزمة في علاقاتها الدولية.⁴

1 عز الدين فودة، **النظم الدبلوماسية**، القاهرة: دار الفكر، 1961، ص24.

2 سهيل حسين الفتلاوي و غالب عواد حوامدة، **القانون الدولي العام**، ج1، ط1، عمان: دار الثقافة، 2007، ص20.

3 غراهام إيفانز و جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص355.

4 Gerhard Von Glahn, **Law Among Nations: An Introduction to International Law**, 2ed, New York : Random House, 1970, p3

فالمعاهدات التي تكوّن مع العرف الدولي المصدرين الرئيسيين للقانون الدولي، إنما تعقد نتيجة للمفاوضات التي تعتبر إجراء دبلوماسياً، بل أولى وسائل الدبلوماسية.¹ وبسبب الأهمية البالغة التي تشغلها المفاوضات في النشاط الدبلوماسي هناك الكثير من الباحثين من يعرف الدبلوماسية على أنها فن تسيير المفاوضات وعقد المعاهدات بين الدول.

تملك كل الدول جهازاً أعلى لصنع القوانين، غير أن المجتمع الدولي لا يملك سلطة من هذا النوع. وبدلاً منها، تستخدم المعاهدات وسائل أساسية تقيم فيها الدول واجبات قانونية تلزم كل واحدة تجاه الأخرى. وطالما أن النشاطات التي تتطلب تعاوناً دولياً تزداد أكثر فأكثر، فإن المعاهدات تكاثرت، وهي تتعاطى الآن مع مجموعة متنوعة هائلة من الموضوعات. تتدرج المعاهدات بحسب نوعين أساسيين: معاهدات ثنائية تعقد بين دولتين، بينما المعاهدة المتعددة الأطراف تعقد بين أكثر من دولتين. أهم المعاهدات هي تلك المتعددة الأطراف التي تعقد بين كل دول العالم.

لا توجد آلية موحدة لعقد معاهدة، ولكن تتضمن المسألة عامة سلسلة من المراحل بما فيها التفاوض، الموافقة الملزمة، التصديق، التنفيذ. قد تحصر أطراف المعاهدة التزامها ببعض نواحي المعاهدة من خلال تحفظات تقوم بها، أو إنها قد تعدل من واجباتها بحسب بروتوكولات معينة.

أهم مظهر من مظاهر القانون الدولي هو أنه لا يجري تنفيذه كما يجري تنفيذ القانون المحلي. إذ لا وجود لقوة شرطة دولية ولا يمكن إجبار الدول على القيام

1 أحمد رضا تونكين، القانون الدولي العام: قضايا نظرية، ترجمة: أحمد رضا، مراجعة: عز الدين فودة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972، ص 211.

بواجباتها القانونية طالما أنه لا وجود لسلطة أعلى من سلطة تلك الدول نفسها. ويجري تنفيذ القانون الدولي بين الدول عن طريقين أساسيين هما التبادلية والمسؤولية القانونية. تمتثل الدول لالتزاماتها القانونية لأنها تريد من الدول الأخرى ان تفعل الشيء ذاته. مثال جيد على ذلك هو الحصانة الدبلوماسية. كما أن أغلبية الدول تلتزم بالقانون الدولي في أغلب الأحيان لأنها تريد أن ترسم لنفسها صورة الملتزم بالقانون والمسؤول قانونياً.

يتم حل الأغلبية الكبرى من النزاعات القانونية بين الدول بواسطة مجموعة مندمجة من المفاوضات والوساطات والمصالحات. يملك المجتمع الدولي آلية قانونية ضعيفة لتحكيم النزاعات تتخذ شكل محكمة العدل الدولية.

والدبلوماسية بوصفها هذا ذات صلة وثيقة وتأثير متبادل بالقانون الدولي الذي يشكل قواعد السلوك للدول. وتلعب الدبلوماسية دوراً رئيسياً في عملية تكوين قواعد القانون الدولي، سواء كانت تلك القواعد اتفاقية أو عرفية، فعملية انشاء قواعد القانون الدولي عن طريق الاتفاق هي في جوهرها الاجراءات الدبلوماسية التي تستهل بالمفاوضات بين الدول، والمداولات في المؤتمرات، وجلسات المنظمات الدولية وغير ذلك.¹

كما أن تأثير القانون الدولي على الدبلوماسية يكمن في مساهمته في تطور الأداء الدبلوماسي و اتساع نطاق الدبلوماسية، فالتطور الذي طرأ على أحكام القانون الدولي نتيجة لظهور المنظمات الدولية، قد أضاف إلى وسائل الدبلوماسية التقليدية (البعثات الدبلوماسية و القنصلية و المفاوضات الثنائية) دبلوماسية المؤتمرات و

1 غازي حسن صباريني، مرجع سابق، ص17.

دبلوماسية المنظمات الدولية، فقد أتاحَت المؤتمرات الدولية و الاجتماعات التي تعقدها المنظمات الدولية فرصة كبيرة لممثلي الدول لإجراء محادثات غير رسمية ومناقشة المشاكل التي تواجهها بلدانهم، واتخاذ القرارات المشتركة.

المطلب الثالث: الدراسة العلمية للدبلوماسية.

رأى فوديري في تعريفه للدبلوماسية أنها علم وفن معا، علم يجب تعلم قواعده، وفن يتعين الوقوف على أسرارهِ، وأنه يجب على من يشتغل بها أو يمارسها أن يلم بكافة المسائل التي تتصل بها، في كل من ناحيتيها هاتين. وعلى ذلك يمكن القول أن الدراسات الدبلوماسية تشمل نوعين من الدراسات: دراسات فنية و أخرى علمية.¹

فالدراسة الفنية للدبلوماسية ترمي إلى معرفة كيف تمارس هذه الأخيرة، وما يجب أن يُتبع في ممارستها حتى تتمكن من تحقيق الغرض منها على أحسن وجه. ويرتبط هذا بممارسي الدبلوماسية، أي نقل الخبرات عن الدبلوماسيين ذوي الخبرة، فعلى من يرغب الإلمام بأصول الدبلوماسية وقواعدها وتقاليدِها أن يرجع إلى ما كتبه عنها الدبلوماسيين المحترفين ذوي الخبرة، أو ما سجل بأسمائهم من مهام دبلوماسية أدوها بنجاح.²

كما أن التجربة التاريخية عبر القرون تؤكد أن تسوية وتنظيم العلاقات الدولية المعقدة لا ترتكز فقط على القواعد القانونية، بل ترتكز أيضا على قواعد أخرى لا بد من وجودها جنبا الى جنب مع القواعد القانونية، ألا وهي قواعد المجاملة الدبلوماسية من بروتوكول وإتيكيت، وهي ما نترجمه الى العربية بـ"المراسيم و التشريفات".

1 Pradier Fodéré, op.cit, pp.2-3

2 علي صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص 19.

فالشكل العام للدبلوماسية، وما يتبعه من مظهر حسن ولباس لائق، ولباقة وحسن تصرف، وسعة اطلاع، هو دعامة أساسية لنجاحه. فقد أصبحت آداب التعامل الاجتماعي (*Etiquette*) - الذي يعتبر المصدر الأساسي للبروتوكول - فرعاً من فرع الدبلوماسية، و يجب على الدبلوماسي أن يكون على اطلاع و دراية لهذه القواعد.¹ أما بالنسبة لدراسة الدبلوماسية من الناحية العلمية فإنها تنقسم إلى فرعين أساسيين هما التاريخ الدبلوماسي والقانون الدبلوماسي.

بالنسبة للتاريخ الدبلوماسي، فإنه يدخل ضمن العلوم الاجتماعية ويعتبر فرعاً من فروعها، يتناول دراسة الدبلوماسية في ماضيها، فيعنى بتتبع المراحل المختلفة التي مرت بها، وإبراز ما حققه الدبلوماسيين في كل من هذه المراحل في مجال العلاقات بين الشعوب.²

عن طريق التاريخ الدبلوماسي يمكن معرفة مجريات السياسة الدولية في الماضي واتجاهاتها، ودوافع الحروب التي وقعت بين مختلف الدول، وكيف تم للدول بعد ذلك عن طرق المفاوضات والمعاهدات أن تعيد تنظيم المجتمع الذي تعيش فيه، وكيف تهيأ لدول معينة قرب بينها وحدة العقيدة، أو الأصل أو تماثل العادات أو توافق المصالح والأطماع أن تتحد وتتكتل.

أما القانون الدبلوماسي فإنه يعتبر جزءاً من القانون الدولي العام، وهو في ذات الوقت نتاج التاريخ وانعكاس لتقليد قديم. وبامتلاك الدبلوماسية قواعدها العرفية والمكتوبة، فإنها تمتلك تاريخاً أيضاً، يُعرف باسم التاريخ الدبلوماسي الذي يهتم أولاً

1 علاء أبو عامر، البروتوكول الدبلوماسي: أصوله، قواعده وتطبيقاته، ط1، الأردن: دار الشروق، 2010، ص15.

2 علي صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص20.

يُوصف تطور العلاقات بين الدول، عن طريق تركيزه على تسلسل المفاوضات وعرض الأحداث.

يرى **فوديري** أن القانون الدبلوماسي هو ذلك الفرع من القانون الدولي، الذي يتناول بصفة خاصة تنسيق العلاقات الخارجية للدول.

ويعرف **جنيه** (*Genet*) القانون الدبلوماسي على أنه: فرع من القانون العام، يهتم بصورة خاصة بممارسة وتقنين العلاقات الخارجية للدول، وصيغ تمثيلها في الخارج، وإدارة الشؤون الدولية، وطريقة قيادة المفاوضات.

يرى **كاويه** (*Philippe Cahier*) أن القانون الدبلوماسي هو مجموعة المبادئ القانونية الموجهة لتنظيم العلاقات الخارجية، التي تقوم بين مختلف هيئات أو أعضاء أشخاص القانون الدولي، المكلفين بشكل دائم أو مؤقت بالعلاقات الخارجية.¹

يمكن القول أن القانون الدبلوماسي هو ذلك الفرع من القانون الدولي، الذي يهتم بصورة خاصة بممارسة و تقنين قواعد التمثيل الخارجي و إدارة الشؤون الدولية، وطرق قيادة المفاوضات، كما أنه يشمل دراسة وسائل و اجراءات إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول، متضمنا بصورة أساسية دراسة أوضاع الممثلين الدبلوماسيين من توظيف وتعيين وترتيب الأسبقية، بالإضافة إلى الحقوق والواجبات والحصانات والامتيازات ومسألة المراسيم.

يرى **جنيه** أن التاريخ الدبلوماسي قد كشف لنا على أن الدبلوماسية كعلم هي بالتأكيد معاصرة لأول احتكاك بين القبائل والعشائر، وحتى لأول علاقات العائلة

1 Philippe Cahier, op.cit, p.6

الانسانية. حيث اعتبر ان الدبلوماسية أحد أقدم علوم هذا العالم، خاصة بعد تحرّرها من مرحلة العلاقات الخاصة، وتدخلها في مسلك الشعوب وفي علاقات الأمراء.¹

مع تطوّر العلاقات الدولية والتقاليد الدبلوماسية، تطورت قواعد عرفية تأصلت في نطاق القانون الداخلي، وبرزت على مر الزمن في القواعد التي نعرفها اليوم باسم القانون الدولي، وأصبح العرف الدبلوماسي جزءا ثابتا من التشريع الوضعي، يتطور مع تطور سيادة الدولة وممارستها على الصعيد الدولي. هذه الآلية في التطور أدت إلى نشوء ما يعرف بالقانون الدبلوماسي.²

1 علي حسين الشامى، مرجع سابق، ص44.

2 عز الدين فودة، مرجع سابق، ص33.

المبحث الثاني تطور الممارسة الدبلوماسية عبر التاريخ

لقد عرفت الحضارات أو المدنيات الأولى للبشرية الدبلوماسية، وعملت على تطويرها وتنظيمها كتقليد وأسلوب ومنهج، غير أن الدبلوماسية لم تقتصر ممارستها ومعرفتها على الحضارات، بل إن الجماعات البشرية البدائية كانت قد عرفت ممارستها قبل. ففي العصور القديمة كانت الجماعات البشرية قد عرفت الاتصالات الدبلوماسية كسلوك ووسيلة للتفاهم. ومع التطور سارت هذه الاتصالات نحو إقامة علاقات ذات طابع دولي بين الشعوب، خاصة عند انتقالها من الحالة البدائية إلى الحالة المدنية. سوف نعرض في هذا المبحث التطور العام الذي شهدته الممارسة الدبلوماسية وأساليب ممارستها عبر العصور.

المطلب الأول: الدبلوماسية خلال العصور البدائية.

إن تفحص تاريخ الدبلوماسية يظهر لنا أنها قديمة قدم الشعوب ذاتها، ذلك لأن تاريخ تطورها قد ارتبط بشكل أو بآخر، بتطور حاجات الجماعات الانسانية المختلفة، في سعيها لتنظيم العلاقات فيما بينها. فالقبائل البدائية كانت تتعايش في أجواء تسودها الصراعات والقتال، خاصة تجاه الفئات الغريبة أو الدخيلة على مناطقها، وحتى إزاء القبائل التي تجاورها.

وبالرغم من هذا الوضع البدائي الذي كان يسود العلاقات البشرية، فقد كانت تبرز الحاجة للاتصال بين تلك الجماعات لتنظيم المصالح المتبادلة فيما بينها. وحتى فيما قبل التاريخ كما يقول نيكلسون، لا بد وأنه كانت ثمة لحظات رغبت فيها جماعة

همجية في التفاوض مع جماعة همجية أخرى، ولو من أجل الاعراب عن الاكتفاء بما حدث في معارك اليوم، وأنهم يتطلعون إلى هدنة يجمعون فيها الجرحى ويدفنون الموتى. وكان الرسل الذين يقومون بالاتصال بين الطرفين يتمتعون بحماية لم يحظ بها المحاربون. ولا بد أن أشخاصا أمثال هؤلاء الممثلين أو الرسل اعتبروا مقدسين بدرجة ما منذ البدء، ومن هذه الممارسة اشتقت تلك الحصانات والمزايا الخاصة التي يتمتع بها الدبلوماسيون اليوم.¹

أما بعض تلك المصالح فتتمثل في اقتسام مصادر الماء بين قبيلتين مثلا بدلا من الصراع للاستيلاء عليه، أو عقد حلف بين قبيلتين لمحاربة قبيلة ثالثة، أو تنظيم الرعي بين القبيلتين.²

إن هذه الاتصالات تشكل الأصول التاريخية البعيدة للممارسة الدبلوماسية بين الدول والشعوب، حيث أن تلك الجماعات البدائية لم تكن تشكل دولا بالمفهوم الحديث للكلمة، إلا أن إطلاق تسمية "دبلوماسية" على نمط العلاقات بينها، إنما ينطلق من كون الدبلوماسية تعني التفاوض السلمي بين جماعتين.³

يرى **نيوملين (Numelin)** أن التاريخ يذكر أن القبائل البدائية والجماعات البشرية الأولى قد عرفت الحرب والسلام وإجراء الصلح، ومراسم الاحتفالات الدينية والسياسية.⁴

1 أنظر: Harold Nicolson, op.cit, pp.224-246

2 هاني الرضا، مرجع سابق، ص15.

3 نفس المرجع، ص15-16.

4 عز الدين فودة، مرجع سابق، ص18.

كما أن فيليسون (Philison) يرى أن الشعوب القديمة الموغلة في القدم كانت لها ممارسات تتصل بنظام التمثيل، مع أن نظامها كان مختلفاً.¹

يمكن القول أن الممارسة الدبلوماسية قديمة جداً قدم المجتمعات البشرية، فقد برزت مع قيام نظام العلاقات القبلية، وهذا ما دفع البعض -حسب رأي عز الدين فودة- للقول بأن هذه العلاقات القبلية كانت تعبيراً عما يُعرف بالدبلوماسية البدائية، التي أُعتبرت المقدمة الأولى للسلطة القانونية بما رُسمته من أعراف وعادات و تقاليد على مر الزمن، لتصبح فيما بعد قواعد قانونية.²

رغم أن هناك من الباحثين من يرى بأن الممارسة الدبلوماسية لم تبدأ إلا مع قيام بعثات دبلوماسية دائمة، أو مع أول تبادل قام به الكرسي البابوي في القرن الثالث عشر.

حيث يرجعها كورنيليوس بلاغا (Cornelius Blaga) الدبلوماسية الى الكرسي البابوي حيث أن الخطوة الأولى للدبلوماسية في إيطاليا قد خطتها الدبلوماسية البابوية، ودبلوماسية المدن الإيطالية.

ويرى موات (Mawat) أن الدبلوماسية بدأت عام 1451 في نهاية حروب المئة عام.

أما هيل (Hill) فيرى بأن الدبلوماسية بدأت مع القرن العشرين، أي مع مرحلة الدبلوماسية العلنية.³

1 Harold Nicolson, op.cit, p.224

2 أنظر: عز الدين فودة، مرجع سابق، ص22-23.

3 Harold Nicolson, op.cit, p.224

إلا أن المفكرين الذين ينكرون وجود الدبلوماسية منذ العصور القديمة، لا يفرقون بين الدبلوماسية كأسلوب وممارسة، وبين المراحل التي تطورت فيها النظم والوظيفة الدبلوماسية، مما يؤدي الى انكار وجود التبادل أو العلاقات الدبلوماسية في بعض المجتمعات، وحصرها في مجتمعات معينة. حتى أن البعض ذهب إلى القول بأن استخدام كلمة دبلوماسية في لغة العلاقات الدولية، يتلزم مع إقامة واعتماد مفوضية دائمة لدى البلاطات الأجنبية، كما كرسته معاهدة "وستفاليا" سنة 1648.

المطلب الثاني: الممارسة الدبلوماسية في الحضارات القديمة

تكشف لنا البحوث التاريخية والآثار المكتشفة أن الدبلوماسية ممارسة ونظرية، عرفت تطوراً لا بأس به واكب تطوّر الحضارات المختلفة في العصور القديمة، حضارات الفراعنة، السومريين، الأكاديين، الأشوريين، الحثيين، الفينيقيين، المعينيين، الآراميين و الكنعانيين، وبدرجة أقل الهنود والصينيين نظراً لبعدهم عن البحر المتوسط بالإضافة لمجموعة كبيرة من القبائل المختلفة شكلت مدناً و دولاً، وعاشت بين هذه المجتمعات الكبيرة وخدمت كمناطق عازلة بين هذه القوى الكبرى وكذلك خدمت كعنصر توازن وتبعية وعزل واتصال بين مختلف الإمبراطوريات، وبطبيعة الحال عرفت هذه الشعوب اتصالات فيما بينها، لم تكن مقتصرة بالطبع على العلاقات الحربية بل كذلك على العلاقات السلمية التي كانت تتم عبر مبعوثين خاصين يقومون بمهمة الاتصال والتمثيل والتفاوض ويتوصلون لعقد الاتفاقيات والتحالفات.

عرفت حضارة وادي الرافدين أول مفهوم للدولة في التاريخ البشري، فقد ظهرت فيه الدولة المنظمة التي استخدمت الوسائل الحديثة في بسط سلطتها على الإمارات والأقاليم التابعة لها وإقامة تحالفات وعقد معاهدات السلام وعدم التعدي. كما

شهدت هذه الحضارة الحروب الدامية واستخدمت الوسائل الدبلوماسية الحديثة لوقف هذه الحروب وتسوية المنازعات الناشئة بينها بالوسائل السلمية. وقد تميزت حضارة وادي الرافدين بتعدد الدول فيها أحيان كثيرة وبسيطرة دولة واحدة في أحيان أخرى، وهو أمر يتطلب إقامة تحالفات وعقد العديد من المعاهدات بين هذه الدول وتبادل الرسل والبعثات الدبلوماسية وقتي السلم والحرب. ومن أبرز دول حضارة وادي الرافدين هي الدولة السومرية والدولة البابلية القديمة والدولة الآشورية.

يرى دوليل (Delisle) أن ثمة آثارا للممارسة الدبلوماسية على الألواح الآشورية، وفي التاريخ الصيني والهندي والاعريقي والروماني، وليست هناك صلة مباشرة بين النظام الحديث وبين إرسال الكنيسة الرومانية للمبعوثين.¹

وتعد حضارة وادي الرافدين أول من اكتشف الكتابة في التاريخ الإنساني، واستخدمت في المخاطبات الدبلوماسية، والتي لا تزال من أهم القنوات الدبلوماسية المستخدمة بين الدول، ففيها تكتب المذكرات الدبلوماسية والمعاهدات. وكانت الدولة السومرية أول من اخترع الكتابة. وعلى الرغم من ظهور الكتابة في العديد من الدول بعد ذلك فإنها لم تستغن عن الحرف المسماري. فقد استخدم الخط المسماري في المخاطبات بين الدول القديمة. وكتبت المذكرات الدبلوماسية بالخط المسماري رغم اختلاف لغات ولهجات الدول.

شهدت مصر حضارة عريقة وأصيلة وهي الحضارة الفرعونية التي أطلق عليها بحضارة وادي النيل، امتدت قرون عديدة وفرضت سيادتها على مناطق متعددة. وتميزت مصر القديمة بوجود إدارة قوية منظمة تنظيماً دقيقاً. وأن الملك على رأس

1 هارولد نيكلسون، مرجع سابق، ص224.

الدولة، وارتباطه بالآلة والكهنة، وحكم مصر العديد من الأسرات حتى وصلت الأسرة الثلاثون من 373 إلى 341 ق.م كانت فيها سلطة الملك تضاف أحيانا وتقوى أحيانا أخرى، وتعرضت مصر للغزو الفارسي الثاني 341-332 ق.م، واستطاع الفرس احتلال مصر بأسرها، وكان الاسكندر يقود حملته في آسيا ضد الفرس وكان في معركة أسوس التي هزم فيها "دارا الثالث" ملك الفرس والذي استطاع أن يحرر مصر من الاحتلال الفارسي، ونصب الاسكندر نفسه ملكا على مصر.

يرى الكثير من الباحثين أن الاتصالات بين الحضارتين القديمتين العراقية والمصرية قد تجسدت في الاتصالات التجارية في عصور ما قبل التاريخ، حيث توجد مناطق عديدة في الشرق القديم شكلت مناطق تماس بين الحضارتين كبلاد الشام وشبه الجزيرة العربية في منطقة المدينة لأنها تمثل ملتقى طرق الاتصال بين وادي الرافدين ووادي النيل. إن العلاقات بين الحضارتين الكبيرتين حضارة وادي الرافدين وحضارة وادي النيل اتسمت تارة بالحروب وأخرى بالعلاقات السلمية ولم يغيب عن بالها ضرورة إقامة علاقات تجارية في جميع الأوقات بالنظر لحاجة الحضارتين لبعضهما ولأن الحياة في ذلك تتطلب التعاون بينهما ولهذا فقد كان الاتصال بين الحضارتين أمرا ضروريا وعمليا.

برز تأثير الاستقرار والرغبة في تطوير العلاقات السياسية والتجارية التي أخذت تنتشط في ربوع المنطقة وبخاصة بين المصريين والحثيين. وتقدم معاهدة "قادش" كمثال على مستوى التعامل السياسي بين دول المنطقة، فقد أبرمت بين ملكين على قدم المساواة "رمسيس الثاني" الفرعوني و "حاتوسيل الثالث" ملك الحثيين في القرن الثالث عشر قبل الميلاد وبالذات عام 1278 ق.م والتي بموجبها أقيم التوازن

بالقوى بين الطرفين في الأراضي السورية. ونقشت المعاهدة على الفضة ووقع كل ملك على نسخته ثم تبادلوا النسخ. وكانت لتلك المعاهدة ديباجتها التي نص على استئناف العلاقات الودية بين الملكين، وعلى التعاهد وضمان حرمة دولتيهما. وتضمن المتن موضوعات هامة كالاعتراف بوراثة العرش وتجديد التعاهد والحلف الدفاعي والعمل المشترك ضد الثوار، وتسليم المجرمين السياسيين.

أهم مبادئ معاهدة قادش:

- أهمية المبعوثين و الرسل والاعتراف بمركزهم في تحقيق السياسة الخارجية.
- التأكيد على إقامة علاقات ودية وإشاعة السلام القائم على ضمان حرمة أراضي الدواتين وتحديد التحالف و الدفاع المشترك.
- مبدأ رعاية الآلهة للعهد كقسم وتحريم النكث بالعهد.
- مبدأ تسليم المجرمين والعفو عنهم إنما دون تمييز بين المجرم العادي والمجرم السياسي.

وتبرز أهمية هذه المعاهدة في تاريخ العلاقات الدولية في ثلاث أمور:

- هذه المعاهدة تعتبر أقدم وثيقة مكتوبة حتى الآن في تاريخ القانون الدولي.
- هذه المعاهدة بقيت حتى العصور الوسطى النموذج المتبع في صياغة المعاهدات لما تضمنته من مقدمات ومتن وختم.
- هذه المعاهدة ترسم صورة أمينة عن أوضاع الممالك في الشرق القديم وعن كيفية انصهار الدولة بشخص الحاكم او الملك.

أما الهنود فقد كانوا ينظرون الى الأجانب نظرة عدا مما جعل من محاربتهم أمرا واجبا، ولهذا ركزوا على جانبين مهمين في النشاط الدبلوماسي وهما التجسس

وإقامة التحالفات ووفقا لذلك باتت المهمة الأولى للمبعوثين الهنود هي استقصاء المعلومات عن الشعوب الأخرى. وقد أكدت على هذه المهمة نصوص "أرثاساستراس" الدينية حيث تضمنت تعليمات محددة في هذه الخصوص. أما المهمة الثانية فهي إبرام معاهدات التحالف لتعزيز القوة العسكرية وذلك بحكم التوجه الحربي الذي سيطر على العقلية الهندية وظل يوجه علاقات الهنود بغيرهم. ولهذا جرى الاهتمام بالدبلوماسية ويكشف لنا قانون "مانو" الهندي عن درجة متقدمة من القواعد الدولية المتعلقة بالمعاملة الإنسانية في الحروب والممثلين الدبلوماسيين وطرق اختيارهم ومهامهم والضمانات اللازمة لحمايتهم.

إن هذا القانون يبين على أن من واجب الملوك تعيين المبعوثين من بين أولئك الذين يتمتعون بمكانة طيبة وشرف رفيع وقدرة عالية على تمثيل ملوكهم على أحسن صورة، وفراصة تسمح لهم بفهم همسات محدثهم وإشاراتهم ونقاطيع وجوههم.

يرى **نيكولسون**: بأن قوانين "مانو" تشمل مجموعة كاملة لأحكام دبلوماسية نجدها في الحروب تنهى عن قتل اللاجئين من غير المحاربين وحتى عندما يكونوا المحاربين على درجة متساوية من التسلح فيجب على المنتصرين اخذ جرحى الأعداء للعناية بهم.

اهتم الصينيون كذلك بالدبلوماسية وأقاموا علاقات مختلفة مع الدول الأخرى وتبادلوا البعثات الدبلوماسية وتقيدوا بقواعد محددة فيما يتعلق باستقبال المبعوثين الدبلوماسيين، وفيما يتعلق بالأسبقية، وكانت تعليماتهم لمبعوثيهم دقيقة وصارمة، كما اهتموا كثيرا باستقصاء المعلومات السرية عن غيرهم من الدول.

وقد اتبعت الدبلوماسية في الصين القديمة قواعد ومبادئ ارتبطت بنظرتهم الفلسفية وأسبغت عليها هالة من القدسية النابعة من الديانة البوذية و البراهمية. فقد دعا الفيلسوف **كونفوشيوس** في القرن السادس قبل الميلاد الى اختيار مبعوثين دبلوماسيين يتحلون بالفضيلة ويختارون بناء على الكفاية وذلك لتمثيل دولهم في الخارج سواء على المستوى الدولي أو جماعة الدول. وفضل الفيلسوف كوانجشينغ، اللجوء الى استخدام الوسائل السلمية على الوسائل الحربية ودعا الى أن تخصص الدولة ثلثي ميزانيتها للإتفاق على الاتصالات والبعثات الدبلوماسية.

أولا/ الممارسة الدبلوماسية في الحضارة اليونانية:

هياً وضع المدن اليونانية المناخ لظهور نشاط دبلوماسي متميز، بحث يُرجع إليه بعض المفكرين بداية الدبلوماسية المنظمة، فنظام دولة المدينة كان يعني وجود العديد من الدول المتجاورة ذات المصالح المشتركة.¹ وبالتالي ازدياد الاحتكاك فيما بينها للتنافس أو للتعاون، ففي كلتا الحالتين برزت الحاجة إلى إيجاد قواعد عامة لتنظيم العلاقات السياسية، سواء فيما يتعلق بإيفاد المبعوثين الدبلوماسيين، أو في إبرام المعاهدات الثنائية، أو عقد المؤتمرات.

فإيفاد المبعوثين ارتكز منذ وقت مبكر، على أسس معينة سارت عليها تلك المدن بصفة مستمرة،² من بينها:

- اختيار المبعوثين من بين المتميزين بالخطابة، لتمتعهم بالذكاء والدهاء واتقان فن الكلام، من أجل التأثير في سامعيهم.

1 فاضل زكي محمد، **الدبلوماسية في النظرية و التطبيق**، بغداد: دار الجمهورية، 1968، ص15.

2 انظر نيكلسون، مرجع سابق، ص7-8.

- اختيار عدة أشخاص للبيعة الواحدة، بحيث يمثلون القبائل المكونة للجمعية الوطنية*، مما كان يؤدي أحيان كثيرة إلى غياب وحدة التوجيه.¹
- تفويض الجمعية الوطنية للسفراء رسمياً وتزويدهم بخطابات اعتماد. لذلك كان يقتل من يدعي السفارة كذبا، ويقدم السفراء تقاريرهم إلى هذه الجمعية بعد عودتهم.²
- تزويد المبعوثين بتصريحات للسفر والتنقل عبر البلدان، مع تحمل الدولة لنفقات ارسالهم.
- تمتع المبعوثين بالحصانة، فحرمتهم مصونة، وهم لا يخضعون لسلطة القضاء المحلي، فقد أعلنت مدينة "تينا" الحرب على مدينة "شاليا" لأن الأخيرة اعتقلت سفراءها.³
- تحريم تلقي المبعوثين للهدايا أثناء قيامه بمهامهم الدبلوماسية.⁴
- وكانت المعاهدة الثنائية تؤكد على التمسك بتقاليد حسن الجوار، وتتضمن قواعد محددة، فيما يتعلق بقبول وتسليم اللاجئين، حيث يشير بعض الباحثين إلى أن فكرة عقد المؤتمرات الإقليمية هي من ابتداع اليونانيين.⁵

1 هشام آل شاوي، **الوجيز في فن المفاوضة**، بغداد: دار شفيق للنشر، 1966، ص42.

2 نفس المرجع، ص41.

3 عبد المنعم جنيد، **دراسات في القانون الدبلوماسي**، القاهرة: مطابع سجل العرب، 1975، ص15.

4 نفس المرجع، ص16.

5 فاضل زكي محمد، مرجع سابق، ص16.

يرى نيكلسون أن اليونانيين طوروا نظاماً دقيقاً للاتصال الدبلوماسي، فعرفوا مبدأ التسوية بالتراضي أو المصالحة التي تشير الى وقف الأعمال العدوانية. كما عرفوا الاتفاق أو الهدنة المؤقتة، وتبنوا نظام الاتفاقات العلنية. يلاحظ أن الاغريق قد مارسوا الدبلوماسية ووضعو بعض القواعد التي تنظم العمل الدبلوماسي، وضرورة اتباع هذه القواعد. مما يعني أن الغريق قد ساهموا في تنظيم الدبلوماسية قبل إقامة التمثيل الدبلوماسي الدائم.

ثانيا/ الممارسة الدبلوماسية في الحضارة الرومانية:

ورث الرومان عن الاغريق بعضا من التقاليد والقواعد الدبلوماسية، ففي عهد الرومان وصلت العلاقات الدبلوماسية إلى مرحلة متقدمة من التطور والانتظام، من خلال المؤتمرات والاتحادات التعاضدية. وقد سار تطور العلاقات الدولية ضمن إطار "خدمة الاهداف الخارجية لروما" التي ارتكزت على مبدأ السيطرة وخضوع الشعوب الاخرى، وكيفية استيعابها تحت سيطرة روما.¹

وقد لجأت روما من أجل تحقيق هذه الاهداف إلى رفض فكرة التفاوض، وفضلوا الاتجاه نحو فكرة الدخول في معاهدات وتحالفات بين روما وغيرها من المدن والشعوب الأقل قوة. هذه المعاهدات أبقت لتلك المدن والشعوب نوعا من الحكم الذاتي. و كان الرومانيون -حسب نيكلسون- قد ابتدعوا مبدأ "سحق عدوهم العنيد و الصفع عنم يخضع لهم".²

1 محمد المجذوب، العلاقات الدولية، بيروت : جامعة بيروت العربية، 1978، ص37.

2 نيكلسون، مرجع سابق، ص51.

يرى عز الدين فودة أنه على قدر ما ترك الرومان أثراً في خلق تراث قانوني وثقافي وقانوني وعسكري، فقد أخفقوا نوعاً ما في ترك نفس الأثر في تكوين الفن الدبلوماسي.¹ وقد أكد نيكلسون ذلك، حيث رأى أن مساهمة الرومان كانت قيمة في النظرية الدبلوماسية أكثر منها في الممارسة الدبلوماسية.² فلم تبرز مساهمتهم في ميدان العلاقات الدبلوماسية إلا بقدر تحقيق عبقريتهم القانونية في ربط غيرهم من الشعوب الضعيفة، وإنشاء علاقات مع الدول المستقلة، بعقد المعاهدات والمواثيق ورعاية شروطها وصحتها أو حرمتها وقديسيتها.

حيث يرى نيكلسون أن المساهمة الرومانية في مجال الدبلوماسية، مساهمة محدودة، تركزت في إنشاء مهنة أمناء المحفوظات، وهم متخصصين في الأسبقيات والمراسم، ولم يبذلوا إلا القليل من الجهد في إنشاء جهاز مختص في المفاوضة.³ لقد تميزت الممارسة الدبلوماسية الرومانية بخصائص عديدة، ارتكزت فيما يلي:

- كان اهتمام الرومان يتركز على الشكل قبل المضمون في إجراءات عقد وتسجيل المعاهدات فمثلاً انصرف اهتمام الرومان إلى النظر بصحة إعلان الحرب بالشروط المرسومة قبل بدئها وكذلك بما يتعلق بعقد الصلح طبقاً لمراسم معينة.
- كان مجلس الشيوخ الروماني هو الذي يدير الخارجية ثم أصبح للأباطرة من تدبير هذه السياسة ولكن بعد استشارة هذا المجلس.

1 عز الدين فودة، مرجع سابق، ص 101.

2 أنظر: نيكلسون، مرجع سابق، ص 51-52.

3 Nicolson, op.cit, pp.9-10

- كان مجلس الشيوخ يقوم بقبول سفراء الدول الأجنبية والاستماع الى مطالبهم وقبولها أو رفضها.
 - في عصر الرومان أصبح تكوين البعثة الدبلوماسية بمثابة لجنة تمثل مجلس الشيوخ يتراوح عددها بين شخصين أو عشرة أشخاص وان السفراء عادة من درجة الشيوخ لو من الفرسان البارزين أو البعثات الدبلوماسية الهامة، فكانت تتكون من عدد من القناصل أو الفرسان يرأسهم أحد أعضاء ديوان الخارجية.
 - عند عودة السفراء من مهمتهم يقدمون الى مجلس الشيوخ تقريراً مفصلاً يصوت عليه المجلس بالموافقة أو الرفض.
 - كانت تجري مراسم وإجراءات متعددة لاستقبال السفراء.
 - عندما يقترف السفراء الأجانب عملاً مخالفاً للقانون يبعث بهم الى دولتهم لتقوم سلطاتهم بمحاكمتهم ومعاقبتهم.
 - كان الممثلون الدبلوماسيون لدى روما يتمتعون بالحصانة الشخصية حتى وقت الحرب.
- يمكن القول أن الرومان قد طوروا الدبلوماسية من ناحيتها النظرية، بإنشاء وظائف أمناء المحفوظات المدربين لترتيب و دراسة الاتفاقيات و الوثائق الدولية، فأعدت بذلك فئة من المتخصصين في الشؤون الدولية و الاجراءات و المراسم الدبلوماسية، و ساعدوا على ابراز الجانب العلمي للدبلوماسية بعد أن كانت مقتصرة على فن التمثيل و المفاوضة.¹

1 انظر: على صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص81.

يلاحظ على الدبلوماسية في العصور القديمة أنها لم تكن تتبع قواعد محددة، كما أنها لم تكن منظمة، وظلت محصورة في نطاق ضيق لا يتعدى في كل منطقة اقليمية الشعوب المتجاورة. ولم تكن مستقرة، مما جعلها ذات أثر وقتي محدود. ومع أن العلاقات الدبلوماسية في مدن اليونان تميزت بدرجة من الاستقرار وقدر من التنظيم جعلاً نيكلسون يعتقد أن الدبلوماسية المنظمة تجد أصولها في العلاقات السلمية لهذه المدن. إلا أن النظم الدبلوماسية اليونانية انهارت نتيجة لثلاثة أسباب رئيسية هي: غياب المساواة في السيادة بين جميع المدن اليونانية من جهة؛ وكون العلاقات فيما بينها علاقات داخلية بين جماعات تربطها روابط قومية من جهة أخرى؛ وافتقار التنظيمات التي أقامت إلى القوة التي تسمح بفرض قراراتها على تلك المدن من جهة ثالثة.¹ ولم يتمكن الرومان بحكم طبيعتهم من تطوير الدبلوماسية.

المطلب الثالث: الممارسة الدبلوماسية في العصور الوسطى.

أولاً/ الدبلوماسية الإسلامية:

يرجع الفضل إلى الإسلام في بلورة البعثات الدبلوماسية، وقد أقام الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) علاقات دبلوماسية مع الخارج، تمثلت في محادثات شخصية وإرسال كتب وإيفاد البعثات الدبلوماسية إلى القبائل المجاورة ورؤسائها، للتعريف بالإسلام والدعوة إليه.

1 هشام آل شاوي، مرجع سابق، ص 42.

وقد كان التمثيل الدبلوماسي الذي طبقه المسلمون في البداية شأنه شأن ما كان سائداً في ذلك الوقت، حيث كان تمثيلاً مؤقتاً، يتمثل في إرسال الرسول أو السفير لقضاء مهمة معينة، يعود بعدها إلى دولته.¹

وقد سجل التاريخ أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أرسل مبعوثيه إلى كل من: النجاشي ملك الحبشة، والمقوقس ملك مصر، وهرقل إمبراطور الرومان، وكسرى ملك الفرس، وأسقف نجران وزعماء يهود خيبر، وملوك عمان والبحرين واليمن. بالإضافة إلى مجموعة أخرى من زعماء القبائل المتفرقة في شبه الجزيرة العربية وعلى أطرافها.

هذه الموجة الأولى من المبعوثين الدبلوماسيين قامو بدور التمثيل المؤقت، التي يمكن تشبيهها بالبعثات الخاصة، لهدف معين ولمدة زمنية محددة. وقد تلتها موجة من البعثات الدبلوماسية الإسلامية الأخرى، قامت بالمهمة الثانية للدبلوماسية، ألا وهي المفاوضة من أجل عقد الهدنة، وفداء الأسرى، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات والصلح بعد الحروب (كصلح الحديبية).²

وعرف الإسلام نظامي اللجوء الإقليمي واللجوء السياسي وطبقهما النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وإن اختلفت تسميتها. وكان للجوء الإقليمي السياسي الدور الكبير في حماية المسلمين من الاضطهاد الذي تعرضوا إليه من المشركين في مكة، وكان من اللاجئين النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الذي لجأ إلى يثرب ولجوء عدد من الصحابة إلى الحبشة.

1 علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص 53.

2 نفس المرجع، ص 53-54.

كما دعا الإسلام إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية كالحوار والجدل والمساعي الحميدة والوساطة. ومارس النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) التحكيم في المنازعات، وظهر في الإسلام أول مرجع للولاية الإلزامية، عندما تركزت السلطة بيد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) والولاة والقضاة الذين عينهم في المدن التي دخلت الإسلام. كما شهد القضاء الإسلامي الفصل بالمنازعات التي تحصل بين المسيحيين¹.

وقد أولى أبو بكر الصديق العلاقات الدبلوماسية أهمية خاصة الرسل لعقد معاهدات هدنة مع الدول المجاورة للدول الإسلامية، فأرسل رسله للمقوقس ملك مصر وقيصر ملك الروم وكسرى ملك الفرس لعقد معاهدات هدنة، ومعاهدات الهدنة هذه ليست لإنهاء حالة حرب قائمة وإنما تفادي حرب مستقبلية. وهي ما يطلق عليها في الوقت الحاضر بالمعاهدات الدولية الخاصة بعدم التعدي.

أما الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد وضع العديد من القواعد الدبلوماسية وهي:

- الرعية مؤدية إلى الأمام مما أدى إلى الله فإذا رفع الإمام فارفعوا.
- أشقى الولاة من شقيت به رعيته واعقل الناس اعزهم للناس.
- من لا يعرف الشر كأن أجدر أن يقع فيه.
- لا يقيم أمر الله إلا رجل لا يضارع ولا يصانع ولا يتبع المطامع ولا يقيم أمر الله إلا رجل لا ينقص غربه ولا يكظم في الحق على حزبه.

1 للمزيد من الاطلاع حول الدبلوماسية الإسلامية، أنظر: سهيل حسين الفتلاوي، تطور الدبلوماسية عند العرب، مصر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2002.

- لا تغرنكم من الرجل طنتنته وصلاته في الليل فالرجل من أدى الأمان وكف عن أعراض الناس وسلموا من يده ولسانه.
- لا تنتظر إلى صيام أحد ولا إلى صلاته ولكن انظروا إلى صدق حديثه إذ حدث وأمانته إذا أوتمن وروعه إذا اشفى.
- يهدم الإسلام ثلاث زلة عالم وجدل منافق بالقرآن وأئمة مضلون.
- الرجال ثلاثة والنساء ثلاثة. امرأة هينة لينة عفيفة مسلمة ودود تعين أهلها على الدهر ولا تعين الدهر على أهلها. وأخرى وعاء للولد لا تزيد على ذلك شيئاً. وأخرى غل قمل يجعلها الله في عنق من يشاء ويتربعه إذا شاء. والرجال ثلاثة: رجل عاقل إذا أقبلت الأمور وتشبهت يأتّم فيها بأمره ويبذل عند ذلك رأيّه، وآخر جائر بائر لا يأتّم وشدّاً ولا يطيع مرشداً.
- وقد استخدم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه المرأة في العلاقات الدبلوماسية فقد أرسل زوجته أم كلثوم إلى الروم واستقبلتها زوجة ملك الروم وحملت الهدايا إليها وأهدت زوجة ملك الروم الهدايا إلى أم كلثوم.
- وقد حدد عمر بن الخطاب رضي الله عنه شروط الدبلوماسية في النقاط التالية:

- أن يكون اسمه جميلاً. فالأشياء تؤخذ من عناوينها.
- أن يكون شكله وسيما جميلاً.
- أن تكون لغته سليمة.
- كما اهتم بالرسل وأنشأ ديواناً للرسل، يتضمن الرسائل التي تأتيه بواسطة الرسل. واعتمد وسيلة القضاء كأفضل وسيلة لتسوية المنازعات. ومثل العهد الذي

منحه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أهل القدس أفضل وثيقة تاريخية تمثل قواعد القانون الدولي الإنساني.

ثانيا/ الدبلوماسية البيزنطية:

أدى ضعف الامبراطورية الرومانية الى انقسامها في القرن الخامس ميلادي إلى دولتين: الدولة البيزنطية (الامبراطورية الرومانية الشرقية) وعاصمتها القسطنطينية، ودولة الفرنجة (الامبراطورية الرومانية الغربية) وعاصمتها روما. وقد مرت الاولى بظروف معينة حددت طبيعة تحركها على المسرح الدولي فترة طويلة من الزمن، فعلى الصعيد الداخلي لم تكن الدولة البيزنطية تملك الامكانيات التي تسمح لها بتكوين قوة عسكرية توفر لها الأمن، وتواجه بها التهديدات الخارجية، ويعتبر ضعف جبهتها الداخلية وعدم تماسكها من العقبات التي حالت دون تكوين جيش قوي. وعلى الصعيد الخارجي وجدت هذه الدولة نفسها تقف في مواجهة قوتين كبيرتين: في الغرب دولة الفرنجة، التي أعاد لها شارلمان ما فقدته من مجد، فأضحت ليس فقط تتنافس بيزنطة في زعامة العالم المسيحي، بل تتطلع الى غزوها أيضا. كما أن وجود عدد من القبائل والشعوب المستقلة على مقربة من حدود بيزنطة، ظل يقلق قادتها ويثير مخاوفهم.¹

فقد وجد البيزنطيون أنه ليس في مقدورهم سوى اللجوء إلى الدبلوماسية، سواء في الاتصال بأتباعهم لتوثيق علاقاتهم بهم، أو في التفاوض مع الخارجيين عليهم للتوصل إلى صيغة تنهي ما بينهم من خلاف، وتحقيق درجة من الترابط. وكل ذلك

1 سعيد محمد أبو عباه، الدبلوماسية: تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، ط1، عمان: دار الشيماء للنشر، 2009، ص34-46.

لابد أن يعزز الجبهة الداخلية، ويساعد على تماسكها. ووجد البيزنطيون أن الدبلوماسية أداة ناجحة لتحديد القوة العربية في مواجهة الفرنجة.

إن الحاجة الماسة إلى الدبلوماسية هي التي أباطرة بيزنطة إلى ممارسة هذا العمل بدهاء، حيث ابتكروا ثلاث طرق رئيسية: أولها إضعاف البرابرة بإثارة الخلافات فيما بينهم، والثانية شراء صداقة القبائل والشعوب المجاورة للدولة بالتملق والرشاوي، والثالثة نشر الديانة المسيحية بين أكبر عدد منهم.

لهذا أوجدوا إدارة حكومية للشؤون الخارجية من بين مهامها تدريب المفاوضين المحترفين الذين يوفدون كسفراء الى الخارج، وتوجيههم فيما يتعلق بأسلوب اللباقة والأدب في معاملة الأجانب. فالى جانب التقيد بالتعليمات المكتوبة، كان عليهم أن لا يظهروا انتقادهم لما يلاحظونه من أحوال في البلاد التي يتواجدون فيها، بل عليهم أن يمتدحونها. كما كان يطلب منهم تقديم تقارير مفصلة عن أوضاع تلك البلاد. وهذا يعني بداية تبلور شخصية "الدبلوماسي المحترف" من خلال ظهور الدبلوماسي المراقب المدرب.

وطغت على ممارسات الدبلوماسيين أساليب جديدة تعتمد على الكذب والتدليس والتضليل، وأصبح الخداع العنصر الرئيسي في الدبلوماسية البيزنطية، فقد كانت المهمة الأساسية للمبعوثين ليست احلال السلام، وإنما بث الفتنة وزرع الأحقاد بين تلك القبائل.

كما بالغ البيزنطيون في الاهتمام بمراسم الاستقبال والضيافة، واستحدثوا إدارة خاصة بهذه المسائل. وكان السفراء الاجانب وأعضاء بعثاتهم يستقبلون بحفاوة بالغة،

وينزلون في مكان خاصة في منتهى الفخامة، وتقام لهم عروض لتتطبع في نفوسهم قوة بيزنطة.

ولم يغفل البيزنطيون مراقبة البعثات الاجنبية، ويرجع ذلك إلى أن بيزنطة كانت تنظر إلى الدبلوماسيين الاجانب على أنهم مجرد جواسيس لصالح دولهم. لقد كان البيزنطيون على عكس الرومان، أكثر مهارة في استخدام الدبلوماسية وممارستها. فإذا كانت مساهمة الرومان قيمة في النظرية الدبلوماسية، فقد كانت مساهمة البيزنطيين أكثر أهمية وقيمة على صعيد الممارسة الدبلوماسية. فقد لمس البيزنطيون الحاجة إلى فن الدبلوماسية والتفاوض، خاصة أمام التنافس المسيطر على علاقات الدول في ذلك الوقت.

المطلب الرابع: الممارسة الدبلوماسية في العصر الحديث.

إذا كانت الدبلوماسية القديمة تتميز بأنها دبلوماسية متجولة وغير منتظمة، وبالتالي محدودة جغرافيا نظرا لضعف وسائل الاتصال والمواصلات، فإن الدبلوماسية الحديثة التي تبدأ منذ عصر النهضة تتميز بأنها دائمة ومستقرة وثابتة. وبفعل استمرار تبادل البعثات الدائمة أصبحت الدبلوماسية مهنة وسلكا قائما بذاته يعتمد عل قواعد وأصول ثابتة.

أولا/ الدبلوماسية الايطالية:

لعل أهم تحول يمكن اعتباره نقطة انطلاق إلى الدبلوماسية الحديثة، هو تعيين السفراء الدائمين المحترفين من قبل الدويلات الايطالية في القرن الخامس عشر، والاعتراف بالدبلوماسية المنظمة كعنصر هام ورئيسي من عناصر إدارة شؤون

الدولة.¹ فمع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بدأت العلاقات تتأسس بين الامارات والدويلات في شمال ايطاليا على قاعدة المساواة وفي الاستقلال والسيادة، وبدأت الدبلوماسية تتطور لتصبح وسيلة دائمة للاتصال ولتأسيس العلاقات الدولية بين هذه الدويلات الايطالية.² فقد كانت البندقية ترسل سفراءها إلى الجمهوريات الاخرى ليقيموا هناك مدة زمنية تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر، أما "ميلانو" فقد كانت أول من أرسل بعثة دائمة إلى "جنوا" سنة 1455، وعينت "فينيسيا" تاجرين يقيمان في لندن كمساعدي سفير هناك سنة 1496. وبعد سنوات أنشأت الدويلات الايطالية الاخرى سفارات دائمة لها في لندن وباريس، ثم عينت بريطانيا سفراء دائمين لها في باريس سنة 1519.³ ثم أخذ التمثيل الدبلوماسي ينتشر بعد ذلك تدريجياً، حتى شمل القارة الاوروبية بأكملها.

من بين التغييرات البارزة التي أحدثها الايطاليون في ممارسة الدبلوماسية، هي اختيار المبعوثين من الطبقة الارستقراطية، وقد جرى التركيز خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر على صفات معينة لا بد من توفرها في السفير، بحيث يكون مهياً للعمل الدبلوماسي، هي:

- اتقان اللغة اللاتينية باعتبارها لغة الاتصالات الدبلوماسية آنذاك.
- وضع جميع الاجانب موضع الشك والريبة.
- القدرة على اخفاء الدهاء.

1 علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها و قوانينها، مرجع سابق، ص61.

2 علي حسين الشامسي، مرجع سابق، ص111.

3 Nicolson, op.cit, p.13

- سعة الاطلاع والتمتع بذوق رفيع يتيح له التغلغل داخل أوساط الفنانين والكتاب والعلماء.
- الصبر ورباطة الجأش.
- المحافظة على اسراره الخاصة.
- التسامح في تعامله مع حكومته.

كان السفراء الايطاليون يزودون بنوعين من التعليمات: تعليمات علنية تتعلق بالمفاوضات لإبرام المعاهدات بين الدويلات الايطالية، أو بينها وبين بعض الدول الاوروبية الاخرى لتنظيم التعاون؛ وأخرى سرية تتعلق في الغالب باختيار الوقت المناسب للمشاركة في حبك المؤامرات، أو في تقويض مركز الخصوم، من خلال ما يقوم به من تشهير لدوافعهم، أو في تقديم الهدايا للحكام أو رجال البلاط ونسائه.¹

يشير نيكلسون إلى أنه رغم الصعوبات التي ظلت تعيق المفاوضات في كثير من الاحيان، فقد أنجزت الدبلوماسية الايطالية الكثير من المعاهدات التي اتخذت أشكالاً دقيقة، كما ظهرت إلى جانبها "بروتوكولات اتفاق" تحوي كشفاً وشرحاً للنقاط المتفق عليها. كما عرفت الدويلات الايطالية ما يسمى الآن بـ: "دبلوماسية المؤتمرات" حيث اتخذت شكل مقابلات شخصية بين الحكام، أدت في أحيان كثيرة إلى اتفاقات شفوية.²

1 عطا محمد صالح زهرة، مرجع سابق، ص 62-63. نقلاً عن: شارل ثاير، الدبلوماسية، ترجمة: خيرى حماد، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1960، ص 24-25.

2 عطا محمد صالح زهرة، مرجع سابق، ص 63. نقلاً عن: محمد مختار الزقزوقي، دراسات دبلوماسية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1972، ص 71.

ثانيا/ الدبلوماسية الفرنسية:

ظهرت المدرسة أو المنهج الفرنسي للدبلوماسية منذ أوائل القرن السابع عشر، لا سيما منذ وصول ريشيليو (*Richelieu*) إلى مجلس الوزراء سنة 1624، حيث أصبح وزيرا للخارجية سنة 1626، حيث أتى ريشيليو في فترة سيطرة الحكم المطلق، وقد عمل على تأسيس أول جهاز مركزي دائم لرسم السياسة الخارجية، بهدف تتبع سير المفاوضات والإشراف على إقامة علاقات دائمة ومستقرة مع الدول الأخرى.¹ وكان أول من اعتبر أن فن المفاوضات يجب أن يكون نشاطا دائما وليس مجرد مسعى عاجل، ورأى أن المفاوضات ليست مجرد عملية مؤقتة، بل هي نهج متواصل.²

يعتبر الفرنسيون هم السباقون في إدخال العديد من الأمور الخاصة بالعمل الدبلوماسي وتطويره ويعود ذلك إلى الشخصية الفذة الكاردينال ريشيليو. فهم الذين ابتكروا قاعدة الموافقة المسبقة من قبل البلد المضيف أي قبل تعيينه بصورة رسمية، وقد عرض البابا على لويس الرابع عشر اسم السفير البابوي الذي رغب في إيفاده إلى باريس حيث كان الأخير يبدي امتعاضه إذا وصل مبعوث أجنبي إلى بلاده دون موافقة مسبقة. وقد ربط النظام الفرنسي بين الشؤون السياسية والاقتصادية، فقد اعتبرت تنمية التجارة الفرنسية مع الخارج من بين أهداف الدبلوماسية. وكان من المنتظر من السفير قبل مغادرة فرنسا أن يتشاور مع الغرفة التجارية في مرسيليا. وجرى إنشاء ما يشبه جهاز الخدمة القنصلية في الشرق في أوائل القرن السابع عشر.

1 هارولد نيكلسون، مرجع سابق، ص228.

2 نفس المرجع السابق، ص116-117.

ولما كان ريشيليو يؤمن بأن المفاوضة لا تكون فعالة إلا إذا كان توجيه السفراء والإشراف عليهم مركزا في يد وزير واحد، فقد جعل هذه المهمة من اختصاصه وحده، وبذلك انتهى العرف الذي كان يعطي لأكثر من وزير حق توجيه السفراء وتلقي تقاريرهم من الخارج.¹

وقد ربط النظام الفرنسي بين الشؤون السياسية والاقتصادية، فقد اعتبرت تنمية التجارة الفرنسية من بين أهداف الدبلوماسية، وكان السفير قبل مغادرة فرنسا يتشاور مع الغرفة التجارية في مرسيليا. كما تجدر الإشارة إلى أن الفرنسيون هم الذين ابتكروا قاعدة الموافقة المسبقة من قبل البلد المضيف، أي قبل تعيينه بصورة رسمية.

- كان ينبغي على الدبلوماسي الفرنسي أن يتحلى ببعض الصفات أهمها:
- أن يكون واسع الاطلاع والأدب والقانون والعلوم ويتقن أكثر من لغة واحدة كالألمانية والإسبانية والإيطالية.
- أن يكون سريع الخاطر وذو نظرة ثابتة يدرك ما يدور في خلد جلساءه بسرعة.
- أن يكون قوي الملاحظة قادر على الحكم على الأشياء كما هي ويسعى إلى هدفه من أقصر الطرق.
- أن يكون عزيز النفس، صبورا هادئا، بعيدا عن كل ما يؤثر فيه كالشراب والمقامرة والنساء.

1 عطا محمد صالح زهرة، مرجع سابق، ص 65.

المطلب الخامس: الدبلوماسية المعاصرة.

انطلقت الدبلوماسية الحديثة منذ بدايتها على قاعدة الحكم الملكي المطلق، وترافقت مع أسلوب الدبلوماسية الشخصية التي ارتبطت بشخص الملك أو الأمير أو الحاكم، واستمرت حتى القرن الثامن عشر، حيث اخذت بالأفول مع قيام الملكية الدستورية وتقوية الاتجاه نحو الحياة البرلمانية، خاصة بعد الثورة الفرنسية سنة 1789. ومنذ القرن التاسع عشر، وخصوصا منذ معاهدة فيينا، بدأ مركز الادارة الحقيقي للحكم ينتقل من البلاط (أي الدبلوماسية الشخصية) إلى الحكومة المسؤولة أمام البرلمان، كما أن التغيير في مراكز السلطة لصالح الهيئات البرلمانية أخذ يساعد على تعديل الاسلوب الدبلوماسي، فأصبح الممثل الدبلوماسي يتجه لتمثيل السلطة القائمة على السيادة الفعلية لا السيادة النظرية.¹

ففي المراحل السابقة ظهرت عدة مبادئ و قواعد تتعلق بتنظيم السلك الدبلوماسي، وقد رأت الدول الأوروبية بضرورة إبرام عقد معاهدة جماعية تبين الوضعية الخاصة لممثليها في الخارج من الوجهة القانونية، وكان أول نص تعرض لهذا الموضوع هو الاتفاق الذي حصل في فيينا سنة 1815، فقد وقعت الدول المشاركة في هذا المؤتمر على معاهدة تبين اختصاصات السفراء و الامتيازات التي يتمتعون بها، و ألحق بهذه المعاهدة بروتوكول عرف باسم "بروتوكول إكس لاشابيل" (*Le congrès d'Aix-la-Chapelle*) سنة 1818، أكملت شروط معاهدة فيينا، و قد

1 علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص122، نقلا عن: هارولد نيكلسون، مرجع سابق، ص80.

بين كل من هذين النصين درجة موظفي السلك الدبلوماسي، و الفرق بينهم على أساس الدرجة و الاقدمية، و مهام كل منهم.¹

يرى فيليب كاييه بأن أهم خصائص هذه المرحلة تلخص فيما يلي:

- نتج عن تطور مفهوم الدولة أن أصبح الدبلوماسيون يمثلون دولهم وليس شخص الحاكم.
- أصبح الدبلوماسيون يكوّنون جزءا من إدارة الدولة، أي موظفين رسميين.
- تكونت القواعد الكبرى للقانون الدبلوماسي، المتعلقة بالمراسيم والتدرج الوظيفي، وتاريخ الوصول والمغادرة والامتيازات والحصانات، وأصبحت ثابتة في خطوطها العريضة حتى لو استمرت في التطور.
- تلاشي الدور التجسّسي للسفراء الذي كان ماثلا للعيان في القرن الثامن عشر، وبقيت المهمة الرئيسية للسفراء تزويد حكوماتهم بالمعلومات عن حالة الدولة المعتمدين لديها، حتى تستطيع دولهم اتخاذ القرارات السياسية في علاقاتها الخارجية مستندة على هذه المعلومات، كما أصبح السفراء يساهمون في التعاون الدولي، حيث لعبوا دورا مهما في تسوية النزاعات بالطرق السلمية.
- يرجع الفضل في تطور العمل الدبلوماسي إلى الدبلوماسيين، حيث كانوا يتمتعون بقدر من الاستقلال، رغم أن القرارات في السياسة الخارجية كانت تتخذ من قبل وزارة الخارجية، وكان السفير يكلف بتطبيق التعليمات والتوجيهات المعطاة له، إلا انه كان للدبلوماسيين مساهمة في تقرير السياسة

1 غازي حسن صباريني، مرجع سابق، ص32.

الخارجية لبلدانهم، من خلال التقارير والتوصيات التي يبعثونها الى حكوماتهم. كما أن بطء المواصلات كان يؤدي بالسفراء إلى اتخاذ بعض القرارات والاجراءات مباشرة دون استشارة أو الرجوع الى حكومتهم.

- كانت اهتمامات الرأي العام قليلة في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، فكانت الدبلوماسية غالبا ما تتم بين الحكومات، حيث كانت تتسم آنذاك بالسرية.¹

تعتبر الحرب العالمية الأولى محطة مهمة من بين محطات التطور في نطاق العلاقات الدبلوماسية، بدأت ملامح هذا التطور منذ انتهاء هذه الحرب، وخلال الفترة التي مرت بين الحربين العالميتين الاولى والثانية، ثم انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أن هذا التطور الجديد جعل بعض الكتاب يصفون الدبلوماسية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الاولى بالدبلوماسية التقليدية، وذلك لتمييزها عن الدبلوماسية الحديثة، رغم أنها بقيت قائمة الى جانب الدبلوماسية الحديثة.²

ترجع أسباب التطور في هذه المرحلة إلى الاسباب التالية:

- دور الرأي العام الداخلي والعالمي، حيث أصبح على الحكومات أن تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام الداخلي قبل رسم السياسة الخارجية للدولة، فالحكومة أصبحت تخضع لرقابة الشعب ورقابة البرلمان، ومنه توجب على الحكومات اخضاع المعاهدات التي تبرمها إلى البرلمان للتصديق عليها. كما أصبح على الحكومات بناء على التحول الجديد في النظرية الدبلوماسية، أن

1 Philippe Cahier, op.cit, p.12

2 Idem, p.15

تأخذ عند رسم سياستها الخارجية أن تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام العالمي، لكسب رضاه أو وقوفه إلى جانبها في الخطوات التي تقدم عليها، لتحقيق النجاح في تلك السياسة، خاصة فيما يرتبط بعلاقاتها مع الخارج.¹

- أدى تطور المواصلات إلى تقليص دور الدبلوماسيين، حيث أصبح بإمكان رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية قطع المسافات الطويلة خلال ساعات والاجتماع بنظرائهم، وقد أدى ذلك إلى إعادة بعث الدبلوماسية البدائية الأولى التي عرفت المجتمعات الانسانية قبل ظهور نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة.² وقد أخذ هذا النمط من الممارسة الدبلوماسية عدة أشكال في وقتنا الحالي، مثل دبلوماسية القمة، دبلوماسية المؤتمرات، دبلوماسية المكوك...إلخ.

- تخلي الدبلوماسية الجديدة عن طابع السرية الذي تميزت به الدبلوماسية التقليدية، وأصبحت دبلوماسية مفتوحة، أو ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الديمقراطية. وقد تم هذا التحول بتأثير من مبادئ الرئيس الأمريكي "ولسون" الذي رأى أنه من المفيد أن تمارس الدبلوماسية في إطار من الصراحة والجاهورية.³ فقد جاء في المادة 18 من ميثاق عصبة الأمم بأن كل معاهدة أو اتفاق دولي يبرمه فيما بعد أي عضو في العصبة، يسجل في الحال لدى الأمانة العامة التي تتولى إعلانه، ولن يكون لأي معاهدة أو اتفاق من هذا

1 فاضل زكي محمد، مرجع سابق، ص40.

2 Philippe Cahier, op.cit, p.23

3 علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص66.

القبيل قوة إلزامية قبل هذا التسجيل. وكذلك نصت المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة على هذا الموضوع.¹

- ظهور دبلوماسية المنظمات الدولية، حيث أصبحت هذه المنظمات مكانا هما لعرض و دراسة ومناقشة المشاكل المختلفة للعلاقات الدولية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية..، حيث زادت أهمية هذه المناقشات التي تدور بين العديد من ممثلي الدول الاعضاء في المنظمة، حيث أصبحت الممارسة الدبلوماسية تنسم بأنها دبلوماسية جماعية. كما أثرت المنظمات الدولية في الوظيفة الدبلوماسية من خلال تطوير قواعد القانون الدولي، الخاصة بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية، والاعتراف لهذه المنظمات بالحق في مباشرة التمثيل الدبلوماسي.²

- لقد أدى حلول الاعتماد المتبادل محل الاكتفاء الذاتي، و المصالح المشتركة بين الشعوب محل المصلحة القومية المطلقة إلى تغيير طبيعة الممارسة الدبلوماسية، حيث لم يعد ممكنا استغناء الدول، مهما كانت قوتها و درجة تقدمها عن بعضها البعض لإشباع حاجاتها المعقدة بنفسها، بسبب تداخل مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية..، وبما أن الدبلوماسية هي الاداة الرئيسية لتعامل الدول مع بعضها، وإيجاد الحلول للمشاكل الناجمة عن التنافس والتضارب في المصالح، فقد أصبحت الدبلوماسية تتخذ صفة التعددية.

1 غازي حسن صباريني، مرجع سابق، ص34.

2 عبد العزيز محمد سرحان، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، 1974، ص24-25.

إن تطور العلاقات الدولية، وتطور وظائف الدولة وتداخلها في عدة مجالات، بالإضافة إلى تطور وسائل الاتصال والتنقل، دفع إلى تدويل معظم القضايا، وجعل ميدان العمل الدبلوماسي يتسع للميدان الاقتصادي والتكنولوجي، ولم يعد التمثيل السياسي البروتوكولي هو الوظيفة الرئيسية للدبلوماسية، وبالتالي أصبحت الدبلوماسية المعاصرة إحدى الوسائل الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية.¹ فأصبحت الدبلوماسية تأخذ شكل مجال اختصاصها مثل: الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية الثقافية..، أو القضايا التي تعالجها، مثل: الدبلوماسية البيئية، دبلوماسية الأزمات، دبلوماسية حقوق الإنسان... الخ.

1 علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص 127.

المبحث الثالث

وظائف الدبلوماسية والمؤسسات التي تمارسها

تقوم الدبلوماسية بدور هام في نطاق العلاقات الدولية، فعن طريقها تتم إقامة هذه العلاقات وتدعيمها، وعن طريقها تعالج كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول، وعن طريقها أيضا يمكن التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، وعن طريقها كذلك يتيسر حل النزاعات وتسوية الخلافات، وإشاعة الود وحسن التفاهم بين الدول.

الدبلوماسية هي النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات، وإدارة الشؤون الخارجية والوفود والبعثات الخاصة والممثلات الدبلوماسية، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وإدارة شؤونها بالطرق السلمية.

سنتعرف في هذا المبحث على أهم أهداف ووظائف الدبلوماسية، والاشخاص والمؤسسات التي تمارس الدبلوماسية، وأهم قنوات الاتصال الدبلوماسي.

المطلب الأول: أهداف الدبلوماسية ووظائفها.

تلجأ الدول من أجل التعاون فيما بينها إلى الاتصال ببعضها البعض، وتستخدم في ذلك التمثيل الخارجي كأداة طبيعية للاتصال الدولي. ويعتبر التمثيل الدبلوماسي حق ثابت لكل دولة مستقلة كاملة السيادة، بعض النظر عن شكل نظام الحكم وطبيعته طالما أن الدول الأخرى تعترف بها.¹

1 حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، ط6، القاهرة: دار النهضة العربية، 1976، ص121.

جرت العادة بأن القانون الداخلي للدولة هو الذي يحدد تفاصيل وظائف الدبلوماسيين، لكن القانون الدولي اعترف بعدد من الوظائف الطبيعية، التي تدخل ضمن اختصاصه، حيث حددت المادة الثالثة من اتفاقية فيينا لتنظيم العلاقات الدبلوماسية سنة 1961، وظائف البعثة الدبلوماسية كالآتي:

1. تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها: تتمثل أولى وظائف البعثة الدبلوماسية وأقدمها حسب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية سنة 1961، في تمثيل دولة معتمدة موفدة لدى دولة معتمد لديها، وتعتبر هذه الوظيفة على الطابع الرسمي للاتصال الدبلوماسي.¹ فقد نصت مقدمة اتفاقية فيينا، على أن البعثة الدبلوماسية تمثل الدولة، وتتخلص مهام هذه الوظيفة في اشتراك البعثة بالحياة العامة للدولة المعتمد لديها، من خلال المشاركة في الاحتفالات العامة والاستقبالات الرسمية والاعياد الوطنية.²

إن رئيس البعثة الدبلوماسية بصفته ممثلاً معتمدا لدولته، يعبر باسم سلطاتها ويتلقى الاتصالات المرسلة اليها. إنه الوسيط المفوض والدائم، سواء بين رؤساء الدول أو الحكومات، أو بين حكومته ومنظمة دولية، فمن صلاحياته تلقي المراسلات وأنواع التبليغ الرسميين، وتقديم الوثائق والقيام بالمساعي المختلفة، والتفاوض مع الحكومة المعتمد لديها.³

1 ألان بلانتي، في السياسة بين الدول: مبادئ في الدبلوماسية، ترجمة: نور الدين خندودي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006، ص318.

2 علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص290.

3 ألان بلانتي، مرجع سابق، ص319.

2. حماية مصالح الدولة المعتمدة في الدولة المعتمد لديها ومصالح رعاياها: فقد

نصت اتفاقية فيينا لعام 1961 على هذه الحماية من بين أهم الوظائف التي تمارسها البعثات الدبلوماسية في الدولة المعتمد لديها، وقد نصت المادة الثالثة من الفقرة "ب" على حماية مصالح الدولة المعتمدة و مصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها، ضمن الحدود التي يقرها القانون.¹

تجد هذه الحماية أساسها حسب كاييه في الواجب المفروض من القانون الدولي على الدول لتأمين معاملة لا تقل عن مستوى الحد الأدنى للأجانب الموجودين على اقليم الدولة المعتمد لديها، وقد تجد أساسها أيضا في المعاهدات الثنائية المسماة "معاهدات الإقامة" (*traités d'établissement*) التي تحدد بدقة حقوق وواجبات هؤلاء الاجانب.² ومن البديهي القول أن هذه الحماية تشمل إلى جانب مصالح الدولة المعتمدة، مصالح رعاياها من أشخاص ماديين و معنويين، وهذه المصالح تتجسد في الدفاع و رفع أي ضرر يلحق بها جراء أي تصرف أو عمل غير مشروع، كالإساءة و التعدي على الحقوق و الواجبات التي يقرها القانون الدولي.

وهنا تبرز المهمة القنصلية في تداخل مع طبيعة العمل الدبلوماسي، حيث تضطلع البعثة الدبلوماسية بتقديم كافة الخدمات للمواطنين في الخارج نيابة عن أجهزة الدولة.³

1 علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص305.

2 Voir: Philippe Cahier, op.cit, p.137

3 محمد نعمان جلال، الاستراتيجية و الدبلوماسية والبروتوكول بين الاسلام والمجتمع الحديث، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2004، ص205.

3. التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها: أي القيام بالمباحثات مع الدولة الأخرى بغية الوصول إلى اتفاقيات معينة، سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية... و ذلك بهدف تعزيز التعاون و العلاقات الودية بين الدولتين.

يعد التفاوض من أولى مهمات البعثات الدبلوماسية، إذ تتولى التفاوض نيابة عن الدولة المعتمدة في كل ما يهم الدولة في المواضيع السياسية، الاقتصادية و الادارية..، وتقريب وجهات النظر في المسائل المشتركة. ويتولى رئيس البعثة أو من يخول له اجراء التفاوض مع الهيئات الرسمية في الدولة المعتمد لديها، في جميع المجالات التي تطلبها الدولة المعتمدة.¹

يرى آلان بلانتي أن البحث عن تطابق المصالح هو الطريق العادي للمساومة والمصالحة، كما أن ارادة تعديلها واستقرارها تدفع الى التفاوض. ومن جهة فإن مسار اتفاق ارادة الاطراف قد تحول من الفرد إلى الدولة، رغم أن الحقيقة العميقة للعلاقات الدولية ليست كذلك التي تحكم التجارة، لأن التفاوض الدبلوماسي هو شكل من أشكال مناورة الدول، على غرار الحرب رغم الاختلاف بينهما، على اعتبار أن التفاوض يتم بالتشاور والاعداد الجيد والمعقد، بينما تتصف المواجهة الحربية بالقسوة والتبسيط والاستقطاب الثنائي، وتؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ولو مؤقتا.²

فمذ آلاف السنين ساد حياة الامم التناوب التالي: تفوض قبل الحرب، ثم تفاوض بعدها، والمؤتمرات الكبرى التي تجمع المفاوضين المزودين بالصلاحيات،

1 سهيل حسين الفتلاوي و غالب عواد حوامدة، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص243.

2 آلان بلانتي، مرجع سابق، ص160.

وهي تعتمد في الغالب لتأريخ أحداث ذات أهمية تعادل أهمية الاحداث التي تسببت في الحروب، فتاريخ الشعوب أملتة المساومات الدبلوماسية. وعليه فإن التفاوض يتكفل بتحول الوسط الدولي.¹

4. وظيفة الاستعلام والاستطلاع: إذا كانت الدبلوماسية تقوم على اعداد وتنفيذ

السياسة الخارجية للدول، فإن وظيفة الاستعلام واستطلاع الاحوال وتتبع تطور الاحداث، تعتبر من الوظائف المهمة التي تقوم بها البعثة الدبلوماسية في الدولة المعتمد لديها. وقد كانت هذه الوظيفة قد ظهرت منذ العصر البيزنطي، حيث تحول الدبلوماسي الخطيب أيام الرومان إلى الدبلوماسي المراقب الذي يراقب أوضاع وأحوال البلد الموفد إليه، ويرفع التقارير بهذا الشأن إلى دولته، متضمنة المعلومات عن قوة هذا البلد في جميع المجالات، لاسيما العسكرية والاقتصادية. ومنذ ذلك الحين أخذت هذه الوظيفة تتطور مع تطور الممارسة الدبلوماسية.²

لا ينحصر الدور الأساسي للبعثات الدبلوماسية في تمثيل الدول فقط، بل يتعداه إلى جمع أقصى ما يمكن من معلومات متوفرة، سواء كان ذلك في البلدان الاجنبية، أو في المنظمات الدولية، بطريقة ينير بها خيارات الحكومة في التكتيك الواجب اعتماده، وفي المبادرات والمفاوضات التي تنوي اتخاذها واتباعها، فالسفارات هي مراكز مراقبة مفضلة وحمايتها متبادلة.³

فكل دولة بدون استثناء تشكل تقارير بعثتها الدبلوماسية مصدر معلوماتها الدقيق والموثوق منها، وأن لهذه البعثات قنواتها الخاصة في الدولة المعتمد لديها

1 نفس المرجع، ص161.

2 علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص299.

3 آلان بلانتي، مرجع سابق، ص322-323.

للحصول على المعلومات التي تتسم بالدقة، (حيث لا يعتمد معدي هذه التقارير على ما يكتب في الصحافة دائماً، حيث يعتمد أيضاً على العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تحتل مكانة مهمة في ذلك، إضافة إلى اللقاءات الرسمية وغير الرسمية والزيارات، وحضور الفعاليات التي يدعون إليها).¹

5. تعزيز وتطوير العلاقات و التعاون بين الدول: إن من أبرز مهام البعثات الدبلوماسية و الدبلوماسية، هي تطوير العلاقات الدبلوماسية بين الدول، عن طريق تسهيل جميع الاجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري و الاقتصادي و العلمي و الثقافي و العسكري... و غيرها من المواضيع المشتركة بين الدول. وتعمل البعثات الدبلوماسية على تقريب وجهات نظر الدول في المواضيع السياسية، وتعزيز الروابط بين شعوب مختلف الدول، عن طريق تقديم التسهيلات والمساعدات وتذليل الصعوبات بينها.²

فالمادة الثالثة من اتفاقية فيينا لسنة 1961 قد نصت على هذه الوظيفة، بهدف تعزيز العلاقات الودية بين الدول، كما أنها تضمنت بعض الأسس والمبادئ التي يجب أن تركز عليها هذه العلاقات، وأول هذه المبادئ يقوم على المساواة في السيادة بين الدول المختلفة والانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى مبدأ التعايش السلمي والودي بين الدول بما يخدم مصالحها ومصالح شعوبها، على قاعدة نبذ الخلافات وحل النزاعات بالطرق السلمية.³

1 ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس و قواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ط1، الأردن: دار مجدلوي، 2001، ص96-97.

2 سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص245.

3 علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص301.

فالهدف من تبادل البعثات الدبلوماسية هو استطلاع وتهيئة أفضل الوسائل لإقامة علاقات طيبة بين الدول، ومن ثم خلق جو ودي يساعد على تأمين التعاون الدولي بأفضل طريقة. إذا فإن هذه الوظائف كلها يمكن أن توصل إلى النتيجة الأخيرة أو الوظيفة الأهم، وهي التعاون الدولي لتعزيز السلام العالمي.¹

إن المادة الثالثة من اتفاقية فيينا لتنظيم العلاقات الدبلوماسية لسنة 1961، تمزج بين أهداف الدبلوماسية، التي من بينها حماية المصالح وترقية وتطوير العلاقات بين الدول، والوسائل التي بواسطتها تقوم الدبلوماسية بتحقيق أهدافها، التي من بينها: التمثيل، التفاوض والاستعلام.

المطلب الثاني: أشخاص الدبلوماسية.

تجري العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي بواسطة أشخاص طبيعيين يتمتعون بسلطة التعبير عن إرادة دولهم أو الهيئات الدولية التي ينتمون إليها. ويختلف الباحثون في تسمية هؤلاء الأشخاص، إذ أن بعضهم يستخدم لفظ هيئات (*Organes*)، وهي السلطات المكلفة بالإعلان عن رغبات الجماعة السياسية. ويستخدم آخرون تعبير "الأجهزة الداخلية للعلاقات الدولية"، أو تعبير "الجهاز المركزي للشؤون الخارجية". أو تعبير "أعضاء الأشخاص القانونية الدولية".²

بما أن الدبلوماسي هو الشخص الذي ينفذ سياسة دولته في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، فإن كل من يتولى هذه المهمة يعد دبلوماسياً. ويتولى هذه المهمة

1 هاني الرضا، مرجع سابق، ص 93.

2 حامد سلطان، مرجع سابق، ص 111.

كل من رئيس الدولة، أعضاء الحكومة والاشخاص الذين ترسلهم الدولة في بعثاتها الدائمة أو في بعثات خاصة.

1. رئيس الدولة: يعتبر رأس السلطة العامة في دولته، ينوب عنها أصلاً ومباشرة في إدارة شؤونها، سواء في الداخل أو في الخارج، وبذلك يعتبر الممثل الأسمى لدولته في المجتمع الدولي وفي علاقاتها بالدول الأخرى. وتثبت لرئيس الدولة هذه الصفة التمثيلية بمجرد توليه منصبه، أيًا كان نظام الدولة وقوانينها.¹

يمثل رئيس الدولة دولته في علاقاتها الخارجية، فهو الذي يمثل دولته في المؤتمرات الدولية بدون خطاب اعتماد، وهو الذي يعين ممثلي الدولة الذين يمثلونه في الخارج بموجب خطاب اعتماد يحدد فيه صلاحياتهم، وهو الذي يقبل اعتماد ممثلي الدول الأجنبية في دولته، ويوقع على المعاهدات الدولية، أو يخول من يراه مناسباً لتمثيله.² فبالاستناد إلى صفته الرسمية هو الدبلوماسي الأعلى في دولته أمام الدول الأخرى.

يحدد القانون الداخلي الأساسي في كل دولة صلاحيات ومهام رئيس الدولة، إلا أنه بشكل عام تعود لرئيس الدولة الصلاحيات التالية:

- الإدارة العامة للسياسة الخارجية للدولة.
- توقيع المعاهدات وإبرامها وضمّان تنفيذها.
- سلطة إعلان الحرب وعقد السلم.
- سلطة حضور جميع المؤتمرات الدولية (مؤتمرات القمة).

1 علي صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص35.

2 سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص120.

- إيفاد الممثلين الدبلوماسيين.
 - استقبال الممثلين الأجانب المعتمدين لدى دولته سواء عند تقديم كتاب اعتمادهم أو عند انتهاء مدة خدمتهم في سفارتهم ببلده، أو بمناسبة الأعياد القومية، أو لإبلاغ رسائل من رؤسائهم.
 - تعيين المندوبين الدائمين لدولته لدى المنظمات الدولية أو في المؤتمرات الدولية.
 - الموافقة على تعيين القناصل لدولته بالخارج أو منح قناصل الدول الأخرى البراءة القنصلية.
 - الاضطلاع على التقارير والبرقيات الواردة من المبعوثين في الخارج وإبداء الرأي حولها.
 - الاطلاع على المباحثات والمفاوضات التي يجريها مبعوثوه في الخارج وإبداء الرأي والتوجيه حولها.
2. وزير الخارجية: يتولى وزير الخارجية إدارة العلاقات الخارجية لدولته، عن طريق أجهزة خاصة، يطلق عليها البعثات الدبلوماسية. ويعد وزير الخارجية الناطق الرسمي لدولته، وهمزة الوصل بين دولته والعالم الخارجي، كما أنه يصدر تعليماته إلى البعثات الدبلوماسية المعتمدة في الدول الأجنبية، ويتصل بوزراء خارجية الدول الأخرى، وبرؤساء بعثاتها الدبلوماسية المعتمدين في دولته، وهو وسيط دولته مع الحكومات الأخرى، ويدير العلاقات الدولية نيابة عن رئيس دولته، باعتباره الهيئة

القانونية الداخلية التي يسبغ عليها القانون الدولي وصف الدولة في العلاقات الخارجية.¹

إن وزارة الخارجية هي بمثابة الوعاء الذي يستوعب نشاط وتمثيل الدولة في الخارج، فالتمثيل الدبلوماسي الخارجي تتولاه وزارة الخارجية بوصفها وزارة سيادية، ويترأسه سفير يعتبر ممثلاً خاصاً لرئيس الدولة.²

يعتبر وزير الخارجية المسؤول عن التوجيه السياسي للوزارة، وهو المرجع الأعلى فيها، ويشرف على أعمالها، وله وحدة أن يصدر تعليمات ذات صفة تنظيمية أو توجيهية. و هو المهيمن على السياسة الخارجية في الدولة، وهو صلة الوصل بين دولته والعالم الخارجي، وتصريحاته تقيد دولته، فهو المعيار الحقيقي لسياسة الدولة الخارجية وتبديله يعتبر تحولاً في هذه السياسة.

لقد ازداد منصب وزير الخارجية أهمية في الوقت الحاضر، وللتدليل على ذلك نشير إلى زيادة الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية، والتي أصبح توقيع وزير الخارجية عليها أمراً شائعاً ومألوفاً، بالإضافة لوجود أجهزة داخل المنظمات الدولية العالمية والإقليمية مكونة من وزراء خارجية مثل مجلس أوروبا (لجنة وزراء الخارجية)، منظمة الدول الأمريكية (الملتقى الاستشاري لوزراء الخارجية)، منظمة الوحدة الإفريقية (مجلس الوزراء)، جامعة الدول العربية (مجلس وزراء الخارجية العرب).

1 عائشة راتب، التنظيم الدبلوماسي و القنصلي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1963، ص52.

2 محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص206

أول واجب يلقي على عاتق وزير الخارجية حين تعيينه أن يبادر إلى تبليغ ذلك إلى ممثلي دولته في الخارج، وإلى ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين في البلاد، مشيراً في كتابه إلى استعداده التام لتهيئة العلاقات الطيبة مع الدول الأخرى، وللاتصال برؤساء البعثات مباشرة في سبيل خدمة المصلحة العامة على أساس الانسجام المعزز بالثقة المتبادلة، مؤكداً لهم مساعدته وتشجيعه من أجل قيامهم بأداء المهمات الملقاة على عاتقهم على أحسن وجه. بالإضافة لمراسلة وكالات الأنباء العالمية والتي هي خير وأسرع طريقة لنقل الخبر إلى كافة أنحاء العالم.

تحدد التشريعات الداخلية لكل دولة وتقاليدها الخاصة، الأعمال والتصرفات التي تدخل في اختصاص وزير خارجيتها، وهذا التحديد وإن اختلف في بعض التفاصيل من دولة إلى دولة فإنه بالنسبة للمهام الرئيسية التي يضطلع بها شاغل هذا المنصب يكاد يكون متماثلاً في جميع الدول.

من أبرز هذه المهام:

- مشاركة السلطات المختصة في دولته بوضع السياسة العليا لدولته أو اتخاذ القرارات في قضايا معينة.
- إجراء المباحثات مع ممثلي الدول الأجنبية في الأمور ذات الاهتمام المشترك والتفاوض معهم نيابة عن دولهم وبما يحقق المصالح المشتركة ويقوي الروابط بين الطرفين.
- حماية مصالح دولته المادية والأدبية والدفاع عن حقوقها.

- تحضير اجتماعات القمة والاشتراك فيها، وترؤس وفود بلاده إلى المؤتمرات الدولية الهامة، وكذلك إلى اجتماعات مجالس وزراء الخارجية في المنظمات الدولية والإقليمية التي دولته عضو فيها.
- مراقبة نشاطات سفراء دولته في تنفيذ السياسة المقررة وتزويدهم بالتعليمات والتوجيهات اللازمة، وإطلاعهم بين حين وآخر على وضع بلادهم وأوضاع العالم عبر اجتماعات دورية معهم، ومطالعة تقاريرهم ورسائلهم وبرقياتهم المهمة وعرضها عند الضرورة على رئيس الدولة وعلى مجلس الوزراء.
- اقتراح تعيين السفراء والموظفين الدبلوماسيين والقناصل ومدراء الإدارات المركزية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيينهم في مناصبهم، وأخطار الدول المستقبلية بأمر تعيينهم أو استدعائهم.
- توقيع كتب اعتماد السفراء وكتب تفويض رؤساء الوفود والبراءات القنصلية والإجازات القنصلية قبل عرضها لتوقيع رئيس الدولة.
- الإشراف على حركة التعيينات والتنقلات لموظفي وزارة الخارجية، خاصة الدبلوماسيين منهم المعتمدين والعاملين في الخارج.
- استقبال رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية الذين سيعتمدون لدى دولته واستلام نسخة من كتاب اعتمادهم ومن ثم مرافقة رئيس الدولة حال استقبالهم لتقديم كتاب اعتمادهم.
- استقبال السفراء الأجانب المعتمدين لدى دولته والاستماع إلى مطالبهم واقتراحاتهم والإجابة على مذكراتهم، وتسهيل مهامهم سواء مع وزارته أو الوزارات الأخرى.

- اقترح منح الأوسمة للسفراء الأجانب المعتمدين لدى دولته أو الشخصيات الأجنبية الهامة.
 - السهر على رعاية امتيازات وحصانات أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى دولته، والموظفين الدوليين والقنصليين العاملين في بلده¹.
 - استقبال الشخصيات الأجنبية الرسمية المدعوة لزيارة بلاده.
 - الإشراف على إعداد أو تحرير كافة الوثائق الرسمية الخاصة بدولته في شأن علاقاتها الدولية من تصريحات فردية إلى مشروعات ثنائية إلى تعليقات أو مقترحات في خصوص معاهدات عامة أو معاهدات تنوي دولته المساهمة فيها، إلى غير ذلك من المحررات المتصلة بمختلف الشؤون الخارجية.
 - السهر على إنماء وتوطيد أواصر الصداقة والمودة بين بلده والدول الأجنبية وتنمية وتدعيم العلاقات المختلفة: السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الفنية، والعلمية... الخ.²
- كما أن الوزراء يمتلكون الصفة الدبلوماسية، فغالبا ما ينوب رئيس الوزراء عن رئيس الدولة في تمثيل دولته في الخارج، وهو أعلى سلطة بعد رئيس الدولة. ومنصب رئيس الوزراء منصب سياسي، يتابع فيه صاحبه العلاقات الخارجية لدولته، وهو يشرف على وزارة الخارجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن هنا نشأت أهمية رئيس الوزراء في النطاق الدولي، حيث يتولى في العديد من الأحيان الحضور بديلا عن وزير الخارجية إذا كانت الاجتماعات ذات أهمية كبيرة.³

1 سعيد محمد أبو عباه، مرجع سابق، ص76-77.

2 سعيد محمد أبو عباه، المرجع السابق، ص78.

3 سموحي فوق العادة، مرجع سابق، ص108.

3. المبعوثين الدبلوماسيين: أطلقت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961

عبارة المبعوث الدبلوماسي على رئيس البعثة، أو أحد موظفيها الدبلوماسيين.¹

البعثة الدبلوماسية هي جهاز من أشخاص القانون الدولي العام لدى شخص آخر من أشخاص هذا القانون، مهمتها رعاية العلاقات الدبلوماسية بينها.

تتمتع البعثة الدبلوماسية بكيان خاص عن الأشخاص الذين يكونونها، أي موظفي البعثة الذين يعملون بها لوقت محدد، بالإضافة الى أن البعثة الدبلوماسية ليست مكونة من المبعوثين فقط، بل من العنصر المادي أيضا، الذي بدوره يصبح من المستحيل على الموظفين ممارسة مهامهم.²

رئيس البعثة الدبلوماسية (*Chef de mission*) هو الشخص الذي يتولى مسؤولية إدارة البعثة، ويخضع لتوجيهاته جميع أفراد البعثة، وهو الذي يمثل دولته في الدولة المستقبلة،³ أو كما عرفته اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961، على أنه: "الشخص الذي تكلفه الدولة المعتمدة بالتصرف بهذه الصفة".⁴

لم تحدد اتفاقية فيينا درجات الموظفين الدبلوماسيين الذين يتمتعون بالصفة الدبلوماسية، إنما تركت ذلك إلى القوانين الداخلية لكل دولة، باعتبارها مسألة داخلية تهمها بالدرجة الأولى. فقد وردت عبارة الموظف الدبلوماسي في نصوص متعددة من الاتفاقية، واعتبرت الموظف الدبلوماسي موظف البعثة ممن يتمتع

1 أنظر: الفقرة هـ من المادة الأولى، من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961.

2 علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها وقوانينها، مرجع سابق، ص 183.

3 Philippe Cahier, op.cit, p.78

4 أنظر الفقرة الأولى من المادة الأولى من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية سنة 1961.

بالصفة الدبلوماسية، ووضعت اتفاقية فيينا شرطين لتمتع موظف البعثة بالصفة الدبلوماسية، هي:

- أن يتمتع الموظف الدبلوماسي بجنسية دولة البعثة الدبلوماسية التي يعمل بها، أما إذا كان من موظفي دولة أخرى فإنه لا يعمل في البعثة الدبلوماسية إلا بموافقة الدولة المعتمد لديها، ويجوز للأخيرة سحب الموافقة في أي وقت.¹

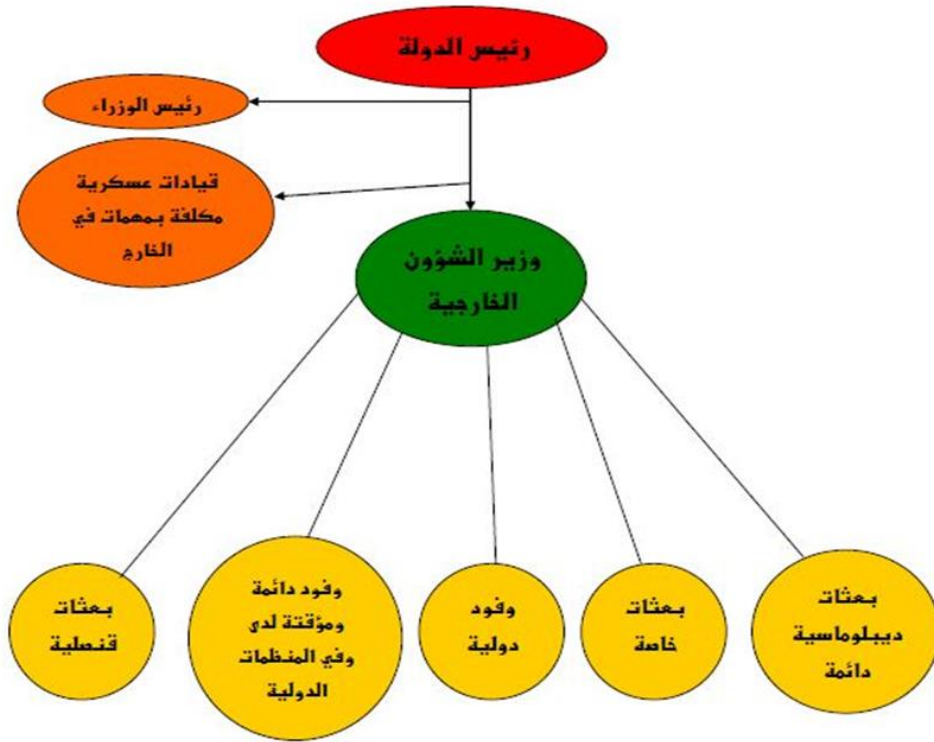
- أن تبلغ الدولة المعتمد لديها بتعيين الموظف الدبلوماسي في البعثة العاملة لديها، وتاريخ مباشرته عمله.²

وقد جرى العمل في غالبية الدول على أن تضع سلما للدرجات الدبلوماسية على الشكل التالي: **المستشار**، وهو مساعد لرئيس البعثة الدبلوماسية الذي يقدم له الرأي و المشورة، ويكون نائبه في حال غيابه؛ **السكرتير**، وهو الشخص الذي يساعد رئيس البعثة أو المستشار، ويكلف بإعداد التقارير و استقبال الكتب و المذكرات التي ترسل من الجهات المختصة، وحل البرقيات الرمزية و تهيئة البرقيات المراد إرسالها؛³ **الملحق الدبلوماسي**، وهو أقل درجة دبلوماسية من درجات التوظيف في وزارة الخارجية؛ **الملحقين المهنيين** من ذوي الاختصاص، يتبعون لوزارات مختلفة، يعملون بالبعثات الدبلوماسية، مثل الملحقين العسكريين، الملحقين التجاريين، الملحقين الثقافييين... الخ.

1 سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص238.

2 المادة الثامنة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961.

3 سمحي فوق العادة، مرجع سابق، ص119.



الشكل رقم 01

الأجهزة الرسمية للدولة المكلفة بالعمل الدبلوماسي¹

المطلب الثالث: قنوات الاتصال الدبلوماسي.

إن العالم نظام واسع من الاتصال، يبدي فيه الكائن الانساني الاكثر غنى وتنوعا نماذج تعبيراته، وتتمايز فيه الشعوب بحسب طبعة وحجم ودقة وسائل نقل الثروات والفكر، بدءا من الكلمة ومن أبسط الحركات من ضحك وإهداء وصولا إلى

1 محمود عبد ربه العجزمي، الدبلوماسية: النظرية والممارسة، 2011، (كتاب إلكتروني)، ص45، على الموقع:

أعظم التقنيات الفضائية تطورا، مروراً باختراع الكتابة والطباعة وأنواع الاتصالات. حيث يتحول الاتصال مع تحول الحضارات باعتباره عاملاً من عواملها الأساسية.¹ إن المشاركة في الاتصال الدولي شرط ووسيلة وهدف في آن واحد للنظام السياسي، الذي يسعى من جانبه أن يحتفظ بمراقبته واحتكاره أطول مدة ممكنة. ويتجلى الطابع الشخصي لهذه الصلاحية في الدبلوماسية على وجه الخصوص، فقد كان القادة السياسيين في جميع العصور يسعون ليس فقط إلى تقرير استراتيجيتهم في خضم التنافس الذي كان قائماً بينهم بغرض الهيمنة، لكن كان تنفيذ سياستهم بأنفسهم يستهويهم إلى جانب ذلك، حيث تحفزهم الاعتبارات الخاصة بالثقة والسمعة.

يجري الاتصال الدبلوماسي بين الدول ويجسده اتصال رؤسائها، فرئيس الدولة أو الملك مخول بصفة الممثل الرسمي لبلده، فإليه يجب أن توجه دلائل ومشاعر الاحترام، والرسائل والبرقيات التي تحمل تعبيرات التقدير والمساندة، أو المواساة أو التهنية التي تتبادلها الدول ذات السيادة.²

من الضروري أن يكون الجهاز الدبلوماسي مركزياً، ليس بالنظر إلى محتوى وفعالية شبكة الاتصال التي يشكلها فحسب، وإنما لتنشيط وتنفيذ سياسة خارجية متجانسة أيضاً، رغم أنه أصبح من الصعوبة الابقاء على هذه المركزية في ظل نمو

1 آلان بلانتي، مرجع سابق، ص223.

* نصت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدوليين للخطر، أن يلتمسوا حله أولاً عن طريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية، وغيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

2 آلان بلانتي، المرجع السابق، ص224.

واتساع حركة تدويل الشؤون والقضايا، كما أن سلطة الدولة نفسها أصبحت عرضة لمراجعة وإعادة نظر، بفعل التنافس والتعاون الدوليين.

يعتبر التفاوض أهم طرق الاتصال الدبلوماسي المباشر، فهو أهم وسيلة دبلوماسية لحل النزاعات الدولية، ومعالجة قضايا التنافس، حيث أشارت إليها المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، كأول طريقة ينبغي اتباعها لحل النزاعات الدولية.* فالتفاوض هو اتصالات مباشرة يجريها طرفان أو أكثر حول قضية معينة أو نزاع ما، يتضمن بعض المحادثات للتعرف على وجهات النظر، وحوارا يتم اثناءه تبادل الآراء، لكنها تدور في جوهرها حول المساومات التي تتعلق بالتسوية.¹

كما أن للمقابلات الرسمية أهمية كبيرة في ممارسة الدبلوماسية، ويتحدد مستوى المقابلة حسب أهمية موضوعاتها، فقد تكون مقابلة مع رئيس الدولة أو الوزراء أو الشخصيات الهامة، حيث تستهدف تسليم رسالة شفوية أو خطية من نظيره في دولة السفير، أو بحث موضوع على درجة عالية من الأهمية في العلاقات بين البلدين، إضافة إلى مقابلات رئيس البعثة الدبلوماسية مع الاعضاء، تستهدف الاستفسار عن موقف الدولة المعتمد لديها عن تطور معين، أو نقل رسالة بموقف معين للدولة المعتمدة، أو بحث تنمية جانب من جوانب العلاقات الثنائية، أو تسوية خلاف معين.²

من بين المهام الرئيسية للسفير، أو البعثة الدبلوماسية بصفة عامة، هي إرسال تقارير و محررات حول الظروف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية..، في

1 عطا محمد صالح زهرة، مرجع سابق، ص141.
2 أنظر: أحمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006، ص93-97.

الدولة التي يمارس مهامه فيها، حول سياسة حكومته و حول محادثاته مع القادة السياسيين الرسميين أو حتى غير الرسميين.¹

تعد المراسلات الدبلوماسية بكل أنواعها (مذكرات، رسائل، تقارير، برقيات..) وسيلة من وسائل الاتصال بين الكيانات السياسية وفروعها داخليا وخارجيا، وتشارك كلها بالمحصلة في إيجاد بيئة تواصل عابر للحدود السياسية، قائم على مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة، وتسهيل مهام الدبلوماسيين، ونقل وجهات النظر الهادفة لترسيخ أسس التعاون والتعايش السلمي.²

تتخذ المراسلات الدبلوماسية صيغا متعارف عليها داخل وزارات الخارجية، وبينها وبين السفارات المعتمدة، وبين هذه السفارات وخارجية الدول المعتمد لديها، وكذا بين وزارة الخارجية وسفاراتها في مختلف دول العالم، وبين هذه السفارات وخارجيتها. وتعتبر أوراق الاعتماد التي يصدرها رئيس الدولة لسفراء بلده الجدد في العواصم الاجنبية، والتي يتلقاها من رؤساء الدول الاجنبية لسفرائهم الجدد في بلده أرفع أشكال المحررات الدبلوماسية، تليها وثائق التفويض التي يصدرها رئيس الدولة أو وزير الخارجية لوفود الدولة المشاركة في المباحثات أو المفاوضات مع الدول الاجنبية، أو في المؤتمرات الدولية، والتي توجه إلى رئيس المؤتمر أو إلى أمين عام المنظمة التي يعقد المؤتمر أو الاجتماع تحت اشرافها.

1 السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، ط2، القاهرة: مطبعة عالم الكتب، 1997، ص109.

2 دليل استرشادي للمراسلات الدبلوماسية، المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية القطرية، ط1، 2014، ص9، متواجد على موقع المعهد الدبلوماسي في:

<http://di.mofa.gov.qa/Arabic/Pages/default.aspx>

تتخذ المحررات الرسمية التي تتناول مسائل سياسية أو عسكرية أو أمنية أو اقتصادية.. أشكالاً عديدة منها:

- كتاب رسمي (*Official Letter*)، يكتب بصيغة المخاطب موجهاً من السفير إلى المسؤول بوزارة الخارجية أو العكس، لتقديم احتجاج أو اقتراح، أو للرد على استفسار، أو للمجاملة أو الشكر.
- المذكرة (*Note*)، يوجهها السفير لوزير خارجية الدولة المعتمد لديها أو نائبه، لشرح موقف سياسي معين لبلده، أو لتقديم اقتراح من حكومته بإجراء لقاء وزاري، لبحث قضية معينة تهم البلدين، أو للرد على استفسار من الوزير حول موضوع سياسي أو اقتصادي هام.
- المذكرة الشفهية (*Verbal Note*)، تستخدم بكثرة للتذكير بالنقاط التي ذكرها السفير خلال مقابلة هامة تجنباً لسوء الفهم، أو للرد على استفسار خلال المقابلة، أو للاستفسار. وتصدر عادة بصيغة الغائب، وتحمل خاتم الجهة المرسلة دون توقيع.
- المفكرة الشارحة (*Memorandum*)، وتتناول موضوعاً محدداً من كافة جوانبه، مع شرح موقف دولة السفير إزاءه، مدعماً بالأسانيد والوقائع. وتحرر بصيغة الغائب خالية من عبارات المجاملة.¹
- المفكرة المساعدة (*Aide-memoire*)، وهي أقل رسمية من المذكرة الشفهية، تحرر بصيغة الغائب وتفتتح وتختتم بعبارات المجاملة، تقدم في ختام مقابلة

1 أحمد محمود جمعة، مرجع سابق، ص 100.

مع مسؤول كبير للتذكير بأهم النقاط التي أوضحها السفير أو المسؤول خلال
المقابلة.¹

تصدر الأشكال الخمسة السالفة الذكر من رئيس البعثة وحده، سواء كان سفيرا
أو قائما بالأعمال، كما تتبع المذكرات الرسمية الروتينية المتبادلة بين وزارات الخارجية
والسفارات الأجنبية نمطا يكاد يكون واحدا في جميع الدول.

تستخدم الدول والبعثات الدبلوماسية البرقيات المشفرة، التي تعتبر فرع من
فروع المراسلات ذات الطبيعة السرية أو الاستعجالية العالية، والتي ترسل في العادة
عبر الوسائل الالكترونية، أو السلكية واللاسلكية المشفرة.²

تعتبر الحقيبة الدبلوماسية (*Diplomatic Pouch*) وعاء رئيسيا لإيصال
المراسلات الدبلوماسية من وزارات الخارجية إلى البعثات الدبلوماسية والقنصلية في
الخارج والعكس، وتعتبر الحقائق المرسله بصحبة الدبلوماسي حامل الحقيبة أكثر
تأmina بالنسبة للمراسلات الدبلوماسية السرية، حيث أن البرقيات المشفرة معرضة
للاختراق.³

خلاصة:

تعتبر الدبلوماسية المحرك الأساسي للعلاقات الدولية، وهي الطريقة التي
تحدّد بها الدول أهداف سياستها الخارجية وتنسيق جهودها للتأثير على قرارات
وسلوكات الحكومات والشعوب الأجنبية، من خلال الحوار والمفاوضات وغير ذلك من

1 للمزيد من الاطلاع حول أشكال المراسلات الدبلوماسية، أنظر: الدليل الاسترشادي، مرجع سابق،
الفصل الثاني، ص 19-44

2 الدليل الاستشاري حول المراسلات الدبلوماسية، مرجع سابق، ص 56.

3 أحمد محمود جمعة، مرجع سابق، ص 102.

التدابير بعيدًا عن الحرب. تسعى الدول من خلالها إلى تأمين مصالحها خاصة أو مصالح مشتركة على أوسع نطاقًا عامة، بما في ذلك الحد من الخلافات فيما بينها. وهي الأداة الأساسية التي يتم من خلالها تنفيذ أهداف واستراتيجيات وتكتيكات السياسة الخارجية. كما تسعى أنشطة الدبلوماسية جاهدة للحفاظ على السلام، وتهدف إلى تنمية النوايا الحسنة تجاه الدول والشعوب الأجنبية بهدف ضمان تعاونها.

الفصل الثاني

الثورة المعلوماتية وعولمة الدبلوماسية

يرى كارل لوبر (Karl Lopper) أن القدرة على الاتصال هي أساس تكوين الإنسان، ليست الاتصالات الانسانية أساسية فحسب، لكنها وفيرة أيضا فنحن نستطيع استخدام حواس متنوعة لتبادل أفكارنا فيما بيننا، وبمساعدة وسائل الاتصال نستطيع أن نوسع مدى الاتصال في المكان والزمان لتبادل الأفكار عبر المسافات وخلال العصور.

لقد أحدثت ثورة المعلومات والاتصالات التي حدثت في القرن العشرين تطورا هائلا في مجال تقنيات الاتصال والمعلومات، ووسائل المواصلات، وأدخلت العام المعاصر فيما يسمى بعصر المعلومات، واتجه المجتمع الانساني إلى أن يصبح "مجتمعا معلوماتيا"، وقد كان لهذه التطورات انعكاسات عميقة على الحياة الانسانية والنظام العالمي، وعلى العلاقات الدولية والدبلوماسية، وأخذت قدرات الدول تتضاءل في السيطرة على المعلومات والأفكار التي تتوقف عبر حدودها.

كما أدت ثورة المعلومات إلى حدوث تغيير في كثير من المفاهيم التقليدية التي كانت سائدة في السابق، على أساس مبادئ قانونية، مثل مبدأ السيادة المطلقة، ومبدأ عدم التدخل وغيرها، وحولت العالم إلى "قرية عالمية" (*Global Village*). كما أدت إلى تقليص الحواجز إلى حد كبير بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وبين القضايا المحلية والقضايا الدولية، والحرب والسلام، والدولة والشعب. حيث

أصبحت هذه الموضوعات متشابكة ومتراصة بشكل وثيق، ولم يعد بالإمكان عزلها عن بعضها البعض في هذا العصر.

ولم تعد حُدود وآفاق الدبلوماسية هي الحدود والآفاق التي كان متعارفا عليها في الماضي. فمن الثابت أن الدبلوماسية في عصر العولمة أصبحت تتجاوز بكثير العلاقات الدبلوماسية بين الدول والحكومات.

سنحاول في هذا الفصل إظهار مدى تأثير ثورة المعلومات وعولمتها على العلاقات الدولية بصفة عامة وعلى الممارسة الدبلوماسية بصفة خاصة.

المبحث الأول

العولمة وأثرها على العلاقات الدولية

إن العولمة - أي نموّ شبكات من الاعتماد المتبادل على صعيد العالم كله - قديمة قدم التاريخ الانساني، و الجديد فيها هو أن الشبكات أكتف و أعقد، و تضم أناسا ممن مناطق وطبقا اجتماعية أكثر. فطريق التجارة الذي كان يربط أوروبا في العصور الوسطى بآسيا هو مثال على العولمة "المحدودة" التي كانت تتطوي على كميات قليلة من البضائع.

وقد تزايدت العولمة بشكل كبير ومفاجئ في القرن التاسع عشر، حيث جادل كل من كارل ماركس و فريدريك أنجلز بأن: «كلّ الصناعات الوطنية الراسخة منذ القدم قد دُمّرت أو أنها في طريقها إلى الدمار [...] و بدلا من العزلة القديمة المحلية و الوطنية، لدينا تفاعل متصل في كل اتجاه .. إنه الاعتماد العالمي الشائع بين الأمم».

المطلب الأول: في مفهوم العولمة.

شكّل سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية العقد الأخير من القرن العشرين تحوّلًا هامًا في المفاهيم والعقائد، أو الظواهر التي رافقها أو مهّد ذلك الانهيار لها، ومن بين تلك الظواهر ظاهرة "العولمة"، التي تناولها العديد من المفكرين والباحثين بالدراسة والتحليل، وشملت أوجها مختلفة لتلك الظاهرة، سياسية كانت أم اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية، إعلامية أو إعلانية... الخ.

وما من ظاهرة عالمية اختلفت حولها الآراء، وتضاربت المفاهيم وتباينت الرؤى مثل ظاهرة العولمة، فقد تعدّدت آراء المفكرين حول تعريفها وتفسيرها، وتقدير أبعادها وتقييم انعكاساتها على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، بل ذهب البعض

منهم إلى اعتبارها فرضية لم يتم إثباتها بعد، وبأنها ظاهرة غير مكتملة الملامح، ذلك رغم أن الأغلبية توافق على اعتبارها حركة تاريخية وظاهرة قديمة ومستمرة.

تعود بدايات استخدام مصطلح "العولمة" إلى كتابين صدرا سنة 1970 الأول لمارشال ماك كوهان بعنوان "حرب وسلام في القرية الكونية"؛ والثاني بعنوان "أمريكا والعصر التكنولوجي" لزبيغنيو بريجنسكي، ومنذ السبعينات شاع استخدام مصطلح العولمة بعد التطور المتسارع في تقنيات الاتصال وشبكاتها الدولية.¹

فالعولمة هي نظام عالمي جديد يقوم على الإبداع العلمي والتطور التقني والتكنولوجي وثورة الاتصالات، بحيث تزول الحدود بين شعوب العالم ويصبح العالم قرية كونية صغيرة.

يرى معظم الباحثين أن العولمة ظاهرة جديدة، إلا أن هناك عولمتين قديمة وحديثة، حيث أن العولمة القديمة ظهرت مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، عندما دفع التنافس الصناعي بالدول الأوروبية إلى البحث عن أسواق جديدة لاستيعاب منتجات المصانع، واحتلال دول أخرى لتأمين المواد الأولية للتصنيع؛ أما العولمة الحديثة فقد حققتها أوروبا بغير الاحتلال العسكري، عن طريق التجارة والتنافس الدولي وانتشار التكنولوجيا والنمط الغربي.

يعود مصطلح "عولمة" في أصله إلى الكلمة الانجليزية "Globe" بمعنى "كوكب" ومنه "Global" التي تعني عالمي أو كوكبي، ومنه أيضا "Globalogie" أي النظام المعرفي الذي يطلق عليه عادة "علم العولمة" أو "علم النظام العالمي".

1 خليل حسين، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام الدولي الجديد، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007، ص440.

أيضا "Globality" أي العولمة كعملية تملك آليات التطبيق، أي تحويل العالم إلى شكل موحد يلغي الحدود بين الدول والأمم.¹

أما استخدام مصطلح "Globalization" أو "Mondialisation" باللغة الفرنسية، الذي تُرجم إلى العربية بمصطلح "عولمة" فيه دلالة على أن العولمة عملية ومسار لها آلياتها وليست نتيجة كما يرى بعض الباحثين.

وقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم العولمة كظاهرة، حيث عرفها مارتن ألبرو (Albro Martin) بأنها: «تلك العملية المتشابكة التي يتفاعل فيها البشر في ظل مجتمع واحد».

وعرفها (Paul Viotti) بأنها: «نظرة للسياسة بشكل مختلف عن الواقعية والتعددية، تركز على أهمية الاقتصاد، خاصة العلاقات الرأسمالية المسيطرة أو المستمرة لفهم السياسة العالمية».²

يرى جيمس روزنو (James Rosenau) أن مفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة والإيديولوجيا...، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة...، وعلى ضوء ذلك فإن مهمة إيجاد صيغة محددة تصف كل هذه الأنشطة

1 رمضان زبيري، العولمة والبنى الوظيفية الجديدة للدولة، ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013، ص17.

2 Paul R. Viotti and Mark Kauppi, **International Relations Theory: Realism, Pluralism and Globalism**, 2nd Edition, New York : Mac Millan Publishing, 1993, p.581.

تبدو عملية صعبة، ومن خلال ذلك يضع روزنو العديد من الأسئلة التي تكشف عن هذه الظاهرة بأبعادها المعقدة المتشابكة.¹

يرى برهان غليون، أن العولمة هي ثمرة تطورات موضوعية مرتبطة بالثورة التقنية العلمية، لكن هذه التطورات ليست مستقلة عن الاستراتيجيات الدولية من جهة، ولا تعمل من دون الأهداف التي تحددها لها من جهة أخرى، لأنها تحولات تقنية وعلمية، وهذه الاستراتيجيات ليست واحدة ولكنها تختلف باختلاف مواقع الجماعات ومواردهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية وثقافتهم واختلافاتهم.²

أما فرنسيس فوكوياما فيرى أن العولمة هي عودة إلى "الهيغلية" (*Hegelianism*) المتجددة، وانتصار الأفكار الليبرالية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث ينتهي التاريخ عندها، ويدور في فلكها إلى ما لا نهاية.³

إن اختلاف الباحثين والمفكرين في تحديد مفهوم العولمة راجع إلى اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية... الخ، إذن يمكن القول أن العولمة هي مجموعة من المبادئ السياسية، والاقتصادية، ومن المفاهيم الاجتماعية والثقافية، والأنظمة الإعلامية والمعلوماتية، ومن أنماط السلوك ومناهج الحياة، تهدف إلى إدخال الدول والمجتمعات فيها وتبنيها والعمل بها، والعيش في إطارها، وتتميز العولمة بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى، تتحرك بسهولة على المستوى الكوني (العالمي)، متجاوزة الحدود الجغرافية للدول، ويصعب السيطرة عليها.

1 عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، مرجع سابق، ص 269.

2 برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دمشق: دار الفكر، 1999، ص 170.

3 أنظر: فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، ط 1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

أو هي ظاهرة أو حركة معقدة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية، اجتماعية وحضارية، ثقافية وتكنولوجية أنتجتها ظروف العالم المعاصر وتؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات والدول تأثيرا عميقا.

ثمة اختلاف أيضا في التأريخ للعولمة، فهناك من الباحثين من يرى بأنها ظاهرة قديمة، عمرها خمسة قرون، أي ترجع إلى القرن الخامس عشر عصر النهضة الأوروبية الحديثة، حيث التقدم العلمي في مجالي الصناعة والتجارة، ويدل على ذلك أن العناصر الأساسية في فكرة العولمة هي: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، وتأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم. بينما يرى فريق آخر من الباحثين أن العولمة ظاهرة جديدة، فما هي إلا امتداد للنظام الرأسمالي، بل هي المرحلة الأخيرة من تطوره، وقد برزت في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة أحداث سياسية واقتصادية معينة، من بينها نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، وما أعقبه من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم المعاصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وبروز القوة الاقتصادية الفاعلة من قبل المجموعات المالية والصناعية الحرة، عبر شركات ومؤسسات اقتصادية متعددة الجنسيات مدعومة بصورة قوية من دولها.¹

يرى **توماس فريدمان** (Thomas Friedman) أن العولمة الحالية هي مجرد جولة جديدة بعد الجولة الأولى التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،

1 انظر: خليل حسين، مرجع سابق، ص 447-448.

بحكم التوسع الهائل في الرحلات البحرية باستخدام طاقة البخار، والتي أدت إلى اتساع حجم التجارة الدولية بشكل لم يسبق له مثيل.

ويرجع هانس بيتر (Hans-Peter Martin) و هارالد شومان (Harald Schumann) البداية الحقيقية للعولمة إلى سنة 1995، حيث وجه الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف الدعوة إلى خمس مائة من قادة العالم في مجال السياسة والمال والاقتصاد في فندق في "سان فرانسيسكو" لكي يبنوا معالم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين، وقد شارك في هذا المؤتمر أقطاب العولمة في عالم الحاسوب والمال والاقتصاد إلى جانب السياسيين.¹

المطلب الثاني: أبعاد العولمة.

يرى جيمس روزنو أن مفهوم العولمة قد يعجز في احتواء التنوع الضخم للظواهر التي اكتسحت عالمنا الجديد، وأن مفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، الثقافة، الإيديولوجيا.² وبهذا فهو يتفق مع كون العولمة عملية مجتمعية شاملة متعددة الأبعاد.

ولقد عبر عن ذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي بقوله: ((ليست هناك عولمة واحدة، بل هناك عولمات عديدة، على سبيل المثال هناك عولمة في مجال المعلومات والمخدرات، والأوبئة و البيئة، و طبعا قبل كل هذا في مجال

1 هانس بيتر مارتن و هارالد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة: عدنان عباس علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، أكتوبر 1998، ص 22.

2 رمضان زبيري، مرجع سابق، ص 19.

المال أيضا. ومما يزيد الأمر تعقيدا، أن العولمة أصبحت تتعاظم في المجالات المختلفة بسرعة متباينة¹.

أولا/ البعد الاقتصادي للعولمة:

تعني العولمة الاقتصادية التحول نحو اقتصاد السوق ومنع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية، ورفع الحواجز والحدود أمام حركة وانتقال رأس المال، وتحرير التجارة العالمية وإزالة القيود المركبة عنها، وغيرها من مفاهيم وآليات النظام الرأسمالي. وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم مؤسسات الرأسمال العالمي، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي ترفع هذا الاتجاه وتدعم التحول العالمي باتجاهه عن طريق شروط المساعدات.

فقد ارتبطت ظاهرة العولمة بنشوء الرأسمالية الصناعية، والتغيرات التي طرأت في بنية النظام الرأسمالي - الذي تبلورت توجهاته في السبعينيات وانتظمت خطوته وملامحه الرئيسية مع بداية عقد التسعينات- تتمثل أساسا في انهيار نظام "بروتن وودز" و عولمة النشاط الانتاجي والمالي، و اندماج الأسواق، و تغير مراكز القوى الحالية و تغير هيكل الاقتصاد العالمي و سياسات التنمية².

يرد مفهوم العولمة في بعدها الاقتصادي، في تعريف وضعه صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي لسنة 1997، على أنها: «التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم، والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر

1 هانس بيتر مارتن وهارولد شومان، مرجع سابق، ص328.

2 السيد يسين، "مفهوم العولمة"، المستقبل العربي، العدد 228، شباط 1998، ص8.

الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله¹.

يقصد بالعمولة الاقتصادية نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد، مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي. وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال، وفسح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال².

يرى **أحمد مصطفى** أن العمولة الاقتصادية هي: ((تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر، في كل من الخدمات و السلع و المنتجات و رؤوس الأموال والعمالة و الخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات و لا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها³)).

أما معارضو العمولة فيرون أن للعمولة الاقتصادية أهداف خفية تتمثل في هيمنة الدول الرأسمالية على الاقتصاد العالمي، باستخدام الشركات متعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، وفرض ربط اقتصاديات الدول المتخلفة باقتصاديات الدول الرأسمالية، والسيطرة على الدول النامية

1 مجد الهاشمي، **العمولة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد**، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر، 2003، ص181.

2 أحمد عبد العزيز و آخرون، "العمولة الاقتصادية و تأثيرها على الدول العربية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 86، سنة 2011، ص68. أو على الرابط:

<https://iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=9575>

3 أحمد مصطفى عمر، **إعلام العمولة وتأثيرها في المستهلك**، سلسلة كتب المستقبل العربي، 24، ط2، 2004، ص163

بقصد نهب مواردها وثرواتها والقضاء على الهوية الثقافية والوطنية للإنسان، وإضعاف دور الدولة.

يمكن القول أن العولمة الاقتصادية هي تسهيل انتقال القوى العاملة والسلع والمعلومات والأموال بين مختلف دول العالم و تخطي الحدود الإقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة.

هناك مجموعة من القوى تؤثر على العولمة الاقتصادية، من بينها:

- حرية الاستثمار، وهو انتشار الشركات بين دول العالم، مهما كانت الدولة التي تنتمي لها.
- نهوض قطاع الاتصالات والمعلومات، من خلال التطور الذي يواكب الاتصالات عن طريق توفير وسائل حديثة للاتصال بشبكة الانترنت.
- تطور نمط الاستهلاك، وهو تغير أسلوب الاستهلاك، فقد كان يعتمد في الماضي على الشراء من السوق المحلي، ومع ظهور العولمة أصبح من السهل أن يحصل المستهلك على السلعة التي يريدها من السوق العالمي.¹

ثانيا/ العولمة السياسية:

يرى الكاتب عبد الخالق عبد الله، أن ظاهرة عولمة السياسة من الظواهر الجديدة التي لا زالت تحتاج للمزيد من البحث والدراسة، فرغم تزايد تداول المصطلح إلا أنه يجب تعريفه وتحديد عناصره.²

1 مجد خضر، "تعريف العولمة الاقتصادية"، في: <https://goo.gl/8ovLZc> ؛ [2015/02/05].

2 انظر: عبد الخالق عبد الله، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، المستقبل العربي، العدد 278، أبريل 2002، ص 22-23.

أما الباحث أحمد ثابت فيرى أن العولمة السياسية هي تقليص فاعلية الدولة وتقليل دورها، واعتبار الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية، وهذا يعني أن مبدأ السيادة آخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة، وتصبح حرية الدول بحسب مشيئتها ناقصة. لذا فالعولمة السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها.¹ حيث ركز الباحث على أن العولمة السياسية هي انتقاص من سيادة الدولة الوطنية وتقليص دورها وإشراك قوى أخرى تنافس الدولة حتى في اتخاذ قراراتها.

يرى الكاتب قاسم حجاج أن العولمة السياسية تعبر عن السعي لتوحيد القيم السياسية وقواعد وأهداف العمل السياسي، الذي يتجه نحو نهاية الدولة الدائمة والشديدة الحضور، والتحول للمزيد من السلطات نحو الأسفل، أي اللامركزية مع الانخراط نحو الأعلى ضمن مؤسسات متعددة الأطراف جهويا أو دوليا، والشركات والمؤسسات العابرة للقوميات الاقتصادية والاجتماعية.² فالعولمة ترتبط أساسا ببروز مجموعة من القرى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة منذ عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدولة في المجال السياسي، مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني الدولي.

فقد عرف الأستاذ وليد عبد الحي العولمة السياسية على أنها الاتحاد المتواصل نحو تعددية تلعب فيها المنظمات الدولية دورا رئيسا، لتشكيل بنية عابرة

1 احمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص28.

2 قاسم حجاج، "العولمة والتنشئة السياسية"، السياسة الدولية، العدد159، يناير2005، ص66.

للقوميات، وظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تراقب عمل الحكومات وتؤثر فيه.¹

من جهة أخرى يقصد بالعولمة السياسية الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة و لنهاية الحدود و لتكامل حقل الجغرافيا السياسية، لذا تتجلى العولمة في المجال السياسي أساسا في محاولة إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية، بما يعطي للدول الدافعة للعولمة حق التدخل في شؤون دول الجنوب، ولذلك نجد أن تلك الدولة تطرح مفاهيم مثل: "حقوق الإنسان" و"الديمقراطية" كمفاهيم يجب على دول الجنوب تطبيقها وفق الفهم والتصور و طرق الإدارة المؤسسية الغربية لتحقيق الاندماج مع العولمة، أي وفق المؤشرات الغربية.² حتى أنها تملك في بعض الأحيان حق التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، للمراقبة أو التدخل الإنساني.

ثالثا/ البعد الاجتماعي والثقافي للعولمة:

تعني العولمة الثقافية إشاعة قيم ومبادئ ومعايير الثقافة الغربية وفي مقدمتها النموذج الأمريكي وجعله نموذجا كونيا يتوجب تبنيه وتقليده، وقد استفادت من التطور الهائل والسريع الحاصل في وسائل وأجهزة الإعلام والتقنيات العلمية والمعرفية في نقل وتقديم هذا النموذج إلى المجتمعات الأخرى.³

1 وليد عبد الحي، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011، ص33.

2 رمضان زبيري، مرجع سابق، ص25-26.

3 عبد الستار الراوي، "العولمة: الفردوس الموعود وحجيم الواقع"، مجلة الموقف الثقافي، العدد 10، 1997، ص32.

يرى **جون توملينسن** (John Tomlinson) أن عمليات التحوّل الضخمة في زماننا والتي تصفها العولمة، لا يمكن فهمها فهماً صحيحاً حتى يتم إدراكها من خلال مفردات متعلقة بالمفاهيم الثقافية، وكذلك تُغيّر هذه التحولات خيوط الخبرة، الثقافية ذاتها وتؤثر بالفعل في إحساسنا كما هي الثقافة حقا في عالمنا الحديث.¹

أما **رونالد روبيرستون** فقد نظر إلى العولمة الثقافية على أنها تأكيد اهتمام ووعي الإنسان من المجال المحلي إلى المجال العالمي، ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي، ففي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية. فالعولمة وفق طرح **روبيرستون** تتكون من شقين: مادي وغير مادي، وإذا كان الشقّ المادي يشير إلى انكماش العالم، فالأهم منه هو الشقّ غير المادي الذي يشار به إلى وعي الإنسان بهذا الانكماش. هذا الوعي يعتبر البعد الجديد والأهم في مراحل بروز وتطوّر العولمة.²

يُشار للعولمة في بعدها الاجتماعي عادة إلى بروز "مجتمع مدني عالمي"، وكذا بروز مجموعة من القضايا الإنسانية المشتركة، لذلك يعرف **أنتوني جينز** العولمة على أنها: مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تتكشف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادي وثقافية وسياسية وإنسانية. وقد عرفها **دافيد هيلد** على أنها: «عملية أو مجموعة عمليات تنطوي على تحولات عميقة بصدد التنظيم المكاني للعلاقات والمعاملات الاجتماعية عبر العالم».³

1 John Tomlinson, **Globalization And Culture**, USA : University of Chicago Press, 1999, p.01

2 نقلا عن: عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص427.

المطلب الثالث: قوى العولمة وآلياتها.

للعولمة كظاهرة اجتماعية قوى فاعلة متعددة، وآليات متنوعة للإدارة والسيطرة العالمية كما يرى المفكر الفرنسي إبنياسيو رامونيه. فقد عززت ظاهرة العولمة وتهاون القادة السياسيين، خلال تسعينات القرن الماضي حدوث تحوّل عميق في السلطة، والواقع أن السادة الحقيقيين للعالم لم يعودوا أولئك الذين يملكون مظاهر السلطة السياسية، بل هم أولئك الذين يسيطرون على الأسواق المالية، والجماعات الإعلامية العالمية والطرق السريعة للاتصال، والصناعات المعلوماتية والتكنولوجية. وتحت إشراف هذا المجلس للرقابة العالمية، احتل مكان الصدارة نوع من الإدارة العالمية، أو من الحكومة الحقيقية للعالم، ويتمثل فاعلوها الأربعة الرئيسيون في: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة العالمية للتجارة.¹

من بين أهم مؤسسات وقوى العولمة نذكر ما يلي:

1- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

انبثقت مؤسسة صندوق النقد الدولي (*International Monetary Fund*) عن مؤتمر "بروتن وودز" (*Bretton Woods*) سنة 1944، حيث وضع هذا المؤتمر هدفين أساسيين أمامه وهما: تثبيت قيمة النقد وتعزيز التجارة العالمية، فأنشئ صندوق النقد الدولي إلى جانب البنك الدولي لتسهيل تحقيق هذين الهدفين.

3 ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، ط2، الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004، ص13.

1 جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص474.

أما البنك الدولي (World Bank) فهو منظمة دولية تتألف من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ويقدم المساعدة المالية والتقنية للبلدان الملتزمة للمساعدة. وتتمثل مهمة البنك الدولي في إنهاء الفقر المدقع وتشجيع الرخاء للجميع. والعدالة وسيادة القانون رئيسيان لتحقيق هذين الهدفين التوأمين. ويمثل الافتقار إلى العدالة ركيزة أساسية للفقر، ويزيد الأدلة على أهمية المساءلة ومؤسسات العدالة الفعالة لتهيئة بيئة مواتية لتحقيق طائفة من نتائج التنمية، بدءاً من تحسين الخدمات الأساسية إلى زيادة استثمار القطاع الخاص والحد من الفساد.¹

شكلت العولمة المالية أكثر النشاطات الاقتصادية عولمة وذلك بعد بروز الأسواق المالية العالمية، لقد كانت الأسواق المالية دائماً عالمية الطابع وقد اهتمت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بوضع قواعد ومؤسسات دولية الطابع لضبط النظام النقدي العالمي. لكن رغم الطابع العالمي للأسواق المالية قبل التسعينات، إلا أنها لم تكن معولمة حيث ظلت في العموم وحتى بداية عقد التسعينات تدار من قبل الدول إدارة وطنية، وبالإشراف المباشر للمؤسسات المصرفية المحلية.

ما استجد خلال عقد التسعينات هو قيام أسواق مالية عابرة للحدود، وخارجة عن الإطار الرسمي، ويغيب عنها أي تحكم من قبل الدول. فالدول تراقب عن بعد، وربما مازالت غر قادرة على التدخل، بيد أنها حتما لم تعد قادرة على أن تتحكم أو تقن حركة الأسواق المالية العالمية.

1 موقع الأمم المتحدة، "البنك الدولي"، على الرابط:

؛ <https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/world-bank/>

[2015/07/28]

لقد أصبح كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي منظمات عالمية بما للكلمة من معنى، كما أن نفوذهما زاد توسعا نتيجة لترسيخ مبادئ مدونة حسن السلوك وتكثيف برامج التقويم الهيكلي، ورفع عدد الاستشارات السنوية مع الأعضاء، كما أن ارتفاع حجم المديونية وسلوك مسطرات إعادة الجدولة أعطى لصندوق النقد الدولي صلاحيات تخترق الحدود الوطنية وتقلص بالتأكد من سيادة الدول الأعضاء.

وتمثل مخططات استقرار الاقتصاد الكلي وبرامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي أداة قوية وفاعلة لإعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للملايين من البشر، ذلك أن إعادة الهيكلة أدت في أغلب الحالات إلى تقليص المداخل الحقيقية وتدعيم نظام التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة وبالتالي فهي ذات أثر مباشر في عولمة ظاهرة الفقر.¹

لقد كان لسياسة صندوق النقد الدولي المتمثلة في خطط النقشف المالي وفتح الحدود، وعمليات الخصخصة فيما يزيد عن سبعين دولة مدينة في العالم الثالث وشرق أوروبا، أن فقدت هذه الدول بتطبيقها لهذه الإجراءات السيادة الاقتصادية وسلطة الرقابة على السياسة الجبائية والمالية، وأجبرت على تنظيم المصارف المركزية والتخلي عن مؤسسات عامة وبمعنى آخر وجدت نفسها تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية مكونة من المؤسسات المالية الدولية وموظفيها.

وقد ساعد تطبيق برامج إعادة الهيكلة على عولمة السياسات الاقتصادية الكلية تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين يعملان كما

1 محمد بوبوش، "دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة"، موقع التجديد العربي، على الرابط: <https://goo.gl/HfSAQ3> ؛ [072015/28].

هو معروف، بالتنسيق مع المصالح القوية بنادي باريس ولندن ومجموعة الثماني G8. ويقوم هذا الشكل الجديد من الهيمنة الذي يمكن تسميته "إستعمار السوق"، بتطويع وإخضاع شعوب وحكومات العالم إلى اللعبة المغفلة لتفاعلات هذه السوق. وهي وضعية، لم يعرف التاريخ لها مثيلاً، مما يدفع إلى التساؤل بشدة وإلحاح عن مصير هذا النظام.

2- الشركات متعددة الجنسيات:

تعترف النظريات التقليدية للعلاقات الدولية ببروز الشركات التي تتخطى الحدود الوطنية، باعتبارها فاعل من الفاعلين الجدد والمهمّين في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي، فهذه الشركات غالباً ما يكون إجمالي حركتها بحجم إجمالي ما تتعامل به دول كثيرة، ولذا فإنها من الفاعلين الهامين فعلاً، لكن الأهم من هذا هو التغيرات التحتية، الكامنة التي تُمثلها وتُحدثها هذه الشركات التي تتخطى الحدود الوطنية، إلى درجة أن بعض المراقبين قد جادلوا بضرورة إحداث نوع جديد من الدبلوماسية بين الدولة والمؤسسة.¹

ولقد تجسّدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الاقتصادية للدول

1 جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص474.

والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية.¹

لقد أصبحت التجارة العالمية من خلال الإنتاج المتخطي للحدود والمنتجات العالمية، جزءاً أساسياً من الحياة اليومية لنسبة كبيرة من شركات العالم والمستهلكين، بل إنّ هذه التطورات بوسعها تفسير عدم إثارة حالات الركود من السبعينيات حتى التسعينيات موجة من الحمائية رغم المخاوف من حدوث "حروب تجارية" التي كثيراً ما تمّ الإعراب عنها. أما ردود الفعل على الركود المعاصر فقد كانت أكثر تعقيداً، ففي حين أن المصالح الإقليمية قد ضغطت من أجل فرض الحمائية، فإنّ المصالح التجارية العالمية قد قامت بذلك. وهكذا فإن العديد من الشركات متخطية الحدود قامت بنشاط كبير لتعزيز جولة الأورغواي ودعمت بقوة منظمة التجارة العالمية الجديدة.²

3- المنظمات الدولية:

تعتبر المنظمات الدولية هياكل رسمية تتجاوز الحدود القومية، يتم إنشاؤها بموجب اتفاق متعدد الأطراف بين الدول الأمم، هدفها التعاون الدولي في مختلف المجالات، مثل الأمن والقانون والمسائل الاقتصادية والاجتماعية و الدبلوماسية، وقد انتشرت هذه المنظمات وتكاثرت في القرن العشرين لدرجة أنه أصبح يوجد بشأن كل قضية تقريباً - زيادة عن الشبكة الدبلوماسية التقليدية بين الدول - إطار دائم نوعاً ما من المؤسسات، التي يمكن بواسطتها تحقيق التدابير الجماعية.

1 عبد الحميد ملكاني، "دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة"، على الرابط:

2 جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص 909-910. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29704> ؛ [2015/09/15].

تتقسم المنظمات الدولية إلى نوعين رئيسيين: "النوع العام" (*Public*) المعروف باسم المنظمات الدولية الحكومية، مثل هيئة الأمم المتحدة؛ و "النوع الخاص" (*Private*) المعروف باسم المنظمات الدولية غير الحكومية، مثل منظمة العفو الدولية.¹

فالمنظمات غير الحكومية هي مجموعات طوعية لا تهدف إلى الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو دولي، ويتمحور عملها حول مهام معينة، ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي مجموعة معينة من الخدمات الوظائف الإنسانية وتُطلع الحكومات على مشاغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، كما توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آلية للإنذار المبكر، فضلاً عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية.²

إن الحديث عن المنظمات غير الحكومية يسوقنا إلى مفهوم ما أصبح يعرف بالمجتمع المدني العالمي باعتبارها جزء لا يتجزأ منه، فهو مفهوم جديد تبلور بوصفه ردّة فعل لظاهرة العولمة خاصة بشكلها الليبرالي، وإذا كان اللاعبون الأساسيون في إجراءات العولمة هم الحكومات أي السياسة، والسوق أي الاقتصاد، وهم يشكلون العمود الفقري للنظم المنتجة والبناء الاجتماعي للمجتمعات الحديثة، فإن المنظمات

1 غراهام إيفانز و جيفري نوبنهايم، مرجع سابق، ص366.
2 منظمة الأمم المتحدة، "المنظمات غير الحكومية و إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام"، على الرابط: <http://www.un.org/arabic/NGO/brochure.htm>

غير الحكومية تقوم بدور التغيير والتدخل في سلطة قرارات الفئات السياسية والاقتصادية، وهي التي تمثل المجتمع المدني العالمي.¹

لم تكن العولمة، ولا أي شكل من أشكال الحكم العالمي، ولا ظهور أي نوع من المجتمع المدني عبر الأمم الذي تقويه المنظمات غير الحكومية، شيئاً جديداً تماماً، فالعولمة [المتجسدة بكثافة في شبكات الاعتماد المتبادل الممتدة بين الحدود العالمية، والتي تصاحب انتقال المعلومات المتسارع والمنخفض التكلفة، وكذلك انتقال الأفكار والمال والبضائع والأشخاص عبر الحدود]، بل كانت تتزايد على مدى القرون. وكذلك كانت المنظمات غير الحكومية وأحلاف المجتمعات المدنية نشيطة في الحكم العالمي وصناعة السياسة على مدى سنوات كثيرة.²

يرى جوزيف ناي أن السؤال الهام يتمحور حول ما إذا كان ازدهار المجتمع المدني على المستوى المحلي والعالمي مجرد مصادفة مع العولمة، أو إذا كان هناك شيء في عمليات العولمة ينتج هذه الهيئات؟ والسؤال الآخر الهام هو: ما هي الآثار التي يُتوقع أن تكون لهذه الهيئات في عمليات العولمة ذاتها؟ هل تتجه إلى تسريع العولمة عن طريق طمس الحدود وتوحيد الشعوب ذات الالتزامات الإيديولوجية المشتركة؟ أم أنها ستعيق العولمة وذلك بالسماح لأولئك الذين يشعرون أنهم ضغطتهم العملية لتطوير مناطق جديدة يمكن الدفاع عنها ضدّ الاتجاهات العالمية.³

1 رمضان زبيري، مرجع سابق، ص 66-67.

2 جوزيف س. ناي و جون د. دوناھيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، ط1، السعودية: مكتبة العبيكان، 2002، ص 372-373.

3 نفس المرجع، ص 372.

يرى الباحث الأمريكي فيليب ماك مايكل في كتابه: "العولمة: أساطير وحقائق" أن العولمة تعتبر نقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي، تمثل تحولاً تاريخياً في نظام العالم الرأسمالي. يستخدم رأس المال المضارب مؤشرات موحدة عالمياً لتقرير أي الشركات أو حتى الحكومات يمكنها اقتراض المال وبأي شروط، ويضع هذا التوحد العالمي سلطة هائلة في أيدي طبقة حاكمة عالمية جديدة. ويصنّف ماك هذه النخبة في ثلاث فئات من المديرين: البيروقراطيين، والسياسيين الراغبين في خفض الإنفاق الحكومي والعمل بمقتضى القواعد العالمية الجديدة التي تعتمد بلا رحمة على الكفاءة، ومالكي الشركات متعددة القوميات، والبنوك الدولية ومديريها التنفيذيين، وأولئك الذين يديرون منظمات متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة التجارة العالمية.¹

يشير نعوم تشومسكي إلى ما يسميه: "الحكومة الواقعية العالمية" التي تحكم العالم وتضعف سيادة الدول، والتي تتشكل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مجموعة الدول الصناعية الثمانية، ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات الأخرى التي تعمل على خدمة مصالح الشركات عابرة القوميات والبنوك ومنشآت الاستثمار.²

المطلب الرابع: النقاش النظري حول العولمة.

كما تعددت نظريات العلاقات الدولية فقد تعددت الزوايا التي تنظر منها النظريات للعولمة نفسها، بين النظرة الضيقة والنظرة الواسعة، وبينهما من ينظر إليها

1 جوزيف س. ناي و جون د. دوناھيو، المرجع السابق، ص373.
2 ج. تيمونز روبرتس و أيمي هاييت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعي، ج1، ترجمة: سمر التيشكلي، سلسلة عالم المعرفة، عدد309، الكويت، نوفمبر2004، ص35.

باعتبارها شيء من الماضي وآخر من الحاضر ولها امتداد للمستقبل في صور مختلفة، فهي تبسط سيطرتها بالدرجة الأولى على النماذج القائمة من خلال الانتقال والتغيير والتحول.

هناك عدّة وجهات نظر تسوّق كل منها سيرة مختلفة عن العولمة.¹ فبالنسبة للواقعيين لا تغيّر العولمة أهم سمات السياسة العالمية، وهي التقسيمات الإقليمية السياسية للعالم إلى الكيانات المعروفة بالدول الأمم، في حين يمكن الترابط المتزايد بين النظم الاقتصادية المختلفة والمجتمعات المتعددة في العالم أن يجعل هذه النظم والمجتمعات أكثر اعتمادا بعضها على بعض، فليس في وسعنا أن نطبق ذلك على نظام الدول.

في إطار هذا النظام تحتفظ الدول بحق السيادة، خاصة وأن العولمة لا تجعل الصّراع بين الدول من أجل النفوذ السياسي أمرا من الماضي، كما أنها لا تلغي أهمية التهديد باستخدام القوة أو أهمية توازن القوى، فالعولمة إذن قد تؤثر في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكنها لا تتجاوز واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية.²

أما نظرية النظام العالمي فتري بأن العولمة ليست أمرا جديدا ولا تُعتبر تحولا نوعيا في السياسة العالمية، وما هي إلا امتداد للنظام الرأسمالي الشامل للكرة الأرضية، فشبكات الاتصالات والمبادلات الاقتصادية كانت دائبة في التكثف، وثمة اقتصاد عالمي موجّه بفلسفة ليبرالية غربية ذات تطلعات كوكبية، بات يشكل عالما

1 فرانك لنتشز و جون بولي، العولمة الطوفان أم الإنقاذ: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية،

ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص. 97.

2 جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 11.

واحدًا أكثر اندماجًا وتماثلًا منذ ذلك التاريخ، إنها المرحلة الأخيرة في تطوّر الرأسمالية العالمية.

يرى إيمانويل فالرشتين أن ما حصل في منتصف القرن التاسع عشر لم يكن إلا واحدة من مراحل علمية ذات عمر يحسب بالقرون. لقد نشأ النظام الرأسمالي العالمي في القرن السادس عشر حين أقدم التجّار الأوروبيون على إقامة روابط وثيقة مع كل من آسيا وإفريقيا والأمريكتين.

من البداية كان هذا النظام قائمًا على اقتصاد واحد، وعلى سوق وشكل محدّد من تقسيم العمل الإقليمي، ولكن بوجود عدد غير قليل من الدول في مركز النظام كانت الطبقات المسيطرة مدعومة بدول قوية في استغلالها للعمالة والموارد وفرص التجارة، وعلى الأخص في الأطراف، أما أشباه الأطراف فكانت تقلص الاستقطاب بين المركز والأطراف، فتساهم في تحقيق الاستقرار الملحوظ للنظام.

كما يؤكد سكيلر على دور الشركات والطبقات العابرة للحدود القومية بوصفها القوى المحركة الرئيسية في النظام العالمي المعاصر.¹

كما أن العولمة بالنسبة لليبراليين هي النتاج النهائي لعملية تحويلية طويلة الأمد مرّت بها السياسة العالمية، والعولمة على هذا الأساس ألغت آراء الواقعيين وأظهرت أنّ الدول لم تعد عناصر فاعلة كما كانت من قبل، وقد حلّت محلها عناصر فاعلة لا تحصى وذات درجات متفاوتة من الأهمية حسب الإقليم محل الاهتمام.

1 فرانك لتشر، مرجع سابق، ص 99.

ونتيجة لهذا يبدو العالم أشبه بنظام من العلاقات المتشابكة منه بنموذج الدولة التي تطرح الواقعية أو النموذج الطبقي الذي تطرحه نظرية النظام العالمي.¹

ينطلق الليبراليون بمختلف توجّهاتهم من أن النظام في السياسة العالمية لا ينطلق من ميزان القوى، بل من تفاعلات الطبقات المتعدّدة من ترتيبات الحكم التي تشمل القوانين والأعراف المتفق عليها والنظم الدولية والقواعد المؤسّساتية. وكما أن الديمقراطية ضرورية الارتقاء بالبشر فإن الأفكار أهميتها على هذا الصعيد، وأن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد على مستوى السياسة العالمية نظرا لما تفرضه مقتضيات تحقيق التعاون على أحسن وجه.²

يبين كل من كيوهن و ناي بأنه أصبحت هناك منظمات جديدة تمارس إلى جانب الدول نفوذا حاسما على صعيد السياسة العالمية، و العولمة تلعب دورا في ذلك إذ تقوم بإنتاج منظومة أكثر تعقيدا من الدول ذات التبعية المتبادلة، حيث أصبحت القواعد والمنظمات العابرة للحدود القومية متنفّذة، ومن ثمّ فإن المجتمع العالمي لم يعد قائما على ترتيب سلطوي موحّد، وإنما يشتمل على مراكز قوّة كثيرة. غير أن قواعد مشتركة جديدة للتعامل مع القضايا تكتسب قوة حتى مع تعرض السلطة للتفرّق والأهداف للتباين والافتراق.³

كل هذه الأفكار التي قُدمت مستمدة من وجهات نظر متباينة حولت جملة القوى المحرّكة للعولمة والسّمات المميزة لها، لكن يبقى أن نقول بأنه مهما كان الأمر

1 جون بيليس، مرجع سابق، ص12.

2 فرانك لينتشر، مرجع سابق، ص53.

3 See : Robert O. Keohane, Joseph S. Nye: **Power and Interdependence: World Politics in Transition**, 2d ed, Boston: Little Brown, 1989, p.8-9

فإن النظريات لا ترسم الواقع الحقيقي للعولمة، وأن تباينها واختلافها نابع من كونها رؤية مسبقة ليس بإمكانها أن تمدنا بالحقيقة المطلقة، وتعبّر جميعها عن وجهات نظر عالمية مميزة معتمدة على أفكار مألوفة مستمدة من نظريات اجتماعية سابقة، لكنها في نفس الوقت قطعت خطوات ذات شأن على صعيد تفسير التحولات الجارية في العالم بوصفها آفاق موجّهة تتولى إرشاد البحوث الراهنة.

المطلب الخامس: تأثير العولمة على العلاقات الدولية.

حسنّت تقنية المعلومات والاتصالات قدرة الوصول إلى الأسواق البعيدة، وبسّطت كل من إنتاج السلع وتوزيعها، وسهلت التجارة الخارجية. كما أصبح البشر أكثر فأكثر اعتماداً الواحد على الآخر، لذا لم يُعد بالإمكان التعامل مع مشكلات الاحتواء العالمي وتجارة المخدرات العالمية والإرهاب...، إلا عبر تعاون أكثر على المستوى فوق الوطني. كما أن العولمة تحمي الفوارق الثقافية.¹

وقد عزّز إلغاء القيود التنظيمية والتفاعل مع التغيّرات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات والحواسب، التحرك نحو سوق عالمية متكاملة، لذلك أسفرت الأنماط المتغيّرة للنمو الاقتصادي خلال العقود الماضية عن أقطاب جديدة للدينامية، فقد أزاحت ألمانيا و اليابان اللتان هُزمتا في الحرب العالمية الثانية مثلاً، كلاً من بريطانيا وفرنسا من زمرة النخبة الاقتصادية، ويضاهي الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية، وأخذت مناطق جديدة للتذبذب الاقتصادي تظهر في أمريكا اللاتينية، كما يعمل الأداء الاقتصادي الباهر لـ"النمور الآسيوية الأربعة" والصين مع

1 مارتن غريفيثس، مرجع سابق، ص317.

وجود بلدان مثل الهند و إندونيسيا لا تتخلف كثيرا عنها على نقل مركز الجاذبية الاقتصادية في العالم.¹

كل ذلك أدى إلى عولمة الإنتاج والاستهلاك وعولمة التجارة، فقد حوّلت العولمة عالمنا إلى سوق واحد يشتغل فيه مجموعة تجار ينتمون إلى ثقافات مختلفة، وما يسمى بالنظام العالمي الاقتصادي الجديد أصبح موحدًا، أو تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عابرة للقوميات ذات تأثير شامل على كافة الاقتصادات المحلية.²

كثيرا ما يناقش أن تلك الديناميات الاقتصادية وما ينجر عنها من تنامي للسوق العالمية، كما يرى **كيفن روبيس** (Kevin Roberts)، تفرز نتائج عميقة بالنسبة إلى الثقافات والهويات وأساليب الحياة، ويتحوّل النقاش حينئذ من الهيمنة الاقتصادية، إلى العواقب الثقافية المهدّدة بعالم خاضع لهذه الهيمنة.³

يرى **جون توملسن** (John Tomlinson) أن عمليات التحوّل الضخمة في زماننا والتي تصفها العولمة لا يمكن فهمها فهما صحيحا حتى يتم إدراكها من خلال مفردات متعلقة بالمفاهيم الثقافية [...] وكذلك تُغيّر هذه التحولات خيوط الخبرة الثقافية ذاتها، وتؤثر بالفعل في إحساسنا بما هي الثقافة حقاً في عالمنا الحديث.⁴

إن الثورة العلمية والاقتصادية والإعلامية أدّت إلى خلق مزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم، وإلى تكريس الاعتماد المتبادل بحيث أصبحت

1 لجنة إدارة شؤون العالم، تقرير: "جيران في عالم واحد"، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد 201، سبتمبر 1995، ص 22.

2 عبد الخالق عبد الله، **العولمة جذورها فروعها وكيفية التعامل معها**، مرجع سابق، ص 67.

3 زبيري رمضان، مرجع سابق، ص 78.

4 جوزيف س. ناي و جون د. دوناھيو، مرجع سابق، ص 161.

كل أجزاء المعمورة تتواصل وتتفاعل في ما بينها، ويمكن القول أنه إذا كان الإنسان قد ظلّ يعيش على هذا الكوكب منذ ملايين السنين، فإنه لم يستطع إلاّ خلال العقود الأخيرة أن يعيش ويحقّق خطوات مهمة نحو "المجتمع العالم" (*La société monde*)، و "الاقتصاد العالم" (*L'économie monde*) بالمعنى الحقيقي للمصطلح، فقد بدأ الحديث اليوم عن مجتمع يتشكل فوق المجتمعات المحلية، ويتحرّر من الانتماءات والزوايا اللغوية والقومية والثقافية والجغرافية، للاندماج في مجتمع عالمي تقني منسجم، وإذا كان العالم بالغ التعقيد من حيث بُناه السياسية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، فإن التطوّر الذي يعرفه يرسخ فكرة تحوّل العالم إلى قرية كونية صغيرة، ولقد زادت قوّة تيارات العولمة بفعل تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين، وأنظمة الحزب الواحد، وانتشار اقتصادات السوق ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.¹

يرى آرثر إيزاك (Arther Isak) أن السبب الوحيد الذي يُعطى للخوف من العولمة، هو أنها تهدّد بتدمير الثقافات القومية والعرقية المميزة، فعلى سبيل المثال سوف يقلل انتشار اللغة الانجليزية، وقيم ونمط الحياة في شمال الأطلسي من أهمية لغات محلية وكذلك القيم والعادات، وتُبدّل الارتباطات القومية والعرقية والدينية بنوع من "الإسبرانتو" (*Esperanto*) الثقافية تنطق بلهجة أمريكية [...] فخران المرء ثقافته أشرّ الإصابات خطراً يمكن أن يتلقاها، لأنها تدمر شخصية ذاتها.²

1 محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص263-264.
2 آرثر إيزاك و ابل بوم، "الثقافة والهوية والشرعية"، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، الحكم في العالم يتجه نحو العولمة، مرجع سابق، ص435.

والعولمة كما يرى بارترا ند بادى (Bertrand Badie) تسعى إلى إقامة نظام دولي يتجه نحو التّوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره، هذه العملية التي يشار لها عادة بفكرة "التنميط" (Uniformalisation) أو "التوحيد" (Unification) الثقافي للعالم، على حدّ التعبيرات التي استخدمتها لجنة اليونيسكو العالمية للإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية، التي عقدت اجتماعها في "ستوكهولم" سنة 1998، حيث رأت اللجنة أن "التنميط الثقافي" يتم باستغلال ثورة و شبكة الاتصالات العالمية، وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي، المتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال.¹

رأى فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر" أن كل من هيجل و ماركس كانا يريان أن التاريخ سيصل إلى نهايته حينما تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع الذي يشبع الاحتياجات الإنسانية والرئيسية للبشر، وهو عند هيجل "الدولة الليبرالية" وعند ماركس "المجتمع الشيوعي". غير أن العالم بأسره وفق هذا الطرح وصل إلى ما يشبه الإجماع بشأن "الديمقراطية الليبرالية" كنظام صالح للحكم بعد أن لحقت الهزيمة بالإيديولوجيا المنافسة، وهذا يعود حسب فوكوياما إلى أن الديمقراطية الليبرالية خالية من تلك التناقضات الأساسية الداخلية التي شابت الأشكال السابقة للحكم، كما أن الإنقاف أو التقارب العالمي في المؤسسات الأساسية حول الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق خير دليل على أننا قد

1 أحمد ثابت، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2003، ص164.

وصلنا حقا إلى "نهاية التاريخ"، فالطابع العالمي الملحوظ للثورة الليبرالية الراهنة، الذي يشكل دليلا جديدا على أنّ ثمة اتجاها أساسيا يفرض على المجتمعات البشرية كلها نمطا واحدا في تطوّرها.¹ فهو حسب فوكوياما بمثابة تاريخ عالمي جديد للبشرية متجه نحو الديمقراطية الليبرالية.

أيضا ثمة تغير جذري للمفهوم الكلاسيكي للسيادة الوطنية لا يمكن فهمه بمعزل عن مسارات العولمة، والواقع أن الدول لم تُعد - على الرغم من التزايد المطرد في أعدادها منذ 1945- الفاعل الأساسي الوحيد في مجال العلاقات الدولية، فإلى جانب الدول أصبح هناك فاعلون آخرون يضطلعون اليوم بدور كبير يفوق دور الدول ذاتها في بعض الأحيان، سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي أو السياسي، من ذلك مثلا المنظمات الدولية بمختلف أنواعها، والشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تمثل إحدى الظواهر الأساسية للعلاقات الدولية الاقتصادية المعاصرة، خاصّة مع تحرير وعولمة التجارة وتراجع تحكّم الدول في الفضاء الاقتصادي. ولذلك أصبحت القطاعات الأكثر دينامية في الاقتصاد الجديد ليست وطنية، فهي دون وطنية أو فوق الوطنية عبر وطنية.² وهنا أيضا، إرهابات بلورت مجتمع مدني عالمي يعبر عما يسميه زاكي لعيدي بـ: "ديمقراطية الرأي العام" والذي بإمكانه أن

1 فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: أحمد أمين، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للنشر، 1993، ص61.

2 محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مرجع سابق، ص265.

يشكل قوة وسلطة مستقلة فعالة قادرة على الضغط على مختلف الحكومات والقرارات الدولية.¹

لقد كرّست ناهية القرن العشرين بروز تنميط ثقافي يسعى إلى إخضاع العالم لثقافة موحّدة، عالمية قائمة على تغريب العالم في شكل منظومة قيمية وأخلاقية واحدة أساسها تبني النموذج الغربي وفق نمط الحياة الأمريكية (*American Way*)، وهذا بفضل قوّة الجاذبية الثقافية التي تمتلكها الولايات المتحدة على بقية العالم، وتمتعها بأكثر مصادر النفوذ والقوة عسكريا واقتصاديا وثقافيا.

كما أن العولمة قوضت سيادة الدول من خلال عولمة حقوق الإنسان والمطالبة بحماية الأفراد من مختلف أشكال العنف المنتشرة في العالم، هذا الحضور المتزايد للفرد على الساحة الدولية فرض استحضارا مكثفا لحقوق الإنسان على المستوى الدولي.²

إن العالم يتجه نحو اختزال المسافات الجغرافية والزمانية والثقافية بين مختلف شعوب العالم، ونحو ازدياد الترابط بين الوحدات والأنشطة الدولية بمختلف أشكالها، وهذا ما أصبح يُعرف بالاعتماد الدولي المتبادل، وهو مرتبط بإدراك أن الضرورة تفرض أن يخضع النظام الدولي والعلاقات الدولية لدرجة كبيرة من التعاون العالمي على جميع المستويات، فإحدى المميزات الأساسية للنظام الدولي في تطوره الراهن هو كون المشكلات والقضايا التي يواجهها أضحت ذات طابع عالمي ولم تعد مشكلات

1 Zaki Laidi, "la société civile qui commence à s'exprimer mettra t'elle en péril la souveraineté des états ?", Le monde bilan économique et social, 1995, p.180.

2 محمد سعدي، "دبلوماسية حقوق الإنسان بين الأخلاقية وإدارة القوة"، المستقبل العربي، العدد: 304، جوان 2004، ص140.

محلية أو حتى إقليمية، كالأزمات المرتبطة بالانفجار الديمغرافي، الفقر، نقص الغذاء، الإرهاب، حقوق الإنسان، التلوث، الجريمة المنظمة... الخ، لم تعد تقتصر من حيث آثارها على دول بعينها، بل أنها تهّم العالم بأكمله.

كما أن منتجات الثورة العلمية والتكنولوجية أضحت تتراكم وتتدفق علينا ومن حولنا من كل صوب وحذب، في شكل مواد صناعية، أو في صورة أجهزة إلكترونية ومعدات متطورة. وقد ساهم ذلك في بداية ثورة هائلة في مجالات الاتصالات وانتقال المعلومات وسرعة تداولها عبر العالم، في ظل الانفجار المعلوماتي الذي أدى إلى اختصار غير معهود للزمن والمسافات بين مختلف مناطق العالم، خصوصا ما أصبح يعرف بالطرق السيارة للمعلومات (الانترنت).¹

إن الاندماج العالمي الذي خلقته الثورة الاقتصادية والمعلوماتية في ظل العولمة حرك عملية التفاعل والاحتكاك الثقافي بشكل سريع وتعسفي أحيانا، ما أحدث تحولات جذرية وتوترات ثقافية، نتيجة صعوبة، إدراك واستيعاب قيم المنظومات الثقافية للآخر من جهة، ونتيجة الاستعلاء الثقافي والتمركز الذاتي والتي تحول دون الاعتراف بالنسبية الثقافية من جهة أخرى، وهذا ما فتح الباب لعدة فضاءات ثقافية غير غربية بضرورة مواجهة المد الثقافي الغربي، وذلك غير التمرکز حول الأصول والخصوصيات الثقافية كسلاح و ردّ فعل ضدّ موجة التغريب، وهو ما أصبح يعرف بـ: أسينة آسيا و أسلمة العالم الإسلامي مثلا.² في هذا الإطار ترى ماريزول توران (Marisol Touraine) أن: « في كل مكان تنتفض الثقافة و تتكسر ضدّ كل

1 محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مرجع سابق، ص 264.

2 نفس المرجع، ص 266.

الادعاءات بالتفكير في عالم واحد [..] أكثر من ذاك فإنه ليس هناك شعار يمكنه أن يوحد العالم الغربي أكثر من شعار العداء للغرب¹.

وقد أكدّ في هذا الصدد صامويل هانتنغتون (Samuel Huntington) في مفهوم "صدام الحضارات" (*Clash of Civilization*) الذي جاء به سنة 1993 في مقال بمجلة "الشؤون الخارجية" الأمريكية، أكد فيه بقوله: ((إن فرضيتي هي أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون إيديولوجيا في المقام الأول أو اقتصاديا في المقام الأول، فسوف تكون الانقسامات الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للصراع ثقافية، وستبقى الدول الوطنية أقوى العناصر الفاعلة في الشؤون العالمية. لكن الصراعات الرئيسية للسياسية العالمية بين الأمم وجماعات من حضارات مختلفة، وسوف يكون صدام الحضارات خطوط معارك المستقبل²)).

إن الفراغ الإيديولوجي والقيمي والجيواستراتيجي لما بعد الحرب الباردة، فتح الباب على مصراعيه لإعادة التفكير واللجوء إلى العنصر الثقافي لمحاولة فهم مختلف التحولات السريعة التي يمر بها العالم، وردود فعل مختلف المجتمعات على هذه التحولات. وكما يبين ذلك زبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) فإن انقسامات ما بعد الحرب الباردة ستكون فلسفية وثقافية أكثر منها إيديولوجية أو قومية، لذلك فهو يدعو الغرب إلى مساءلة نفسه حول "فراغ القيم" وفقدانه للمعاني الأخلاقية³.

1 Marisol Touraine, *Le bouleversement du monde : géopolitique du XXIème siècle*, Pris : Seuil édition , 1995, p.30

2 Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", *Foreign Affairs*, 72/3, 1993, p.22

كما أن أزمة الخليج الثانية سنة 1990 قد أدت إلى تدعيم مركز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة بالمعنى الاستراتيجي في عالم ما بعد الحرب الباردة، فإنها شكّلت أيضا أول تحدّ حقيقي لمقولات وأسس ما يسمى بـ: "النظام الدولي الجديد" كما تتصوره الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما يعرف بـ "السلام الأمريكي" (*Pax Americana*). لكن اللافت للانتباه خلال هذه الأزمة تلك الحملة الثقافية والحضارية المؤثرة والقوية التي تمّ إضفاؤها على هذا الحدث، فمن قائل بكونه يمثل حربا حضارية بين الإسلام والغرب، كما هو الشأن عند المهدي المنجرة،¹ و صامويل هانتنغتون أو حربا صليبية ثامنة عند سعد الدين الشاذلي، أو صراعا بين القيم كما هو الشأن عند إيف لاکوست (Yves Lacoste).

3 محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مرجع سابق، ص268. نقلا عن:

Bruno Colson, Le tiers-monde dans la pensée stratégique américaine, hautes études stratégiques, Paris, institut de stratégie comparée: Economica, 1994, p.40

1 للمزيد من الاطلاع انظر: المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الحضارة وماضي المستقبل، الجزائر: دار الشهاب، 1991.

المبحث الثاني

الثورة المعلوماتية وتأثيرها على العلاقات الدولية

تعتبر الاتصالات أهم وسيلة لتبادل وتناقل المعلومات، وهي ليست محدّدة بوسيلة خاصة أو نوع خاص من التبادل الإنساني، بل تشتمل على كل نقل للمعلومات سواء كانت هذه المعلومات محكية أو مكتوبة أو مرسومة أو مؤداة، وسواء كانت منقولة بواسطة وسيلة مماثلة أو رقمية، وسواء كان يجري بثها بأشكال تقليدية كالرسائل والكتب، أو بواسطة الكمبيوتر أو الهاتف أو أي جهاز اتصالات آخر.

إن التطورات التي عرفتتها وسائل الاتصال أو ما يسمى بـ"ثورة الاتصالات المعلوماتية" أثرت في العلاقات الدولية تأثيرا بالغاً فقد عملت هذه التطورات التكنولوجية الحديثة على إزالة الفوارق والحدود التي فصلت بين الدول والقارات فعملت على تقريب الشعوب من بعضهم البعض ما نتج عنه نضوج أكبر للأفكار وسرعة في تبادل وانتقال المعلومات.

المطلب الأول: الثورة المعلوماتية الاتصالية.

كان اختراع الرّسم والكتابة أول أشكال الاتصالات، وبرهنت على أنها وسائل قوية تجاوزت حدودنا الزمانية والمكانية، فسُمي ظهور الكتاب "ثورة" كما سُمي اختراع الراديو والتلفزيون. وكان للوسائل الثلاثة آثار اجتماعية وسياسية عميقة تجاوزت الحدود القومية. وانتشرت ثورة الطباعة بسرعة كبيرة في أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر، وقد قبل الملوك وسيلة الاتصالات الجديدة بالقدر الذي حاولوا تنظيمها، وقد كانت الكتب بالنسبة لـ **بندكت أندرسون** (Benedict Anderson) سيما

الصّحف، شروطاً مسبقة لتوحيد الممالك وتأسيس دولة الأمة، لأنها تعطي الوسائل التي يتمكن المواطنون بواسطتها من التواصل وبذلك يَطوِّرون معنى الشعب والمجتمع. وبصفة مماثلة وصف مارشال ماكلوهان (Marshal McLuhan) الراديو والتلفزيون بأنهما أدوات لتأسيس القرية العالمية، من خلال اتصالات لا تعيقها الحدود.¹

من منظور التطوّرات السريعة الجارية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنها مجرد رموز لثورة اتصالات أخرى تجعل تبادل الأفكار والمعلومات عالمياً، كما فعلت الكتب والراديو والتلفزيون واختراعات الاتصالات من قبل. لكن بعض الخصائص الجوهرية المعينة والفريدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة تشير إلى أن ثورة الاتصالات هذه مختلفة عن الثورات السابقة.²

يكتسي موضوع تكنولوجيا المعلومات أهمية قصوى في عالم ما بعد الحرب الباردة، وقد وصفت "الثورة المعلوماتية" بالموجة التطويرية الثالثة، انطلاقاً من كونها يمكن أن تقود إلى إدخال المجتمعات الإنسانية في حيز متطوّر قائم على محورية المعرفة و المعلومات، و لا تقتصر ثورة المعلومات الحالية على شق التطوّر الهائل الذي طرأ على تقنيات المعلومات التي يلعب الحاسوب الآلي الدور الرئيس فيها، بل يقتزن بها التطوّر المصاحب في تقنيات الاتصالات، لذلك هناك من يطلق اصطلاح

1 للمزيد من الاطلاع أنظر: Marshal McLuhan, **Understanding Media**, Mc Grow-Hill, 1964.

2 فيكتور مايرشونبرغر و ديبورا هيرلي، "عولمة الاتصالات"، في: جوزيف ناي و جون د. دوناھيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تر: محمد شريف الطرح، ط1، السعودية: مكتبة العبيكان، 2002، ص198.

"المعلو-اتصالية" لوصف هذا التطور المعلوماتي، أي الثورة المتوازنة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

أولا/ في معنى الثورة المعلوماتية:

عندما نتحدث عن "ثورة المعلومات" فإننا نشير إلى تغير وانقطاع كيفي في التكنولوجيا و في الآفاق المتاحة، فإذا كان ظهور الزراعة قبل عشرة آلاف سنة ثورة و انقطاعا كاملا بين نمطي الحياة السابق واللاحق، وإذا كانت الثورة الصناعية قبل قرنين انقطاعا آخر غير في نمط الحياة وأساليب الإنتاج، فإننا يمكن أن نكون على فاتحة عصر جديد يمثل انقطاعا وتغيرا في نمط الحياة والتكنولوجيا، وهو المترتب على ثورة المعلومات والاتصالات، فبالرغم من حجم وسرعة التقدم التكنولوجي خلال القرن العشرين، يبدو أن العالم قد بدأ يدخل مرحلة جديدة كلياً منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات و خاصة في التسعينات من القرن الماضي، أما قبل ذلك فبالرغم من سرعة التغير فإنه لا يبدو أن العالم قد عرف شيئا مختلفا عما كان موجودا ومعروفا من قبل، فقد تحقق أكثر من كل شيء ولكن هذا تغير كمي ليس نوعي، فالتقدم الذي حققه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات، والذي يمثل وبكل المعايير فترة من أسرع فترات التاريخ تطورا وازدهارا، إنما يعبر عن حلقة متصلة، ولا يعكس أي انقطاع أو انفصال في شكل التطور.¹

إذا كان النشاط المميز لمرحلتَي الزراعة والصناعة أو بالأحرى للثورة الزراعية و الثورة الصناعية، هما الإنتاج الزراعي ثم الإنتاج الصناعي اللذان يعتمدان على

1 حازم البيلاري، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، عدد257، مايو 2000، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، الكويت، ص127.

تكنولوجيات معينة وعلى المجهود العضلي أو الفيزيقي بدرجات مختلفة، فإن العالم يتجه الآن نحو موجات جديدة أو ثورة جديدة شاملة تتراجع فيها الأنشطة والتكنولوجيا القديمة لتحل محلها أنشطة وتكنولوجيا من نوع آخر، حيث تبرز الأنشطة الخاصة بالخدمات وأنواعها وأشكالها المختلفة، وما يتناسب معها من تكنولوجيات لا تعتمد على القوة الفيزيكية بقدر ما تعتمد على العمل الذهني المبدع، الذي يستفيد من المعلومات المتاحة له بالفعل ويعمل على تطويرها لإنتاج وتوليد معلومات جديدة، تصلح أساساً لتوليد معلومات أخرى أكثر دقة وتطوراً، وتستخدم في تطوير التكنولوجيا الجديدة وهكذا...، مما يبرز إطلاق كلمة "مجتمع المعلومات" على هذا الوضع الجديد، وصف المجتمع المعاصر و مجتمع المستقبل بأنه "مجتمع المعلومات"، بل واعتبار العصر الحالي كله "عصر معلومات".¹

ولقد تنبأ ألفين توفلر (Alvin Toffler) و هايدي (Heidi) منذ ثمانينات القرن الماضي بظهور "عصر المعلومات" عن طريق الانترنت، وذلك في كتابهما "الموجة الثالثة" الذي يشرحان فيه كيف أن الحضارة الصناعية الحديثة التي تقوم على الإنصياح الاجتماعي والقوة الفيزيائية، سوف تحل محلها ثقافة جديدة تركز على المعلومات وعلى تكنولوجيا تعتمد كلية على إبداعات العقل البشري، وأن التحول من العصر الصناعي إلى عصر المعلومات يمثل ثورة حقيقية بكل المعايير، نظراً لما سوف يترتب عن ذلك الانتقال من نتائج خطيرة للغاية.²

1 أحمد أبو زيد، المعرفة وصناعة المستقبل، ط1، الكويت: مكتبة الكويت الوطنية، 2005، ص116.

2 للمزيد من الاطلاع حول موضوع "عصر المعلومات" أنظر: الفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، تر: عصام الشيخ قاسم، ط1، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1990.

التحولات التاريخية الكبيرة كان لها دورا انعطافيا في التطور البشري والتقدم الحضاري، ولكن تحولات القرن العشرين هي شيء آخر في منعطفاته، إذ استخلص هذا القرن كل تجارب التاريخ واستجمع خبراته، وبدأ حركة تصاعدية بلغت ذروتها في نهاياته، وبدأ إطلاسته على القرن الواحد والعشرين. والتقدم التقني والمعلوماتي في الاتصال والارتباط كانت معجزة هذا العصر الذي طرحها مبتكرها كمرحلة انتقال حاسمة في حياة البشرية، حيث استطاعت هذه التقنية أن ترفع الحواجز وتقرب المسافات إلى حد جعل العالم قرية صغيرة تمتد بشبكة معقدة من الاتصالات.

وهذه التقنية قد خلقت مفاهيم جديدة باعتبار أنها قد قاربت بين البشر والأمم إلى حد التفاعل الشديد والسريع، بحيث خلقت حالة تداخل شديدة بين الأفكار والثقافات وزاد ذلك من الاندماج الحضاري والتداخل الإنساني. لذلك فإن أهم عمليات العولمة وسماتها المميزة هي المعلوماتية.¹

إذن فالثورة المعلوماتية تتمثل في ذلك الانفجار المعرفي الضخم، المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة، وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على الكم الهائل من المعلومات المتدفقة، واتاحته للباحثين والمهتمين وصانعي ومستخدمي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استخدام أساليب وبرامج معاصرة تعتمد في الدرجة الأولى على الحاسوب واستخدام التكنولوجيا الاتصالية لمساندة المؤسسات ودفع خدماتها لتصل وتنتقل عبر القارات.²

1 محمد صلاح سالم، العصر الرقمي وثورة المعلومات: دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع، ط1، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2002، ص13-14.

2 ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص342-343.

يرجع هذا الانفجار المعرفي إلى الثورة الهائلة في وسائل الاتصال "الثورة الاتصالية" والتي تتمثل في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالتلفزيون، والنصوص المشفرة، ومن ثمّ الاعتماد على الأقمار الصناعية والألياف البصرية، والتي لا يزال أفقها غير محدود، بمعنى آخر أنها مجموعة التقنيات والأدوات والوسائل والنظم المختلفة، التي يتمّ توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يُراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي.¹

فمن منظور التطوّرات الجارية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنها مجرد رموز لثورة اتصالات أخرى تجعل تبادل الأفكار والمعلومات عالمياً، كما فعلت الكتب والراديو والتلفزيون واختراعات الاتصالات من قبل. إلا أن بعض الخصائص الجوهرية المعينة والفريدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة تشير إلى أن ثورة الاتصالات هذه مختلفة عن الثورات السابقة.

ثانياً/ خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة:

1- التحويل إلى أرقام: (Digitalization)

إن الرمز الرقمي وتحويل المعلومات إلى رموز ثنائية عالمية، أهم الخصائص الفردية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، فهي تسمح لنا ببناء شبكات، ليست مصمّمة لتدفق نوع معين من المعلومات، لكنها تبقى مفتوحة ومتكيفة مع أي

1 محمود علم الديم، "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والتأثيرات السلبية لتكنولوجيا الاتصال"، السياسة الدولية، عدد 123، ص 102-103.

استخدام ممكن في المستقبل، وما كان للتحوّل الرقمي أن يكون عمليا بدون تكنولوجيا معلوماتية قوية لنقل تدفقات المعلومات من وإلى الرموز الرقمية، وحيث أن التحوّل الرقمي شرط مسبق نظريا، فإن الزيادات الكبيرة في معالجة المعلومات هي الضرورة العملية لبناء شبكات الاتصالات موحدة ورقمية وشاملة.¹

2- معالجة المعلومات:

إن التطوّر في استطاعة وقوة معالجة المعلومات منذ الأيام الأولى للدراسات المدمجة في الستينات في القرن الحادي والعشرين، لم يكن ينقصها شيء لتكون مميزة أو مذهشة، فقد تنبأ **غوردن مور (Gordon Moore)** مؤسّسة شركة (**Intel**) أن استطاعة المعالجات في المعلومات سوف تتضاعف كل ثمانية عشر شهرا بينما تتناقص كلفة وقوة الاستهلاك بسرعة مماثلة، ويسمى ذلك "بقانون مور" ولا يزال التنبؤ فيه صحيحا، فقد أصبحت سرعة الكمبيوتر أكبر من سرعته في سنة 1965 بملايين المرات.

تؤمن معالجة المعلومات القدرة على تحويل المعلومات الغزيرة إلى رموز رقمية ومن ثمّ تُعاد إلى أشكال يستوعبها الإنسان، وبذلك يجعلها تعالج وتنقل عبر شبكات رقمية، حيث يشجع هذا التطوّر التقدم في التخزين والعرض.

1 فيكتور ماير شونبرغ وديبورا هيرلي، "عولمة الاتصالات"، في: جوزيف ناي و جون د. دوناھيو، مرجع سابق، ص 199.

3- عرض الموجة:

ويقصد بها تحويل أي نوع من المعلومات تقريبا إلى رمز ثنائي وسهولة استخدامها وتخزينها وإرجاعها إلى نوع مماثل من تدفق المعلومات التي تستطيع حواسنا الإنسانية التقاطها.

إن معالجة المعلومات بكفاءة في ملايين الحواسيب الشخصية أمر مفيد جدا، لكن ما يجعلها أكثر فائدة قدرتها على نقل المعلومات في كل الاتجاهات، فنقل المعلومات المحمولة رقميا في الشبكات حافظ على السرعة نفسها. فعرض موجة الشبكة تزيد من سرعة المعالجة أربعة أضعاف كل ثلاث سنوات.¹

4- المعايير المركزية الهندسية:

بنيت كثير من شبكات الاتصال حول وحدات تنظيمية مركزية، فقد كتبت الصحف وطبعت في مكان واحد واعتمدت على شبكة توزيع محيطية، وكمّ التحكم بالهاتف من مفاتيح مركزية أو إقليمية، أو محلية تملكها وتشغلها شركة الهاتف، والتلفزيون الأرضي كان بالأصل ينتج ويثبت من موقع واحد، وشبكات التلفزيون مثل شبكة الهاتف، تديرها شركة التلفزيون وشركاتها الفرعية وشركاؤها.²

لقد تمّ بناء أكثر الشبكات نجاحا، وهي الانترنت على نمط مختلف كليا، فشبكة الانترنت لا مركزية بتعريفها على الأقل، وذلك بسبب المعايير واتفاقيات الاتصالات التي تستخدمها، فقد بنيت على فرضية أن كافة عناصر الشبكة - مهما

1 Philips Evans and Thomas Wurster, *Blown To Bits*, Harvard : Business school press, 1999, p.14

2 فيكتور ماير شونبرغ وديبورا هيرلي، "عولمة الاتصالات"، في: جوزيف ناي و جون د. دوناهايو، مرجع سابق، ص 201.

يكن من يملكها ويشغلها- سوف تعمل معا لتقوم بوظائفها دون انقطاع، فإن أخفق أحد عناصر الانترنت فإن اتفاقيات الانترنت مصممة لأن تجد طرقا تدور حول العنصر المخفق وتعيد تدفق المعلومات بالدوران حول نقطة المشكلة، وقد أصبح دمج هذا الدوران الذكي في الشبكة ممكنا بسبب قوة المعالجة المتوافرة لملايين المستخدمين، والزيادات في عرض الموجة الناتج عن التقدم في تكنولوجيا البث.¹

ترى ديبورا هيرلي أن هذه الخصائص الأربعة متضافرة إذا أخذت معا فإنها تعطي شبكات المعلومات والاتصالات الرقمية الخالية شخصية تتفوق على كل التجديدات التكنولوجية السابقة، فإذا كان يرمز للثورات بالتغيرات السريعة بالمقارنة مع التعديلات والإضافات التطورية، فإن التطور الحالي في مجال الاتصالات مؤهل أن يكون "ثورة اتصالات" قوية بشكل خاص، خلافا لتكنولوجيا الاتصالات السابقة، فالشبكات الرقمية المدمجة لا تضيف إلى مجموع الاتصالات الموجودة، لكنها تسبب أيضا تحولا كبيرا في تدفق الاتصالات من الشبكات (المكرسة) القديمة إلى الشبكة العالمية الجديدة القائمة على معيار مقبول عالميا، فالشبكة الرقمية تأخذ شكل دافع ديناميكي داخلي نحو اتصالات عالمية.

المطلب الثاني: الرقمنة والانترنت.

إن التسارع الذي يشهده العالم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات فرض واقعا جديدا، مما جعل العالم قرية كونية تنتقل فيها المعلومات إلى جميع أنحاء العالم

1 نفس المرجع، ص 202.

في أجزاء من الثانية، هذه التغيرات لها تأثيرها المباشر على الأفراد والمؤسسات المكونة للمجتمعات.¹

يرى مارشال ماكلوهان: «أنا نعيش الآن في قرية عالمية، و أن الوسائل الإلكترونية الحديثة ربطت كلاً منا بالآخر، ومن ثم فإن المجتمع البشري لن يعيش في عزلة بعد الآن، وهذا ما يجبرنا على التفاعل الجماعي والمشاركة، فقد تغلبت الوسائل الإلكترونية على قيود الوقت والمسافة». هذا ما يؤكد على أن الطفرة التي يشهدها العالم في مجال تقنيات الاتصال هي التي دفعت إلى هذا التحول، وبالتالي لا يمكن لأي مجتمع أن يقف بعيداً عن هذه التقنيات، وفي هذا العصر لا يمكن الحديث عن معلومات أو تقنيات اتصال بدون الإشارة إلى شبكات المعلومات الإلكترونية وأهمها الانترنت.

يرى نبيل علي أن تكنولوجيا المعلومات تتكون من ثلاث مكونات رئيسية هي: الحاسوب (Hard Ware)، والبرمجيات (Soft Ware)، والاتصالات أو شبكات الاتصال (Communication Network).

فبالنسبة للعتاد تمثل النقلات النوعية من الحاسوب الضخم إلى الحاسوب الصغير (Mini Computer)، إلى الحاسوب الدقيق (Micro Computer) أبرز ملامح تطور عتاد الحاسوب، حيث كان الفضل في إحداث هذا التطور الهائل، هو العنصر المادي الأساسي المستخدم في بناء ذاكرة الحاسوب، و وحدة معالجته المركزية التي تقوم بالعمليات الحسابية والمنطقية، فقد كان اختراع "الدوائر الإلكترونية"

1 محمد بن سعود بن خالد آل سعود، "الانترنت والمجتمع السعودي"، مجلة الدبلوماسية، السعودية، العدد 46، سبتمبر، 2009، ص 16-17.

(*IC: Intergrated Circuits*) وهي الشرائح المصنوعة من رقائق السيلكون، بداية رحلة التصغير في عتاد الحاسوب، ثم إلى اختراع الدوائر المتكاملة ذات الكثافة العالية (*VLSI: Very Large Scale Integrater*)، التي تتميز بكثافة الموصلات.

لقد تضاعفت كثافة هذه الشرائح السليكونية بفعل التضاعف التكنولوجي بمعدل شبه سنوي عبر عشرين سنة الأخيرة، ونتيجة لهذا التطور الهائل في وحدة البناء الأساسية للحاسوب تقلص حجمه وزادت سرعته من آلاف العمليات الحسابية في الثانية إلى بلايين العمليات في الثانية الواحدة، فقد أصبح حاسوب صغير بحجم راحة اليد يفوق إمكانيات حاسوب الخمسينيات الضخم.¹

إن الفكرة الذهبية التي قام عليها عتاد الحاسوب هي ثنائية الوصل والفصل، فهذه الثنائية هي المقابل الفيزيائي الذي يمكن من خلاله تجسيد نظام الإعداد الثنائي القائم على ثنائية "الصفر والواحد" دون غيرها وهو ما يطلق عليها "الرقمنة" (*Digitalisation*)، أي تحويل المعلومات إلى رموز متكوّنة من الرقمين (0-1) الصفر والواحد، فكان هذا الاكتشاف الأهم في هذا القرن، مما جعل البعض يُطلق على هذه المرحلة الأخيرة من عصر المعلومات اسم "الثورة الرقمية" (*Digital Revolution*) أو "العصر الرقمي" (*Digital Age*).

أما فيما يخص مسار تطور البرمجيات، فقد كان الفضل فيه يعود إلى طبيعة الاستخدامات السائدة لنظم الحاسوب، فقد استخدم الحاسوب في عصره الأول كآلة حاسبة ضخمة لمعالجة البيانات (*Data Processing*)، واقتصرت تطبيقاته على المجالات الإدارية والتجارية، كسجلات الأفراد واستخراج قوائم المرتبات وكشوف

1 نبيل على، مرجع سابق، ص70.

الحسابات. وقد تطوّر الحاسوب بعد ذلك ليصبح آلة لمعالجة المعلومات (*Information Processing*) متجاوزا العمليات الحسابية البسيطة الخاصة بمعالجة البيانات الخام، ليرز العلاقات بينهما من أجل استخلاص المعلومات مصفاة في صورة كليات ومؤشرات وتحميلات إحصائية. ومع تطوّر أساليب الذكاء الاصطناعي، ارتقت هذه الآلة لتصبح آلة لمعالجة المعارف (*Knowledge Processing*). ومنه يمكن القول أن أهم فكرة وراء تطوّر البرمجيات هي إدراك الفروق الجوهرية بين البيانات والمعلومات من جهة، والمعلومات والمعارف من جهة أخرى.¹

أما بالنسبة للاتصالات، فكانت النقلة النوعية في استخدام الألياف الضوئية النحيلة للغاية وذات السّعة الهائلة في نقل البيانات التي تفوق أسلاك النحاس الأغظ بمئات آلاف المرات، والأهم أنها ستنّيح ضخّ سلع صناعة الثقافات من إعلام مرئي وأفلام وأغان وموسيقى، والتي تحتاج إلى سرعة عالية لبثها. ومنه فإن تطوّر شقّ الاتصالات يمكن في استخدام التدفق الضوئي النقي ذي السّعة العالية، بدلا من التيار الكهربائي محدود السّعة، المعرض للتشويش والضوضاء والتصنّت.²

أخيرا ظهرت شبكة الانترنت تتويجا لهذا الاندماج بين مكونات العتاد والبرمجيات والاتصالات. وكغيرها من شبكات المرافق الأخرى، اختفت عن الأنظار تلك المكونات المندمجة في إطارها، ليظهر ما يُنقل عبر الشبكة - أي المعلومات -. فقد أصبحت الانترنت نافذة الإنسان على العالم، ووسيطه الجديد الذي يرى من خلال

1 نفس المرجع، ص 70-71.

2 نفس المرجع، ص 72.

واقعه ويتعامل معه، ويمارس فيه عن بعد معظم أنشطته العلمية والذهنية، يسترجع المعلومات وينشرها، يشتري ويبيع، يُعلّم ويتعلّم، يتفاوض ويعقد الصفقات وقيم الصّداقات، يفضّ النزاعات ويحشد التحالفات [...] ومن خلال الشبكة أيضا يسجّل حضوره دون تنقل ليشارك الآخرين أحداثهم وأعمالهم، متحرّرا من قيود المكان والتواجد.¹

المقصود "بالشبكة" هي حالة الترابط البنوي بين نقاط متباعدة يطلق عليها عادة اسم "عقد" متصلة إجمالاً بواسطة روابط متعددة ومتداخلة ومتكرّرة. وبهذا المعنى لا يمكن الحديث عن الشبكة إلا إذا كنا أمام كمّ هائلٍ من العقد - سواء كانت أشخاصا أو شركات أو حواسيب - المتّصلة بعدد كبير من العقد الأخرى، ويجري تأمين هذا الاتصال عبر كثير من الروابط التي تتقاطع مع روابط العقد الأخرى.² وقد ظهرت الكثير من المصطلحات لوصف هذا النوع من العلاقات وسماتها، فقد أُستعمل مصطلح "الشبكة" عن طريق الاستعارة، ومن بين هذه المصطلحات نجد: "الشبكة" (*Lattice*) و"الويب" (*Web*) و"المصفوفة" (*Matrix*)، تركز كلها على منطق الترابط اللامركزي والمتشعب الذي يعكس جوهر الشبكة.

تدفع شبكات الاتصالات الرقمية ثورة الاتصالات وهي لا تأخذ مكان مثيلاتها فقط، لكنها تسمح أيضا باستمرار تكيّفها مع التطوّر السريع الذي يحتاج إليه المستخدم. فقد كان التلفاز يبث تقليديا على أمواج الهواء، وفي ذلك إشارة مُماثلة مُسيطر عليها مركزيا ومكنت الكابلات قنوات مماثلة كثيرة من الوصول إلى البيوت.

1 نبيل علي، مرجع سابق، ص72-73.

2 دارن بارني، المجتمع الشبكي، تر: أنور الجمعاوي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2004، ص.10.

وغير مجيء الخدمات الرقمية في التسعينات الإعداد المماثل بصورة أساسية، حيث أصبحت تعطي الأقمار الصناعية التي تبث إلى المنازل مباشرة (DTH) مئات من القنوات التلفزيونية المُرَمَّزة رقمياً إلى ملايين البيوت، ليس في العالم المتقدم فحسب، بل في الدول النامية أيضاً.¹

وتغلبت الشبكات الرقمية على الهاتف النقال أيضاً، فقد نجح (GSM) - وهو نظام اتصالات رقمي خلوي طُوِّر في أوروبا - نجاحاً كبيراً في جميع أنحاء العالم. فبنية (GSM) تسمح لمستخدميها باستخدام هواتفهم في أكثر من ستين دولة، وذلك بالتنقل في شبكات محلية في الخارج، وتتضافر شبكات (GSM) لتشكيل شبكة عالمية من الشبكات، وهي تؤمن اتصالات دون انقطاع عبر الحدود. ومن خلال شبكات رقمية خلوية اتسع الهاتف النقال بشكل كبير جداً، متجاوزاً عدد مشتركين خطوط الهاتف الثابت.²

تُعد الأنترنت من أكبر الشبكات الاتصالية والمعلوماتية كونها تمثل البديل النظري للعالم الجغرافي، على اعتبار أنها تتكون من عدّة شبكات اتصالية فردية أو جماعية أو مجموعة حواسيب متناثرة وموزعة، مرتبطة معاً في كتلة واحدة، وتحتوي شبكة الأنترنت كل التكنولوجيات المعلوماتية والاتصالية السابقة لها، وقد اندمجت فيها ثلاثية التقدّم الصناعي والإلكتروني المتمثل في الاتصالات والتلفاز والحاسوب، وانضم إلى هذه الثلاثية الجيل الثالث من الهاتف النقال، ومن ثم فإن كل عناصر هذا

1 فيكتور ماير شونبرغر وديبورا هيرلي، مرجع سابق، ص 204.

2 نفس المرجع، ص 205.

الاندماج الرباعي بات يحمل في طياته قدرات تكنولوجية هائلة، تجعل من هذا الاندماج الرباعي قدرات تضاعفية يصعب تصوّر مداها مستقبلاً.¹

لقد حدثت النقلة النوعية للإنترنت سنة 1992 بعد اختراع طريقة جديدة فعّالة لتبادل المعلومات وتجميع أنواعها، تتضمن النصوص والصور وأفلام الفيديو، وذلك في مركز الأبحاث للمنظمة الأوروبية للأبحاث النووية (CERN) في جنيف، وسرعان ما قامت الجامعات الأمريكية بدور البرمجة وتوفير "برامج التصفح" (*Internet browser*).²

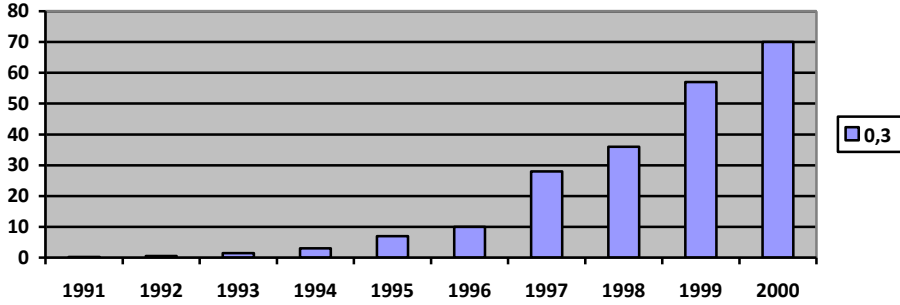
إن الإنترنت طبعاً ليست شبكة واحدة، بل تشتمل على كل الشبكات الرقمية المتضافرة والقائمة على أساس القياس (TCP/IP) لبث المعلومات إلى عناوين مخزنة مسبقاً (*Packet-switched*). فالإنترنت تشمل كل البنية التحتية لهته الشبكات المتصلة فيما بينها، لذلك سميت بـ"شبكة الشبكات".

تُقدم شبكة الشبكات الرقمية هذه غنى الوسائل الإعلامية مفتوحة الطرف، فقد شجعت الشبكة العالمية بلا شك طلب المستخدم، وذلك بتوحيدها لتيارات معلومات واتصالات كثيرة في وحدة كاملة، وكان الموردون لأقسام من البنى التحتية للإنترنت منشغلين بإضافة عرض الموجة للشبكة، والتي استعملها المستخدمون فوراً بالانفتاح على المزيد من الوسائل الغنية بالعطاءات المعلوماتية.³

1 إبراهيم الأخرس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات على الدول العربية، ط1، القاهرة: إيتراك للطباعة و النشر، 2008، ص95.

2 عبد المالك ردمان الدناني، الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر، 2003، ص42.

3 فيكتور ماير شونبرغر وديبورا هيرلي، مرجع سابق، ص207.



الشكل رقم 02

منحنى يوضح تزايد عدد مضيبي الانترنت 1

يرى جوزيف ناي أن الثورة المعلوماتية الحالية تقوم على قفزات التقدم التكنولوجي في أجهزة الحاسوب والاتصالات والبرمجيات، التي أدت بدورها إلى انخفاضات كبيرة ومفاجئة في كلفة معالجة المعلومات ونقلها، ذلك أن ثمن الحاسوب الجديد راح يتناقص بمقدار الخمس في كل سنة منذ سنة 1954، وارتفعت تكنولوجيا المعلومات من 07% إلى نحو 50% من الاستثمار الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الثورة الحاسوبية راحت تتضاعف مرة كل ثمانية عشر شهرا طيلة الثلاثين سنة الماضية، بل أسرع من ذلك في الآونة الأخيرة، وهي الآن تُكَلَّف أقل من واحد بالمئة من كُلفتها في أوائل سبعينات القرن الماضي. أما حركة المرور على الانترنت فقد ظلت تتضاعف مرّة كل مائة يوم على مدى السنوات القليلة الماضية،

ففي سنة 1993 كان هناك نحو خمسين موقعا على الشبكة في العالم، وبحلول نهاية عقد التسعينات زاد العدد إلى خمسة ملايين موقع.¹

كما يرى ناي أن الميزة الهامة لثورة المعلومات ليست هي سرعة الاتصالات بقدر ما هي الانخفاض الهائل في كلفة نقل المعلومات، فمن الناحية العملية أصبحت تكاليف النقل الفعلية ضئيلة إلى درجة أنها لا تستحق الذكر، ومن هنا فإن كمية المعلومات التي يمكن نقلها على صعيد العالم كله صارت من الناحية الفعلية غير محدودة، والنتيجة هي انفجار في المعلومات تشكل الوثائق جزءا ضئيلا منه.²

دفع هذا التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات إلى انتقال التفكير من "الذكاء الإصطناعي"، إلى "العوالم الإصطناعية"، حيث تسعى تكنولوجيا المعلومات حاليا، من خلال ما يُعرف بتكنولوجيا "الواقع الخائلي" (*Virtual Reality*) - أي الواقع الافتراضي - لبناء عوالم خائلية، وذلك من أجل محاكاة عالم الواقع، أو إقامة عوالم خيالية لا وجود لها في دنيا الواقع، إنها عوالم وهمية تولدها الأرقام والرموز، ينغمس فيها المستخدم بفعل خداع الحواس ومؤثرات التفاعل الآلية، ليمارس خبرات يصعب ممارستها في عالمه الحقيقي.³

1 جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، تر: محمد توفيق البجيرمي، ط1، السعودية: مكتبة العبيكان، 2003، ص92-93.

2 نفس المرجع، ص94-95.

3 أنظر: نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001، ص73-77.

المطلب الثالث: أثر الثورة الرقمية على العلاقات الدولية.

يرى دانيال غولارد (Daniel Golard) أن العامل العلمي والتكنولوجي يُعد من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، وأن تأثيره يزداد بشكل مضطرد. وقد حقق التقدّم التكنولوجي تغييرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع، وشمل ذلك التحولات في ميدان الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة والاقتصاد، حيث ألغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية.¹

إنّ الحديث عن البُعد الدولي لثورة المعلومات لابدّ وأن يُفسح المجال واسعا للشق المتعلق بتكنولوجيا الاتصالات، وذلك لأن سرعة نقل المعلومات من مكان لآخر قد زادت من ترابط وتشابك العالم. حيث أن نظام الفضاء الإلكتروني للمعلومات قد قلص من اعتبارات الجغرافيا السياسية، وقد أدّت الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مضاعفة إمكانات وقنوات التفاعل، داخل النظام الدولي فلم تعد تقتصر على الدول بل أصبحت هناك قنوات اتصال عديدة مباشرة بين المجتمعات نفسها دون المرور بوسيط، ممّا دفع البعض للقول بأن قدرة التواصل التي توفرها "الموجة العالمية الثالثة" للأفراد والشعوب، تدعو إلى تبني مصطلح "العلاقات الأُممية" بدلا من العلاقات الدولية.

إن الأمم سواء وُجدت في دولة قومية أو مُركبة هي التي أصبحت تتفاعل مباشرة مع بعضها، ولم يُعد ذلك قاصرا على الدول [...]. وأخذت تظهر على المسرح الدولي أدوارا متنامية لفاعلين آخرين اعتبروا في الماضي ثانويين، ولعل أبرز هؤلاء

1 Daniel Golard, **Les relations internationales de 1945 à nos jours**, 7ème édition, Paris : Armand colin édition, 1997, p.75

الفاعلين الدوليين الشّركات متعددة الجنسية التي أصبحت تجد لها مساحة متزايدة للعب دور كان يستحيل عليها لعبه في الماضي. وكذلك الأفراد الذين أصبح لهم دور متنامي في العلاقات المُجتمعية، فلم تعدّ الدول هي قنوات الاتصال الوحيدة المتاحة للأفراد والشعوب المتواجدة في دول مختلفة، بل أتاحت الثورة "المعلو-اتصالية" الفرصة أمام الأفراد لكي يتواصلوا دون الحاجة إلى المرور عبر القنوات التقليدية التي كانت تحتكرها الدولة.¹

أدى تطوّر التكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلومات إلى تنوع القضايا الدولية، كما تطوّرت المؤسّسية الدولية على المستويين التنظيمي والقانوني، ممّا أنشأ شبكة هائلة من العلاقات المؤسّسية الحكومية وغير الحكومية، ولعل التطوّر الأهم في هذا الصّدد كان في القرن العشرين، مع إنشاء المؤسّسات التنظيمية العالمية لأول مرة، ثم بروز ظاهرة المؤسّسات التنظيمية الإقليمية في النصف الثاني من القرن العشرين. كما ازدادت وتنوّعت العمليات السّياسية الدولية بتطوّر وتشابك النّسق الدّولي.²

يمكن إبراز أهم معالم التحوّل الذي شهدته العلاقات الدولية المعاصرة خلال عصر المعلومات فيما يلي:

- إعادة تعريف أهم عنصرين محدّدين لأي فعل وهما الزمان والمكان، ممّا قد يولّد بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها.

1 ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص346
2 محمد السيد سليم، تطوّر السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، القاهرة: دار الفجر، 2002، ص660-661.

- بروز نوع جديد من الدبلوماسية يُطلق عليه البعض دبلوماسية الأقمار الصناعية أو دبلوماسية الإعلام الرقمي.¹
- حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكانا للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات، حيث يلتقي الناس بصورة متزايدة في حياتهم اليومية بثقافات أخرى ويكتشفون قيما متغايرة، ويتعرفون على إنسانية متعددة الوجوه.²
- تزايد الدّعاوات لإعادة تحديد مفهوم الحرب في إطار المتغيرات المتعلقة بالموجة الثالثة، والذي يتجسّد فيما يمكن تسميته بالتحوّل من قوة العضلات إلى قوة العقل، وبهذا يمكن أن تُمثل القوة الاقتصادية، وربما استخدام التقنية الحديثة المؤدى الأصلح للسلطة والنفوذ على المستوى الدولي.³
- بينما تساهم الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إحداث قدر عالي من التوحيد والمركزية على النطاق العالمي، ووفق ما تقتضيه مصلحة دول المركز، فهي تتسبّب أو تحرّض من ناحية أخرى، على مزيد من التفكّك واللامركزية في دول المحيط ولصالح دول المركز، وبما أن التقنية في حد ذاتها عامل محايد فإن آثارها تتوقف على طريقة وأسلوب استخدامها، وهي بذلك تساهم في وضع قيود وفرض أوضاع جديدة ينبغي على الفاعلين في البيئة المستهدفة إدراك أبعادها وتطوير آليات التعامل معها.

1 ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 347.

2 خير الدين عبد اللطيف، "بعض الأوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 1994، ص 63.

3 للمزيد من الاطلاع أنظر:

Alvin Toffler and Heid, **War And Anti War : Making Sense Of Today's Global Chaos**, USA: Little Brawin, 1993.

- كانت الدولة تمتلك سيادة إعلامية وتحكم شبه تام في عملية تدفق المعلومات إلى داخلها، والعمل على تشكيل عقول أبناء شعبها وضمان ولائهم التام لصالحها، أما الآن ومع تعاظم فرص الاتصال عن طريق شبكات المعلومات والاتصال، أصبح من المستحيل القدرة على السيطرة الكاملة على نوع وكم المعلومات التي تصل إلى عقول المواطنين.¹

- يرى **حسن حنفي** أنه كلما ذاعت قيم الغرب من خلال وسائل الاتصال ووسائل الإعلام الحديثة، انتشر التغريب وازداد تحيز الثقافات والمجتمعات في الدول المتخلفة إلى الغرب، والميل نحو الإعجاب به وتقليده، وجعله نموذجا للثقافة العالمية ونمطا للحدثة. وانتشرت قيم الغرب في العنف والجريمة والجنس والشهرة والثروة والقوة، وانتشرت قيم الاستهلاك والوفرة والفردية والأنانية [...] وأن هذا الأمر بمجمله يؤدي إلى خلق أعباء إضافية وربما معضلات مستقبلية أمام مؤسسات الثقافة الوطنية لعدم قدرتها على مواجهة هذا الانتشار.²

يرى **جوزيف ناي** أن هناك اتجاهان آخران لهما علاقة وثيقة بثورة المعلومات ويعززان التكهّن بأن هذا القرن سيشهد تحولا في موقع الأنشطة، الجماعية بعيدا عن الحكومات المركزية، فالعولمة قد سبقت ثورة المعلومات، ولكن ثورة المعلومات قد وسّعت العولمة كثيرا، فأتاحت فرصا لعناصر فاعلة خاصّة عابرة للقومية كالشركات

1 عمرو الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 1996، ص86-87.

2 حسن حنفي، "ثورة المعلومات بين الواقع والأسطورة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 1996، ص81.

والمؤسسات غير الهادفة للربح، لإقامة مقاييس ووضع خطط استراتيجية تؤثر بشدّة على السياسة العامة التي كانت ذات يومٍ مجال نشاط الحكومات المركزية. وبالمثل فإن ثورة المعلومات قد وسّعت دور الأسواق، أما التوازن بين الدول والأسواق فقد تحوّل بعد سبعينات القرن الماضي بطريقة جعلت الدولة مصدرا واحدا للسلطة من بين عدّة مصادر.¹

إن هذه الثورة المعلوماتية قد حققت انفتاحا جديدا في عالم الاقتصاد، فيما يُطلق عليه اليوم بـ"الاقتصاد الجديد"، الذي يُقصد به تلك القطاعات الجديدة العاملة في مجال التكنولوجيا الدقيقة والمعلوماتية والاتصالات، والتي تشكّلت في العقدين الأخيرين واكتسحت أسهمها الأسواق المالية بسرعة، مخلفة وراءها الشركات العريقة للقطاع الصناعي التقليدي، وغيّرت المعايير التقليدية في تقييم قوّة المؤسسة الاقتصادية مثل حجم الأصول، ورأس المال المُشغل، والقوى العاملة، وحلّت محلها معايير جديدة مثل وتيرة التطوير والإبداع والإسهامات المستجّدة على سوق التكنولوجيا... الخ. فقد أصبحت مدى قدرة مؤسسات العمل على التجديد من أهم عوامل تقييم إنجازها الاقتصادي.²

فمنذ نهاية الستينات، وبوجه خاص مع الثمانينات والتسعينات أصبحنا نُعاصر تغيّرا نوعيا في الصّناعة والتكنولوجيا المستخدمة، فلم يُعد الأمر متعلّقا بإنتاج أكبر وأكثر، ولكن أصبح يشير إلى شيء آخر مختلف، فالاستمرار القديم بدأ ينقطع وبدأنا ندخل مرحلة جديدة تماما. ممّا دفع البعض على إطلاق اسم "عصر الانقطاع"

1 جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص107.
2 سمير إبراهيم حسن، "الثورة المعلوماتية: عواقبها وآفاقها"، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد 18، 2002، ص217.

على هذه الفترة، وهي فترة تتميز بتزايد أهمية المعلومات والاتصالات. وعلى رغم أن وجود الجماعة الإنسانية لا يمكن تصوّره دون تنسيق لنشاطها مما يفرض تبادل المعلومات، فإن غاية المعلومات والاتصالات على المجتمع الحديث قد بلغت درجة تبرّر إطلاق ثورة المعلومات على هذا المجتمع الحديث، فالآلة الجديدة لم تعد تحل محلّ قوة الإنسان وعضلاته فحسب، بل أصبحت أيضا تقوم بدور عقله وذكائه. وكما أدى إحلال الآلة محل عضلات الإنسان إلى مضاعفة قوة الإنسان، فإن دخول الآلة مجال الحاسب وترشيد القرار سوف يؤدي إلى مضاعفة ذكائه.

ولعل الخلاف الأساسي بين المراحل المختلفة هو خلاف في تحديد مركز الصدارة والأهمية، فالجديد هو بروز أهمية المعلومات في صور الإنتاج الحديث وتراجع أهمية الطاقة بعض الشيء.

كذلك فإن المعاملات المالية لم تعد تقتصر على انتقال رؤوس الأموال، بل إنها بدأت تؤثر في انتقال السلع عن طريق ما يعرف بالتجارة الإلكترونية (*Electonic Commerce*)، فقد وجد عدد من المشروعات التجارية والصناعية في شبكات الانترنت فرصة لعرض منتجاتها والإعلان عنها للمستهلكين، ثم تطوّر الأمر وأصبحت شاشات الحواسيب ليس فقط مجالات لعرض المعلومات عن المنتجات الحديثة، بل أصبحت وسيلة للتعاقد وعقد الصفقات والدفع من خلال بطاقات الائتمان، ولم يقتصر الأمر مع التجارة الإلكترونية على شراء السلع وبيعها من خلال التعامل مع الانترنت، بل ستتجه التعاملات في البورصة إلى أن تصبح عملا منزليا يقوم به فرد من خلال شاشات الحاسوب للتعامل مباشرة في الأسواق المالية من خلال أجهزته المنزلية، فالفرد لم يعد موجودا في البورصات من خلال شاشة "وول ستريت" مثلا، بل

إن "وول ستريت" والبورصات سوف تنتقل إلى المنازل. كل ذلك زاد من الترابط الاقتصادي الدولي.

فالنظم القانونية للمعاملات لم تعد دائماً نظماً وطنية، فقد ظهر نوع من القواعد العالمية لتنظيم العديد من المجالات في البيع والاستشارات والعقود الدولية، كما ازداد اللجوء إلى قواعد التحكيم الدولي في العديد من المعاملات، وهكذا بدأ يظهر نوع من قانون المعاملات دولي لتنظيم العديد من الأنشطة.

وفي الوقت نفسه الذي يتجه فيه العالم إلى نوع من الاقتصاد العالمي فإننا نعيش تطورات مماثلة على مستوى النظام المؤسسي الدولي، فالدولة كإطار مؤسسي للنشأطين الاقتصادي والسياسي أصبحت تتعايش مع مؤسسات ومنظمات منافسة أو مكملة، إضافةً إلى الأهمية المتزايدة للدور الذي أصبحت تلعبه الشركات المتعددة الجنسية في مجالات الإنتاج الصناعي، حيث تتحدّد استراتيجياتها الإنتاجية والتسويقية على مستوى يتجاوز حدود الدولة السياسية، ليتعامل مع معظم مناطق العالم، فإننا نجد أن التعاون الدولي بين بعض الدول الصناعية الكبرى يلعب دوراً أكبر أهمية في أوضاع الاقتصاد العالمي، فهناك إلى جانب المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، دور مجموعة الدول الثمانية أو مجموعة الخمسة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان) أو مؤتمرات القمة للدولة الصناعية، فقد أصبحت هذه التنظيمات الفوقية أكبر أهمية في تحديد العديد من المؤثرات في الحياة الاقتصادية الدولية.¹

1 ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص340.

وهكذا نجد أننا نعيش في عالم أكثر تداخلا في علاقاته الاقتصادية، بحيث لم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة الفعالة في هذا العصر والأخذ بأسبابه أن تتعزل عما يجري فيه، وإذا كانت الصناعة الحديثة بطبيعتها واتجاهاتها تأخذ بالعالمية، فإن الأمر لا يكاد يختلف عن ذلك في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، سواء من حيث اتجاهات رؤوس الأموال الدولية أو أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات.

إذا كانت الثورة التكنولوجية الجديدة في مجال المعلوماتية والاتصالات قد ساعدت على تراجع أهمية الموارد الطبيعية كمصدر للثروة الاقتصادية وبالتالي خففت من حدة أهمية الجغرافيا، فإن التأثير الأكبر لتلك الثورة كان في اختصار المسافات والقفز على الحدود. فالأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المرحلة راجع إلى عدة أسباب، أهمها تحوّل الاقتصاد نحو العولمة والتدويل، وحاجة عملية اتخاذ القرار المتزايدة إلى تنويع مصادر المعلومات، وتوجّه المؤسسات نحو تقليل حركة الأفراد وتعويضها بالاتصالات عن بعد.¹

ظهر خلال العصر الرقمي ما يعرف بظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية، وهي ظاهرة يحلّ فيها بدرجات متفاوتة تنظيم الشعوب في مجموعات أفقية، مما يؤدي إلى تهميش الثقافات القومية، ويتداخل التخطي المعلوماتي مع التخطي الاقتصادي والتجاري، الأمر الذي أتاح للشركات متعددة الجنسية باعتبارها تمثل خط الاختراق الأول للحدود السياسية والاقتصادية، فرصة غير مسبقة لتوظيف وسائل

1 نفس المرجع، ص 341.

الإعلام المتزاوجة مع شبكات المعلومات، لإكمال مهمتها باختراق الحدود الاجتماعية والثقافية.¹

يرى الأستاذ إسماعيل صبري مقلد أن هناك من يعدّ الاتساع الدولي الهائل في مجالات الأنشطة المعلوماتية ومصادرها نتاجاً للتفاعل الحاصل بين عمليتان ترتبطان ببعضهما بعضاً بصورة وثيقة، وهما التخطي التجاري للحدود القومية، والتخطي المعلوماتي العابر للدول، وتجد الأولى أساسها ومحورها في أنشطة الشركات العابرة للقوميات، بينما تعكس العملية الثانية التطورات الجذرية التي طرأت على وسائل تخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها، والنمو السريع في تكنولوجيا الاتصال باستخدام الميكروويف والألياف البصرية والأقمار الصناعية.

ويشير هذا التداخل بين ظاهرتي التخطي التجاري والمعلوماتي للحدود القومية العديد من الإشكاليات التي تتصرف إلى العديد من المجالات الحيوية، وتؤثر مجالات النشاط الدولي الإنساني كافة على نحو أو آخر، وعليه فإن أبرز تأثير لهذه الثورة في وجهيها المعلوماتي والاتصالي، هو الكونية أو العولمة، إذ أصبحت البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال بيئة عالمية هائلة الاتساع.²

المطلب الرابع: القوة والأمن خلال العصر الرقمي.

سيطرت وحتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية على قضية الأمن باختزاله في المجال العسكري حصراً، حيث تمّ النظر إليه من زاوية القوة القومية في المقام

1 عواطف عبد الرحمان، الاعلام العربي وقضايا العولمة، (كتاب إلكتروني)، ص54.
2 إسماعيل صبري مقلد، "ثورة المعلومات وحروب المستقبل المحتملة"، مجلة أفاق المستقبل، العدد 15، سبتمبر 2012، ص40.

الأول من قبل كل من صنّاع القرار والاستراتيجيين. فالواقعيون اعتبروا الأمن مشتق من القوة، [وإن كانت بعض الدراسات قد تبنت نظرة أوسع، تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية، مثل بقاء الدولة، البناء الوطني، الشرعية السياسية...]، لاسيما في الدراسات الخاصة بدول العالم الثالث، مثل تلك التي قام بها محمد أيوب¹ و التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية، و لاحظ محمد أيوب وجود اختلافات بين الدول المتقدمة والنامية من حيث المسائل الأمنية، فالتهديدات الأمنية لدول العالم الثالث تأتي أساسا من مناطقها، إن لم تأتي من داخل هذه الدول نفسها، وهذا نتيجةً للقرب الجغرافي، ضعف البنى الدولالية، عجز في شرعية الأنظمة...، مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة و التي غالبا ما تتحوّل إلى صراعات بين الدول عبر الكيانات السياسية المجاورة. كما يُنظر لسعي القوى الكبرى للأمن كسبب لحالة اللأمن في دول الجنوب.²

ولما كانت المقاربة التقليدية لا تتناسب والمشهد الأمني في دول الجنوب، وُسّع الأمن إلى أبعاد أخرى خاصة الاقتصادية والاجتماعية. وقد تعمّمت هذه النظرة الشمولية للأمن بعد الحرب الباردة، وتمّ القبول بها في حقل الدراسات الأمنية الدولية، وهكذا توسّع هذا المفهوم بشكل كبير ليشمل الجوانب العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. وقد ميّز باري بوزان (Barry Buzan) بين أربعة أبعاد أساسية للأمن: الأمن العسكري، ويخصّ المستويين المتفاعلين أو المتقابلين

1 أنظر: Mohammed Ayoob, **The Third World Security Predicament : State Making, Regional Conflict And The International System**, London : Lynne Rienner Publishers, 1995, pp8-12 ; pp93-100.

2 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي، ط1، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص15.

للهجوم المسلّح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر، الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، تنظم الحكومات و الأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، الأمن الاقتصادي ويخصّ النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة، الأمن الاجتماعي ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة، الهوية الوطنية والدينية، العادات والتقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها، و كذا التهديدات والإنكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.¹

مع نهاية الحرب الباردة وقع نوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية حينما أخذ الباحثون وصانعو السياسة يبتعدون عن المقاربة التقليدية ومحورها الدولة، إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن، حيث أن بعض المنظرين بدأوا يأخذون بدراسة الترتيبات الإقليمية الأمنية الناشئة في آسيا وأوروبا. غير أن وجهة نظر أكثر جذرية تشير إلى أن الأمن يجب أن يُنظر إليه بطريقة تضمّ بين جوانبها الإنسانية بأسرها وليس فقط الدول، ويجب أن تركز على مصادر الأذى وليس فقط على التهديدات العسكرية الموجهة ضدّ الدول.²

تعكس هذه المقاربة الأكثر جذرية لمسألة الأمن الانساني همًا شاملا يمس الحياة والكرامة الانسانية، وتقودنا فكرة الأمن الانساني إلى التركيز على حاجة الفرد

1 نفس المرجع، ص16. نقلا عن:

Barry Buzan, **People, States And Fear : An Agenda For International Security Studies In The Post-Cold War Era**, 2nd Ed, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1991, pp18-19.

2 مارتين غريفيثس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص79.

إلى أن يكون بمأمن من الجوع والمرض والقمع، كما حاجته إلى أن يكون محميًا ضد أحداث تهدد على الأرجح نمط حياته اليومي.¹

لقد ارتكز التنظيم الدولي منذ معاهدة "وستفاليا" سنة 1648، على النظر إلى مجموع الدول باعتبار أن كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة عما سواها من الدول، مما جعل العلاقات الدولية مقتصرة على صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي، هما الدبلوماسية والحرب.

وهكذا في ظل النظر إلى الدول كوحدات مستقلة ومنعزلة عن بعضها البعض واقتصار التفاعل فيما بينها على أضيق نطاق، كان من السهل الفصل بين ما يُعد من الشؤون الداخلية للدول، وبين ما هو دولي أو خارجي. غير أنه بمرور الزمن أخذت هذه الفكرة تتراجع تدريجيا تحت ضغط التفاعل المتزايد فيما بين الدول، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، بحيث لم يعد يُنظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو عائق يحول دون التفاعلات الدولية، بسبب ظهور فاعلين جُدد في العلاقات الدولية من غير الدول. فعلى المستوى الدولي تزايد دور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وعلى المستوى عبر الوطني برزت الشركات متعددة الجنسيات وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة، أما على المستوى تحت الوطني فلا يمكن إغفال دور المجتمع المدني، خاصة الأقليات والجماعات الإثنية التي تطالب بمزيد من الحقوق والمشاركة والاستقلال. ويلخص عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بيل (Danial Bell) هذا الوضع بمقولة الشهيرة: «الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأكبر أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى».

1 مارتين غريفيثس و تيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص 80.

كل هذه المتغيرات تفرض بالضرورة إحداث تغيير جذري في بنية الدولة الوطنية للتحوّل إلى "الدولة الشبكية" (*Network State*)، لأن الشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية هي التي أصبحت تحدّد الواقع القائم في العالم، وقد أدى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عُرفت بـ"سياسات الترابط" (*Linkage Politics*) بمعنى الترابط بين الأوضاع الداخلية المحلية أو العكس.¹

وتبرز نقطة الاختلاف الرئيسية بين الدولة الوطنية والدولة الشبكية، أن الأولى تُربط بإطار إقليمي محدّد تمارس فيه نشاطها، في حين أن الثانية لا تقوم على إطار إقليمي محدّد، لأن العولمة أدّت إلى إعادة توزيع القوى بين الدول والأسواق والمجتمع المدني، ومن ثمّ وجدت الدول من يشاركها في القيام بأدوارها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والأمنية، وذلك من خلال رجال الأعمال والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام وغيرها.²

إن الجديد في مجال الأمن يتمثل في القضايا والإشكالات الجديدة التي تواجه أمن الدولة في عصر العولمة، الأمر الذي يفرض تطوير المهمة الأمنية للدولة وتحديث أساليب أدائها فيما يتعلق بمفهوم الأمن الخارجي، والذي يدور حول الحفاظ على سلامة إقليم الدولة براً، وبحراً، وجوّاً، ومنع تعرّضها للعدوان الخارجي وتوفير القدرة اللازمة للتصدّي له، بالإضافة إلى الدفاع عن مصالح مواطني الدولة في الخارج. هذا المفهوم للأمن لم يُعدّ مقتصرًا على هذه الجوانب التقليدية، فاختراق إقليم

1 جمال منصر، "تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، على الرابط: <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/7067> ، [2016/08/12].

2 جمال منصر، المرجع السابق.

الدولة لم يعد يتم بالوسائل العسكرية المباشرة وإنما يتم بوسائل تكنولوجيا متطورة، من خلال الأعمار الصناعية وغيرها من وسائل جمع المعلومات الحديثة، ويتم كذلك من خلال ما يطلق عليه "الأساليب الذكية" التي تدور حول تحليل البيانات الاستراتيجية للدولة والتعرف على كيفية إدراك صانع القرار السياسي للواقع السياسي الذي يعمل في إطاره داخليا وإقليميا وعالميا، ومنه فإن تحقيق الأمن الوطني على هذا المستوى لم يعد يتم من خلال الأساليب العسكرية وحدها وإنما من خلال أساليب جديدة تعتمد على العلم والمعارف المتطورة.

وفي هذا السياق نذكر ما جاء في بيان اتحاد العلماء الأمريكيين، أن: «العالم لم يعد يُدار بالأسلحة بعد الآن أو الطاقة أو المال، إنه يُدار بالأرقام والأصفار الصغيرة [...] إن هناك حرب تحدث الآن .. إنها ليست لمن يملك رصاصا أكثر.. إنها حول من يُسيطر على المعلومات، ماذا نسمع أو نرى؟ كيف نقوم بعملنا؟ كيف نفكر؟ .. إنها حرب المعلومات». وهكذا يُضاف إلى مدلولات أو أبعاد الأمن مدلول جديد إسمه "الأمن المعلوماتي" (*Information security*)، يفرض على الدولة أخذه بعين الاعتبار في هذا القرن الذي تلعب التكنولوجيا والمعلوماتية فيه دورا أساسيا.¹

فقد ظهرت نوعية جديدة من التهديدات الأمنية التي لم تكن معروفة من قبل هي التهديدات الأمنية لنظم المعلومات، وامكانية ممارسة أعمال القرصنة المعلوماتية بأبعادها المختلفة، فمع ازدياد الاعتماد على نظم المعلومات والحاسب الآلي في تسيير الأعمال، فإن إمكانية اختراق هذه المنظومة من شأنه أن يُخلف تهديدات أمنية

1 نفس المرجع.

خطيرة، كالتأثير على حركة الطيران و معاملات التجارة الإلكترونية وأعمال البنوك وغيرها من المؤسسات التي تستخدم الأساليب الرقمية الحديثة في المعاملات، هذا بالإضافة إلى إمكانية اختراق منظومات المعلومات الأمنية وأنظمة الاتصال لمؤسسات الدولة.¹

يُقصد "بالأمن المعلوماتي" أو "أمن المعلومات" - من زاوية أكاديمية- العلم الذي يبحث في نظريات و استراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها، ومن أنشطة الاعتداء عليها. ومن زاوية تقنية، هو الوسائل والأدوات والاجراءات اللازم توفرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية. ومن زاوية قانونية، فإن أمن المعلومات هو محل دراسات وتدابير حماية سرية وسلامة محتوى وتوفر المعلومات، ومكافحة أنشطة الاعتداء عليها، أو استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة، وهو هدف وغرض تشريعات حماية المعلومات من الأنشطة غير المشروعة وغير القانونية، التي تستهدف المعلومات ونظمها.²

يمكن القول أن اتساع قضية أمن المعلومات وتطورها و زيادة تأثيرها على الأمن القومي يعود إلى أمرين، الأول: أن أغلب دول العالم ترفع حاليا شعار التحول إلى مجتمع المعلومات و المعرفة، وتنفذ خططاً واسعة النطاق لتحويل هذا الشعار إلى واقع، وفي خضم هذه الخطط يتم إنشاء سلاسل من قواعد البيانات القومية الكبرى، كما يجري تطوير شبكات الاتصالات ونشر الانترنت عبر خطوط الاتصالات العادية

1 كمال الأسطل، "الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي"، على الرابط: <http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=155> ، [2016/08/06].

2 فتيحة ليتيم، "الأمن المعلوماتي للحكومة الإلكترونية و إرهاب القرصنة"، مجلة الفكر، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 239.

والسرّية، وتتجه الأمور لتعميم خدمات نقل الصوت عبر بروتوكولات الانترنت، وتنشط الدول في نشر مفاهيم وخدمات الحكومة الالكترونية، والثاني: أنّ تشييد بنية معلوماتية قومية واسعة المجال، وتبني التوجّه نحو مجتمع المعلومات نقل المجتمع والدولة والمؤسسات إلى مرمى المخاطر، و حتمّ عليها مواجهة التحدّيات الشاملة والواسعة النطاق في أمن المعلومات. بمعنى أن تحديّات أمن المعلومات في مجتمع يمتلك بنية معلوماتية واسعة تجعله يواجه تهديدات في أمن المعلومات تتسم بالشمول والاتساع وعمق التأثير، وتتوّع الأدوات وتعدّد مصادر الهجوم وأدواته، وكثرة الأهداف التي تشكل إغراء ومناطق جذب لمن يستهدفونه، فمخاطر أمن المعلومات في عصر "مجتمع المعلومات" تضمّ مستويين:

- الأول: مستوى تعقّب وجمع المعلومات، ويشمل الوسائل التقليدية لجمع المعلومات، التي تعتمد بشكل كبير على العناصر البشرية من الجواسيس، ووسائل الاستطلاع الحديثة، في مقدمتها الأقمار الصناعية التي تطوّرت بشكل كبير، كما يشمل هذا المستوى العديد من أدوات تعقّب وجمع داخل البنية المعلوماتية الأساسية للجهة المستهدفة، ومنها "البوابة الخلفية" ويقصد بها الثغرات أو نقاط الضعف الأمنية التي توجد في شبكات ونظم المعلومات والبرامج المختلفة، و"الرقائق الالكترونية" التي تعتبر الجزء الحيوي بجميع أجهزة التعامل مع المعلومات، من حاسبات و معدات بناء شبكات و وسائط تخزين وغيرها، والتي يمكن استخدامها في تعقّب وجمع المعلومات، وأدوات التلصّص على شبكات المعلومات وعمليات الاعتراض.

- **الثاني:** مستوى يستهدف إفساد وتعطيل المعلومات، وتستخدم فيه العديد من الأدوات كفيروسات الحاسب والاختراق المباشر لشبكات المعلومات، والهجوم بفيض الرسائل والطلبات وهجمات الاختناق المروري الإلكتروني على نطاق واسع...الخ.¹

بفعل العولمة بمختلف أبعادها لاسيما "العولمة المعلوماتية"، نعيش توسيعاً لمفهوم الأمن كما لاحظنا، ويعدّ هذا من بين تحولات المشهد الأمني العالمي. أما التحول في المجال الأمني الآخر فهو تحولات القوة، فالقوة لم تعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل العسكري، بل تعدته إلى التكنولوجيا، التعليم، النمو الاقتصادي، الاتصالات، الاعتماد المتبادل، المعلومات...الخ. طبعاً في ظل نظام يفقر إلى سلطة عليا لفض النزاعات، يبقى العامل العسكري الوسيلة النهائية لحماية الدول لنفسها، لكنها لم تعد كافية بسبب طبيعة التهديدات، فالقوة العالمية اليوم تتأسس على مصادر تدخل ضمن "القوة الناعمة" (*Soft Power*)، القائمة على وسائل مثل الجذب الثقافي، الأيديولوجي، التحكم في المؤسسات الدولية...، كما تقوم على مصادر ملموسة، متمثلة في "القوة الصلبة" (*Hard Power*).

أما فيما يخص الأمن، فإن "الأمن اللين" (*Soft Security*)، يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية، مثل عدم الاستقرار، التطرف، الإرهاب،

1 جمال محمد غيطاس، "الأمن المعلوماتي و الجرائم الإلكترونية .. أدوات جديدة للصراع"، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012، ص4-5، على الرابط: <https://goo.gl/prM355> ؛ [2017/08/06].

التهريب، المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة...، بينما يُقصد "بالأمن الصلب" (*Hard Security*) التهديدات المباشرة أي العسكرية.¹

يرى جوزيف ناي (Joseph Nye) أنّ في القرن العشرين أضاف العلم والتكنولوجيا أبعاداً كبيرة إلى موارد القوة، فمع قدوم العصر الذري، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي يمتلكان الجبروت الصناعي فحسب، بل ومعه ترسانات نووية وقذائف عابرة للقارات. وهكذا بدأ عصر القوى العظمى. وفيما بعد فإن دور الولايات المتحدة الأمريكية القيادي في "ثورة المعلومات" مع نهاية القرن العشرين أتاح لها أن تخلق صورة في الشؤون العسكرية، ذلك أن القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات لخلق أسلحة دقيقة ومخابرات حقيقية، ومسوح واسعة لميادين القتال الإقليمية، وتحسين في القيادة والسيطرة، قد أتاح للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدفع إلى الأمام باعتبارها القوة العسكرية العظمى الوحيدة في العالم.²

كما يرى ناي أن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية معاً مثالان عن "القوة الصلبة"، التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى سياسة العصا والجزرة (أي الإقناع والتهديد). فقوة الدولة الصلبة تضل متركزة أساساً على العناصر التالية: نوعية وكم السكان، الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، قدرات السكان التقنية والصناعية، الإمكانيات العسكرية، إضافة إلى نظام حكمها وإدارتها. وعند محاولة قياس مدى قوة أي دولة على الساحة الدولية، تؤخذ هذه

1 عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 33-34.

2 جوزيف. س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007، ص 42-43.

العناصر الستة في الحساب الأول، حيث تمثل مجتمعة ما يسمى بالقوة الخشنة أو الصلبة للدولة، أو المادية الأساسية للدولة.¹

إلا أن مقومات قوّة الدولة قد تغيرت مع الزمن، ففي القرن التاسع عشر كان توازن القوى بالإضافة إلى عوامل الأرض، السكان والزراعة يوفر أساسا لهيمنة سلاح المشاة، وكانت فرنسا المستفيدة الرئيسية من ذلك. وفي القرن التاسع عشر وفرت القدرة الصناعية الموارد التي مكنت بريطانيا وفيما بعد ألمانيا، من السيطرة. وفي منتصف القرن العشرين ساهم العلم وخصوصا الطبيعة النووية في تزويد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالمصادر الأساسية للقوة. وفي القرن الواحد والعشرين من المرجح أن تكون تكنولوجيا المعلومات بمعناها الواسع – كما يرى **كيوهن و ناي** – أهم مصادر القوة.²

غير أن هناك طريقة مباشرة لممارسة القوة، فقد يحصل بلدا ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية، لأن بلدانا أخرى تريد تتبعه معجبة بقيمه، وتحذو حذوه متطلعة إلى مستواه من الازدهار والانفتاح. وبهذا المعنى فإن وضع جدول الأعمال في السياسة العالمية واجتذاب الآخرين إليه، له أهمية تعادل تماما أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية، أو التهديد باستخدامها.³

1 يحيا فاضل صدقة، "القوة الناعمة"، مجلة الشورى، العدد: 107، ربيع الثاني 1430، ص40. أو في: <http://www.shura.gov.sa/magazine/majalah107/majpdf/mkal2.pdf> [19/07/2016].

2 روبرت كيوهن و جوزيف ناي، "القوة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 103، ص75.

3 جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص38.

وهذا الجانب من القوة هو ما يعبر عنه بالقوة الناعمة (*Soft Power*)، التي تشير إلى القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة، لأن الآخرين يريدون ما تريد، وهي القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق الاستمالة لا الإكراه. وهي تتجح بإقناع الآخرين بأن يتبعوا القواعد التي تنتج السلوك المنشود أو حملهم على الموافقة عليها، والقوة الناعمة يمكن أن تركز على جاذبية أفكار المرء أو ثقافته أو القدرة على تحديد الموضوعات عن طريق المعايير والتقاليد التي يفضلها الآخرون.¹

فقد عرّف جوزيف ناي سنة 1990 القوة الناعمة على النحو التالي: «القوة الناعمة هي في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي، ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد». وهذه الجاذبية حسب جوزيف ناي يمكن نشرها بطرق شتى مثل: الثقافة الشعبية، الدبلوماسية الخاصة والعامة، المنظمات الدولية ومجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة. ويحصر جوزيف ناي القوة الناعمة لأي دولة من الدول الكبرى الفاعلة في المسرح العالمي في ثلاثة عناصر أساسية:

- ✓ الثقافة العامة، وإذا ما كانت جاذبة أو مُنفرة للآخرين.
- ✓ القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها، سواء في الداخل أو في الخارج، وسواء في وقت السلم أو الحرب.

1 روبرت كيوهن و جوزيف ناي، مرجع سابق، ص75.

✓ السياسة الخارجية المنتهجة، ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه.¹

فالقوة الناعمة إذا هي القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء. وهذه القوة تعتمد على الثقافة والمبادئ السياسية والسياسات المتبعة، وإذا تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد، فلن تضطر إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحك. على عكس القوة الصلبة التي تعتمد على الإكراه، فهي تستمد من القوة العسكرية والاقتصادية. وتظل لهذه القوة أهميتها الحاسمة في عالم ممتلئ بدول تهدد الآخرين، ويعج بالمنظمات الإرهابية. لكن القوة الناعمة ستكتسب المزيد من الأهمية في منع الإرهابيين من تجنيد أنصار جدد، وفي تحقيق التعاون الدولي الضروري لمواجهة الإرهاب.²

كما يرى ناي أن القوة الناعمة ليست جديدة تماما، ولم تكن الولايات المتحدة أول حكومة تحاول توظيف الثقافة لتكون قوة ناعمة، فبعد اندحار فرنسا في الحرب الفرنسية - البروسية حاولت الحكومة الفرنسية أن ترمم نفوذها الممزق بتعزيز انتشار لغتها وأدبها عن طريق التحالف الفرنسي الذي أوجد سنة 1883. وهكذا أصبح إبراز

1 Joseph S. Nye, "U.S. Power and Strategy After Iraq", in: <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2003-07-01/us-power-and-strategy-after-iraq>

2 جوزيف ناي، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب"، تر: إبراهيم محمد علي، في: http://www.project-syndicate.org/contributors/contributor_comm.php4

الثقافة الغربية في الخارج أحد المكونات الهامة للدبلوماسية الفرنسية، وسرعان ما تبعتها إيطاليا وألمانيا وغيرها.¹

انطلق جوزيف ناي من مقارنة سلوك الآباء في تربية أبنائهم، فهو يفرق بين الأب الذي يقوم بتنشئة أطفاله وفقا لقيم ومعتقدات صحيحة، وبين الذي يعتمد على الضرب في التربية. ونتيجة ذلك أن قوة الأول ستستمر لأنها بنيت على الترغيب، بينما يولد سلوك الأب الثاني ردات فعل عدوانية بسبب العنف في التنشئة. فقد قال: «[.] على المستوى الشخصي، الأبوان الحكيمان يعلمان أنه إذا قاما بتربية أولادهم على القيم والمفاهيم الصحيحة، فإن قوتهم ستكون أكبر وستدوم لفترة أطول مما لو كانوا اعتمدوا فقط على الضغط والتوبيخ أو قطع المصروف أو أخذ مفاتيح السيارة مثلا. كذلك الأمر فيما يتعلق بالمسؤولين السياسيين والمفكرين، مثل أنتونيو غرامشي الذين فهموا طويلا القوة الناجمة عن وضع جدول أعمال وخطة عمل بالإضافة إلى تحديد إطار عمل لنقاش معين»².

إذاً، القدرة على تكوين تفضيلات الآخرين تميل إلى الارتباط بمصادر القوة الملموسة، مثل جاذبية الثقافة و إيديولوجية المؤسسات، أو كما يقول ناي: «فلو كان بمقدوري أن أجعلك تفعل ما أرغب فيه، أنا حينئذ لا أكون مضطرا إلى إجبارك على عمل شيء لا تريده أنت [..] فلو أن الولايات المتحدة تمثل قيما يريد الآخرون إتباعها

1 جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص 136-137.

2 جوزيف ناي، "حدود القوة الأمريكية"، تر: علي حسين باكير، في: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/trans.html> [25/10/2013];

لكانت الكلفة التي ندفعها للقيادة أقل¹). وعليه فالقوة الناعمة ليست مماثلة للنفوذ، لذلك فهي ستصبح مصدراً من مصادر النفوذ.¹

يمكن القول هنا أن القوة الناعمة تتلخص في القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين، بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب فيه القوة المهيمنة من دون حاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة.

تتمتع الولايات المتحدة بقوة أكبر من أي دولة أخرى منذ الإمبراطورية الرومانية، ولكن أميركا مثلها مثل روما القديمة، ليست دولة لا تقهر ولا تغلب، وليست حصينة ضد الأذى. لم تخضع روما القديمة بسبب نهوض إمبراطورية أخرى، بل بسبب موجات متتالية من هجمات البرابرة العاتية. إن الإرهابيين المعاصرين الذين يستخدمون التقنيات المتقدمة الحديثة هم البرابرة الجدد. ولن تتمكن الولايات المتحدة بمفردها من مطاردة كل من تشتبه في كونه أحد زعماء القاعدة. كما أنها لن تستطيع أن تشن حرباً وقتما شاءت دون أن يؤدي هذا إلى استعداد الدول الأخرى عليها.²

إن القوى العظمى تحاول استخدام الثقافة والسر في خلق القوة الناعمة القادرة على تعزيز مصالحها، ولكنها لا تفهم كيف تفعل ذلك تحت كل الظروف. ويشكوا المنتقدون في الولايات المتحدة من أن الإفراط في عسكرة السياسة الخارجية يؤدي إلى تقويض مصداقيتها. وهم بدلاً من ذلك يؤيدون الدبلوماسية التي (تتغذى على المنشطات)، والتي يشرف على إدارتها دبلوماسيون مدربون على استخدام الوسائط

1 أحمد فاروق عبد العظيم، "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"، السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر 2004، ص33.

2 جوزيف ناي، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب"، مرجع سابق.

الإعلامية الجديدة، والاتصال بين الثقافات، والاستفادة من المعارف المحلية الدقيقة، وإقامة شبكات الاتصال بالمجموعات ذات التمثيل الناقص.¹

إن "القوة الذكية" تتلخّص في القدرة على الجمع بين القوة الصارمة وقوة الجذب الناعمة في استراتيجية واحدة ناجحة. وبصورة عامة، كانت الولايات المتحدة ناجحة في التوصل إلى هذه التركيبة أثناء الحرب الباردة؛ وفي أوقات أقرب إلى يومنا هذا. بيد أن السياسة الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة اليوم أصبحت تميل إلى الإفراط في الاعتماد على القوة الصارمة، وذلك لأنها تمثل أكثر مصادر القوة الأمريكية مباشرة ووضوحاً، ولكن رغم أن وزارة الدفاع تمثل الذراع الأفضل تدريباً والأوفر مورداً، إلا أننا لا بد وأن نعترف بوجود حدود لما يمكن إنجازه من خلال القوة الصارمة وحدها. ومما لا شك فيه أن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المدني كلها غايات لن تتأتى ولن تتحقق تحت تهديد السلاح. لا نستطيع أن ننكر أن المؤسسة العسكرية الأمريكية تتمتع بقدرة هائلة فيما يتصل بالعمليات العسكرية، ولكن الرجوع إلى وزارة الدفاع في كل الأمور بدعوى قدرتها على إنجاز الأمور، لا بد وأن يؤدي إلى تكوين صورة لسياسة خارجية أمريكية مبالغ في عسكريتها.

إن الحكومة الأمريكية كثيراً ما تُهمل الجهود الدبلوماسية والمساعدات الخارجية أو تُنقص في تمويلهما، ويرجع بعض السبب وراء ذلك إلى صعوبة إظهار تأثير هذين العاملين في المدى القريب في التحديات الحرجة. فضلاً عن ذلك فإن استخدام القوة الناعمة ليس بالأمر السهل، لأن العديد من مصادر القوة الناعمة

1 جوزيف ناي، "الدبلوماسية العامة الجديدة"، في: <http://www.project-syndicate.org/commentary/nye79/Arabic>

الأمريكية تقع خارج نطاق سلطات الحكومة الأمريكية، أو بمعنى أدق في القطاع الخاص والمجتمع المدني، وفي التحالفات الثنائية، والمؤسسات التعددية، والاتصالات الدولية. إضافة إلى ذلك فإن مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية تعاني الانقسام والتشتت، ولا توجد لدينا آلية وافية للتنمية وتمويل استراتيجية القوة الذكية.¹

وحسب المقاييس التقليدية، ليس من المحتمل أن تتفوق علينا دولة ذات سيادة، ولا يستطيع الإرهابيون دحرنا. ولكن ثورة المعلومات تفرض تحدياً أخبث وأخفى بتغيير طبيعة الدول ذاتها، وطبيعة السيادة، والسيطرة كذلك، ودور القوة الناعمة. وسوف يتناقص عدد القضايا التي تهمننا والقابلة للحل عن طريق قوتنا العسكرية المسيطرة. وسوف يتعين على صُناع السياسة أن يولوا اهتماماً أكثر لسياسة المصادقية، ولأهمية القوة الناعمة. وسوف يضطرون إلى تقاسم المسرح مع عناصر فاعلة غير حكومية وأفراد، ممن اكتسبوا القوة حديثاً [..] هذا كله سوف يحدث في عالم شديد التنوع، تقوم فيه العولمة بتقليص المسافات التي كانت تعطي الحماية فيما مضى.²

يرى ناي أن القوة الناعمة لازمة للإبقاء على الولايات المتحدة كأقوى دولة، ويفسر ذلك بقوله: ((إن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تبقى قوية، فعلى الأمريكيين أيضاً أن ينتبهوا إلى قوتنا الناعمة. ماذا أعني بالقوة الناعمة (اللينة) بالتحديد؟ القوة العسكرية والقوة الاقتصادية كلاهما أمثلة على القيادة القاسية والتي يمكن استعمالها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم ومواقعهم. فالقوة القاسية يمكنها أن تستند إلى مبدأ

1 جوزيف ناي، "أمريكا واستعادة القوة الذكية"، في:

2 جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص 147.

"العصا والجزرة"، لكن هناك أيضا طريقة أخرى وغير مباشرة لاستخدام وممارسة القوة. فبإمكان دولة أن تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الدولية لأنّ الدول الأخرى تريد اللّحاق بها وإتباعها إعجابا بقيمتها أو تقليدا لنموذجها أو تطلّعا للوصول إلى مستوى ازدهارها ورفاهها وانفتاحها. في هذا الاتجاه، من الأهميّة بمكان أن تضع برنامجا في السياسة الدوليّة يجذب الآخرين إليك، كما يمكن أن تجبرهم على التغيير من خلال التهديد أو استعمال القوة العسكريّة أو الأسلحة الاقتصاديّة. هذا المظهر أو الجانب من القوة (جعل الآخرين أن يريدوا ما تريد أنت) هو ما أسمّيه أنا بالقوّة الناعمة. بهذه الطريقة تكسب الناس بدلا من إجبارهم¹.

كما يرى أن القوّة الناعمة هي جزء من قيم الأمريكيين: ((إن القوة الناعمة هي جزء من قيمنا، هذه القيم موجودة في ثقافتنا وفي سياساتنا التي نتّبّعها داخل دولتنا وفي طريقة فرض نفسنا على الصعيد العالمي. في بعض الأحيان، تجد الحكومة أنه من الصعب السيطرة على القوّة الناعمة وتوظيفها. فالأمر شبيه بالحب، فهو صعب القياس والتحمّل وليس شيئا ملموسا لكنّ ذلك لا يلغي أهمّيته)). وكما قال وزير الشؤون الخارجية الفرنسي السابق **هوبير فيدرين** (Hubert Vedrine): ((الأمريكيون أقوياء لهذه الدّرجة لأنّ باستطاعتهم استلهاهم أحلام ورغبات الآخرين، والفضل في ذلك يعود إلى سحر الصور المعولمة التي تثبت من خلال الأفلام والتلفاز، ولنفس هذه الأسباب، فإن عددا كبيرا من الطلّاب من دول أخرى يذهبون إلى الولايات المتّحدة لإتمام دراساتهم)). لذلك فإن القوّة الناعمة هي حقيقة مهمّة.

1 جوزيف ناي، "حدود القوة الأمريكيّة"، مرجع سابق.

يضيف ناي بخصوص عالمية الثقافة ودورها في تعظيم القوة والهيمنة: ((إن عالمية ثقافة دولة ما، وقدرتها على وضع قواعد مفضلة ومؤسسات تحكم مناطق النشاط الدولي، هي مصادر حاسمة للقوة، كقيم الديمقراطية والحرية الشخصية والتطور السريع والانفتاح (الذي غالبا ما يتمثل في الثقافة الشعبوية الأمريكية، التعليم العالي، والسياسة الخارجية) المتعلقة بالقوة الأمريكية في مناطق متعددة)). أما من وجهة نظر الصحفي الألماني جوزيف جوفي (Joseph Jovi)، فإن: ((قوة الولايات المتحدة الأمريكية الناعمة تفوق مقدراتها الاقتصادية والعسكرية. فالثقافة الأمريكية سواء كانت ضعيفة أم رفيعة المستوى تشعّ خارجيًا بشكل لم يحصل له مثل منذ الإمبراطورية الرومانية. إن تأثير ثقافة كل من الرومان وروسيا السوفيتية توقفت عند حدودهما العسكرية، بينما استطاعت القوة الناعمة الأمريكية أن تسيطر على إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس أبدا)).¹

ويركز ناي على المصادقية لكسب القوة الناعمة و تعظيمها: ((إن المصادقية هي المصدر الحساس، وهي بدورها مصدر للقوة الناعمة. وتزداد أهمية السمعة عما كانت عليه في الماضي، بل تحدث صراعات سياسية حول تكوين المصادقية وتدميرها. وتميل المجتمعات إلى التجمع حول الملّنين ذوي المصادقية، بينما تميل المصادقية المدركة والمتصورة بدورها إلى تعزيز المجتمعات [..] وتتنافس الحكومات على المصادقية، ليس مع الحكومات الأخرى فحسب، بل مع سلسلة واسعة من

1 جوزيف ناي، "حدود القوة الأمريكية"، مرجع سابق.

البدائل، بما فيها أجهزة الإعلام الإخبارية، الشركات، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الحكومية المشتركة وشبكات التجمعات والأسر العلمية¹.

مع نهاية الحرب الباردة أصبح الأمريكيون أكثر اهتماما بالتوفير في الميزانية بدلا من الاستثمار في القوة الناعمة - حسب رأي جوزيف ناي - ، حيث يرى أنه ليس لعاقل أن يقترح على أمريكا أن تنفق على إطلاق الأفكار قدر ما تنفقه على إطلاق القنابل، ولكن من العجيب أن تنفق الولايات المتحدة على القوة الصلبة أربع مئة ضعف ما تنفقه على القوة الناعمة.²

يرى جوزيف ناي أنه في عصر المعلومات العالمي ستزيد الأهمية النسبية للقوة الناعمة، لأنها تركز على المصادقية. فالبلدان ذات المكانة الجيدة بالنسبة لهذه القوة يتحسن أدائها، والبلدان المحتمل أن تكسب قوة ناعمة طرية في عصر المعلومات هي:

✓ البلدان التي تكون ثقافتها وأفكارها المسيطرة أقرب إلى المعايير العالمية السائدة (التي تؤكد الآن على الليبرالية، التعددية والاستقلال).

✓ البلدان التي لديها أكبر نفاذ إلى قنوات الاتصال المتعددة، فهي بذلك تملك تأثيرا كبيرا على كيفية تأطير القضايا.

✓ البلدان التي تتعزز مصداقيتها بأدائها المحلي والدولي.

وتشير أبعاد القوة في عصر المعلومات إلى الأهمية المتنامية للقوة الناعمة

في خليط مصادر القوى، وإلى ميزة قوية للولايات المتحدة الأمريكية.³

1 جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص134.

2 جوزيف ناي، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب"، مرجع سابق.

3 جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص136.

نجد رؤية مشابهة تقريبا، وإن كانت أكثر تركيبا لبنية العلاقات الدولية عند الباحث الألماني **جون غالتونغ** (Johan Galtung)، مفادها أن السيطرة الدولية لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن آليات الترويض الثقافي والسياسي، التي تستخدمها القوى الدولية الكبرى ضد من هو أضعف منها عسكريا واقتصاديا. ولذا فهو يرى أن وجود نخب سياسية وثقافية في الدول التابعة ذات تقاطع مع المصالح وأولويات المراكز الدولية، وذات انسجام مع رؤيتها العامة صار يغني في الكثير من الأحيان عن الحضور العسكري المباشر. كما يرى أن المراكز الدولية الكبرى تعمل على تعزيز هيمنتها من خلال تراكم القوة وأدوات التوجيه الظاهر والخفي بين يديها، وبموازاة ذلك يتم دفع بقية الأطراف إلى مواقع هامشية، وترويضها من خلال فرض نخب مطوّعة عليها ومسيطرة على مقاليد أمورها.

حيث يسمى **غالتونغ** هذه النخب الجديدة المرتبطة بنيويا بمراكز السيطرة الدولية بالنخب القائدة أو المتحكمة (*Bridge head elite*)، التي تصبح مؤتمنة على حماية نظام القيم والثقافة المهيمنة ومصالح القوى المسيطرة دوليا أكثر ائتمانا على قيم ومصالح مجتمعاتها، ولذلك لم تعد المراكز الدولية - حسب غالتونغ - في حاجة دائمة في الحضور العسكري المباشر، على نحو ما كان عليه في حقبة الاحتلال المباشر، مادامت هذه النخب تعوّض هذا الحضور. يقول **غالتونغ**: «هكذا يتم زرع هذه النخبة القائدة في مركز الهامش الوطني، ومن ثم يصبح مركز الهامش مرتبطا عضويا بمركز القوى المسيطرة، ضمن إطار وفاقٍ للمصالح بين الطرفين»¹.

1 See : Martin Griffiths, Fifty Key Thinkers in International Relations, London: Routledge, 1999, pp.129-133.

يعتقد جوزيف ناي أنّ ثورة المعلومات، وعولمة الاقتصاد آخذة في تحويل العالم وتقليصه، فقد وسّعت هاتان القوتان قوة الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن الواحد والعشرين، لكن مع مرور الوقت سوف تنتشر التكنولوجيا إلى بلدان وشعوب أخرى، وسوف يتضاءل تفوّق الولايات المتحدة النسبي [...] وأن ثورة المعلومات ستخلق أسرا افتراضية وشبكات عابرة للحدود القومية، وستلعب الشركات عابرة القومية والفاعلون غير الحكوميين أدوارا كبيرة، وسيكون لكثير من هذه المنظمات قوّتها الناعمة الخاصة بها عندما يجتذب المواطنون إلى ائتلافات عابرة للحدود الوطنية، و عندئذ تصبح السياسة تنافسا على الجاذبية و الشرعية والمصادقية، وتصبح القدرة على تقاسم المعلومات، وعلى كسب تصديق الآخرين موردا مهماً من موارد الجذب و القوة.¹

وتشير هذه اللعبة السياسية في عصر "المعلومات المُعولمة" إلى أن الأهمية النسبية للقوة الناعمة سوف تزداد. أما البلدان التي يُحتمل أن تصبح أكثر جذبا، وأن تكسب قوة ناعمة في عصر المعلومات، فهي تملك قنوات اتصال متعددة تساعد على تأطير القضايا: والتي تكون ثقافتها المسيطرة وأفكارها أقرب إلى المقاييس أو الأعراف العالمية السائدة.²

1 جوزيف. س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سابق، ص60.

2 نفس المرجع السابق، ص61.

السياسات الحكومية	العملات الرئيسية	أنماط السلوك	
الدبلوماسية القسرية؛ الحرب؛ التحالف	القوة العسكرية؛ القوة	الإرغام؛ الردع؛ الحماية	القوة العسكرية
المساعدة؛ الرشاوى؛ العقوبات	الرشاوى؛ العقوبات	الإغواء؛ الإرغام	القوة الاقتصادية
الدبلوماسية العامة؛ الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف	القيم؛ الثقافة؛ السياسات؛ المؤسسات	الاجاذبية؛ وضع جدول الأعمال	القوة الناعمة

الشكل رقم 03

جدول يمثل أنماط القوة الثلاثة عند جوزيف ناي 1

جاءت عمليات القرصنة الالكترونية كأحد تجليات فصول الثورة المعلوماتية، وظهر ما أصبح يعرف بـ"الحرب الالكترونية" القائمة أساسا على أجهزة الحاسوب والشبكة العنكبوتية ونواتها "الهاكرز" أو "القراصنة"، كشخصية محورية برزت على سطح البيئة الرقمية، وهم الذين يعملون على الاختراق البرمجي لأجهزة الحاسوب. بيد أن تزايد حجم المعلومات المنتشرة على الشبكة العنكبوتية، وتساعد قيمتها بوصفها مصدرا معرفيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا - بحسب طبيعة الموقع الذي يحتويها - قد ألقت بظلالها على هذا الميدان، فأحدثت تغييرا جوهريا في أهداف عملية الهجوم الإلكتروني أو القرصنة المعلوماتية، التي كانت في بدايتها نزعة فضولية للوصول إلى معرفة جديدة، أو تحدي العقبات الأمنية التي تفرضها الجهات الأخرى بغرض

1 نفس المرجع، ص 60

الإحساس بنشوة النصر. وقد توجّهت أهداف هذه العمليات صوب استثمار هذه القدرات وترجمتها إلى مكاسب مادية أو سياسية مُوجهة. وأصبحت إمكانية إحداث تدمير جزئي أو كلي في المواقع الرسمية التي تستهدفها الهجمات الإلكترونية جزءاً مكملاً للسلوك الذي يمارسه "الهاكرز" من خلال اختراق النظم.¹

ترى **هيلاري كلينتون (Hillary Clinton)** في كتابها: "خيارات صعبة" (*Hard Choices*) وهي تتحدث عمّا أسمته بالوجه المظلم للثورة الرقمية، بأن الأنترنت مصدر للمعلومات الخاطئة تماماً كما هي مصدر لمعلومات صحيحة، لكن هذه هي البداية فقط، فالإرهابيون والمجموعات المتطرفة تستخدم الانترنت للتحريض على الكراهية وحياسة المؤامرات وتنفيذ الهجمات. وتستمر في سردها لسلبات التقنية الحديثة عبر الفصل السادس لكتابها الذي حمل عنوان "المستقبل الذي نريد"، حيث تناولت موضوع الجرائم الإلكترونية وعمليات الاختراقات للبريد الإلكتروني الشخصي، أو الحسابات المصرفية وصولاً إلى السيطرة والتحكّم في نظم الملاحة الجوية وغيرها.²

يرى **ألفين توفلر (Alvin Toffler)**: «أن القوة في القرن الواحد والعشرين لن تكون في المعايير الاقتصادية أو العسكرية، ولكنها تكمن في عنصر المعرفة بعد أن كانت المعرفة مجرد إضافة إلى القوة الأخرى باتت اليوم في جوهرها الحقيقي، فالقوة

1 خالد وليد محمود، "الهجمات عبر الانترنت .. ساحة الصراع الإلكتروني الجديدة"، مجلة سياسات عربية، العدد الخامس، نوفمبر 2013، بيروت، ص117.

2 أنظر: Hillary Rodham Clinton, **Hard Choices**, First Published, Great Britain, Simon & Schuster Uk Ltd, 2014,

العسكرية ترتبط مباشرة بالقدرة التكنولوجية، أي المعرفة التي تكتنزها، وعلى عكس العناصر الاقتصادية والعسكرية، فإن المعرفة لا حدود لها ولا تنضب»¹.

لقد تحوّلت المعلومات إلى إنتاج واقعي وجهد حقيقي فرض نفسه على كافة الفعاليات البشرية الأخرى، مع مجرد كونها واقع افتراضي يسكن في خيال الذهن الواسع. ولكن قوة وجبروت هذه الثورة وتأثيراتها حوّلتها إلى قوة حقيقية مستأثرة وطاغية، لذلك تصبح المعرفة البديل الأخير من كل عوامل الإنتاج الأخرى، ومازال الاقتصاديون التقليديون يجدون صعوبة في التعوّد على هذه الفكرة لأنه يصعب تحديدها كمّيًا، وسواء كان قياس المعرفة ممكناً أم غير ممكن فإنها أصبحت العامل الأكثر كفاءة والأكثر أهمية بين عوامل الإنتاج.

إن العالم ينطلق في هذه الثورة الجديدة والتي تتحوّل فيها أجهزة الحاسبات وشبكات الاتصالات من دورها التقليدي كأدوات تكنولوجية لتصنيع الأدوات الأساسية في أداء الأعمال، وتطوير الإنتاج والخدمات ويصبح هذا العالم الجديد هو عالم الأعمال الإلكترونية، حيث يعتمد التقدم والرقى فيه على نتاج الفكر البشري إبداعاً وتوظيفاً لهذا الإبداع، ويصبح القرن الجديد قرن التنافس من أجل الرّخاء والرفاهية وهو أيضاً قرن الآمال والطموحات الكبيرة لجميع الأمم لتستفيد من إنجازات هذا العصر.²

يرى جوزيف ناي أن المعلومات قوّة، وهناك قسم أكبر من ذي قبل من بين سكان العالم لديه قدرة للوصول إلى تلك القوة. فحالات النّقدّم التكنولوجي أدّت إلى

1 ألفين توفلر، مرجع سابق، ص33-34.

2 محمد صلاح سالم، العصر الرقمي و ثورة المعلومات: دراسة في نظم المعلومات و تحديث المجتمع، ط1، مصر: عين للدراسات و البحوث، 2002، ص07.

تخفيض كبير ومفاجئ في كلفة معالجة المعلومات وبثها. والنتيجة هي انفجار في المعلومات نجمت عنه "مفارقة الكثرة الغزيرة"، ووفرة المعلومات تؤدي إلى ندرة الانتباه، فعندما يغرق الناس في حجم المعلومات التي تواجههم، يجدون صعوبة في تمييز ما يركزون عليه، وبذلك يصبح الانتباه هو الشيء النادر وليس المعلومات، فالذين يستطيعون تمييز المعلومات القيمة من فوضى الخلفيات المتراكمة يكتسبون قوة، ويزداد الطلب على المحررين والملقّنين، وهذا مصدر قوة للقادرين على إخبارنا أين نركز انتباهنا.¹

بالإضافة إلى ذلك، فإن الجماهير صارت أكثر وعياً وتحسّساً بالدعاية. وبين المحرّرين وقادة الرأي، فإن المصداقية هي المصدر الأكثر أهمية ومصدر مهم للقوة الناعمة، وتصبح السمعة أهم حتى ممّا كانت عليه في الماضي، وتحدث الصراعات السياسية حول خلق المصداقية وتدميرها. فالحكومات تتنافس على المصداقية، ليس مع الحكومات الأخرى فحسب، بل أيضاً مع سلسلة واسعة من البدائل التي تشمل وسائل إخبارية، شركات، منظمات غير حكومية، منظمات حكومية دولية، شبكات، أسر علمية... إلخ.²

المطلب الخامس: أطروحة المجتمع الشبكي

رأى ماكس فيبر (Max Weber) في وصفه للحدثاة على أنها: «قفص من حديد مأهول بمختصّين بلا روح ولا قلب»، وكان أكثر ما يميّز روح الرأسمالية الصناعية - في تقديره - افتقارها إلى الرّوح أصلاً. تبلغ الحدثاة بهذا المعنى أوجّها

1 جوزيف. س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سابق، ص158.

2 نفس المرجع، ص159.

عندما يتحوّل الحرص على تحقيق الرّبح باعتباره غاية في حدّ ذاته شيئاً فشيئاً إلى مادية تقنية متنامية، ويظهر المبدأ الذي يبعث الحياة في العالم الحديث من خلال اختفاء الايمان بإمكان قيام مبدأ باعث للحياة. والمفارقة أن الرّوح التي تبعث بالحياة في المجتمع الصناعي الحديث تنزع الرّوح أيضاً من النفس البشرية.¹

مع ذلك كانت هناك محاولات توضّح تصوّراً لروح الحقبة المعاصرة، كان أهمها ما تمّ تجميعها في مصطلح "المجتمع الشبكي" باعتبارها أطروحة تؤكد أن روح عصرنا هي روح الشبكة. إذ أن المبادئ التأسيسية للشبكات أصبحت قوة محرّكة للحياة الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا ما يميز فترتنا تاريخياً.

وقد مثلت دراسات مانويل كاستلز (Manuel Castells) عالم الاجتماع الكتالوني، من خلال مجلداته الثلاثة في دراسة الاقتصاد والمجتمع والثقافة في عصر المعلومات الأساس في صياغة هذه الأطروحة. فهو يرى أن: «شّمة نزعة تاريخية تنتظم بمقتضاها الوظائف والعمليات الأساسية حول الشبكات على نحوٍ متزايد. وتكوّن هذه الشبكات الوجه الاجتماعي لمجتمعاتنا، ويعمل انتشار منطق التشبيك على تعديل العمل تعديلاً جوهرياً في نواحي الانتاج والتجربة والقوة والثقافة».²

يرى دارن بارني (Darin Barney) أن المقصود "بالشبكية" هي حالة الترابط البنوي بين نقاط متباعدة (يطلق عليها عادة اسم عُقد)، متّصلة إجمالاً بواسطة روابط

1 Max Weber, *The Protestant Ethic And The Spirit Of Capitalism*, Trans By: Talcott Parsons, New York: Scribnirs Edition, 1958, p182.

2 للمزيد من الاطلاع حول أطروحة "مجتمع الشبكات" لكاستلز، أنظر: Ari-Veikko Anttiroiko, "Networks in Manuel Castells' theory of the network society", University of Tampere, Finland, 15. July 2015. In : https://mpira.ub.uni-muenchen.de/65617/1/MPRA_paper_65617.pdf

متعدّدة ومتداخلة ومتكرّرة. وبهذا المعنى لا يمكن الحديث عن الشبكة إلا إذا كنّا أمام كمّ هائل من العقد (سواء كانت أشخاصا أو شركات أو حواسيب)، المتّصلة بعدد كبير من العقد الأخرى. ويجري تأمين هذا الاتصال عبر كثير من الروابط التي تتقاطع مع روابط العقد الأخرى. وتمّ وضع الكثير من المصطلحات لوصف هذا النوع من العلاقات وسمياتها، من بين هذه المصطلحات نجد: "الشبكة" (*Lattice*) و "الويب" (*Web*) و "المصفوفة" (*Matrix*)، حيث كان الغرض من اختيار هذه المصطلحات التشديد على منطق الترابط اللامركزي والمتشعب الذي يعكس جوهر الشبكة، وكان اختيار مصطلح (*Matrix*) في اللغة الإنجليزية موقفا، نظرا إلى ما تتطوي عليه هذه الكلمة من دلالات دقيقة تعكس التصرّ الذي تحمله أطروحة "المجتمع الشبكي"، ذلك أن كلمة (*Matrix*) مستمدة من الأصل اللاتيني (*Moter*) الذي يعني (الأم أو الرّحم). ويمكن هنا أن نستنتج أن سبب هذه التسمية هو المقارنة التي تمّت بين الشبكة والرّحم، فالشبكات هي بمثابة أرحام تهبنا ضربا جديدا من المجتمعات، هي مجتمعات تنتظم فيها الهوية والسياسة والاقتصاد وتعمل في شكل شبكات، وهذه هي تحديدا النقطة المحورية في مفهوم "المجتمع الشبكي".¹

شهدت الفترة السابقة لمطلع الألفية كثيرا من محاولات إسناد تسميات إلى ذلك العصر، وقد أحصى **جيمس بنيجر** (*James R. Beniger*) في كتابه " *The* *contrôle Révolution* " أكثر من خمسٍ وسبعين تسمية مختلفة متداولة أكاديميا وشعبيا بين عامي 1950 و 1985، حاولت كل واحدة منها تحديد الخصائص

1 دارن بارني، **المجتمع الشبكي**، تر: أنور الجمعاوي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2004، ص10.

الحاسمة والمتغيرة لملاح الفترة، مثلت أطروحة "المجتمع الشبكي" جانبا صغيرا من المحاولات الحديثة الرامية إلى فهم ما نحن في خضمه فهما دقيقا. وأن فهمنا له باعتباره مفهوما مميزا لا بد أن يفيد من النظر في الكمّ الهائل من الخطابات المرتبطة به بشكل وثيق من الناحية المفاهيمية والتاريخية على حدٍ سواء، ومن بين أهم هذه التسميات: عصر ما بعد الصناعة، مجتمع المعلومات، عصر ما بعد الحداثة والعولمة.¹

ما ينبغي الإشارة إليه في البداية، هو أن هذه المصطلحات كلها بما في ذلك مصطلح "المجتمع الشبكي" هي تجميع لجهد متعدّد للتعبير عن الرّوح المميّزة لكل ما يلي تحقيق المشروع الحديث في الغرب أو استنفاذه. ففي العالم الغربي كان "عصر الحداثة" عصرا للتقانة التصنيعية، وللانقسامات الطبقية والمجتمعات الجماهيرية والأسواق، إضافة إلى الصراع الإيديولوجي وتنظيم السلطة السياسية على مستوى الرّقعة الجغرافية للدولة القومية ذات السيادة.²

ظهرت النّزعة الصناعية في القرن الثامن عشر، ونضجت خلال القرن التاسع عشر وبلغت ذروتها في القرن العشرين، وكانت في جوهرها مجموعة من الممارسات الإنتاجية التي جلبت معها مجموعة من الترتيبات الاجتماعية اعتمدت عليها. حيث امتازت هذه النّزعة بالمناجم والمصانع والمُدن الحضرية، إضافة إلى الانقسامات الطبقية والأسواق الاستهلاكية الضّخمة، و أُعتبرت النّزعة الصناعية الوجه الاقتصادي للحداثة، ومبدؤها بسيط هو: استغلال اليد العاملة البشرية (بشكل

1 دارن بارني، المرجع السابق، ص 11-12.

2 نفس المرجع، ص 12.

مباشر أو تقنيا) لتحويل المواد الأولية إلى منتجات يمكن توزيعها واستهلاكها على نحوٍ ربحيٍّ، باعتبارها سلعةً تسويقية في النموذج الرأسمالي أو على نحو مساواتي بتوزيعها المركزي باعتبارها ثروة جماعية في النموذج الاشتراكي، وكان هدف النزعة الصناعية تحقيق الكمال على محاور عدّة، بما في ذلك المكننة (*Mechanization*) وتنظيم الإنتاج وترشيده، وزيادة توليد الطاقة، والاستغلال الفاعل للموارد الطبيعية المتزايدة، وتنظيم الأسواق الوطنية لضمان ترويج منتجاتها.

حاولت نظريات ما بعد النزعة الصناعية التعبير عن انتقال الاقتصادات والمجتمعات الصناعية إلى ما كان يُعد في ذلك الوقت مستقبلا مجهولا، ومع بداية السبعينات ازداد تطوّر دولة الرفاه في بلدان رأسمالية كثيرة، وقد سعى بعض المفكرين مثل ألان تورين (*Alain Touraine*) ودنيال بيل (*Daniel Bell*) لدراسة هذا التحوّل الذي اعتبروه تحوّلًا حاسمًا في النموذج الصّناعي. ورأوا هؤلاء المنظورون أن ديناميات عديدة قد اجتمعت لتشير إلى هذا التحوّل، حيث اشتمل ذلك تحويل طاقات المجتمعات ما بعد الصناعة بعيدا عن التصنيع المادي باتجاه تقديم الخدمات باعتبارها نشاطها الاقتصادي الرئيسي و مصدر ثروتها، وتمّ التركيز على استثمار المعلومات والمعارف واعتمادها كمصادر اقتصادية رئيسية، بعدما كان التركيز منصبًا على العمل ورأس المال، حيث يرى بيل أن: «المجتمع المابعد صناعي يقوم على الخدمات .. ما يهّم ليس القوة والطاقة بل المعلومات».¹

1 للمزيد من الاطلاع أنظر: Daniel Bell, *The Coming Of Post-Industrial Society: A Venture In Social Forecasting*, London: Heinemann Edition, 1973.

وهكذا فإن أساس التقسيم الطبقي الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ما بعد الصناعي لم تعد له علاقة كبيرة بملكية وسائل الإنتاج، بل بالسيطرة على النظم المعلوماتية والمعرفية، وبذلك حلت طبقة جديدة من التكنوقراط والمديرين والمهندسين والعلماء محل أصحاب المصانع والمناجم في أعلى السلم الاجتماعي والسياسي، بينما حل أولئك الذين يضطعون بأعمال خدماتية بسيطة محل الطبقة العاملة الصناعية في أسفل السلم.

يرى بيل أن هذا التحول يمكن أن يحدث تغلباً على الجوانب السلبية في الحقبة الصناعية، وأن المجتمع ما بعد الصناعي سيجلب معه مواطنين أحسن تعلماً وأكثر رفاهية ومشاركة، وحداً من عدم المساواة، واقتصاداً عالمياً مزدهراً، وتقدماً علمياً في منأى عن الإيديولوجيا، وإدارة عقلانية للشؤون العامة.¹

غير أن هناك بعض المفكرين مثل: هربرت ماركيوز (*Herbert Marcuse*) و جاك إلول (*Jacques Ellul*) رأوا أن النزعة ما بعد صناعية ستخلق مجتمعا مبرمجا أو "أحادي البعد" من شأنه تعميق استيلا ب الرأسمالية، حيث تصبح حياة الإنسان معرضة للهيمنة و الاستغلال غير العقلاني تحت قناع تقنية عقلانية موضوعية، ومنه فإن الاختلافات بين المجتمعين الصناعي وما بعد الصناعي هي اختلافات في درجات إحكام السيطرة وتعميق الاستيلا ب و ليست اختلافات نوعية، إلا أن هناك مجموعة أخرى من الآراء تحدت النظرية ما بعد الصناعة على مستوى أكثر تجريبية، إذ اعتبر ستيفن كيوهن (*Stephen S. Cohen*) و جون زيسمان (*John*)

1 أنظر: Daniel Bell, *The End Of Ideology: On The Exhaustion Of Political Ideas In The Fifties*, 2nd Edition, London: Harvard University Press, 2001, pp.13-20

(Zysman) في كتابهما "مسائل التصنيع" (*Manufacturing Matters: The Myth of the Post-Industrial Economy*) أنه لا وجود لشيء يُدعى الاقتصاد ما بعد صناعي، وحسب رأيهما فإن تسمية ما بعد الصناعية تشير إلى إيديولوجيا لا إلى واقع اقتصادي، رغم أنه لا يمكن إنكار ما لتقانة الإلكترونيات الدقيقة من آثار كبيرة في الممارسات الانتاجية، إلا أن التحول من الممارسة الصناعية نحو الخدمات كان من هذا المنطق مبالغا فيه. فحسب رأي من انتقدوا هذه النظرية، أن هناك تحول اجتماعي واقتصادي يجري، لكنه لم يكن تحولاً من الصناعة إلى الخدمات أو المعرفة، بل كان انتقالاً من صنف من المجتمعات الصناعية إلى صنف آخر.¹

تطوّرت نظرية ما بعد الصناعية بعد أزمة الطاقة وما تلاها من ركود اقتصادي في سبعينيات القرن الماضي، وفي الوقت ذاته أخذ العلماء وصنّاع السياسة اليابانيون يرسمون ملامح نموذج للمجتمع والاقتصاد يتمحور تحديداً حول الاشتغال المرّن للحواسيب الدقيقة، كانت التسمية التي اختيرت لهذا النموذج هي (Joho Shakai)، التي تمّ ترجمتها بمصطلح "مجتمع المعلومات". حيث يمثل نموذج "مجتمع المعلومات" في نواحي كثيرة منه صدى للنظرية ما بعد صناعية، على الرغم من أنه أكثر تركيزاً على دور تقانة الحوسبة والمعلومات في ارساء الشكل المجرد للمعلومات. وكما تصوّر المختص في الدراسات المستقبلية الياباني **يوني جي ماسودا** (Yoneji Masuda) أن "مجتمع المعلومات" سوف تستبدل بإنتاج القيم المادية إنتاجاً وتوزيعاً جماهيريين لـ "القيم المعلوماتية"، وسيكون الحاسوب في صميم مجتمع المعلومات، وتتمثل وظيفته الاقتصادية الأساسية في زيادة العمل الذهني واستبداله، ما يؤدي إلى

1 دارن بارني، مرجع سابق، ص 13-14.

زيادة الترفيه والصناعات الجديدة القائمة على المعلومات. أما من الناحية الاجتماعية والسياسية فيرى أنه ينبغي أن تشمل مجتمعات المعلومات على جماعات طوعية وديمقراطية تشاركية وتعميم الثراء والمساواة والراحة النفسية، وسوف يكون مجتمع المعلومات -حسب رأيه- "مدينة الحواسيب الفاضلة" (*Computopia*)، حيث يمكن لأي شخص رسم تصميمه الخاص على رقعته الخاصة ثم الشروع في تنفيذه.¹

مع تواصل التراجع الاقتصادي خلال السبعينيات، بدأ الباحثون في أوروبا وأمريكا الشمالية ينظرون بجديّة إلى المقاربة اليابانية الجديدة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نشر **مارك بورات** (*Marc Porat*) دراسة بعنوان "اقتصاد المعلومات" (*The Information Economy: Definition and Measurement*) حاول فيها تحديد الخطوط العريضة لقطاع المعلومات وقياسها بما في ذلك طبيعة اليد العاملة فيه وتركيبته المهنية وأنشطته الداعمة، حيث أشارت نتائج دراسته إلى أن الأنشطة المعلوماتية شكّلت 46% من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967، في حين شكلت اليد العاملة في هذا المجال 40% من إجمالي العمّال في الولايات المتحدة الأمريكية.²

كما نشر الكاتبان الفرنسيان **سيمون فورا** و **آلان منك** سنة 1978 كتاب "مجتمع المعلوماتية" وتُرجم إلى اللغة الإنجليزية، وهو عبارة عن تقرير قُدّم إلى الحكومة، افترضاً فيه أن: الترابط المتزايد بين أجهزة الحاسوب و الاتصالات السلكية

1 دارن بارني، المرجع السابق، ص15.

2 أنظر: Marc Porat, **The Information Economy: Definition and Measurement**, Washington, U.S. Government Printing Office, 1977, pp.15-42.

و اللاسلكية سوف يغيّر الجهاز العصبي للتنظيم الاجتماعي بأكمله ويفتح آفاقا جذرية جديدة و يغيّر نمط ثقافتنا، ويؤثر في التوازن الاقتصادي ويعدّل موازين القوى، ويزيد من المخاطر التي تتعرض لها السيادة.¹ خرج التقرير بجملة من التوصيات التي أكّدت على ضرورة قيام الدولة بتوحيد الشبكات وإطلاق أقمار الاتصالات وإنشاء بنوك للمعلومات.

بحلول الثمانينيات أخذت الأفكار والنظريات التي أحاطت بـ"مجتمع المعلومات" هيئة مذهب ثوري مميز، حدّد كل من نيك دايرو و ديفورد سبعة عناصر لهذا المذهب هي:

- أن العالم يشهد حالة من التحوّل أو الاضطرابات الجذرية الشبيهة نوعا ما بتلك التي شهدناها خلال التحوّل من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر.
- أن المورد الأساسي للمجتمع الجديد هو المعرفة والمعلومات.
- أن القوة الديناميكية الأساسية في هذه الثورة أو في هذا المجتمع هي تطوير التقنية ونشرها.
- أن توليد الثروات في اقتصاد المعلومات حجب الثروات المرتبطة باقتصاد التصنيع والمواد المصنعة.
- التحوّل الاجتماعي المرافق لهذه التغيّرات التقنية والاقتصادي هو إيجابي أساسا.

1 دارن بارني، المرجع السابق، ص15-16.

- ثورة المعلومات بجوانبها التقنية، والاقتصادية، والاجتماعية ذات حجم كبير جدا.

- ثورة المعلومات ليست بمرحلة جديدة في الحضارة الانسانية فحسب، بل هي أيضا خطوة إلى الأمام نحو تطوّر الحياة نفسها.

فثورة المعلومات لا يمكن مقاومتها ولا رجعة فيها، والحاسوب الشخصي هو من دون أدنى شك المحرك التقني الرئيسي لمجتمع المعلومات، حيث كان هذا الحاسوب نادرا، لكنه أصبح مستعملا على نطاق واسع منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي.

تعدّ نظريات مجتمع المعلومات بهذا المعنى امتدادا لنظريات ما بعد الصناعة وتعديلا لها، بحيث تعكس الدور المتنامي للحوسبة والمعلومات الرقمية في الوساطة بين مجموعات متزايدة من أشكال النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ترتبط أطروحة "المجتمع الشبكي" ارتباطا وثيقا بمجموعة من النظريات والتحليلات التي نشأت في ثمانينيات القرن العشرين. من بين هذه النظريات إضافة إلى النظريات والتحليلات التي ذكرناها نظرية أو خطاب "ما بعد الحداثة" الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بأطروحة "المجتمع الشبكي"، والذي هو عبارة عن مجموعة من المواقف النظرية التي ظهرت في مؤلفات المثقفين السياسيين في فرنسا بعد انتفاضات الطلبة والعمال سنة 1968، وامتدت فيما بعد لتشمل مجموعة واسعة من المجالات مثل الفنون والعلوم الاجتماعية والإنسانية.¹ واهتم عدد من المفكرين على غرار ميشال

1 دارن بارني، المرجع السابق، ص17.

فوكو (Michel Foucault) و جاك دريدا (Jacques Derrida) و جون فرانسوا ليوتار (Jean-François Lyotard) و جون بودريار (Jean Baudrillard) و فليكس غاتاري (Félix Guattari) بتعمق للتغيرات السريعة في الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي يشهدها العصر، وكانوا وراء أهم التحديات التي واجهت المقولات الأساسية في الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي.

لعل أقرب علاقة تربط بين نظرية "ما بعد الحداثة" وأطروحة "المجتمع الشبكي" هي تلك التي تنشأ في سياق التصورات المناهضة للأسس فيما يتعلق بالهوية الإنسانية.

يشكك ما بعد الحداثيون في المنطلق الذي مفاده وجود مركز متماسك وموحد ومستقر نسبياً يشكل جوهر الذات وتنبثق منه الهوية الإنسانية مباشرة، فالهويات شأنها شأن الحقيقة والواقع تُبنى من خلال الخطاب، وهي بذلك تقوم على علاقات متحوّلة وشبكات من القوة تعبّر عنها الممارسات اللغوية، باستخدام مواد تقدمها وتمتلكها هيئات أو تكوينات اجتماعية وثقافية وسياسية مميّزة. وبذلك تكون الهوية الإنسانية محل نزاع ومتعدّدة وانتقالية، ذلك أن البشر يبنون ذواتاً متعدّدة تبدو في بعض الأحيان غير متماسكة ومتناقضة، تبعاً للسياقات التي غالباً ما تكون هي ذاتها متداخلة أو غير قابلة للقياس. والشخص ما بعد الحداثي المرن لا يسأل: (من أنا؟) بل يسأل: (إلى أي تركيبة أنتمي أنا اليوم؟) و (ما الذي يجعلني على هذا النحو دون سواه؟). ومن هذا المنطلق فإن الذات أو الهوية هي السطح الخطابي الذي تقوم عليه شبكة

معقّدة من العلاقات والرموز والإشارات التي تتقارب لتفصح عن ذاتها، فهي ليست ثابتة أو غير قابلة للتغيير.¹

اقترن الحديث عن تنامي دور الشبكات في عالمنا المعاصر بعدد من المتغيرات المتسارعة التي مثلت جسرا رابطا بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فالدولة القومية التي كثيرا ما نُظر إليها كفاعل مهيم على تفاعلات الداخل والخارج في العلاقات الدولية تراجعت سيادتها سياسيا، وتقلصت وظائفها الاقتصادية إثر عمليات الاندماج الرأسمالي في بنية الاقتصاد العالمي، خاصة مع تحوّل الأخير إلى نمط الانتاج المتخصّص والمرن والعابر للحدود.

في الوقت ذاته باتت الهوية الوطنية للدولة محل تنازع متصاعدين، الأول يدعم الاتجاه العابر للقومية، والمنطوي على الارتباط بقيم وأفكار ورموز معلومة كرّسها تمدّد التيارات الثقافية وانتشار شبكات الإعلام العالمية، والآخر ينزع لتأكيد الهوية المحلية بأدوات متنوعة دينية أو قبلية أو طائفية. بموازات ذلك تنامت قدرة الأفراد والجماعات كفاعلين من دون الدّول على اختراق السّيطرة المكانية الجغرافية لسلطة الدّولة، بفعل ما أتاحته العولمة من ثورة اتصالات ومعلومات، وشبكات انترنت، وهواتف ذكية بما أسهم في اتجاه المجتمعات لنسج روابط وتدفقات عابرة للحدود القومية تشكل الأساس الذي انبنى عليه عالم الشبكات.²

1 دارن بارني، المرجع السابق، ص18.

2 خالد حنفي علي، "أي دور للشبكات في تغيير عالمنا؟" مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، بعنوان: "الشبكات: مداخل بناء القوة في القرن الواحد والعشرين"، عدد202، أكتوبر2015، ص 03.

لقد تعززت النظرة التشبيكية للتفاعلات في العالم مع تطوّر نمط الاعتماد المتبادل عند أصحاب النظرية الليبرالية و الليبرالية الجديدة، والذين أولوا اهتماما بتأثيرات الحركات العابرة للقومية في العلاقات الدولية، فضلا عن المراجعات النقدية لطبيعة التنظيمات ذات الصبغة المركزية الهريركية وجدوى نموذج القيادة و السيطرة خاصة في مجال الأعمال الاقتصادية، إذ بدا أن النمط الشبكي الذي يتّسم بالطابع الأفقي في تفاعلات أكثر فائدة لتنظيم العلاقات، وتعظيم الموارد بين الفاعلين، نظراً لمرونته واستيعابه لتعقيدات التداخل بين القواعد الرسمية وغير الرسمية التي طرحتها التدفقات العابرة للقومية. في هذا الإطار تصاعد الاهتمام بـ "الاقترب الشبكي" (*Network Approach*) في علم السياسة، خاصة العلاقات الدولية، كمدخل لتفسير كيفية بناء العلاقات والروابط داخل أو بين الفاعلين في النظام العالمي.¹

تعتبر فكرة العولمة من الأفكار ذات الصلة بمناقشة أطروحة "المجتمع الشبكي"، حيث أنه في قلب نظريات العولمة نجد اعتقاد مفاده أن الدولة القومية تواجه تحدياً في قدرتها على تنظيم العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحديثة واحتوائها. و مصدر هذا التحدي هو دينامية تاريخية متصلة بالطابع الجغرافي في مجالات ثلاثة: النشاط الاقتصادي الذي كان محصوراً داخل الحدود الوطنية نسبياً، حيث أصبحت الآن العلاقات الاقتصادية و المبادلات التجارية تتخطى الحدود وأصبح الاقتصاد عالمياً، والسلطة السياسية للدولة التي كانت في

1 للمزيد من التفاصيل حول موضوع الاقتراب الشبكي أنظر: David Lazer, "Network In Political Science : Back to The Future", *political science and politics*, vol44, issue n01, 01/2011, pp.61-68; in: <https://www.davidlazer.com/sites/default/files/6%20Lazer%20Networks%20in%20PS%202011.pdf>

السابق محدودة ضمن حدود وطنية جغرافية تجد نفسها الآن في مواجهة تحدي و طوق فرضتهما عليها الأنظمة الدولية الإقليمية والعالمية، والممارسات والهويات وأشكال التضامن الاجتماعي التي كانت في السابق تحدّد وفق الأهداف والمعايير القومية، أصبحت الآن تراعي المحدّدات و المؤثرات الخارجية التي لا تستطيع سلطات الدول التحكّم فيها.

يرتبط بهذه التحدّيات التي تواجهها قدرة الدول القومية على احتواء، دينامية حراك أو تدفق متسارع للبشر والسلع والتقانة والمعلومات عبر الحدود، ويتم وصف هذه الأوضاع في معظم التحليلات بأنها حالة تراجع الاقتصادات الوطنية وتراجع السيادة الوطنية، وتراجع الهوية الاجتماعية والثقافة المحدّتين قومياً.¹

يرى كاستلز (Manuel Castells) أن المجتمع الشبكي يتكوّن من شبكات إنتاج وقوة وتجربة، من شأنها أن تكوّن ثقافة واقعية وافترضية من التدفّقات العالمية التي تتخطى الزمان والمكان. فالمجتمع الشبكي هو المجتمع الذي يحلّ فيه شكل التنظيم الشبكي محل أشكال أخرى في السياسة والاقتصاد والثقافة.

حسب كاستلز تقوم أسس المجتمع الشبكي الاقتصادية على اقتصاد رأسمالي معلوماتي، بمعنى أنه يختلف عن الاقتصاد الرأسمالي الصناعي الصّرف. وهي اقتصادات أعيدت هيكلتها لتعكس أولوية توليد المعرفة والمعلومات ونشرها، خصوصاً أنها تتعلق بتحسين سير عمليات الإنتاج والأسواق وضبطها، وهي كذلك اقتصادات تركز على التجديد التقني المتواصل واتباع المرونة في زيادة الإنتاج إلى أقصى حدّ

1 دارن بارني، مرجع سابق، ص33.

باعتباره المصدر الرئيسي للنمو، ويدفع نمط التنمية القائم على المعلومات بالرأسمالية نحو اتخاذ شكل توسّعي ومتجدّد في عمق المجتمع الشبكي.¹

في المجتمع الشبكي تتحوّل تجربة المكان والزمان إلى "زمن لا زمني" وإلى "مكان للتدفقات"، يعيش البشر فيه غير منفصلين عن المكان والزمان، لكن تجربة العيش في هذا الزمان والمكان يمكن أن تتنوّع كثيرا، خصوصا عندما تتوسّطها التقنية وتعطيها بُعدا صناعيا.²

و يعمل توسّط التقنية وتطوّر تقنيات النقل و التواصل على توسيع حدود المكان، و يمكّن من تكوين الجماعات والتنسيق بينها على نطاق واسع - مثل الدولة القومية-، يتخطى بكثير ما كان ممكنا في كل قيود الطبيعة المحلية والأماكن، إضافة إلى تطوير تقنيات النقل والاتصال متجاوزة بذلك الحدود الضيقة للمكان، و انشاء مجموعات اصطناعية مترابطة على نطاق معين أكبر ممّا كانت عليه في ظل الحدود الطبيعية.³

ففي "المجتمع الشبكي" الذي يتركز فيه النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بشكل متزايد عن طريق تدفقات المعلومات، ومع زيادة وتطوّر التقانات التي تتيح تبادل كمّ هائل من المعلومات عبر مناطق شاسعة، فإن عيش الانسان في الزمان والمكان بصفتها أمرين محليين يكاد ينتهي. فقد نجحت الشبكات المحوسبة

1 Manuel Castells, **The rise of the network society**, 2nd edition, United Kingdom: Blackwell Publishing, 2010, pp.14-15

2 Ibid, p.62

3 دارن بارني، مرجع سابق، ص34.

في تحقيق مستويات غير مسبقة في السرعة والاستعمال واسع النطاق للآلات، حيث انعكس ذلك ايجابيا على التواصل الاجتماعي.

وفي سعيهم لتقديم تصوّر أكثر وضوحًا وتماسكًا لمفهوم القوة، طرح منظرو التحليل الشبكي مجموعة من المقاييس التي يمكن من خلالها قياس قوة الفواعل في إطار الشبكات.

وفي هذا الإطار طُرِحَ مفهوم "المركزية" الذي يُعبّر عن أهمية فاعل معين أو آخر في الشبكة، انطلاقًا من فرضية أساسية هي أن المركزية هي مصدر مباشر من مصادر القوة للفواعل، سواء كانوا دولًا أو أفرادًا أو حركات، ويتمّ التعبير عن المركزية من خلال الروابط، فالدول التي تمتلك روابط أكبر بالفاعلين الآخرين تتمتع بقدر أكبر من القوة، مُعبرًا عنها بما يعرف بـ "القوة الاجتماعية" (*Social Power*). هذا المعيار لا يهتم بالصور الأخرى أو الأشكال التقليدية للقوة، فعلى سبيل المثال، في حين تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركزًا متقدمًا في مقاييس القوة التقليدية، فإن دراسة شبكات اتفاقيات التجارة التفضيلية كشف عن مستوى قوة أكثر تواضعًا للولايات المتحدة الأمريكية بالدول الأوروبية التي تمتعت بمستوى أكبر في الترتيب الهرمي للقوة الاجتماعية.¹

إنّ الإضافة الحقيقية لمفهوم الشبكات والتحليل الشبكي في العلاقات الدولية تتمثل في النظر إلى التغيير الذي أحدثته هذا الاقتراب في مفهوم القوة. فعلى عكس الفهم التقليدي للقوة، فإن التحليل الشبكي يرى أن القوة إنما تكمن أيضًا في الروابط

1 Miles Kochler. **Networked Politics: Agency, Power, and Governance**, New York : Cornell University Press, 2009, p.20

(أنماط العلاقات) التي تربط الفواعل ببعضها البعض في إطار الشبكات، وأن هذه الروابط هي التي تحدّد مكانة وموقع الفواعل في الشبكات، وهو الأمر الذي يحدّد بدوره قوة هذه الفواعل. فالقوة داخل الشبكات ترجع إلى ما يعرف بـ (*Network Position*) أو موقع الفاعل داخل الشبكة، وإلى العلاقات التي تربطه بالفواعل الأخرى. ولذا فالقوة ليست مرتبطة بخصائص وسمات هذا الفاعل أو ذاك. وتعرّف القوة المرتبطة بالموقع بأنها: قدرة فاعل ما من خلال موقعه في الشبكة على التأثير في سلوك ومواقف الفواعل الأخرى.¹ إذن القوة في إطار التحليل الشبكي لا تعتمد على توزيع الموارد بين الفاعلين، وإنما تعتمد على الروابط بين الفواعل.²

يرى كاستلز أنه في "المجتمع الشبكي" تتوقف القوة والضعف على النفاذ إلى الشبكة والسيطرة على التدفقات، ففي مجتمع يُنظّم فيه النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي على هيئة شبكات أو بواسطة شبكات، يمثل النفاذ إلى تلك الشبكات شرطاً للقوة ومصدراً للهيمنة أو الخضوع، كما تضطلع الشبكات حسب رأيه بدور "حراس البوابات"، وتوفّر الشبكة في داخلها عدداً كبيراً من الفرص ما يجعل الحياة خارجها عسيرة. وفي الوقت نفسه يمثل الحضور في الشبكة أو الغياب عنها، ودينامية كل شبكة إزاء الشبكات الأخرى مصدراً أساسياً للهيمنة والتغيير في مجتمعنا، ويمثل النفاذ إلى أهم الشبكات "نموذج العقدة" أدنى شرط للتمتع بشروط العضوية الاجتماعية

1 Miles Kahler, Op.cit, p.19

2 رانيا حسين خواجه، "الشبكات و تغيّر مفهوم القوة في العلاقات الدّولية"، العدد 202، مرجع سابق، ص 08-07.

والسياسية والاقتصادية في المجتمع الشبكي، وفي المقابل فإن عدم النفاذ إليها يؤدي إلى الحرمان والإقصاء.¹

Manuel Castells, Op.cit, p.171 1

المبحث الثالث

الثورة الرقمية وتطور الدبلوماسية غير الرسمية

يرى جوزيف ناي أن القوة الناعمة الآخذة في اكتساب أهمية أكثر في عصر المعلومات هي في جزء منها ناتج عرضي اجتماعي واقتصادي أكثر منها نتيجة للعمل الحكومي الرسمي وحده، فالمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تمتلك القوة الناعمة الخاصة بها يمكنها أن تعقد وتعزل الجهود الحكومية، كما أن المجهزين التجاريين للثقافة الشعبية يمكنهم أن يعيقوا الحكومة، وكذلك يمكن أن يساعدوها في تحقيق أهدافها.¹

لقد عملت العولمة بفضل وسائل الاتصال الدولية الحديثة على جعل الدبلوماسية تعمل وفق أساليب حديثة، والتركيز على زيادة الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا العالمية، كقضايا مكافحة التلوث، وحماية البيئة، والانفجار السكاني، وحقوق الإنسان، ومكافحة المخدرات، ومحاربة الإرهاب والحد من انتشار الأسلحة النووية... الخ، حيث أصبحت هذه القضايا تتطلب النظرة الشمولية لدبلوماسية الدول في سياق المصلحة الدولية العامة.

المطلب الأول: أثر الثورة المعلوماتية على الممارسة الدبلوماسية.

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات طفرة حقيقية في أساليب أداء العمل، وفي سرعة وكفاءة ودقة إنجاز العمل بصورة جعلت العالم يقفز درجات التقدم والنمو بسرعات غير مسبوقة، وصار ما كان يتحقق في سنوات يُنجز في شهور، بل وفي

1 أنظر: جوزيف س. ناي، القوة الناعمة .. وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 59-62.

أيام، وتزايدت قدرات الشعوب والأمم على التنافس العالمي وعلى اكتشاف فرص جديدة ومجالات جديدة يمكن أن تنطلق بها إلى آفاق التنمية والرخاء.

تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات تنفيذ سياسة الدولة الخارجية، فهي حلقة الاتصال المحورية بين الدولة والعالم الخارجي، وتسعى الدبلوماسية إلى تعظيم الاستفادة المشتركة، وإقامة علاقات صحيحة وودية، وبناء الجسور للتواصل بين الحكومات والشعوب، وتغليب الوفاق والاتفاق وتقليل الاختلاف والخلاف وتسويته من خلال التفاهم.

لقد تمكنت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التأثير في أسلوب الدبلوماسية وممارستها في إدارة العلاقات الدولية، كما أن المؤسسات المختصة بالعمل الدبلوماسي قد وضعت ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في خدمة نشاطها الدبلوماسي. على سبيل المثال، ساعدت تكنولوجيا الاتصالات في تطوير الاتصال الدولي وظهور نوع جديد من الدبلوماسية عرفت بدبلوماسية الأقمار الصناعية، أو الدبلوماسية الشخصية التي تكون من خلال المؤتمرات المرئية والخطوط المباشرة بين زعماء الدول.

كما أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأثير على البناء السياسي الداخلي للدول، حيث توافرت المعلومات عبر وسائل الاتصالات بما أثر في صنع القرار السياسي داخل المجتمع، وأصبح الأفراد مرتبطين بالعالم الخارجي. من خلال نُظم الاتصال الحديثة ووسائله، والتي أتاحت للناس تبادل الحديث يوميا، بالصوت

والصورة وكأنهم في غرفة واحدة. وبذلك فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد فرضت على الأجهزة الدبلوماسية إعادة تنظيم هياكلها وأولوياتها.¹

الدبلوماسية هي النشاط السياسي لأمة أو شعب من أجل تحقيق أهداف السياسة في محيط دولي قد يتسع أو يضيق، ويعتمد هذا النشاط على وسائل وأساليب بين الدبلوماسي والمركز الذي قد يكون (وزارة الخارجية) في غالبية الدول، أو مفوضية الشؤون الخارجية في الحركات والجماعات المطالبة بالاستقلال. وتعمل وسائل الاتصال دورا مهما في تقدير الموقف السياسي وسرعة اتخاذ القرار وإبلاغه وتلقي ردود الفعل بشأنه، ولا شك أن ثورة المعلومات جعلت هذه الوظائف مختلفة في جواها وطرق أدائها. ومن أهم نتائج ثورة المعلومات أنها أبرزت بيئة جديدة محيطة بنطاق عمل وزارات الخارجية، وفي بعض الأحيان وفرت هذه الثورة لدوائر أخرى أدوات طالما احتكرتها وزارات الخارجية، مما أدى إلى تغيير الوزن النسبي لهذه المؤسسات فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية.

فالتيار الذي يتبنى منظور التأثير السلبي يرى أن التغيرات السياسية التي نتجت عن العصر الإلكتروني في المجتمع الأمريكي، قد أضافت إلى قوة الرئيس في نفس الوقت الذي توزعت فيه القوة إلى المجالس التشريعية من خلال الاعلام الذي أشرك الجمهور في قضايا العلاقات الدولية، وهو ما يعتبر تناقضا داخليا حيث أن كلاً من السلطة التشريعية و التنفيذية قد تمتعت بزيادة في القوة، إلا أن زيادة قوة السلطة التنفيذية لم توزع بالتساوي بين كل مؤسساتها بالطبع، والامكانات التي توافرت

1 اسماعيل العزاوي، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الدبلوماسية"، على الرابط: http://drkhalilhussein.blogspot.com/2013/03/blog-post_14.html ، [2016/08/25].

للسلطة التشريعية هي في حقيقة الامر إعادة توزيع لبعض الامكانات التي كانت قطاعات تنفيذية تملكها.¹

وفي تطوّر آخر، يرى البعض أن المعلوماتية، وعلى غير المألوف، قد أدت إلى شخصنة العلاقات الدولية، حيث أتاحت فرصة الاتصال المباشر بين القادة السياسيين، ويضرب في ذلك مثل هو قيام الرئيس الأمريكي الأسبق بوش بتجميع التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية، لقد استخدم الرئيس الهاتف كما لم يستخدم من قبل في الدبلوماسية الدولية، كانت هناك أنواع مختلفة من المكالمات. المكالمات القصيرة من أجل إطلاع المخاطبين على التطورات. والمكالمات الأكثر تفصيلا، وهكذا وضعت القواعد الدبلوماسية جانبا، ولم يعد وزراء الخارجية يمضون ثلاثة أيام من أجل التحضير لمحادثات رئيس الدولة مع رئيس دولة أخرى، وكان رؤساء الدول في طور تشكيل شبكتهم الخاصة بقيادة الرئيس جورج بوش.

كما يرى البعض أن الثورة الإعلامية نتج عنها تعدد الألسنة المتحدثة باسم الدولة، وفيما يطلق عليه الدبلوماسية العامة أو الإعلامية، ويرى هؤلاء أن ذلك يضعف الأداة الدبلوماسية، لأنها كانت القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة كما أن هناك من يقول إن دبلوماسية القمة والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الرياضية إلى آخر ذلك من "الدبلوماسيات" قد أدت إلى توزيع في المهام التي كانت تضطلع بها الدبلوماسية الرسمية المتمثلة في وزارات الخارجية، حتى أن كاتباً ألف كتاباً كاملاً بعنوان "ضد الدبلوماسية، الجواسيس، الإرهاب، السرعة والحرب"، حذر فيه من نتائج

1 خالد محمد غازي، الطوفان.. ما بعد العولمة: صناعة الإعلام وتحول السلطة، مصر: وكالة الصحافة العربية، 2011، ص 80-81.

الثورة الاتصالية التي تؤثر سلبا على الأدوات والأدوار التقليدية للدبلوماسية مما أفسح المجال للحركات الإرهابية و للأنشطة الاستخباراتية، وقد رأى الكاتب أن في ذلك خطرا كبيرا على السلام الدولي الذي تلعب الدبلوماسية فيه دورا كبيرا.

وإذا استرجعنا أحد أهم وظائف الدبلوماسية، نجد أنها حماية المصلحة القومية، وهي مصلحة مركبة تتكون من عدد من المصالح الجزئية الاقتصادية، ثقافية، عسكرية، سياسية... الخ. ولذا فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل صورة شاملة. ومن هنا كانت فائدة أي آلة قادرة على تربيط ومعالجة المعلومات وذلك هو لب العمل والهدف من استخدام تكنولوجيا المعلومات. لقد أوضحنا هنا كيف أن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات تستجيبان في حقيقة الأمر لأمر مهم متطلبات الجهاز الدبلوماسي المبنية على وظيفته وبنيته، وبالإضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع وزارات الخارجية على إدخال تقانة المعلومات في منظوماتها، فقد ضاعفت العوامل الخارجية التي تتمثل في تغيير البيئة المحيطة، من أولوية وأهمية هذا الاتجاه، فقد تغير السياق الدولي العام المحيط بصناعة القرار الدبلوماسي متسارع الأحداث وكثرة المعلومات المتوافرة عنها.

ولذا فقد تقلصت المدة المتاحة أمام عملية صناعة القرار فهناك حاجة دائمة للاستجابة للبيئة المتغيرة فالسلوك تجاه استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحكومة يتغير كلما أصبحت نظم المعلومات أكثر تطورا خاصة وأنه من الممكن التكيف مع بعض نظم المعلومات المستخدمة بالفعل في المؤسسات التجارية، بل إن تطبيق وتفعيل نظم المعلومات كان أحد الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات

ذاتها نظرا لقيام الوزارات الأخرى بمشاركة أكبر في القضايا الدولية لتمكنهم بالاتصال مباشرة بنظرائهم الأجانب.¹

ولكن كما أن هناك مركبات ذاتية وخارجية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الدبلوماسي، توجد أيضا عوائق وحواجز عديدة تقسمها إلى عوائق مادية وأمنية وبنوية وتقنية وبيئية محيطية. فالعوائق المادية تتمثل في محدودية توافر الأجهزة وضعف ميزانيات وزارات الخارجية بالمقارنة بالشركات العملاقة المتعددة الجنسية ووزارات الدفاع، مما يصعب القيام بالبحث والتطوير اللازمين في عصر المعلومات. ومما يفاقم من هذه المشكلة أن هيكل الجهاز الدبلوماسي يتكون من مقر دائم وبعثات في الخارج مما يزيد من تكلفة عملية إدخال تكنولوجيا "المعلوماتية"، نظراً "لتمدد" الجهاز الإداري عبر مواضع متباعدة جغرافياً.. كما أن هناك معوقات بيئية تتمثل في جانب مهم من عمل الجهاز الدبلوماسي وسط محيط أجنبي يمكن الدولة المضيفة من فرض قيود عليه وتدخل عليه بالمساعدات الفنية. وهناك أيضا عوائق تقنية تتمثل في صعوبة المعالجة الالكترونية لمعظم المعلومات التي تضطلع بها الوزارات الخارجية حيث أنها معلومات "مرنة" وغير مهيكلة من العوائق البنيوية. صعوبة الوصول إلى استراتيجية عامة لميكنة وربط المقر بالبعثات نظراً لاختلاف أحجام السفارات واختلاف المعايير الفنية. إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل في العوائق الأمنية، فطبيعة المعلومات التي تتداولها وزارات الخارجية معلومات سرية، وبما أن هناك مخاطرة دائماً في شبكات المعلومات بأنها يمكن اقتحامها إلكترونياً، فقد كانت المعوقات الأمنية أحد أهم الأسباب وراء الإبطاء في ميكنة العمل في الأجهزة الدبلوماسية. وتطور أسلوبان

1 خالد محمد غازي، مرجع سابق، ص 83.

للتعامل مع هذا العائق، الأول تقني فَيُعْنَى باستخدام تكنولوجيا متقدمة يصعب الدخول عليها وكسرها، أما الثاني فتمثل في إعادة تقييم معيار السرية الدال على عدم تمكن توصيل التحليلات المهمة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب، وذلك حتى يتسنى اتخاذ القرارات المهمة مما حتم تنبئي رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات، يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على انسياب المعلومات وتبادلها، وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على المعلومات المهمة من مصادر مفتوحة للاستخدام العام.¹

وكما رأينا، فإن هناك حلولاً لكل هذه الحواجز، ولكن هناك عائقاً رئيسياً لم نتطرق إليه هو العائق البيروقراطي الإداري. فمن المتوقع أن تمثل الجوانب الاجتماعية والسياسية وليس الفنية، الصعوبات الحقيقية أمام عملية استقدام نظم المعلومات الجديدة في وزارات الخارجية. ومن ناحية أخرى فإنه نتيجة للتطورات التي أحدثتها ثورة الاتصالات، نجد أن الفرص التي أتاحتها والإمكانيات التي توفرها تفتح آفاقاً جديدة لدور مرموق تقوم به وزارات الخارجية في عملية صنع واتخاذ وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية. هذا بالطبع إذا تم تطوير العمل بهذه الوزارات وتكييف هيكلها الإداري. فخلاصة القول أنه أمام وزارات الخارجية فرصة لتوفير الوقت و الجهد الموجهين لتجميع البيانات و المعلومات الخام، فالإعلام ومؤسسات المعرفة المختلفة من جامعات و مراكز أبحاث يقومان بهذه المهمة الآن. والإمكانية متاحة لتوجيه الوقت والجهد إلى مهام أكثر إبداعاً تتطلب طبعاً نوعاً خاصاً من العمالة للالتحاق بالعمل الدبلوماسي، تتميز بروح المبادرة والقدرة على الإدارة، والتعامل مع التكنولوجيا، وتكون لديها ملكات فكرية ومهارات بحثية عالية، وتكون قادرة على

1 خالد محمد غازي، مرجع سابق، ص 85.

الاتصال بكفاءة وقيادة الفرق والمجموعات والثقافة المتنوعة الواسعة، أي باختصار "عمالة الألفية الثالثة".¹

يرى جوزيف سيراكوسا (*Joseph M. Siracusa*) أنه من الثابت والبدهي أن الدبلوماسية في عصر العولمة قد أضحت تتجاوز بكثير العلاقات الدبلوماسية بين الدول والحكومات، وقد يُجادل البعض بأن الشكليات القانونية التي تحكم اليوم، والتي قامت على اتفاقية" فيينا للعلاقات الدبلوماسية" سنة 1961، لا زالت تعترف فقط بالعلاقات الدبلوماسية بين الدول، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن كل آليات الدبلوماسية التقليدية ما تزال حيّة ومقبولة، وهي بلا شك في صميم الموضوع. وتشمل هذه الآليات الشبكات القنصلية الموسّعة التي تغذيها بالأساس المشكلات المتصلة بحركة الشعوب الدائمة والكبيرة، التي تُعدُّ بلا شك إحدى السمات البارزة لعصرنا، إضافةً إلى الكوارث الإنسانية التي تؤثر على إعلامنا اليومي. لكن على صعيد آخر، وجدت الدول نفسها مرغمة على تغيير ممارساتها الدبلوماسية على مستوى المؤسسات وعلى المستوى الخارجي. وكان من أبرز النتائج لذلك على كلا المستويين انخفاض عدد ممثلي الدول لدى الدول الأخرى، إضافة إلى الأزمات المالية المستمرة التي تواجهها البعثات الدبلوماسية، والجدال الساخن الدائم حول هدف البعثة الدبلوماسية الفعلي الآن، وما ترتب على ذلك من ظهور مبادئ "الدبلوماسية العامة".²

لكن على أرض الواقع، يستحيل تجاهل السياسات الدبلوماسية الخاصة بالنظام الاقتصادي العالمي، والتي تتراوح ما بين أنشطة الشركات متعددة الجنسيات

1 نفس المرجع، ص86.

2 جوزيف. م. سيراكوسا، *الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جداً*، ترجمة: كوثر محمود محمد، ط1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص113.

إلى تدخلات المنظمات الحكومية الدولية الاقتصادية على مستوى العالم، لا سيما "منظمة التجارة العالمية" (WTO).

تتمتع جميع هذه المنظمات بشبكات من العلاقات الدبلوماسية المهمة التي تعمل في إطار المنظومة الدبلوماسية التقليدية وخارجها. وينطبق الأمر نفسه على نطاق شاسع من الأنشطة الدبلوماسية، وهو مجال دبلوماسية منظمات المجتمع المدني، على الرغم من أن القليل من المحليين يرون أن هذه المنظمات قد صُنِفَت تصنيفاً خاطئاً. على أي حال أدّت القصص الملحمية للدول الفاشلة وتلك التي دخلت في طور الفشل والصراعات المدنية والإرهاب الدولي إلى تكوين منظومة عالمية جديدة تماماً من الاتصالات المُحَلَّة بين الدول والمنظمات غير الحكومية، وبين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، وبين المنظمات غير الحكومية بعضها البعض.

من السمات المميّزة للعولمة في القرن الحادي والعشرين تزايد تعقّد العلاقات العالمية وسرعة انتقال المعلومات حول العالم، مما يفتح سبلاً جديدة لممارسة الأنشطة الدبلوماسية، ويساعد في الوقت نفسه على انضمام مشاركين جدد إليها. وقد جعلت العولمة العالم أكثر حساسية تجاه الأزمات المالية أو الاستراتيجية المفاجئة، مهما بدت متمركزة في مناطق محدّدة للوهلة الأولى. ولا يوجد مثال على ذلك أفضل من الأزمة المالية العالمية الكبرى التي ظهرت سنة 2008، وترتبت عليها خسائر انتقلت إلى الجيل التالي من دافعي الضرائب على مستوى العالم.

على القدر نفسه من الأهمية، فإنّ تغيّر نطاق العلاقات العالمية يضمن فعلياً أن ظهور القضايا الأمنية بأشكالها كافة قد يحدث على نحو مفاجئ، ويمكن أن يتغير

شكلها ومداها على نحو سريع. ومن هنا، يكون مفيداً أن نعتبر المخاطر الأمنية التي تواجهها البشرية (متعددة الاشكال والأوجه). بمعنى أنه في أي لحظة من الزمن قد يتعرض الأفراد ومجتمعاتهم للعنف السياسي أو لندرة الموارد البيئية، وهو ما قد يولد وحده مجموعة من المخاطر المستقبلية كنقص الغذاء، والأزمات الاقتصادية، وانتشار الجرائم والأمراض، وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن ثمّ، فإن تصنيف أزمة أمنية إلى عسكرية أو بيئية أو اجتماعية أو مالية من شأنه أن يُقلّل من أهمية الأحداث المترابطة والقرارات والأفكار والمعتقدات التي تشكّل مسارات المخاطر.¹

لقد ألغت ابتكارات تكنولوجيا الاتصال المتطورة الحدود بين الدول وأغنتها عن آليات الدبلوماسية التقليدية بظهور أجهزة اخترقت الحدود الزمانية والمكانية بحيث لم تعد المعلومة حصراً على تقارير السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية وآلياتهم التقليدية. وأصبحت الدبلوماسية العصرية هي هذا الاتصال، إذ لا دبلوماسية فاعلة بغير أساليب التواصل التكنولوجي في تلقي المعلومات وإرسالها بشكل أسهل وأشمل وأسرع. فقد وفرت التكنولوجيا المتقدمة للدبلوماسية الوقت وأعفت السفراء من الحضور إلى بلدانهم لتقديم المعلومات بشكل دوري، وبات متيسراً عقد الاجتماع مع المسؤولين من مكاتبهم على غرار الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة التي تعقد مجالسها الإدارية عبر الأقمار الاصطناعية في جلسة مفتوحة بالصوت والصورة.²

باتساع وتنوّع مجال العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين تنوعت الدبلوماسية وتعدّدت أشكالها وأغراضها، وبذلك أضيف إلى وزارة الخارجية وبعثاتها

1 جوزيف. م. سيراكوسا، المرجع السابق، ص114.

2 محمد عيادي، قراءة في كتاب: مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين، لعبد الهادي بوطالب، على الرابط: <https://goo.gl/ygAN38> ، [2016/08/26].

الدبلوماسية أجهزة دبلوماسية جديدة، منها ما هو رسمي علني ومنها ما يعمل في الخفاء، وكلاهما يدخل في إطار الدبلوماسية الموازية.¹

بالنسبة للأجهزة الرسمية، فمنها ما هو محفوظ لرؤساء الدول من خلال نظام القمة التي تتخذ فيها القرارات بخصوص القضايا السياسية الكبرى، ومنه ما يصطلح عليه بدبلوماسية المنظمات العالمية والجهوية التي تضع السياسات في بعض القطاعات وتتابع تنفيذها، ولا يبقى لوزراء الخارجية إلا تطبيق توجيهاتها.

أما الدبلوماسية السرية الموازية فقد عهد بها إلى أجهزة المخابرات التي أصبحت من أهم الوسائل التي يعتمد عليها رؤساء الدول في تصريفهم للشؤون الخارجية، وهي تشكل منافسا قويا للجهاز التقليدي (وزارة الخارجية) بل مراقبا له عن بعد ومقيما لعمله ومصححا لمعلوماته وتعطي عن أدائه تقارير سرية لرئيس الدولة مباشرة.²

من الأجهزة المباشرة للدبلوماسية الموازية الفعاليات التي تدخل في ربط علاقات متخصصة بين الدول، بحكم وظيفتها ونوعية تخصصها من قبيل البعثات البرلمانية والغرف التجارية والمقاولات والملتقيات الثقافية والعلمية وفعاليات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وكلها فعاليات ذات دور مؤثر في القرار السياسي ولها مكانتها في خضم التنافس الذي لا يزال يشكل أهم الثوابت للعلاقات الدولية، فضلا عن دبلوماسية وسائل الإعلام التي تسبق البعثات الدبلوماسية في إيصال الخبر والتعليق عليه وتحليله وتقييمه بخبرة قد تفوق خبرة بعض الدبلوماسيين.

1 للمزيد من الاطلاع أنظر: عبد الهادي بوطالب، مسار الدبلوماسية العالمية و دبلوماسية القرن الواحد والعشرين، ط1، المغرب: دار الثقافة، 2004.

2 محمد عيادي، مرجع سابق.

نظرا لتنوع حقول عمل الدبلوماسية العالمية فقد تنوعت أشكال الدبلوماسية الوطنية، فظهرت الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية والإعلامية والرياضية وغيرها من الحقول التي تلقي عليها العلاقات الخارجية وتقرب بين الشعوب.

غير أن الدبلوماسية الاقتصادية والتكنولوجية تترعمان الدبلوماسية العالمية خاصة في ظل سيادة نظام العولمة، إذ لم تعد أغلبية المفاوضات ذات طابع سياسي وتخلت الدبلوماسية السياسية عن دورها لفائدة الدبلوماسية الاقتصادية والتقنية.

هاتان الدبلوماسيتان دعمتا بأخرين مهمتين هما الدبلوماسية الوقائية والاقتراضية كشكلين جديدين من أشكال الدبلوماسية المعاصرة، وتعني الأولى مجموعة من التدابير التي تتخذها الدبلوماسية لتوقي ظهور توتر خطير أو نزاع منذر بالحرب أو تلافي دخول دولتين في حرب وتوقي استخدام دولة نووية سلاحها باعتماد خيار التفاوض وكل ما من شأنه إنهاء النزاعات وتكريس الاستقرار.¹

مما لا شك فيه أن الدبلوماسية المعاصرة أصبحت اليوم مشروعا متعدد الجوانب والأبعاد، فقد أخذت أطراف كثيرة ومتنوعة تساهم فيه، ولم تعد الدبلوماسية قاصرة على شكلها التقليدي ذي الطبيعة الثنائية التي تقوم على أساس العلاقة بين دولتين فقط. وإنما أخذ فاعلون آخرون كالمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والجماهير والرأي العام تضطلع بدور لا يقل عن دور الدول. وهذا ما أدى إلى بروز نمط مستحدث من الدبلوماسية الدولية هي الدبلوماسية متعددة الأطراف. ونؤكد المتغيرات التي شهدتها العالم في العقود القليلة الماضية. والتي من أبرزها ثورة التكنولوجيا والمعلومات التي رافقت عملية العولمة. إن

1 محمد عيادي، مرجع سابق.

لها أثرًا بالغًا على كل مظهر من مظاهر المجتمع، لاسيما الاتصالات الدبلوماسية وتنوعها وزيادة مجالات اهتمامها وإدارتها.¹

أحدثت ثورة الاتصالات والمعلومات تغييرا نوعيا في طبيعة وأدوات الدبلوماسية وأدت إلى ظهور الدبلوماسية الحديثة، فالثورة التكنولوجية في مجال النقل والاتصالات أصبحت تسمح بإجراء اتصالات طويلة ومشاورات بالبرقيات والفاكس والخط الساخن الذي يربط الرؤساء خاصة، وأصبح من الممكن عقد مؤتمرات وحوارات عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية، ومكّن هذا المتفاوضون وهم على طاولة المفاوضات الاتصال بعواصم بلدانهم وتلقي توجيهات صناع القرار في عواصمهم، كما كان لثورة المعلومات وسرعة نقلها عبر الشبكات والقنوات التلفزيونية تأثير حاسم على عمل الدبلوماسي وكمية المتاح له من الأخبار والمعلومات والتقييمات، وجعله في مركز الأحداث العالمية وهو في مكتبه، وجعله هذا التطور في سباق مع الزمن لكي يلاحق هذه الأحداث ولا يتخلف عنها.²

لقد عملت العولمة بفضل وسائل الاتصال الدولية الحديثة على جعل الدبلوماسية تعمل وفق أساليب حديثة، والتركيز على تنامي الشعور والوجدان العالمي، بحيث أصبحت قضايا مكافحة التلوث وحماية البيئة والانفجار السكاني وحقوق الإنسان ومكافحة المخدرات ومحاربة الارهاب والجريمة المنظمة والحدّ من الأسلحة النووية تتطلب النظرة الشمولية لدبلوماسية الدول في سياق المصلحة الدولية العامة.

1 عبد الفتاح على الرشدان و محمد خليل المرسي، أصول العلاقات الدبلوماسية و القنصلية، ط1، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص255.

2 السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1997، ص92-93.

المراقب للعمل الدبلوماسي الحديث يلاحظ أن العولمة وسرعة انتقال المعلومات جعلت مهمة الدبلوماسي أكثر يُسرا من جهة وأكثر صعوبة من جهة أخرى، حيث أن سرعة تبادل المعلومات بين طرفين تؤدي إلى سرعة التواصل، وبالتالي إلى تيسير عملية الاتصال، ولكن هذه السرعة تتطلب كذلك قدرة عالية على تصنيف المعلومات، ولا تتوفر هذه الصفة إلا بالممارسة والتدريب، فالقرار أو الحكم القاضي بأهمية معلومات معينة دون غيرها من الكم الهائل من المعلومات في عصر المعلومات، وترابط هذه المعلومات مع غيرها من (المعلومات)، إلى عملية (التصنيف) ثم الحكم على إجمالي الناتج من عملية التصنيف، وتحليل ظاهرة معينة بناءً عليه وإعداد تقرير سريع. كل هذه الأمور تستلزم أن يمتلك الدبلوماسي قدرات عالية في معالجة وتصنيف وتحليل المعلومات بسرعة، ومن هنا لابد أن توكل مهمات الإعداد والتصنيف إلى دبلوماسي يقوم بنشاط آخر هو "المستشار الإعلامي" لمواكبة الأحداث في ظل سرعة الاتصالات وتدفق المعلومات في زمن العولمة.¹

إن وظيفة "المستشار الإعلامي" أو "الملحق الصحفي" ولدتها التغيرات الجديدة في المجتمع المعاصر، وفرضتها آلية الدبلوماسية الحديثة، فالملحق الصحفي وظيفته هي: الاتصال بجميع فئات وطبقات العالم المحلي داخل الدولة الموفد لديها لتوضيح وجهة نظر حكومته، ولمعرفة وجهة نظر تلك الفئات والطبقات، فهو لا يتصل فقط بالجهات الرسمية، وإنما يتصل بالمواطن أيضا، وبذلك فوظيفته تخالف جميع أعراف الدبلوماسية التقليدية.

1 مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية و النظام العالمي الجديد، ط1، الأردن: دار أسامة، 2003، ص220-221.

تعرّضت الدبلوماسية التقليدية لتحديات جديدة، أهمها ظهور فاعلين جُدد في تشكيل وممارسة العلاقات بين الشعوب والدول. فالدبلوماسية التقليدية يمارسها دبلوماسيون محترفون مؤهلون ومهنيّون، وتقوم على السرية، وتركز على العلاقات الثنائية بين الدول. لكن في أواخر الثمانينات تزايد دور الشعوب في الضّغط على الحكومات في قضايا ذات طابع عالمي، ولم تعد الدبلوماسية التقليدية قادرة على التعامل معها، وفتح المجال لشكل جديد من الدبلوماسية هو "الدبلوماسية العالمية" (Global Diplomacy).¹

يطبق ريتشارد بنديك (R. Benedick) ذلك على اتفاقية مونتريال (Montreal Protocol) التي تمّ توقيعها في 16 سبتمبر 1987، حيث يرى أن هذا التاريخ يشكل بداية لعصر جديد يحتاج إلى دبلوماسية جديدة، أطلق عليها مفهوم "دبلوماسية الأوزون" (Ozone Diplomacy) حيث تم توقيع بروتوكول "مونتريال" للمحافظة على طبقة الأوزون، والتقليل من استخدام العناصر الكيميائية التي تؤدي إلى تآكلها.

كانت هذه الاتفاقية استجابة لنوع جديد من المشاكل التي تهدّد العالم، تعبيراً عن إدراك حقيقة أن العوامل البيئية تشكل خطراً على كل الشعوب. وقد شكّل ذلك تحدياً للدبلوماسية التقليدية، كما أدى إلى أن تصبح قضية السيادة الوطنية محل شك عندما تشكل القرارات المحلية والأنشطة التي تقوم بها الدولة خطراً على الأرض، فهذه الأنشطة المحلية يمكن أن تكون لها آثار عالمية.

1 سليمان صالح، "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة"، في الموقع: <https://units.imamu.edu.sa/Conferences/smumc/Documents/>

[2016/08/26]، ص02.

كما ظهر دور مجموعات المواطنين التي تجمّعت في المنظمات البيئية التي قامت بدور مهم في التوعية العامة بالأخطار، وشكلت ضغطا على الحكومات، وأثّرت على الرأي العام. حيث أوضحت هذه الاتفاقية بعض ملامح دبلوماسية القرن الواحد والعشرين، وأهمها: دور المواطنين في الضغط على الحكومات، ارتباط الدبلوماسية بالتأثير على الرأي العام، توسيع نطاق الدبلوماسية على المستوى العالمي وظهور فاعلين جدد.¹

مع التطوّر السريع في عالم الاتصالات والمعلومات أصبح الفضاء الالكتروني للمعلومات وسيط المستقبل في علاقات الدول واتصالاتها مع بعض، وهو وسيطا ذو أبعاد واسعة ومتعددة يسمح بقيام وسائل إعلام عبر القارات، إلى جانب تبادل المعلومات في كافة المجالات العلمية والفنية من خلال شبكات المعلومات الدولية "الأنترنت"، والتي لا تتوقف عن ضخّ الكثير من المعلومات التي كانت الأنظمة الحاكمة في بعض الدول تعتمد حجبها عن شعوبها، وهذا يؤدي إلى فرض مهام جديدة واستحقاقات كثيرة على وزارات الخارجية وأجهزة الدبلوماسية، من أجل القيام بالتطوير والتحديث اللازم لتكون قادرة على مواجهة و مواكبة التطوّرات التي أحدثتها ثورة الاتصال و المعلومات.²

المطلب الثاني: أنماط جديدة من الممارسة الدبلوماسية.

من السمات المميّزة للعولمة في القرن الواحد والعشرين تزايد تعقّد العلاقات العالمية وسرعة انتقال المعلومات حول العالم، ممّا يفتح سُبلا جديدة لممارسة الأنشطة

1 سليمان صالح، المرجع السابق، ص03.

2 عبد الفتاح على الرشدان و محمد خليل المرسي، مرجع سابق، ص212.

الدبلوماسية ويساعد في الوقت نفسه على انضمام مشاركين جُدد إليها. وقد جعلت العولمة العالم أكثر حساسية تجاه الأزمات المالية أو الاستراتيجية المفاجئة مهما بدت متمركزة في مناطق محدّدة للوهلة الأولى، ولا يوجد مثالا على ذلك أفضل من الأزمة المالية العالمية التي ظهرت سنة 2008، وترتبت عليها خسائر على مستوى العالم. على القدر نفسه من الأهمية فإنّ تغيّر نطاق العلاقات العالمية يضمن فعلياً أن ظهور القضايا الأمنية بأشكالها كافة قد يحدث على نحو مفاجئ، ويمكن أن يتغيّر شكلها ومداهما على نحوٍ سريع. ومن هنا، يكون مفيداً أن نعتبر المخاطر الأمنية التي تواجهها البشرية (متعددة الأشكال والأوجه)، بمعنى أنه في أي لحظة من الزمن قد يتعرض الأفراد ومجتمعاتهم للعنف السياسي أو لندرة الموارد البيئية، وهو ما قد يؤلّد وحده مجموعة من المخاطر المستقبلية، كنقص الغذاء، والأزمات الاقتصادية وانتشار الأوبئة والأمراض، وانتهاكات حقوق الإنسان.¹

أولا/ دبلوماسية التنمية:

من أهم التطوّرات التي لحقت بالدبلوماسية وتبلورت بشكل واضح هو ما يُعرف بدبلوماسية التنمية، فقد أصبح العامل الاقتصادي يُعدّ من أهم العوامل المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية، خاصّة في ظل الظروف الدّولية الراهنة. وتعدّ تعبئة الموارد الاقتصادية من أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية في معظم الدّول النّامية. فدعم الاقتصاد الوطني في هذه الدّول يُعدّ من أهم الأولويات

1 جوزيف م. سيراكوسا، مرجع سابق، ص 114.

في سياستها، وتحرص الدّول النّامية في جميع علاقاتها مع الدّول الأخرى على جلب المنافع الاقتصادية وتعظيمها، بما يعزّز مواردها وإمكاناتها الاقتصادية.¹ ولم يَعد خافياً أن استخدام السياسة الخارجية كأداة لتعبئة الموارد الاقتصادية الدّاخلية والخارجية وجلب الاستثمارات وتشجيع السيّاحة، قد أصبح نموذجاً يستخدمه صانع القرار في معظم الدّول النّامية، حيث يقع على قادة هذه الدّول مسؤولية الاختيار بين بدائل القرارات في ظل موارد محدّدة، ولا تكفي في بعض الأحيان لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

في ضوء الاهتمام بالعوامل الاقتصادية، لم تعد الدبلوماسية قاصرة على نطاقها التقليدي، من تتبّع الاهتمام بالشؤون والأحداث السياسية، أو على الأكثر بالشؤون والعلاقات التجارية، بل تعدّت ذلك لتشمل الاهتمام اليومي الذي يكاد يأخذ كل وقت الدبلوماسية وأجهزتها وأفرادها بمجالات الاقتصاد بفروعه المختلفة، من صناعة وتجارة وزراعة واستثمار وسيّاحة، وحتى شؤون الطاقة والبيئة.

إنّ التّطوّرات التي أصابت النّظام الاقتصادي العالمي الجديد بمؤسساته المهمة، كصندوق النّقد الدّولي، والبنك الدّولي، والمؤسسات النّابعة له والمنظمة العالمية للتجارة، قد أدّت إلى زيادة الأعضاء في هذه المؤسسات في العقود الأخيرة وكان التطوّر الذي حدث في نظام التجارة العالمية قد دفع الدّول النّامية إلى السّعي لتنويع قاعدتها الانتاجية، وتغيير سياساتها التّصنيعية، واعتماد سياسة الانتاج من أجل التّصدير في الأسواق العالمية، والسّعي كذلك لجلب الاستثمارات الأجنبيّة والمشاركة.²

1 عبد الفتاح علي الرشدان و محمد خليل المرسى، مرجع سابق، ص216.

2 عبد الفتاح علي الرشدان و محمد خليل المرسى، المرجع السابق، ص217-218.

إنّ مشكلة المديونية التي تعاني منها العديد من الدّول النّامية في عالم الجنوب، تعتبر من أكبر التّحديات المرتبطة بقضية التنمية في هذه الدّول، وما يجلبه ذلك من تدخل صندوق النّقد الدّولي في الكثير من مظاهر الحياة في هذه الدّول. بالإضافة إلى ما يفرضه تسديد فوائد الدّيون وأقساطها من استنزاف لجزء مهم من الدّخل القومي لكثير من الدّول الخاضعة للمديونية.

لا شك في أن مفهوم "دبلوماسية التنمية" له أبعاد متعدّدة بالنّسبة للدول النّامية، وذلك بسبب نشوء قضايا أصبحت تمثل أهمية متقدمة بالنّسبة لها، ومن هذه القضايا الدّيون الخارجية وأسعار المواد الأولية، ومشكلات الطّاقة، والغذاء والماء. ومنها إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والحوار بين الشمال والجنوب والشراكة الأوروبية المتوسطية، وإقامة التّجمعات والتكتلات الاقتصادية. وهذه القضايا أخذت تحتل جانبا كبيرا من اهتمامات الأجهزة الدبلوماسية للدّول النّامية والقائمين عليها، من خلال مشاركتهم في المؤتمرات والنّدوات والاجتماعات، التي تناقش هذه القضايا في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وفي المنظمات الاقليمية المختلفة.¹

ومن المتوقع أن يكون لهذا التعدّد في الاهتمامات ومجالات العمل التي تتضمنها دبلوماسية التنمية، مسؤوليات ومهام جديدة ومتنوعة على الأجهزة الدبلوماسية. والدبلوماسية المعاصر بحاجة إلى معرفة ودراية وإلهام مستمر بالتطوّرات في مجالات الاهتمامات الجديدة في دولته، وفي الدّولة المعتمد لديها. بالإضافة إلى ذلك فإن تحرّكات الدبلوماسية واتصالاته لم تُعدّ قاصرة على المؤسسات التقليدية مثل

1 السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، مرجع سابق، ص17

وزارة الخارجية، وإنما امتدت لتشمل مؤسسات ووكالات وشخصيات تتعلق بكل نشاطات الحياة.¹

ثانيا/ دبلوماسية المجتمع المدني:

يُرجعنا المجتمع المدني إلى مساحة عامة، حيث بإمكان المواطنين والمجموعات أن ينخرطوا في نشاطات سياسية على نحو مستقل عن الدولة. ويتكون المجتمع المدني من منظمات غير حكومية مختلفة. قوّة بما فيه الكفاية ليحصل التوازن بين الدول. وبينما لا تمنع الدولة من أداء دورها حامية للسلام وحكماً بين مختلف المصالح الكبرى، فبإمكان هذه المنظمات أن تمنع الدولة من السيطرة على باقي المجتمع، غير أن إحدى منافع المجتمع المدني السليم هي أنه يُقلص من السلطة القمعية للدولة، ويساعد على أن تصبح أكثر استجابة لحاجات مواطنيها.²

يفهم البعض أن فكرة المجتمع المدني تشير تقليدياً إلى المنظمات الاجتماعية التي لا تخضع لسيطرة الأجهزة الحكومية أو العسكرية أو القضائية، وبالتالي فإن المجتمع المدني يشتمل على مجال المنظمات والحركات ذات الاهتمامات السياسية والأهداف الاجتماعية والخيرية. ولعل إحدى نتائج عملية زيادة الوصول إلى الدبلوماسية والمشاركة فيها كانت خلق مجال لفعاليات المجتمع المدني، يشاركون من خلاله في التمثيل الدبلوماسي والاتصال بالجهات الفاعلة الأخرى بشكل مباشر.

يرى **جيفري بيجمان** أنه في القرن العشرين ظهرت "منظمات المجتمع المدني" (CSO)، والتي تُعرّف أحياناً بشكل أقل دقة بالمنظمات غير الحكومية (NGO)،

1 نفس المرجع، ص 17

2 مارتين غريفيثس، مرجع سابق، ص 367-368.

كشكل رئيسي آخر من الجهات الدبلوماسية غير حكومية. ففي النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت هذه المنظمات وأنشطتها معلومة لدى الجماهير في جميع أنحاء العالم.¹

ثمّة مجموعة أخرى من فعاليات دبلوماسية المجتمع المدني، والتي يُطلق عليها "الدبلوماسيون البارزون"، قد أثبتت وجودها على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، قام في أواخر السبعينات إليوت ريدشاردسن المدعي العام الأمريكي السابق وسفيرها إلى محكمة "سانت جيمس" -والذي كان يعمل بصفته الشخصية فقط- قام بالتفاوض حول قرار بشأن نزاع حدودي بين حكومتي "شيلي" و "الأرجنتين"، والذي أدى إلى صراع على ممر ملاحي بين المحيط الأطلسي والهادي، والذي كان يهدّد بنشوب حرب بين الطرفين. يُعتبر الدبلوماسيون البارزون مختلفين جدًّا على أية جهة تنظيمية، فالدبلوماسي البارز ليس لديه نفس النوعية من العلاقات مع أي جهة يمثلها، كتلك التي توجد بين سفير أية دولة وحكومته، أو نائب الرئيس للعلاقات الحكومية في أية شركة دولية ورئيسه التنفيذي أو مجلس الإدارة.²

أمّا الفئة الثانية من الشخصيات الدبلوماسية البارزة فتتألف من الأفراد الذين يقرّرون العمل على المسرح الدبلوماسي لمناصرة قضية أو مصلحة معينة يلتزمون بها. حيث تلعب منظمات المجتمع المدني والشخصيات الدبلوماسية البارزة، وحتى المنظمات الإجرامية دوراً مهماً جدًّا في الشبكات الحديثة المعقدة من العلاقات الدبلوماسية بين الحكومات والجهات غير الحكومية، فقد أصبحت منظمات المجتمع

1 جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة .. التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، تر: محمد صفوت حسن، ط1، القاهرة: دار الفجر، 2014، ص123.

2 نفس المرجع، ص124-125.

المدني في السنوات الأخيرة تلعب دورًا محوريًا في تمثيل مصالح الأفراد والجماعات على المسرح العالمي بأساليب لا تستطيع الحكومات القيام بها.

فالشخصيات البارزة، إذا ما توفرت فيهم المهارة والمصداقية يمكنهم تسهيل الاتصال بين الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والشركات ومنظمات المجتمع المدني، التي يمكن بدورها أن تواجه تحديات السياسة الدولية بشكل أكثر فعالية. ولقد بيّنت النّجاحات الدبلوماسية لمنظمات المجتمع المدني مثل "الصليب الأحمر" و "أطباء بلا حدود" المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال الدبلوماسية الفاعلة.

مع ذلك تبقى بعض منظمات المجتمع المدني والأعضاء أو الدوائر التي تمثلها، غير مدركة لما إذا كان العمل الدبلوماسي كاستراتيجية متوافيا مع قيمها ومصلحتها. ومن ثمّ تبقى تطلّعات منظمات المجتمع المدني كلاعبين دبلوماسيين فاعلين واحدة بدرجة أقل من تطلّعات الشركات الدولية، كما تبقى المكاسب الاجتماعية أقل تحديدا.¹

ثالثا/ دبلوماسية حقوق الانسان:

حقوق الإنسان المعاصرة تعدّ وليدة المجتمع الغربي، فقد نشأت وترعرعت في الغرب بعد نضال طويل بين الأفراد والدولة. وساهم رجال الفكر والأدباء ورجال الدين والعديد من الفنانين في بلورة مفهوم حقوق الإنسان. حيث بدأت الدول تنظر إلى مواطنيها بعين الرّحمة والمودة، خاصة بعد ظهور حاجة رجال السياسة إلى التودّد إلى الشعب وكسب أصوات الناخبين عن طريق منحهم عدداً من الحقوق والامتيازات،

1 جيفري بيجمان، المرجع السابق، ص 145

ورفع القيود عنهم. فتم الاعتراف بالحقوق الخاصة لبعض الشرائح، خاصة العمال والنساء.

وبمرور الزمن تشكلت العديد من المنظمات والجمعيات المختصة بمراقبة حقوق الانسان، وصاحب هذه المنظمات إنشاء مؤسسات يستطيع المواطن من خلالها أن يبين وجهة نظره ويطالب بمنحه الحقوق والحماية.¹

تتصف الحقبة الراهنة من تاريخ المجتمع الدولي بهيمنة خطاب حقوق الانسان و بانتشار المفردات الخاصة بحماية حقوق الانسان، وهو خطاب أصبح اليوم عالميا وجالبا للعديد من الأنصار والمدافعين عن مضامينه. فقد أصبحت مسألة حقوق الانسان من بين أكثر المسائل أهمية في العلاقات الدولية، وغدت بؤرة للنشاطات الدبلوماسية للدول داخل المنظمات الدولية العالمية والإقليمية على السواء.

إنّ انشغال الدبلوماسية بمسائل حقوق الانسان لم يأت من العدم، فإذا كان القانون الدولي التقليدي، وكذلك الحال بالنسبة للدبلوماسية التقليدية، يعتبر حقوق الانسان وعلاقة الدولة بسكانها أمرا داخليا لا شأن للدول الأخرى وللجماعات الدولية به، فإن هذه السلطة المطلقة أصبحت اليوم ضربا من التاريخ. فقد اعترفت القوانين الداخلية للدول في بداية الأمر بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وبعد ذلك انتقل اهتمام الدول إلى حماية حقوق الانسان على الصعيد الدولي، وقد نجم عن ذلك اهتمام القانون الدولي بالإنسان وحقوقه، إلى أن تطوّرت الحماية الدولية لحقوق الانسان إلى درجة أدت إلى ظهور القانون الدولي لحقوق الانسان ودبلوماسية حقوق الانسان.²

1 سهيل حسين القتلاوي، حقوق الانسان، ط1، عمان: دار الثقافة، 2009، ص36.

2 عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل موسى، مرجع سابق، ص243.

دبلوماسية حقوق الإنسان طريق ثاني مواز للطريق الرسمي، كما أنها طريق جديد يسعى إلى تكريس وضعية حقوق الإنسان مستقلة عن الأطر السياسية التي تحيط بها، وفي نفس الوقت فإنها تحمي حقوق الإنسان من الدوافع السياسية. إن دبلوماسية حقوق الإنسان التي يجب التعمق فيها وتأصيلها بعد استقرارها والاعتراف بها، يمكن أن تكون طريقاً جديداً في آليات احترام الدول لمعايير حقوق الإنسان والمعاهدات.

رابعاً/ الدبلوماسية البيئية:

أصبحت دبلوماسية البيئة اليوم من أكثر السمات المميّزة للدبلوماسية المعاصرة، فقد أصبحت البيئة من الموضوعات الأساسية التي تصدر الاهتمامات الدولية المعاصرة. فقد أصبحت قضايا البيئة جزءاً من الدبلوماسية المعاصرة في السبعينات من القرن الماضي، فأبرمت الدول منذ ذلك الحين إلى الآن مئات الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بقضايا البيئة.

انعقد أول مؤتمر عالمي بعد الحرب العالمية الثانية لمناقشة قضايا البيئة في "ستوكهولم" سنة 1972. وقبل هذا المؤتمر كانت الموضوعات والقضايا المتعلقة بالبيئة تُنظم بين الدول من خلال اتفاقيات محدودة، فقد اقتصر النطاق الموضوعي لأغلب الاتفاقيات المنعقدة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها على موضوعين أو ثلاثة من الموضوعات الخمسة الأساسية للحفاظ على البيئة وإدارتها وهي: الاختصاص،

الضبط والتنظيم. ولم تتطرق هذه الاتفاقات لموضوعات كالأستشارة العلمية أو للتطبيق المؤسسي للنظم البيئية المتفق عليها.¹

من العوامل الأخرى التي أبرزت أهمية الدبلوماسية البيئية هو مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية، المعروف بـ"مؤتمر ريوديغانيرو". فهذا المؤتمر الذي انعقد سنة 1992 أوضح للمجتمع برمته أهمية القضايا البيئية. وساهمت آليات الرصد والمتابعة التي اتبعها المؤتمر، والمتمثلة في تقديم التقارير الدورية ولقاءات المراجعة بين الدول الأطراف في الاتفاقات نتج عنها المؤتمر، في منح عناية فائقة بدبلوماسية البيئة وتكريسها على الصعيد الدولي.

لا تقتصر الدبلوماسية البيئية على أشخاص المجتمع الدولي الرسميين فقط، فهي تضم أيضا قطاعا واسعا من أشخاص العلاقات الدولية كالمنظمات غير الحكومية. فالفاعلون الأساسيون في دبلوماسية البيئة هم: الدول، المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير حكومية.

من الجدير بالذكر أنّ المنظمات الدولية الحكومية تعدّ اليوم من أهم الفاعلين الدوليين في مجال دبلوماسية البيئة. فقد أصبحت هذه المنظمات تقوم بدور متعدّد الغايات والأغراض في هذا الصدد، فهي تقوم بوضع جدول أعمال المؤتمرات المتعلقة بالبيئة، كما تقوم أيضا بإعداد الدراسات المتخصصة، وبمساعدة مجموعات العمل، وبالإشراف على وضع مشاريع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وإدارة المؤتمر، وتساهم في أحيان كثيرة في مراجعة وتعديل الاتفاقيات البيئية الموجودة.

1 عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل موسى، مرجع سابق، ص 237، نقلا عن: R .Barston, **modern diplomacy**, London : Longman, 1997, p.163. , p

كما أنّ المؤتمرات الدبلوماسية المتعدّدة الأطراف هي من أهم آليات دبلوماسية البيئة، وعادة ما تقوم هذه المؤتمرات بإنشاء لجان فرعية ومجموعات عمل متخصصة لصياغة النص النهائي الذي سيتّفق المشاركون عليه. وقد طوّرت بعض المؤتمرات آليات جديدة أهمها الاجتماعات التحضيرية والمفاوضات الوزارية.¹

خامسا/ الدبلوماسية متعدّدة المسارات:

"الدبلوماسية متعدّدة المسارات" هي مفهوم قدّمه "جون مونتيفل" سنة 1982 حيث ميز بين مسارين للدبلوماسية الأول رسمي متعلق بالعمل الحكومي، والثاني غير رسمي متعلق بالجهات غير الرسمية كآلية لبناء السلام وفض النزاعات وطوّر هذا المفهوم كل لويس دايموند (Louis Diamond) و جون مكدونالد (John A. Macdonald)، حيث أصبحت "الدبلوماسية متعدّدة المسارات" تتكون من تسع مسارات، متمثلة في:

المسار الأول: وهي تلك الدبلوماسية التي يمارسها الملوك ورؤساء الدول والحكومات عبر بعثاتهم الدبلوماسية أو مبعوثهم الشخصيين ومندوبيهم الدائمين وموفديهم الرسميين. حيث يرى **جيمس هيفرمانز** (James Hevermans) أن دبلوماسية المسار الأول هي دبلوماسية ذوي الياقات البيضاء الذين يقفون أمام الكاميرات قبل أن يختفوا وراء أبواب لإجراء محادثات سرية.²

1 نفس المرجع، مرجع سابق، ص 239-240
2 محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية .. الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، ج2، الجزائر: دار هومة، 2004، ص21.

المسار الثاني: تتمثل دبلوماسية هذا المسار في الجهود التي تقوم بها الجهات والأشخاص غير الرسميين، والذين يتمتعون بدرجة معينة من التخصص في حفظ السلام والحوار والتعايش، ويسعون إلى القفز فوق منطق استخدام القوة، ويعملون على تشجيع الاتصال والتعاون داخل المجتمعات المنقسمة على نفسها.

المسار الثالث: وتكمن الآثار الفعلية والمحملة لهذا المجال على بناء السلام من خلال توفير الفرص الاقتصادية والصداقة والتفاهم الدولي وإنشاء قنوات رسمية للاتصال بالإضافة الى تقديم الدعم لأنشطة صنع السلام الأخرى. وعلى الرغم من أن معظم الشركات لا تنظر إلى نفسها على أنها فاعل لإحلال السلام فالحقيقة هي أن المفاوضات بشأن المال والموارد والعمل غالبا ما تكون أحد اهم المواضيع التفاوضية وبالتالي فان المفاوضات التجارية هي بالفعل مهمة في عمليات السلام.

المسار الرابع: دبلوماسية المواطن، والتي وتشمل النشاطات التي يقوم بها الأفراد والجماعات الخاصة وتسعى إلى تشجيع التفاعل والتفاهم بين المجتمعات المعادية والتي تنطوي على زيادة الوعي وتمكين هذه المجتمعات وتركز عادة على المستوى الشعبي وهذا النوع من الدبلوماسية غالبا ما ينطوي على تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والترويج لها في وسائل الإعلام والدعوة السياسية والقانونية للأشخاص والمجتمعات المهمشة.¹

1 Randall Cuthbert, “ North Korea: The Potential Application of Multi-Track Diplomacy to Conflict Resolution and Peace Building”, Institute For Multi-Track Diplomacy, Paper 16, April2005, pp.27-28. In : <http://imtd.org/wp-content/uploads/2017/03/OP-16.pdf>

ومن بين الاعمال التي دلت بها جون ماك دونالد على هذا النوع من الدبلوماسية هو ما قام به جون ماركس من اعمال من اجل تقريب وجهات النظر بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الامريكية في مسألة الارهاب حيث ان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد قررت على لسان وزير خارجيتها هنري كيسنجر ان مصدر كل شر هو الاتحاد السوفياتي.

المسار الخامس: مسار البحوث والتدريب والتعليم، حيث تعتبر المنح الدراسية والتعلم أحد أكثر الاشكال الأكثر حيادا سياسيا والاكثر استفادة في التفاعلات بوضوح من كلا الطرفين، ويتم نشاط هذا النوع من الدبلوماسية من عبر مؤسسات الرأي والفكر، حيث يتم جلب العلماء المهنيين اين يتم معالجة المشاكل والتنبؤ بمستقبل الاحداث وهذا يكون بمثابة دعم للحكومات.

المسار السادس: دبلوماسية النشاط الاجتماعي أو صنع السلام من خلال الدعاوي والمناشدات التي تقوم بها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، سواء محلي أو عالمي من رأي عام وجماعات الضغط ومصالح وجمعيات ومنظمات غير حكومية.

ويركز هذا المسار على القضايا التالية: نزع السلاح، حقوق الانسان، العدالة الاجتماعية والاقتصادية، قضايا متعلقة بالجماعات المصلحية الخاصة فيما يتعلق بسياسات عامة حكومية معينة، والنشاط بشكل عام على المستوى المحلي والدولي لتغيير الاوضاع الاجتماعية، مثل قضايا التنمية والفقر والصحة، والاقتصادية مثل

عدم المساواة في الاستغلال والتوزيع والتبعية، والقضايا السياسية مثل اللأمن وغياب الديمقراطية والحريات المختلفة، والتلوث البيئي والاحتباس الحراري... إلخ¹

المسار السابع: تركز دبلوماسية المسار السابع على قناعة أن كثيرا من النزاعات في العالم اليوم لديها المكون الديني كسبب مهم وأساسي وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون الدين جزءا من الحل لهذه النزاعات.

الدبلوماسية الدينية هي محاولة من جانب المجتمع الديني في جميع أنحاء العالم لتذكير الناس أن أنظمة الدين والمعتقد تقوم على السلام والمحبة بدلا من العنف والحرب والدبلوماسية الدينية لا تحاول الاطاحة بالحكومة أو تغيير السياسات الوطنية ولكن بناء الجسور بين الخصوم، وينبغي للحكومات أن تسهل هذه الجهود. والمثال على ذلك منتدى أمريكا والعالم الإسلامي السنوي والذي ينظمه مشروع العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي التابع لمعهد "بروكنجز"، الذي يجمع بين رؤساء حكومات وقادة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، ورجال الأعمال، والمجتمع الديني، ووسائل الإعلام لمناقشة أكثر القضايا إلحاحاً التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمعات المسلمة حول العالم.²

المسار الثامن: أي صنع السلام من خلال توفير الموارد وهذا يشير إلى مجتمع التمويل والمتمثلة في فاعلين الخير والمتبرعين بالأموال. فالمسار الثامن يمثل دبلوماسية المحسنين في العالم. وغالباً ما يكون هؤلاء أفراداً أو مؤسسات خاصة، ولكنهم أيضاً يشملون وكالات مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والوكالة

1 بومنجل خالد، "دور الدبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات"، على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=556500> ؛ [2016/02/15].

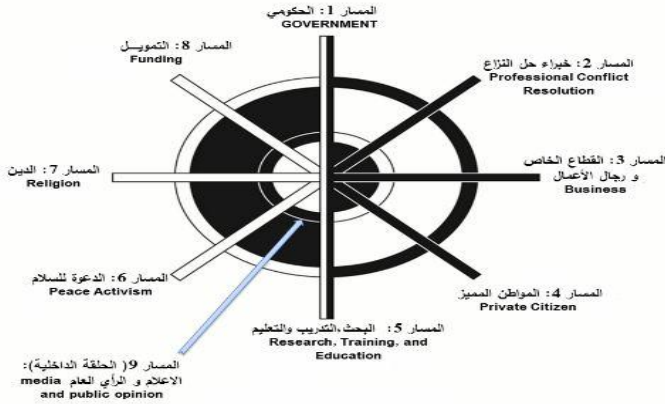
2 بومنجل خالد، مرجع سابق.

الأمريكية للتنمية الدولية، والمنظمات المشابهة لها. وبشكل عام، فإنهم ينشطون البرامج في جميع أنحاء العالم مما يدعم قضية الحضارة والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن تقديم الدعم للبرامج الصحية والمبادرات الحيوية الأخرى.¹

المسار التاسع: يتمثل في دبلوماسية الاتصالات ووسائل الاعلام، أي صنع السلام من خلال المعلومة.

فالدبلوماسية متعددة المسارات عموماً هي مناهج جديدة للتعامل الدبلوماسي مع النزاعات، تجمع جميعاً تحت اسم: "الدبلوماسية متعددة المسارات" وكل مساراً من هذه المسارات مرتبط على حده، بثلاثية الفواعل، القضايا والمجالات، والجماعات المستهدفة.

فقد ركز **مونتيفل** على الطابع غير الرسمي للدبلوماسية متعددة المسارات، بحيث أنه نشاط لا تقوم به الجهات الرسمية لوحدها، بل يتعداها إلى القطاع الخاص المجتمع المدني المحلي والعالمي، وصولاً إلى الرأي العام والأفراد.



الشكل رقم 04:

مخطط يوضح الدبلوماسية متعددة المسارات²

1 Randall Cuthbert, Op.cit, p.38

تكون الحكومة دائماً تحت مراقبة الرأي العام وأطراف المجتمع في بلدها، فما يشكل قوّة الدولة هو وعي الجماهير».¹ وقد كان ذلك بمثابة إعلان "نهاية السّرية" عن الممارسة الدبلوماسية، وفتح المجال لمشاركة الرأي العام والجماعات غير الحكومية.

كما أدّت التّحولات التي شهدتها المجتمع الدّولي خلال العقود الأخيرة إلى ظهور العديد من الفاعلين غير الحكوميين، الذين صار لهم تأثير بالغ في رسم وتسيير الشؤون الدّولية، وتزايد هذا التأثير إلى حدّ أنه بات يشكل مساراً ثانياً يسيّر جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية التقليدية، بشكلها الثنائي ومتعدّد الأطراف، وهذا ما حدا ببعض الكتّاب إلى إطلاق لفظ "الدبلوماسية غير حكومية" على هذا النشاط.

وتعتبر المنظمات الدّولية غير حكومية الفاعل الرئيسي في هذه الدبلوماسية، ودليل ذلك اقتران كل الإنجازات الدبلوماسية غير حكومية باسم واحد أو مجموعة من تلك المنظمات، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي ارتبط وجودها باسم الحملة الدّولية لحظر الألغام الأرضية التي ضمت مجموعة من المنظمات غير حكومية.²

ترى **ديبورا هيرلي** أنّ صناعة السّياسة التّقليدية تعتمد -على الأقل بصورة جزئية- على مفهوم أن الدّول تربط الناس معاً على أساس الجوار الجغرافي، فيفترض كامل النظام القانوني في العالم تقريباً مفهوم الموقع الحاسم، وللأحكام حدود أرضية، والناس ملزمون بها ضمن هذه الحدود. لكن مستخدمي الشبكات الرقمية العالمية لم

1 علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص 123-124.

2 كرام محمد الأخضر، "الدبلوماسية غير حكومية: بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير"، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 13، جوان 2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 34.

يعودو يمارسون الحدود الجغرافية، وبدلاً منها سيعترفون بشكل حدود تقررهما المجتمعات بنفسها، يخلقها المستخدمون الذين يشتركون في اهتمامات واحدة.¹

يرى جوزيف ناي أنّ الشركات، والجامعات، ومؤسسات والمجموعات الأخرى غير حكومية تطوّر قوة ناعمة خاصة بها، قد تعزّز أهداف السياسة الخارجية أو تتعارض معها. فذلك سبب أدى لجعل الحكومات تضمن أن تُعزّز أعمالها وسياساتها قوتها الناعمة بدلاً من أن تنتقص منها. وهذا صحيح على وجه الخصوص مادامت الموارد الخاصة للقوة الناعمة من المحتمل أن تتزايد أهميتها في عصر المعلومات المعلومة.²

فالدبلوماسية اليوم قد تحوّلت من المفهوم التقليدي المرتبط بالوظائف الأساسية للبعثات الدبلوماسية، إلى مفهوم جديد يأخذ بعين الاعتبار الفاعلين غير الحكوميين في تفاعلهم مع الممثلين والمبعوثين الدبلوماسيين، الذين يمثلون حكوماتهم على مختلف مستويات العلاقات الدولية. فقد عرّف جاك ميلينسون الدبلوماسية غير الرسمية على أنّها: «ميكانيزم (آلية) التمثيل والاتصال والتفاوض بين مختلف الدّول وباقي الفاعلين الدّوليين، حول كل ما يخصهم من شؤون».³

أصبحت المنظمات الدّولية غير الحكومية اليوم من أبرز الفاعلين الدّوليين، بتأثير من تطوّر وسائل الاتصال الحديثة. فعلى الصعيد الانساني أصبح العالم يشهد

1 فكتور ماير شونبرغ و ديبورا هيرلي في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناھيو، مرجع سابق، ص 214.

2 جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 41.

3 Marie tôrnquist-chesnier, "Les transformations de le diplomatie: Le role des ONG", Revue Géostratégiques, n° 16, Mai2007, p.49, in : <http://www.academiedegeopolitiqueparis.com/les-transformations-de-la-diplomatie-le-role-des-o-n-g/>

تضامناً كبيراً من مختلف الشعوب، بغض النظر عن الجنسيات وكل عوامل التفرقة التقليدية المبنية على الأسس العرقية أو الدينية أو اللغوية. وقد أدى هذا التأثير إلى اتساع نشاط هذه المنظمات في جميع الدول، رغم أن جذوره غالباً ما تكون أمريكية أو أوروبية. وزيادة على الانتشار الواسع فإن تلك المنظمات اليوم شملت بنشاطاتها كافة مجالات الحياة الانسانية حتى تضاعف عددها أربع مرّات من سنة 1960 إلى سنة 1998، ولم يكن هذا الازدياد اعتباطاً، وإنّما هو تزايد يرافقه قوة في التأثير.¹

فقد عملت المنظمات الدّولية غير الحكومية جنباً إلى جنب مع مثيلاتها المنظمات الحكومية في الكثير من المؤتمرات الدولية الهامة، مثل مؤتمر "ريودي جانيرو" سنة 1992، و"مؤتمر المرأة" في بكين، و"مؤتمر حقوق الانسان" في فيينا. وعملها هو ما يصطلح على تسميته بالدبلوماسية غير الحكومية، إذ تهدف هذه الدبلوماسية إلى تكوين مجتمع مدني عالمي، مهمته مراقبة نشاطات وسياسات الدّول في المجالات الاجتماعية والانسانية والبيئية المختلفة للتخفيف من استبداد الدّولة وتسلطها على شعوبها.²

فقد زاد تطوّر أشكال التنظيم السياسي وازدياد تأثير الرأي العام. الذي بدأ يتحرك ضد أسلوب الدبلوماسية الرسمية القائم على السرية، وتطوّر وسائل الاعلام والأطراف غير حكومية أدى إلى انتقال العمل الدبلوماسي إلى أسلوب آخر أسفر عنه عهد جديد في تطوّر الدبلوماسية، تركز على المبادئ الديمقراطية وتبني أسس جديدة

1 كرام محمد الأخضر، مرجع سابق، ص 36

2 علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص 122.

يقوم عليها التعامل الدولي من خلال المشاركة الشعبية وتأثير الرأي العام وهيئات المجتمع المدني، وهذا في إطار ما يُعرف بالدبلوماسية غير الرسمية.

هناك من يرى بأن "جوزيف مونتيفيل" (Joseph Montville) هو أول من تطرق إلى موضوع الدبلوماسية غير الرسمية، فيما أسماه بالدبلوماسية متعددة المسارات، فقد أشار في المسار الثاني إلى الجهود غير الرسمية للمختصين في المشاركة في حل النزاعات ونشر السلام.

وقد أشار "لويس دياموند" سنة 1991 أن هذه المبادرات غير الرسمية التي يمكن أن تسهل سير العلاقات الدولية وإحداث التعايش بين الأمم، لابد من تسميتها بالدبلوماسية غير الرسمية من خلال أنشطة الجهات الفاعلة غير الرسمية، كالمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وعالم الأعمال، والأوساط الدينية، والجمعيات الخيرية المجسدة في الرأي العام.¹

وقد تعرّز دور الدبلوماسية غير الرسمية من خلال "معهد الدبلوماسية متعدّدة المسارات" (*Institut for multi-track diplomacy*) في الولايات المتحدة الأمريكية، بمشاركة كل من جون مكدونالد و جيمس نوتر (James Notter) و لويس داياموند وهذا ما أعطى دفعا جديداً للدور المتنامي للدبلوماسية غير الرسمية وتوجيهها نحو السياسة العامة وحل المشاكل، من خلال الجهود المبذولة من طرف

1 منيرة بودرداين، دور الدبلوماسية غير رسمية في تنفيذ السياسة الخارجية: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، مذكرة ماجستير، 2009، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص40.

3 Institut for multi-track diplomacy, " What Is Multi-Track Diplomacy ? ", in : <http://imtd.org/about/what-is-multi-track-diplomacy/> ; [28/08/2017].

نوي الخبرة، وأغلب المواطنين العاديين، والتفاعل فيما بينهم، وتدخل المنظمات الفاعلة غير الحكومية.¹

بعض الباحثين يحصر جميع أنشطة الدبلوماسية غير الرسمية في دبلوماسية المنظمات غير الحكومية، حيث يرون أن اعتماد مصطلح دبلوماسية المنظمات غير الحكومية بدل الدبلوماسية غير الرسمية يؤكد الواقع العملي لهذه الدبلوماسية. فالتفاعل الرئيسي فيها هي المنظمات غير الحكومية التي تتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة، وتأخذ تلك المنظمات أثناء عملها شكلا من الأشكال الثلاثة التالية.

1. المنظمات الدولية غير الحكومية:

لا يكاد يخرج نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية عن أحد المجالات الأربعة الأساسية للتضامن الدولي: من دفاع عن حقوق الإنسان، وأشهر المنظمات العاملة في هذا المجال "منظمة العفو الدولية" في سعيها الدائم لمناهضة التعذيب والحد من استخدام عقوبة الإعدام وذلك شأن منظمة "هيومن رايتس ووتش" أيضا. وتقديم المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ ونماذج المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال كثيرة أهمها، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود..إلخ

ويضاف إلى تلك المجالات السابقة مجال حماية البيئة التي زاد الاهتمام اليوم بها وبمشكلاتها المختلفة كالحفاظ عليها البيئة من التلوث وحماية طبقة الأوزون وحماية الأنواع المعرضة للانقراض...، وهذه المجالات وغيرها كثير، صارت ميادين عمل للمنظمات غير الحكومية. وتأتي منظمة السلام الأخضر في مقدمة تلك المنظمات نظرا لنشاطاتها المشرفة في مجال حماية البيئة، والشأن نفسه بالنسبة لمجال دعم

التنمية إذ أن هنالك العديد من المنظمات التي تعمل في مجالات مكافحة الفقر وتقديم قروض صغيرة لمواطني الدول الأكثر فقرا من أجل تحسين مستوى معيشتهم، ولعل أشهر تلك المنظمات منظمة "أوكسفام" (OXFAM).¹

2. نشاط اتحادات المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمامات المشتركة: بغرض

تنسيق الجهود بينها تقوم المنظمات غير الحكومية العاملة في نفس المجال، بتشكيل اتحادات تسهل عملها وتسهم في تحقيق التكافل فيما بينها بهدف الوصول إلى الغايات المشتركة للجميع. فنجد اتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي الذي يهدف إلى تعزيز التنسيق بين لمنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي، والعمل على ضمان استمرار عمليات التنمية المستدامة، والمساهمة في إقامة سلام عادل ودائم وبيئات مستقرة في جميع أنحاء العالم. وتكريس مبدأ توفير وحماية حريات وحقوق الأفراد والمجتمعات، كذا القيام بدراسات اجتماعية وتقنية تعتمد أساسا على مبادئ المشاركة والتعددية، في سبيل تطوير المجتمع المدني بشكل تعاوني. والقيام بالأنشطة التي تساهم في عرض الثقافة والقيم الإسلامية، والمساهمة في إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالعالم الإسلامي بشكل شامل وجماعي، والاجتهاد في متابعة التطورات ومناطق الأزمات ذات الصلة، واتخاذ موقف مشترك فيما يتعلق بالأحداث والمتغيرات الدولية الجارية. والشأن ذاته بالنسبة لمنظمة كاريتاس (CARITAS) التي تجمع كل المنظمات الكاثوليكية غير الحكومية، وتوجد العديد من هذه الاتحادات والائتلافات في المجالات الثقافية العلمية الاجتماعية.. إلخ

3. الاتحادات الوطنية للمنظمات غير الحكومية: تسمح هذه الاتحادات لجميع

المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية بالمشاركة في المناقشات العامة وعمليات التفاوض الدولية، فهي بذلك تشكل جسرا ينقل نشاط تلك الجمعيات

1 كرام محمد الأخضر، مرجع سابق، ص 42-43.

الوطنية إلى النطاق الدولي، يكون الهدف الرئيسي من خلاله خلق برامج وطنية وتحالفات إقليمية ودولية لتنفيذ تلك البرامج.¹

رغم أن الدبلوماسية غير الرسمية لا تزال في بداياتها، إلا أنها قد ساهمت في تحقيق تقدم دبلوماسي كبير اعترف به كلا من الأمن العام السابق للأمم المتحدة **كوفي عنان** وبعده **بان كي مون** حيث جعلت قوة وتأثير هذه الدبلوماسية الأمم المتحدة في أمس الحاجة لنشاطاتها، بحيث صارت لا تستطيع الاستغناء، نظرا للإنجازات العديدة التي حققتها بفضلها في مجال السلم والأمن الدوليين.

لقد أصبحت الدبلوماسية مدعوة لطرح كافة الاحتمالات للتعامل مع التحولات في النظام الدولي، خاصة فيما يتعلق بظهور قوى جديدة وتكتلات اقتصادية كبرى، وبرز مفاهيم ومصالح جديدة وتراجع عقائد وقيم، وتغير الأوزان النسبية للدول والمناطق في العلاقات الدولية.

فالتحول في النظام الدولي سيؤدي إلى توسيع نمط الدبلوماسية متعددة الأطراف بشكل أكبر، وسيكون أكثر أنماط الدبلوماسية فاعلية وتعاملا مع القضايا الدولية، وسيظهر ذلك بشكل واضح جدا من خلال الدور الذي سوف تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة أو المنظمات الإقليمية التي تكون أكثر تخصصًا ويغطي نشاطها اختصاصات أكثر.

ولن يقتصر النشاط الدبلوماسي على المؤسسات التقليدية، وسيزداد دور الرأي العام الداخلي والعالمي أكثر فأكثر مما سيؤدي إلى توافق الدبلوماسية مع رغبات الرأي العام والانفتاح عليه. ولذلك فقد ظهرت دبلوماسية جديدة هي "الدبلوماسية

1 كرام محمد الأخضر، مرجع سابق، ص43.

العامّة" (*Public Diplomacy*) التي تستهدف تحريك إمكاناتها الخارجية في تفاعل ديناميكي عميق مع مواردها الداخلية، والدفع باتجاه تحقيق الأمن الحضاري الشمولي والجماعي، وكذلك دعم العلاقات بين الدّول بشكل أكبر وأوثق. وقد تجسدت أطراف الدبلوماسية الأساسية في مجموعة متنوعة من التنظيمات الشعبية، والتكوينات المهنية والثقافية والدينية واتحادات الكتاب والأدباء والفنانين والطلّاب والشباب والفرق الرياضية والفنية وحركات حقوق الإنسان وغيرها.¹

المطلب الرابع: الدبلوماسية العامة.

يعد مفهوم الدبلوماسية العامة (*Public Diplomacy*) من المفاهيم القديمة التي تتخذ مدلولات حديثة، فهي تلك النشاطات التي تتجه إلى مخاطبة الجماهير بوسائل شعبية، لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب وكسب تأييدها.² عرّفها تقرير اللجنة الاستشارية الأمريكية للدبلوماسية العامة سنة 1991 على أنها: ((التبادل المفتوح والحر للأفكار والمعلومات، وهي التي تعد سمة ملاصقة للمجتمعات الديمقراطية)). ويتضح من هذا التعريف أنه يحصر الدبلوماسية العامة في النظم الديمقراطية، وهذا الأمر الذي لا تؤكد الممارسة العملية، فهناك الكثير من الكتابات عن الدبلوماسية العامة للصين، التي لا تعد دولة ديمقراطية بالمفهوم الدقيق.³

1 عبد الفتاح علي الرشوان ومحمد خليل الموس، مرجع سابق، ص 72 - 73

2 عطا محمد صالح زهرة، مرجع سابق، ص 103.

3 See: John Tourist, "China Uses Language Training as Public Diplomacy Tool", Available on the web site of Public Diplomacy Watch: <http://www.publicdiplomacywatch.com>

أما اللجنة الاستشارية الأمريكية للدبلوماسية العامة، فتري في تقرير لها سنة 2003، بعنوان "تغيير العقول وكسب السلام: توجّه استراتيجي جديد للدبلوماسية العامة في العالم العربي والإسلامي" [أو ما يعرف أيضا بتقرير **جيري جيان** (Edward Peter DJEREJIAN)]، أن الدبلوماسية العامة هي: ((الترويج للمصالح الوطنية عن طريق إعلام المواطنين وإخبارهم، إلى جانب جذبهم و التأثير فيهم))¹. عرفت كتابا الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية بأنها: ((البرامج التي تطلقها الدولة بنية الإعلام والتأثير في الرأي العام في البلدان الأخرى)).

ويضيف تقرير (GAO) (*Report of the United States General Accounting Office*) لسنة 2003، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول استخدام الدبلوماسية العامة من أجل الحصول على تأييد خارجي لسياستها الخارجية، مؤكدا أن الدبلوماسية العامة تتم عن طريق مجموعة متنوعة من البرامج، والتي تقوم على توظيف التواصل بين الأفراد.²

أما المركز الثقافي البريطاني، فيعرفها على أنها: ((عمل يهدف إلى الاتصال وبناء علاقات مع الأفراد ومؤسسات عبر البحار، من أجل تحسين الإدراكات وتقوية تأثير المملكة المتحدة)).

1 World, The US Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim. "Changing Minds Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab & Muslim World", US House of Representatives, October 1, 2003, p.13.

2 Report of the United States General Accounting Office (GAO), "U.S Public Diplomacy: State Department Expands Efforts but Faces Significant Challenges", U.S House of Representatives, (September.2003), p. 9.

في حين يعرفها تقرير اللورد كارتر أوف كوليز (Carter Of COLES) عن الدبلوماسية العامة، الصادر عن وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية سنة 2005، على أنها: «عمل يهدف إلى الإعلام والارتباط بأفراد ومؤسسات عبر البحار، من أجل فهم وتأثير أفضل للمملكة المتحدة، بصورة تتلاءم مع الأهداف الحكومية متوسطة وطويلة المدى»¹.

وقد عرف هانز توش (Hans N. Tuch) الدبلوماسية العامة في كتابه "الاتصال بالعالم: الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة فيما وراء البحار" على أنها: «عملية حكومية للاتصال بالعامة من الدول الأجنبية، في محاولة لإيجاد فهم واضح لأفكار ومعتقدات و مؤسسات وثقافة، بل والأهداف الوطنية والسياسات الحالية».

ويفرق هانز بين الدبلوماسية التقليدية والعامة، في أن الأولى تقيم العلاقات بين الدول عن طريق التفاعلات بين الحكومات ووزارات الخارجية بالأساس، وبالتالي فهي تتطلب قدر من الخصوصية والسرية؛ في حين أن الدبلوماسية العامة هي عملية منفتحة تهدف للوصول إلى الجماهير².

إذا فالدبلوماسية العامة في تعريفها البسيط، تعني الآليات والبرامج التي تنتهجها الحكومات لتعزيز مصالحها الخارجية، من خلال التوعية والإعلام والتأثير على

1 **Coles Carter of** , “Review on Public Diplomacy: the Foreign and Commonwealth Office and HM Treasury” December, 2005, p.8., in: <http://www.fco.gov.uk/Files/kfile/Definitions%20of%20Public%20Diplomacy.pdf>; [02/04/2010].

2 **Hans N. Tuch**, Communicating with the World: Us Public Diplomacy Overseas, George Town: Georgetown University Press, 1990. p.3.

الجمهور الأجنبي ورأيه العام وكذلك جماعات المصالح فيه، بما يحد من سوء الفهم الذي يمكن أن يعقد العلاقات الخارجية.¹

من خلال ما سبق نستنتج أن الدبلوماسية العامة تحتوي على خمسة عناصر هي:

✓ دولة تقوم بإرسال رسائل، بهدف خلق صورة ذهنية عنها لدى الأطراف المستقبلية.

✓ الطرف أو الأطراف المستقبلية لهذه الرسائل.

✓ محتوى الرسائل الاتصالية.

✓ وسائل إرسال هذه الرسائل.

✓ فعالية الرسالة الموجهة.

مصطلح "الدبلوماسية العامة" وضعه **إيدمون غاليون**، عميد كلية "فليتشر" للحقوق والدبلوماسية وموظف سابق في السلك الدبلوماسي سنة 1965 ، حيث حدده بقوله: « الدبلوماسية العامة تتناول تأثير المواقف العامة على صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية [...] و تنطوي على أبعاد العلاقات الخارجية التي تتجاوز الدبلوماسية التقليدية، والإفادة من قياس الحكومات للرأي العام في البلدان الأخرى، والتفاعل بين المجموعات والمصالح الخاصة في بلد ما مع مجموعات ومصالح بلد آخر، ورفع التقارير حول الشؤون الخارجية وأثرها على السياسة، والتواصل بين اللذين يعملون في مجال الاتصالات، وبين الدبلوماسيين والمراسلين الأجانب، وعملية

1 **سعود كابلي**، "الدبلوماسية العامة: الفريضة الغائبة"، في:

[11/03/2010]. <http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=3262>

التواصل بين الثقافات. والأمر المركزي بالنسبة للدبلوماسية العامة هو التدفق التحويلي للمعلومات والأفكار¹.

هناك من يرى أن تجسيد هذا النوع من الدبلوماسية كان على يد إدوارد مورو (Edward R. Murrow)، الذي كان رجلاً متعدد المواهب والإمكانات. كان صحافياً، وشخصية دولية، ومذيعاً، ومن المشاهير، وكان في آخر فصل من حياته، موظفاً حكومياً ودبلوماسياً. وقد عينه الرئيس جون كينيدي سنة 1961 لرئاسة وكالة الإعلام الأميركية (USIA)، وكان أعلى شخصية مفسرة للسياسة الخارجية لمشروع "الحدود الجديدة" للرئيس كينيدي حتى استقالته بسبب حالته الصحية بعد ذلك بثلاث سنوات. وأصبح في الواقع أول تجسيد لما لم يكن قد سمي بعد، ألا وهو ميدان الدبلوماسية العامة².

في غضون الحرب الباردة، نجحت إستراتيجية الاحتواء التي انتهجها الغرب في الجمع بين القوة الصلبة المتمثلة في الردع العسكري، وبين القوة الناعمة التي تمثلت في اجتذاب الناس خلف الستار الحديدي. وخلف جدران الاحتواء العسكري نجح الغرب في تدمير الثقة السوفييتية في الذات باستخدام الإذاعات المختلفة، ومن خلال التبادل الطلابي والثقافي، والنجاح الذي حققه الاقتصاد الرأسمالي. وكما اعترف لاحقاً أحد العملاء السابقين بهيئة الاستخبارات السوفيتية (KGB): «كانت عمليات التبادل الثقافي بمثابة حصان مطاردة بالنسبة للاتحاد السوفييتي. فقد لعبت دوراً هائلاً في

1 كروكر سنو، "مورو في الخير العام: من شؤون الصحافة إلى الدبلوماسية العامة"، في: [11/03/2010]. <http://www.america.gov/st/humanrights-arabic/2008/June/20100629170217x0.2784235.html>

2 نفس المرجع.

تآكل النظام السوفييتي)). وبعد نهاية فترة حكم الرئيس الأميركي دوايت إيزنهاور قال إنه كان ينبغي عليه أن يستقطع المال من ميزانية الدفاع لاستخدامه في تقوية وكالة الاستخبارات.¹

كانت الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة تخوض حرباً إيديولوجية واسعة النطاق جنباً إلى جنب مع سياسة الاحتواء العسكري، التي هدفت من خلالها إلى محاصرة الاتحاد السوفييتي. وقد لعبت الوكالة الأمريكية للاستعلام (USIA)، وغيرها من المؤسسات الإعلامية والدعائية الأخرى دوراً حيوياً في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور الخاضع للأنظمة الشيوعية وقتها. وكان للبرث الإذاعي المبعث من راديو "صوت أمريكا" و "راديو أوروبا الحرة" و "راديو الحرية" وقتها، الدور الأكبر في صنع رأي عام مناصر لأمريكا والغرب عامة، سواء كان ذلك داخل أوروبا أو في الاتحاد السوفييتي نفسه.²

كما أن ظهور منشقين سياسيين في الجبهة الشرقية، وما لقوه من رعاية ودعم من الغرب الليبرالي قد مثل عنصر ضغط إضافي على الحكومات الشيوعية. ومن المعلوم هنا أن الولايات المتحدة قد عمدت إلى تطويق المد الشيوعي، سواء في أراضيها أو في القارة الأوروبية، من خلال دعم التيارات اليسارية المعادية للاتحاد السوفييتي، فقد بدأت الولايات المتحدة وقتها بتشكيل حركة فكرية معادية للشيوعية،

1 جوزيف ناي، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب"، مرجع سابق.

2 Helle Dale , "Anti-Americanism and Responses to American Power", Heritage Lecture (7 April , 2005), in: <http://www.heritage.org/research/lecture/old-anti-americanism-and-responses-to-american-power>; [02/07/2017].

خصوصا بين اليسار غير الشيوعي، وعملت على دعمها مؤسسيا وماليا لاستخدامها في مواجهة الشيوعية السوفييتية.¹

كانت فترة رئاسة إدوارد مورو (Edward R. Murrow) لوكالة الإعلام الأميركية سهلة وصعبة في آن واحد. فقد كان بإمكانه الوصول إلى كبار الشخصيات ورجال الدولة البارزين في العالم والاجتماع بهم. وبحكم كونه صحفيا طيلة حياته أفاد من ذلك في جمع المعلومات ونقلها. ووصف دوره الحكومي كمن يعمل على "أساس الحقيقة" و"استخدام الكلمات وليس السلاح" لجعل سياسة الولايات المتحدة الخارجية قابلة للفهم في كل مكان، وقابلة للقبول حيثما أمكن. وضغط في سبيل الكشف والصراحة التامة الدقيقة في إذاعتي "أوروبا الحرة" و "صوت أميركا".

أما على صعيد آخر، فقد كان لاتفاقية التبادل الأكاديمي والثقافي التي تم توقيعها أوائل الخمسينات، في أجواء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، دورا حيويا في تعظيم القوة الناعمة الأمريكية واختراق النسيج الإيديولوجي السوفييتي. ففي إطار هذا البرنامج تمكن نصف مليون روسي من زيارة الولايات المتحدة ما بين 1958 و1988، وقد تولى الكثير من عناصر هذه البعثات الروسية مناصب متقدمة فيما بعد، سواء كمستشارين أو وزراء أو مدراء مؤسسات بحثية وعلمية، حاملين معهم التصورات والقيم الأمريكية التي اكتسبوها هناك. بل إن كثيرا من هؤلاء لعبوا دورا متقدما بعد ذلك في تسريع وتيرة تفكيك الاتحاد السوفييتي، سواء

1 Angel Rabasa (and others), "Building Moderates Muslim Networks", RAND Corporation, Centre for the Middle East Public Policy (2007), in: http://www.rand.org/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf; [02/07/2017].

كان ذلك من مواقعهم كموظفين في الدولة أو كمنشطاء سياسيين وحقوقيين معارضين. ورغم المخاوف الكبيرة التي كانت تنتاب الأمريكيين من اختراق وكالة الاستخبارات الروسية للجامعات والمراكز البحثية الأمريكية عبر هذه البعثات العلمية، إلا أنهم كانوا يرجّحون أن المكاسب السياسية والثقافية التي يمكن جنيها هي أكبر وأهم من أي اختراق استخباراتي.¹

لقد كان انتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظومة الشيوعية خلال حقبة الحرب الباردة يعتمد القوة العسكرية وترسانة الردع النووي والصواريخ العابرة للقارات، بقدر ما كان يعتمد على القوة الناعمة المستندة إلى وسائل الدعاية والإعلام، وأدوات الدبلوماسية العامة، المؤثرة جدا في اتجاهات النخبة والجمهور الخاضعين لأنظمة الحكم الشيوعي. فقد كان "راديو أوروبا الحرة" مثالا يبيث أخبار العالم وينشر القيم، والأحلام الليبرالية التي ألهمت أجيال متلاحقة من شعوب أوروبا الشرقية والفضاء السوفييتي الواسع، كما أن صورة أمريكا "الديمقراطية" والمنفتحة، قياسا بالعواصم الشيوعية المحاصرة خلف الأسوار الحديدية والتي حرصت وسائل الدعاية والأفلام الأمريكية على ترويجها على نطاق واسع، تثير وعي و تستثير مشاعر ملايين من شعوب الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، إذ كان الكثير منها يتطلع من خلف الجدار الحديدي، إلى بلوغ الضفة الأخرى من العالم، والتنعّم بخيراتها ورفاهها العام. وفعلا مثلت تجربة ألمانيا الغربية بعاصمتها الزاهية برلين الغربية،

1 Joseph Nye, "Soft Power and Higher Education", (Harvard University, 2003), in: <http://net.educause.edu/ir/library/pdf/FFP0502S.pdf>; [25/10/2010].

ضربا من التحدي والغواية الصارخين، ليس للجار الألماني الشرقي فحسب، بل لسائر شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي الخاضعة للنظام الشيوعي.¹

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدركت الولايات المتحدة أن ثمة خلا واضحا في صورتها لدى العالم العربي والإسلامي، وهو الأمر الذي أثر بصورة كبيرة على سياستها الخارجية وأهدافها في العالم العربي بشكل سلبي. وتساءلت الولايات المتحدة لماذا يكرهونها؟ أي لماذا يقومون بعمليات إرهابية ضدنا؟ وعلى الرغم أن الاعتقاد بكرة العرب والمسلمين للولايات المتحدة وأوروبا هو ليس نابعا من دراسات ميدانية، إلا أن الإدارة الأمريكية قد تعاملت مع الأمر على أنه حقيقة واقعة يجب التعامل معها بحرص شديد.

لقد أدركت الولايات المتحدة أهمية القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة في تحقيق أمنها. وقد تجلّى ذلك واضحا بعد الحرب الإنجلو-أمريكية على العراق حيث كانت حرب الأسابيع الأربعة في العراق استعراضا مبهرًا لقوة الولايات المتحدة العسكرية الكبيرة التي نجحت في إقصاء صدام حسين. لكنها لم تنجح في جعل الولايات المتحدة وبريطانيا حصينة ضد الإرهاب، إلى جانب كونها باهظة التكاليف.

من هنا تتبين الأهداف الأمنية للدبلوماسية العامة، حيث تلعب - طبقا لمفهوم الولايات المتحدة - دورا فيما يعرف بالأمن الوقائي (*Preventive Security*)، حيث أنه في عصر العولمة والاعتماد المتبادل، وبسبب الثورة الهائلة في وسائل الاتصال أصبح من الصعب على الدول الحفاظ على أمنها بالوسائل التقليدية من جيوش وأسلحة، حيث امتد مفهوم الأمن ليشمل عناصر غير عسكرية، كالعناصر الاجتماعية

1 Helle C. Dale, Op.cit.

والثقافية والاتصالية. فباتت دبلوماسية الإقناع القائمة على الثقافة، والمعلومات، والاتصال بال جماهير من أهم خطوط الدّفاع الأولية التي يمكن أن ترتكز عليها الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، وذلك لاتسامها بالسهولة وانخفاض تكاليفها.

أكد جوزيف ناي أن الحرب ضد الإرهاب ليست صداما بين الحضارات (الإسلام في مواجهة الغرب)، بل نستطيع أن نعتبرها حربا أهلية داخل الحضارة الإسلامية بين المتطرفين الذين يستخدمون العنف لفرض رؤيتهم وبين الأغلبية من المعتدلين الذين يبتغون أشياء مثل توفير فرص العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، والكرامة، في الوقت الذي يمارسون فيه طقوس عقيدتهم. ولن يكتب النصر للولايات المتحدة ما لم ينتصر المعتدلون.¹ والقضية هنا ليست ما تعتقده الولايات المتحدة بشأن حربها ضدّ الإرهاب فقط، وإنما ما يعتقده الطرف الآخر أيضا وهذا هو دور الدبلوماسية الرسمية والشعبية في إقناع الحكومات والشعوب بأن الحرب على الإرهاب والإرهابيين ليست تسمية أكثر شعبية للحرب على الإسلام والمسلمين.

كما يضيف أنه: ((لن تتجح قوة أمريكا الناعمة أبدا في اجتذاب أسامة بن لادن والمتطرفين، فالقوة الصلبة فقط هي الجديرة بالتعامل معهم. لكن القوة الناعمة ستلعب الدور الحاسم في اجتذاب المعتدلين وحرمان المتطرفين من الحصول على أنصار جدد)).

وكان من بين النصائح التي قدّمها أحد الخبراء في مجال الدبلوماسية العامة حول ما يجب عمله في العالم العربي والإسلامي: بناء تحالف واسع ضد الإسلاميين، من الدول والجماعات والأفراد من ذوي البواعث المختلفة؛ وتوظيف الحرب غير

1 جوزيف ناي، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب"، مرجع سابق.

المتوازية في معركة الدبلوماسية العامة ضد الإسلاميين؛ وإيجاد نقاط ضعف يمكن استغلالها واغتنام لحظات الفرص، والتنافس على عقول النشء الإسلامي، والاستثمار في التعليم خصوصاً في تعليم اللغة الانجليزية.

ترى الكاتبة كريستين لورد (Kristin M. Lord) أنه على الرغم من أن إعلاء المصالح الوطنية الأمريكية يستوجب عدم تغيير السياسات الأمريكية لمجرد أن الرأي العام العالمي لا يؤيدها، إلا أن ذلك لا يعني تهميش تلك المواقف أو إغفال تأثيرها على المصالح القومية الأمريكية.

ومن هذا المنطلق أضحت الدبلوماسية العامة آلية هامة لاستعادة المكانة الدولية للولايات المتحدة في ضوء عدّة متغيرات محورية أهمها ما يلي:

أولاً: انتشار الديمقراطية على المستوى العالمي بما يعني أن توجهات الرأي العام في كل دولة تؤثر بصورة مباشرة على برامج الساسة المنتخبين تجاه الولايات المتحدة.

ثانياً: تصاعد التحديات العالمية النطاق التي تتجاوز آثارها السلبية الحدود السياسية للدول فرادى مثل تغيّر المناخ والتلوث والإرهاب ونشاط شبكات الجريمة المنظمة وتدفق اللاجئين، بما جعل مقولات وحدة المصير البشري حقيقة واقعة في ضوء ما تفرضه مواجهة هذه المشكلات من ضرورة تضافر الجهود الدولية الجماعية.

ثالثاً: سعي التنظيمات الإرهابية لنشر الأفكار والأيديولوجيات المتطرفة بحيث لم يعد التصدي لتلك التهديدات بالوسائل العسكرية وحدها مُجدياً بما يجعل التصدي لتلك الأفكار بمنظومة فكرية مضادة حيويًا لتقويض الدعائم الفكرية التي تستند إليها التنظيمات الإرهابية في حشد التأييد واستقطاب عناصر جديدة لصفوفها.

رابعًا: ثورة الاتصالات والمعلومات التي أضحت تحتم تنويع وسائل التواصل مع الرأي العام العالمي لتوصيل الرؤى والمواقف الأمريكية عبر وسائط متنوعة.

خامسًا: صعود فاعلين دوليين جدد ذوي تأثير متنامي في النظام الدولي سواء كانوا دولاً مثل الصين أو تكتلات دولية مثل الاتحاد الأوروبي أو وسائل إعلام عالمية الانتشار (مثل قناة الجزيرة و CNN) التي يشاهدها حوالي ملياري شخص يوميًا في مختلف أنحاء العالم أو الشركات دولية النشاط، بما يعني أن الولايات المتحدة يجب أن تتعامل مع تلك المتغيرات للحفاظ على مكانتها في النظام الدولي.¹

كما يرى فيليب تايلور (Philip Taylor)، أستاذ الاتصالات الدولية في جامعة "لينز" بالمملكة المتحدة، أن أهمية الدبلوماسية العامة تكمن في أنها تعمل كملين للسياسة الخارجية من خلال تهيئة القبول العام في البلدان الأجنبية لأنشطة دولة أخرى، ويتم ذلك من خلال طريقتين: الأولى إبراز الثقافة والقيم الوطنية، والثانية نشر الأخبار والمعلومات. وأشار الكاتب إلى أن العديد من الدول أنشأت هيئات رسمية أو شبه رسمية لتقوم بهذه المهمة نيابة عنها، وتتمثل مهامها في توفير التدريب باللغات الأجنبية في البلدان الخارجية وإرسال المعارض الوطنية أو المتحدثين البارزين في جولات خارجية، وهدف هذه الهيئات - حسب الكاتب - هو إطلاع الجمهور الأجنبي على أفضل ما لدى الدولة، بما يجعل هذا الجمهور يحسن الظن والتصور بشأن هذه

1 محمد عبد الله يونس، "رؤية جديدة لتفعيل الدبلوماسية العامة في عهد أوباما"، تقرير واشنطن، في: <http://fatehforums.com/forumdisplay.php?f=18> [14/05/2009].

الدولة بهدف تعزيز التفاهم المشترك بين الشعوب وبالتالي العلاقات الطيبة بين البلدين.¹

جاء في تحديد الوكالة الإعلامية الأمريكية أن أهداف الدبلوماسية العامة تشمل ترقية المصلحة الوطنية والأمن القومي، ويتم ذلك عن طريق فهم وإعلام المواطنين الأجانب والتأثير فيهم، وتوسيع الحوار بين الأمريكيين والمؤسسات الأجنبية والمواطنين الأجانب ومؤسساتهم، حيث يتم ذلك عن طريق شرح السياسات الأمريكية والدفاع عنها بأساليب تتمتع بمصداقية وبمعاني واضحة، وذلك بإمداد الشعوب الأجنبية بمعلومات حول الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها وقيمها ومؤسساتها. كما تستعمل لإقامة علاقات دائمة وفهم متبادل.

أما **مارك ليونارد (Mark Leonard)**، فيرى أن الدبلوماسية العامة تستطيع أن تحقق مجموعة من الأهداف، من بينها:

✓ زيادة التآلف لدولة ما (*Increasing familiarity*)، أي جعل الأفراد يفكرون في الدولة ويطوروا صورتها الايجابية لديهم.

✓ زيادة التقدير (*Increasing appreciation*)، أي بناء مشاعر إيجابية للدولة، بجعل الآخرين ينظرون إلى القضايا من وجهة نظر تلك الدولة.

✓ ربط الشعوب (*Engaging people*)، أي تشجيع الشعوب على النظر للدولة على أنها أفضل الأماكن للسياحة والدراسة ولشراء المنتجات، ولتبني قيمها أيضا.

1 **فيليب تايلور**، "الدبلوماسية العامة و مكانتها في السياسة الخارجية"، مجلة الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية (السعودية) العدد 52، أكتوبر 2010، ص39.

✓ التأثير على توجهات الأفراد (*Influencing people's behaviors*)، عن طريق تشجيع الشركات على الاستثمار، وتشجيع الأفراد على تأييد موقف الدولة.¹

إن إسهام المعلومات الحكومية المباشرة في العلاقات الثقافية طويلة الأجل تتباين طبقاً لثلاثة أبعاد أو مراحل من الدبلوماسية العامة، ولا يقل أي بعد من هذه الأبعاد الثلاثة أهمية عن غيره. وتشكل الاتصالات اليومية البعد الأول والأكثر مباشرة، والذي يشتمل على شرح سياق قرارات السياسة الداخلية والخارجية. كما يشتمل هذا البعد على الإعداد للتعامل مع الأزمات. ففي حالة حدوث نقص في المعلومات بعد وقوع حدث يسارع آخرون إلى سد الفراغ.

والبعد الثاني هو الاتصالات الاستراتيجية، التي تعمل على تنمية مجموعة من الموضوعات البسيطة، كما هو الحال مع الحملات السياسية أو الإعلانية. وفي حين يُقاس البعد الأول بالساعات والأيام، فإن البعد الثاني يستغرق عدة أسابيع أو أشهر، أو حتى سنوات.

أما البعد الثالث للدبلوماسية العامة فيتلخّص في تنمية العلاقات الدائمة مع أفراد أساسيين على مدى سنوات أو حتى عقود عديدة، وذلك من خلال المنح الدراسية، واتفاقيات التبادل، والبرامج التدريبية، والحلقات الدراسية، والمؤتمرات، والوصول إلى القنوات الإعلامية. وهذه البرامج تعمل على تنمية ما أطلق عليه

1 Mark Leonard, "Diplomacy by Other Means", *Foreign Policy*, 2002a, Sep-Oct. n° 132, p.50. Or in: <http://ics.leeds.ac.uk/papers/vp01.cfm?outfit=pmt&folder=7&paper=1062>; [25/10/2010].

الصحافي الأميركي إدوارد مورو "الأقدام الثلاثة الحاسمة الأخيرة" الاتصالات المباشرة، إلى جانب تعزيز المصادقية كنتيجة للتبادل.¹

من خلال عرض هذه الأبعاد الثلاثة نستنتج أن الدبلوماسية العامة تعتمد على وسائل عديدة ومتميزة، نلخصها فيما يلي:

1. الإذاعة المسموعة والمرئية والصحافة، فمحطات الإذاعة تنقل إلى مختلف

الشعوب أسلوب الحياة في الدول التابعة لها ووجهة نظرها حول القضايا المختلفة، وتحاول التأثير في الشعوب التي يصل إليها صوتها بمخاطبة كل منها بلغته. وإذاعة لندن، صوت أمريكا وصوت ألمانيا أمثلة على ذلك.

2. الاتحادات والروابط، كالاتحادات النسائية وجماعات أنصار السلام واتحادات الأدباء والفنانين والاتحادات العمالية والطلابية والروابط المهنية الأخرى. فكلها تنظيمات شعبية تمتلك القدرة على التحرك والاتصال بال جماهير، ومن فوق منابرهما يتم التفاهم والاتصال الشعبي.

3. المبعوثون إلى الخارج بشتى أشكالهم وألوان ثقافتهم كرجال العلم والدين فهم يشكلون أدوات غير رسمية للدبلوماسية العامة لبلادهم، يتحدثون عنها ويرفعون من مكانتها من خلال قيامهم بأعمالهم العلمية أو الدينية. وتعنى الدول في أيامنا هذه بإرسال مثل هؤلاء المبعوثين ليكونوا ممثلين غير رسميين لها، ولا شك أن نجاحهم يخدم أهداف دولهم ومصالحها في الخارج.

4. خبراء المنظمات الدولية من الاقتصاديين والاجتماعيين والفنيين وغيرهم، فهؤلاء الخبراء يتحدثون أثناء أدائهم لأعمالهم في القضايا المختلفة وينقلون

1 جوزيف ناي، "الدبلوماسية العامة الجديدة"، مرجع سابق.

بشكل أو بآخر وجهة نظر دولهم حول مختلف القضايا المحلية والدولية ويكون لهم تأثير ضخم على الرأي العام قد يفوق تأثير بعض السفراء. ولذلك على الممثلين الدبلوماسيين العمل على تنسيق جهود مثل هؤلاء المبعوثين وتوجيههم بما يتفق ومصالح بلدانهم من خلال الاتصال المستمر بهم.¹

5. توزيع المنشورات المختلفة، وتقديم الكتب والمجلات للدول كهدايا، حيث تستخدم لنشر الثقافة والقيم الأمريكية... الخ

6. استقبال وإرسال الفرق الرياضية والفرق الغنائية والفنانين.

كما أن التوجه القائم على تركيز الإعلام الجماهيري يلعب دوراً بالغ الأهمية. فالحكومات تحتاج إلى تصحيح التحريفات اليومية لسياساتها، فضلاً عن محاولة بث رسالة استراتيجية أطول أجلاً. والقوة الأساسية الكامنة في توجه الإعلام الجماهيري تتلخص في قدرته على توليد الوعي العام ووضع الأجندات. ولكن نقطة ضعف هذا التوجه تكمن في عجزه عن التأثير على كيفية تلقي الرسالة في البيئات الثقافية المختلفة. فالجهة المرسله تعرف ماذا تقول، ولكنها لا تضمن دوماً ما يسمعه المتلقي، وذلك لأن الحواجز الثقافية تميل إلى تشويه الرسالة لدى المتلقي.

ومن ناحية أخرى فإن الاتصالات الشبكية قادرة على الاستفادة من الاتصالات ذات الاتجاهين والعلاقات بين الأقران في التغلب على الفوارق الثقافية. وهذا الشكل من أشكال المرونة والتخلص من المركزية يصعب على الحكومات تحقيقه، وذلك نظراً لبنيتها القائمة على المساواة المركزية.²

1 عطا محمد صالح زهرة، مرجع سابق، ص 104-105.

2 جوزيف ناي، "الدبلوماسية العامة الجديدة"، مرجع سابق.

والواقع أن المرونة التي تتسم بها المنظمات غير الحكومية في استخدام الشبكات أدت إلى نشوء ما يسميه البعض "الدبلوماسية العامة الجديدة"، والتي لم تعد مقتصرة على بث الرسائل، وتنظيم حملات الترويج، أو حتى الاتصالات الحكومية المباشرة بالمسؤولين الأجانب الذين يخدمون أغراض السياسة الخارجية. فالأمر يتعلق أيضاً ببناء العلاقات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في بلدان أخرى وتيسير إنشاء الشبكات بين الأطراف غير الحكومية في الداخل والخارج.

وطبقاً لهذا النهج في التعامل مع الدبلوماسية العامة فإن السياسة الحكومية تهدف إلى تعزيز وتشجيع إنشاء مثل هذه الشبكات عبر الحدود والمشاركة فيها بدلاً من فرض السيطرة عليها. والواقع أن الإفراط في فرض السيطرة الحكومية، أو حتى الظهور بهذا المظهر، من شأنه أن يقوض المصادقية التي يفترض في تصميم هذه الشبكات أن يولدها. والواقع أن تطور الدبلوماسية العامة، من الاتصال من طرف واحد إلى الحوار ذي الاتجاهين، جعلها تتعامل مع عامة الناس باعتبارهم مشاركين في خلق الاتصالات وتحقيق المغزى منها.¹

خلاصة:

يكتسب موضوع تكنولوجيا المعلومات أهمية قصوى في عالم ما بعد الحرب الباردة، وقد وُصفت الثورة المعلوماتية بالموجة التطورية الثالثة انطلاقاً من كونها يمكن أن تقود إلى إدخال المجتمعات الانسانية في حيز متطور قائم على محورية المعرفة والمعلومات. ولا تقتصر ثورة المعلومات الحالية على شق التطور الهائل الذي طرأ على تقانة المعلومات التي يلعب الحاسوب الآلي الدور الرئيسي فيها ، بل يقترن بها

1 جوزيف ناي، "الدبلوماسية العامة الجديدة"، المرجع السابق.

التطوّر المصاحب في تقانة الاتصالات، ولذا فإن هناك من يطلق اصطلاح "المعلو-
اتصالية" لوصف هذا التطوّر المعلوماتي.

يمكن ارجاع الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه
المرحلة إلى عدّة أسباب، لعل أهمها يتمثل في تحوّل العلاقات الدولية نحو العولمة
والتدويل، وحاجة عملية اتخاذ القرار المتزايدة الى تنويع مصادر المعلومات واتجاه
المؤسسات نحو تقليل حركة الأفراد. وتعويضها باستخدام تكنولوجيات ووسائل
الاتصال والتواصل الحديثة.

الفصل الثالث: نحو رقمنة الدبلوماسية

تعتمد صناعة السياسة التقليدية- على الأقل بصورة جزئية - على مفهوم أنّ الدّول تربط الناس معًا على أساس الجوار الجغرافي. فيفترض كامل النظام القانوني في العالم تقريباً مفهوم الموقع الحاسم، وللأحكام حدود أرضية، والناس ملزمون بها ضمن هذه الحدود. لكن مستخدمي الشبكات الرقمية العالمية لم يعودوا يمارسون الحدود الجغرافية وبدلاً منها سيمارسون شكل حدوداً تقرّها المجتمعات بنفسها، يخلقها المستخدمون الذين يشتركون في اهتمامات واحدة.

إن من نتائج تطور تكنولوجيا الاتصال الرقمية ظهور أشكال جديدة من الممارسة الدبلوماسية، أهمها "الدبلوماسية الرقمية" (*Digital Diplomacy*) و"الدبلوماسية الافتراضية" (*Virtual Diplomacy*). يعني ذلك ظهور دبلوماسية عالمية جديدة يستخدم فيها النشطاء و المنظمات الخاصة والعامة والقادة السياسيون والجمهور العام وسائل التواصل الاجتماعي التفاعلية المختلفة، إضافة إلى كل الامكانيات التي توفرها الانترنت في ممارسة الدبلوماسية، عن طريق نشر الأفكار و المعلومات، وبناء العالقات التفاعلية على المستوى العالمي، واستخدام ما تتيحه شبكة الانترنت من إمكانيات الاتصال والتواصل والنشر، لتشكيل الصور الذهنية و التأثير في الجماهير، وحتى لتقديم الخدمات ونشر المعلومات و توضيح الرؤى و المشاركة الاجتماعية من طرف الدبلوماسيين و الهيئات الدبلوماسية الرسمية.

سنبدأ هذا الفصل بالتطرق لبدایات استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية على مستوى الهيئات الحكومية والادارية بما يعرف بـ"الحكومة الرقمية"، ثم الكشف عن الدبلوماسية الرقمية وممارستها ومحاولة تحديد أهميتها من خلال تقديم بعض النماذج عن تطبيق و ممارسة الدبلوماسية الرقمية.

المبحث الأول

نظرة عامة حول بديل الحكم الرقمي

اعتمد التّغيير الكبير الذي أحدثته الثّورة المعلوماتية على اتجاه تغيّر مفهوم أسلوب تقديم وكيفية الحصول على الخدمات المختلفة، وبالتالي كيفية التّواصل بين النّاس بعضهم البعض، وبين النّاس وأجهزة الحكم، وهو ما أصبح يُعرف باسم "الحكومة الإلكترونية" أو "الحكومة الرّقمية". فالحكومة الرّقمية هي أحد أهداف ثورة تقنية المعلومات في عصرنا الحديث، والتي تحققت بفضل نجاح تقنية الانترنت في تشكيل أرضية مشتركة، تم من خلالها توحيد الجهود على جميع المستويات.

لذا تقوم الدّول بتطوير سياساتها العامة بما يتوافق مع متطلبات العصر الجديد، وبتطوير الآليات والوسائل التّقنية المستخدمة لمتابعتها تنفيذًا لتلك السّياسات، ولالإشراف على سير العمل في الإدارات الحكومية، بما يكفل القيام بمسؤولياتها وتحقيق أعلى كفاءة ممكنة لأداء العمل الحكومي لديها.

تُعَدّ الحكومة الإلكترونية أحد أنماط الإدارة الإلكترونية، ويقصد بها مجموعة التّطبيقات والخدمات التّكنولوجية. التي تهدف إلى استخدام "تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم الخدمات العامة، من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية.

يبرز دور الحاسوب في خدمة الإدارات الحديثة في كونه الأداة التي تعالج المعلومات وتتحكم في عمليات حفظها واسترجاعها.

أولاً/ تعريف الإدارة الإلكترونية:

الإدارة الإلكترونية مصطلح إداري يقصد به عملية مَبْنِيَّة (Materialization) جميع مهام المؤسسة الإدارية ونشاطاتها، بالاعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية، للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة. وهي مجموعة من العمليات التنظيمية، تربط بين المستفيد ومصادر المعلومات بواسطة وسائل الكترونية لتحقيق أهداف المؤسسة من تخطيط وإنتاج وتشغيل ومتابعة وتطوير.¹

تُعرّف "الإدارة الإلكترونية" (Electronic Management) بأنها منظومة حديثة تعتمد على التكنولوجيا الإلكترونية، وتهدف إلى تحويل الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية، تعتمد على استخدام الحاسوب وتطبيقاته، وأيضاً تُعرّف الإدارة الإلكترونية بأنها كافة الوظائف والمهام التي تحددها الإدارة للموظفين من خلال الاعتماد على وسائل اتصال حاسوبية، وتشمل رسائل البريد الإلكتروني، وقنوات الاتصال الرقمي، حيث يؤدي هذا النوع الحديث من الإدارة إلى سهولة الربط بين المدراء والموظفين والعملاء.

إنّ فكرة الإدارة الإلكترونية تتعدّى بكثير مفهوم "الميكنة" الخاصة بإدارات العمل داخل المؤسسة، إلى مفهوم تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة والمتعدّدة، واستخدام تلك البيانات والمعلومات في توحيد سياسة وإجراءات عمل

1 أمين علوي، "الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، ربيع 2008، ص 144.

المؤسسة نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة، سواء الداخلية أو الخارجية. وتشمل الإدارة الإلكترونية جميع مكونات الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتحفيز، إلا أنها تتميز بقدرتها على تطوير المعرفة بصورة مستمرة من أجل تحقيق الأهداف.

يمكن القول أنّ الحكومة الإلكترونية هي منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحواسيب، وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف، وذلك بالاستعانة بشبكات الحاسوب: (الأنترنت، الأنترنت والإكسترنات).

في الواقع إنّ الذين يطرحون مفهوم "الحكومة الإلكترونية" (*E-government*) بدلا من الإدارة الإلكترونية، لا يدركون أنه لا تستطيع أي حكومة في العالم القيام بجميع الأعمال الموكلة إليها عن طريق الأنترنت أو الأنترنت، إذ أنه لا يمكن لأي حكومة أن تدير موارد بلد ما وتُحول عملها بالكامل إلى عمل عن طريق الأنترنت.¹ وعلى العموم فالإدارة الإلكترونية (*E-management*) هي بكل بساطة الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني، من أجل استخدام، من أجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد.

1 أنظر: كلثم محمد الكبسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، مذكرة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008، ص 26-37 على الرابط: <https://qoo.gl/jr8Fi7>

أو بمعنى آخر "الإدارة الإلكترونية" هي إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الأنترنت أو الأنترنت بدون أن يضطر العملاء من الانتقال إلى الإدارات شخصياً لإنجاز معاملاتهم مع ما يسبب ذلك من إهدار للوقت والجهد والطاقات.

ثانياً/ أنماط الإدارة الرقمية:

تأخذ الإدارة الرقمية أنماطاً مختلفة وأشكالاً متعددة تتفق مع طبيعة العمل لدى المؤسسة بما يحقق أهدافنا من تلك الأنماط ما يلي:

1. الحكومة الرقمية: تعدّ الحكومة الرقمية أحد أنماط الإدارة الرقمية، ويقصد بها مجموعة من التطبيقات التكنولوجية التي تهدف إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم الخدمات العامة، من خلال وسائل الاتصال الحديثة، كالأنترنت والهواتف بهدف تحسين توصيل الخدمات للمواطنين وزيادة التأثير الإيجابي على مجتمع الأعمال، وجعل الحكومة تعمل بكفاءة وفعالية.¹

2. التجارة الإلكترونية: التجارة الإلكترونية هي تبادل المعلومات والخدمات عبر شبكة الأنترنت لتحقيق التنمية الاقتصادية بصورة سريعة. ويمكن أن يتمّ الدفع عن طريق البطاقات الذكية. وتعدّ التجارة الإلكترونية أول تطبيق للإدارة الإلكترونية.

1 لمين علوطي، مرجع سابق، ص 145.

تعدّ ظاهرة "التجارة الإلكترونية" (*E-commerce*) عبر شبكات الانترنت وما تنطوي عليه من تطبيقات. ظاهرة حديثة كانت بداياتها في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وقد ظهر عدّة تعريفات يحاول كل منها أن يصف ويحدّد طبيعة هذه التجارة الإلكترونية وما يتعلق بها من ممارسات وأنشطة، وربما يرجع تعدّد هذه التعريفات إلى أن تطبيقات التجارة الإلكترونية تشتمل على عدّة مكونات أساسية لا بدّ من توفرها لتنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية، مثل استخدام الحواسيب الآلية وتقنية الاتصالات ونظم المعلومات والبرمجيات وغيرها. ومفهوم التجارة الإلكترونية عامة يندرج تحت مفهوم أوسع يسمى "الاقتصاد الرقمي" (*Digital Economy*)، حيث يشمل الأخير التجارة الإلكترونية والقطاعات المنتجة والمستخدمة لتقنية المعلومات، وأجهزة الاتصالات، وقطاعات خدمات الاتصالات، ومن تعريفات التجارة الإلكترونية المتداولة في أدبيات هذه الظاهرة أنها: ممارسة تجارة السلع بمساعدة أدوات الاتصال وغيرها من الوسائل ذات العلاقات بالاتصالات. ويعرفها آخرون على أنها اتمام أي عملية تجارية عبر شبكات الحاسب الآلي الوسيطة، والتي تتضمن تحويل أو نقل ملكية أو حقوق استخدام السلع والخدمات.¹

3. التّعليم الإلكتروني: يقوم هذا النوع من التعليم على استخدام الحاسوب في تعليم الفرد من خلال برامج تدريبية مخصّصة لهذا الغرض.² ويمكن إجراء

1 عابد بن عابد العبدلي، "التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية: الواقع، التحديات، الآمال"، ورقة قدمت إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005 ص 06.

2 بهاء شاهين، العولمة والتجارة الإلكترونية، (القاهرة: دار الفاروق، 2000)، ص 63.

المحاضرات الدّراسية والاختبارات التّحريرية ومناقشة الوسائل العلمية عبر الشبكة المحلية للمؤسسة، أو عبر شبكة الأنترنت. كما يمكن الاستفادة من الدّروس المجانية المنشورة عبر شبكة الأنترنت مثل الجامعة البريطانية المفتوحة على موقعها (www.Open.ac.uk).¹

ضمن إطار فلسفة "تعليم غير محدود بالزّمان والمكان" نجد في الوقت الحاضر مدارس مفتوحة وجامعات بلا أبواب في أماكن عديدة من العالم، الأمر الذي يعيد تنظيم العملية التعليمية أو ما يسمى "التّوجه العملي الجديد"، والمحرّك في ذلك هو الأنترنت.

فقد اقتحمت شبكة الأنترنت في البلدان المتقدمة معظم المدارس، الجامعات كثر من صعيد، وتحوّلت على وسيلة إيضاح تتضمن كل ما يحتاجه المدرس والطالب في قاعة التّدريس الحقيقة من صور وتجارب، كأن يراقب مثلاً طلبة كلىّة الطب عملية جراحية تتم خلال وقت معيّن ويشاهدها الطلبة حال حصولها، أو أن يستخدم طلاب الكيمياء أو غيرهم المختبر الافتراضي، ويتم من خلاله محاكاة التجربة المخبرية الحقيقية.²

ولذلك فقد قامت بعض الدّول بوضع خطط معلوماتية استراتيجية، من بينها جعل الحاسب الآلي وشبكة الأنترنت عنصراً أساسياً في المنهج التّعليمي،

1 لمين علوطي، مرجع سابق، ص 145-146.

2 عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص 105.

فالتوجّه في الوقت الحالي هو الانتقال من تدريس علوم الحاسوب إلى الاهتمام بالتّخطيط لزيادة التدريس المعتمد على المعلوماتية عبر مناهج الدّراسة.¹

4. النّشر الإلكتروني: من خلال النّشر الإلكتروني يمكن متابعة الأخبار العاجلة والنشرات الاقتصادية والاجتماعية، والاطلاع على آخر المؤلّفات، والاستفادة من محركات البحث المتنوعة، وتحقيق سرعة الوصول على المعلومة من مصادرها الأصلية.²

في البداية كان مصطلح "النشر الإلكتروني" يشير إلى تكنولوجيا الحاسب الآلي التي تسمح للمستخدم بأن تصبح لديه ملفات تضمّ النصوص والاطارات والرّسوم والصور في مستند واحد يتميّز بجودة عالية، ثم صار المصطلح يرتبط بمجموعة الموارد المادية والبشرية التي تسمح بتوفير هذه الملفات. ثم تطوّر هذا المفهوم، فأصبح يدل على نشر وبتّ المعلومات بواسطة الوسائل الرّقمية، كالأقراص المضغوطة وقواعد المعلومات الإلكترونية.

كثُر الحديث في الآونة الأخيرة حول النّشر الإلكتروني مقارنة بالنّشر التقليدي (المطبوع)، ولعل السّبب في ذلك يرجع إلى التّطوّرات الحديثة والمتسارعة في مجال التّقنية، خصوصًا ما يتعلق بالحاسوب عمومًا وشبكة الأنترنت خصوصًا وقد قدّمت

1 نفس المرجع، ص 108.
2 لمين علوطي، مرجع سابق، ص 146.

تلك التقنيات آفاقا جديدة في مجال الإعلام والنشر لم تكن معروفة من قبل، وأفرزت أساليب غير تقليدية في نقل المعلومات، ومن أهمها النشر الإلكتروني.

هذه التطورات مجتمعة دعت شركات التقنية إلى دخول هذا السوق، وتطوير منتجات تخدم هذا التوجه. من هذه المنتجات على سبيل المثال "الكتاب الإلكتروني" (E-book)، والنشر عن طريق الأنترنت بصيغة (Html)، والنشر بصيغة النصوص المصورة (Pdf)، والنشر على الأقراص المدمجة (CD Rom) وغيرها.

أدى هذا التطور السريع في إنتاج الحواسيب وظهور لوحات القراءة الرقمية أو ما يسمى بالحاسب اللوحي، إلى دفع الكثير من النّاشرين في الغرب إلى إضافة الإصدارات الرقمية إلى منتجاتهم، حيث يحظى هذا النمط بحصة ثلث مبيعات سوق الكتب في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر من النصف في أوروبا الغربية.¹

ثالثا/ أهداف الإدارة الإلكترونية:

إذا كان تحقيق عوامل النجاح لأي مؤسسة يتم في بداية المشروع، فإن الأهداف هي الثمرة التي يجنيها أهداف الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

- تقديم الخدمات للمستخدمين بصورة مرضية خلال فترة وجيزة، والعمل طيلة أيام الأسبوع دون انقطاع.
- صغر المكان المجهز لحفظ المعلومات الإلكترونية.
- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات العمل، وبتكلفة مالية مناسبة.

1 زياد منى، "النشر الإلكتروني ومستقبل الكتاب"، مركز الجزيرة، في:

<https://goo.gl/dCy6u8>

- إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر الرقمي.
- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية.
- الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث الابداع والابتكار.
- زيادة حجم الاستثمارات التجارية.
- الحفاظ على سرية المعلومات، وتقليل مخاطر فقدانها.¹

المطلب الثاني: الحكومة الرقمية.

يعتقد كثيرون أنّ الحكومة الإلكترونية وبدايتها نشأت مع انتشار الانترنت في منتصف التسعينات، إلا أنّ الأصح هو أنّ تاريخ التطبيقات الحكومية يعود إلى عقود قبل ذلك، وأنّ تحول التطبيقات الحكومية إلى تطبيقات أطلق عليها "الحكومة الإلكترونية" حدث التكنولوجيا مع بدء انتشار الأنترنت ومفاهيم التجارة الإلكترونية. ومن المهم أيضا التنويه بأن التطبيقات الحكومية التقليدية كان هدفها الأول رفع الكفاءة الداخلية للمؤسسة، أما الحكومة الإلكترونية فتركز على خدمة المواطن. وتتسابق حكومات دول العالم في إقامة الحكومة الإلكترونية أو الحكومة الرقمية. ففي كل منطقة من مناطق العالم، من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، تضع الحكومات المعلومات على الخط المباشر، وتستخدم الحواسيب لتبسيط العمليات التي كانت معقّدة من قبل، وتتفاعل إلكترونيا مع مواطنيها.²

1 لمين علوطي، مرجع سابق، ص 147-148.

2 سحر قدوري الرفاعي، "الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 305.

أولا/ تعريف الحكومة الرقمية:

مفهوم "الحكومة الإلكترونية" بدأ بالظهور على المستوى العالمي أواخر سنة 1995، حيث بدأت هيئة البريد المركزي في ولاية فلوريدا الأمريكية تطبيقه على إدارتها، لكن الميلاد الرسمي والسياسي لهذا المفهوم كان في "مؤتمر نابولي" بإيطاليا في مارس 2001. حيث أن مصطلح الحكومة يقصد به هنا تدبير الشؤون العامة، وليس فقط مجموع المؤسسات المكلفة بذلك. والحكومة الإلكترونية تعني استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير وتحسين تدبير الشؤون العامة ويتمثل ذلك في إنجاز الخدمات الحكومية الرسمية، سواء بين الجهات الحكومية، أو بين هذه الجهات والمتعاملين معها بطريقة معلوماتية تعتمد على الأنترنت، وفق ضمانات أمنية معينة تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة.¹

الحكومة الإلكترونية تمثل التطبيق الإلكتروني في الخدمات، الذي يؤدي إلى التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين، وبين الحكومة ومؤسسات الأعمال، والقيام بالعمليات الحكومية الداخلية بين المصالح الحكومية بعضها ببعض إلكترونياً، بغية تبسيط وتحسين أوجه الحكومة الديمقراطية المرتبطة بالمواطنين ومؤسسات الأعمال على حدّ سواء.

كما عُرِّفت أنّها المصلحة أو الجهاز الحكومي الذي يستخدم التكنولوجيا المتطورة، خاصة الحواسيب الآلية وشبكات الأنترنت والأنترانت والإكسترانت التي توفر المواقع الإلكترونية المختلفة لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات والخدمات

1 عبد الفتاح مراد، الحكومة الإلكترونية، (الإسكندرية: شركة البيضاء، د.ت)، ص 23

الحكومية وتوصيلها للمواطنين ومؤسسات الأعمال في المجتمع بشفافية وكفاءة عالية.¹

أو هي تحوّل المصالح الحكومية وجهات القطاع الخاص نحو قضاء وظائفها ومهامها فيما يتعلق بخدمة الجمهور، أو فيما بينها وبعضها البعض بطريقة إلكترونية، عن طريق تسخير تقنية المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة.²

وبدخول الثورة الرقمية إلى أسلوب عمل الحكومة، فإنّ مفهوم "الحكومة الإلكترونية" (*Electronic Government*) في هذه الحالة يعرف على أساس: أي شكل من أشكال المعاملات التي يمكن أن تتم رقمياً. بين أي جهتين حكوميتين، أو مجموعة جهات حكومية بين بعضها البعض، أو بين المواطن وأي جهة حكومية على أي مستوى. كمصلحة الأحوال المدنية أو وحدات الإدارة المحلية والحكم المحلي أو مصلحة الضرائب أو غيرها، ليرفع فاتورة كهرباء أو مياه أو إنهاء إجراءات معاش أو يستخرج شهادة ميلاد أو حتى ليدلي بصوته في انتخابات، أو غير ذلك من أشكال التعامل الأخرى.³

1 سحر قدور الرفاعي، مرجع سابق، ص308-309.

2 عبد الفتاح بيوسي حجازي، *الحكومة الإلكترونية بين الواقع و الطموح*، ط1، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008)، ص 45

3 جمال محمد غيطاس، "الحكومة الإلكترونية ليست مشروعاً.. ولكن أفكار وأساليب عمل"، *جريدة الأهرام المصرية*، العدد 42309، الثلاثاء 06 أكتوبر 2002.

فالحكومة الرّقمية إذن هي النّسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية التقليدية، مع فارق أنّ الأولى تعيش في الشّبكات وأنظمة المعلوماتية والتّكنولوجيا، وتحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدّولة.

تهدف الحكومة الرّقمية إلى تقديم الخدمات الحكومية على اختلافها، عبر الوسائط الرقمية وأدوات التكنولوجيا، أهمها الأنترنت والاتصالات.¹

ثانيا/ أهمية وأهداف الحكومة الرّقمية:

تتحقق أهمية الحكومة الرقمية من خلال إدراك حقيقة أن عالم اليوم ومستجداته أصبح يحكم على المجتمع بأنه متقدّم يتميّز بوجود ثلاثة شروط أساسية وهي: المساءلة، والشفافية، والحكم الصالح، وهذه تمثل ركائز الحكومة الرّقمية. فالحكومة الرّقمية جاءت بعد أن ظهرت صور الفساد الإداري والمالي في المجتمع ومؤسساته، ولإصلاح هذا الأمر كانت الحكومة الرّقمية أحد العلاجات الواقية من انتشار الفساد من جانب والعمل على منعه من جانب آخر. كما أن مقتضيات الإصلاح الإداري يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها، وأن تتيح جدّية وصول المعلومات عمّا تقوم به من أعمال للمواطنين وليس فقط استجابة لطلباتهم، بل بمبادرات منها.²

1 عباس بدران ، الحكومة الإلكترونية: من الاستراتيجية إلى التطبيق، ط1 ، (الأردن: دار الفارس، 2004)، ص 46.

2 سحر قدوري الرفاعي، مرجع سابق، ص 309

الحكومة الإلكترونية تحقّق الانتقال من العصر الصناعي إلى العصر الرّقمي، فقد تكمن أهميتها في زيادة آمال وتوقعات المواطنين في العصر الرّقمي للاستفادة من أحدث خدمات ومنجزات العصر، بالإضافة إلى الرّغبة العالمية في تقليل التكلفة وزيادة الكفاءة الانتاجية.¹

ففكرة "الحكومة الرّقمية" تعتمد على العمل في أكثر من اتجاه وسيناريو، أهمها الاتصال المباشر بين الحكومة والمواطن من خلال نافذة أو بوابة واحدة تتركز فيها كل الخدمات في مكان واحد يسهل الوصول إليه والتعامل معه. أيضا هناك محور الاتصال المباشر بين الحكومة والشّركات، وهو جانب أكثر سهولة، خاصّة وأنّ معظم الشركات تمتلك أجهزة الحاسوب واتصال مباشر بشبكة الأنترنت، وهذا أيضا يسهل العلاقة بين الموردين والحكومة بالطريق الإلكتروني المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكلفة والإنفاق الحكومي، نتيجة التعامل بكميات ضخمة، كما أنّه يُرسي مبادئ الشّفاافية الكاملة في التّعامل.²

تدعم الحكومة الإلكترونية عمليات الحكومة التقليدية من حيث تقديم الخدمات أليا لجمهور المستفيدين ومشاركتهم في صنع القرار، وصولا إلى تحقيق شفاافية أكثر في عملية الحكم، كما تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية في الإدارات العامة لجهة كلفة إجراء الخدمات مع المحافظة على مستويات عالية لجودة الخدمات، وبما أنّ

1 عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص34.

2 عبد الفتاح مراد، المرجع السابق، ص 35

الحكومة الإلكترونية شهدت مجموعات مختلفة من المستفيدين فإن أهدافها تختلف باختلاف المجالات التي تعمل فيها:

- المجال الحكومي-الشعبي: في مجال علاقة الحكومة بمواطنيها، تقع معظم أهداف الحكومة الإلكترونية في خانة رفاهية المواطن ومشاركته في الحكم، ففي الهدف الاستراتيجي الأول تستطيع الحكومة توصيل الخدمة إلى المواطن بدلاً من أن يصل هو إليها، وذلك باستخدام تكنولوجيا الأنترنت والاتصالات، بينما تساعد أنظمة الحكومة الإلكترونية في مجال التصويت الإلكتروني والانتخابات الإلكترونية على توسيع دائرة المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية.¹

- المجال الحكومي-المؤسساتي: تهدف الحكومة في هذا المجال إلى تنشيط الدورة الاقتصادية عبر تسهيل معاملات المؤسسات التجارية، سواء كانت مؤسسات محلية، إقليمية أو عالمية.

- المجال الحكومي-الحكومي: على المستوى الحكومي الداخلي، سوف يكون في صميم أهداف الحكومة الإلكترونية الهدف الرامي إلى إنهاء الفجوة البيانية والاجرائية بين مختلف الوزارات والإدارات العامة، بالإضافة إلى رفع مستويات الكفاءة والفعالية والأداء في الإجراءات والأنظمة الحكومية الداخلية.²

- المجال الحكومي-الخارجي: من أهم أهداف الحكومة الإلكترونية في هذا المجال، هو عملية دمج الحكومة بطريقة انسيابية وذات جدوى اقتصادية مع محيطها

1 عباس بدران، مرجع سابق، ص 47.

2 عباس بدران، المرجع السابق، ص 48.

الخارجي، مثل تشجيع السّياحة عبر تقديم خدمات ومعلومات سياحية عن البلد للمؤسسات السّياحية الخارجية أو للمواطنين الأجانب... إلخ

إنّ فلسفة الحكومة الإلكترونيّة ترتبط بالحكومة الفعلية الطبيعيّة كمصدر للمعلومات والخدمات، كما أن المواطنين ومؤسسات الأعمال والمنظمات المختلفة المتواجدة في المجتمع تعامل كعملاء أو منتفعين يرغبون في الاستفادة من هذه المعلومات والخدمات الحكوميّة.¹

ويمثل ذلك تغييراً جوهرياً في ثقافة تنفيذ الخدمات والمعاملات الحكوميّة ونظرة المواطنين ومؤسسات الأعمال تجاهها، والهدف الاستراتيجي للحكومة الإلكترونيّة يتمثل في دعم وتبسيط الخدمات الحكوميّة لكل الأطراف المعنية: الحكومة، المواطنين والمؤسسات الأعمال. واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد على ربط كل الأطراف الثلاثة معاً ويدعم الأنشطة والعمليات: أي أنّه في الحكومة الإلكترونيّة تساند الوسائل الإلكترونيّة وتساهم في تدعيم جودة الأعمال التي تقدمها للأطراف الثلاثة المعنية. ويمكن حصر بعض أهداف الحكومة الإلكترونيّة فيما يلي:

- انعكاس الحكومة الإلكترونيّة على أعمال المؤسسات الحكوميّة الداخلية غير الظاهرة للمتعاملين، تتمثل في تحقيق السّرعة، الشّفافية، وإمكانية المحاسبة، والكفاءة، وفعالية عمليات وإجراءات أداء أنشطة الإدارة الحكوميّة. ويساهم هذا التّوجه في توفير تكلفة الأعمال وتقديم الخدمات بطريقة جوهريّة.²

1 ايفانز جلوريا، الحكومة الإلكترونيّة، (مصر: دار الفارق، 2005)، ص34.

2 سحر قدوري الرفاعي، مرجع سابق، ص 310-311.

- تعمل على التّوجه نحو تحقيق حاجات المجتمع وتطلّعاته بطريقة مُرضية، عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات العديدة المتاحة على وسائل الاتصال؛ أي يجب أن يوفر الاستثمار في إقامة الحكومة الإلكترونية عائدات ملموسة، سواء كانت في شكل خفض حقيقي في التكلفة، أو رفع الكفاءة والانتاجية أو تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع بمواطنيه و أعماله.

- سدّ الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال المحتاجة إليها، بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوقات التّقديم لها.

- تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي، إذ أنه باستطاعة الحكومة الإلكترونية مساعدة مؤسسات الأعمال، خاصّة المتوسطة والصغيرة الحجم الانتقال على الشّبكة للحصول على الخدمات والمتطلبات. أي أن الحكومة الإلكترونية تُقدّم فرصًا لتطوير إمكانيات قدرات ومهارات مؤسسات الأعمال، بل المواطنين المتعاملين معها، بما يُمكنهم من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية ومساندة الأداء الأحسن.¹

- تحقيق التعلّم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع للمجتمع لكي يمكنه من التنافس والتواجد في عالم سريع التغيّر. فالحكومة الإلكترونية إدارة عامة مسؤولة عن

1 سحر قدوري الرفاعي، المرجع السابق، ص 311.

تقديم المعلومات والخدمات بطريقة رقمية للمواطنين ومؤسسات الأعمال القادرة على الاتصال إلكترونياً عن بُعد.

- لا يقتصر عمل الحكومة الإلكترونية على إحداث تغييرات شكلية في أساليب تقديم المعاملات والخدمات الحكومية والمنافع العامة للمواطنين، بل في إعادة آلية وإعادة هندسة وهيكله الأنشطة والعمليات والإجراءات الحكومية ذاتها، تدعيماً للتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الحكومات المختلفة.

كما رأينا فإنّ الحكومة الرقمية تسعى من خلال نموذجها الجديد أن تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين صورة البلد بشكل عام. بالإضافة إلى خدمة العنصر الأهم في المجتمع، ألا وهو المواطن.

المطلب الثالث: تجربة الحكومة الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تسابقت حكومات دول العالم في تطبيق "الحكومة الإلكترونية"، فمنذ مدّة بدأت الكثير من دول العالم في تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، من خلال استخدام تقنية المعلومات والاتصالات على شبكات الأنترنت في مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والتجارية، والتي أتاحت للحكومة ومواطنيها فرصاً للتواصل بعيداً عن الإجراءات الاعتيادية الروتينية.

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي طبقت "الحكومة الإلكترونية" حيث يأتي المواطنون الأمريكيون في مقدمة الدول في استخدام تقنية

المعلومات، إذ يبلغ عدد المستخدمين للحاسوب الشخصي حوالي 70% تقريباً، في حين أنّ 60% من المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحوا "مواطنين إلكترونيين"، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيق سياسات عامة وشاملة تدفع بهذه المعدّات إلى الارتفاع، ومما يشجعها على ذلك أنّها توفر ما يقارب 70% من التكلفة، مقارنة بتكلفة تقديم نفس الخدمة عن طريق المعاملات التقليدية.¹

ينفق القطاع العام في الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ ضخمة على تقنيات المعلومات، والتي تتمثل في الأجهزة والبرامج ومصاريف التشغيل، وتصل إلى خمسة وأربعين مليار دولار على مستوى الولايات والمستوى المحلي، وخمسة وثلاثون مليار دولار على مستوى الحكومة الفدرالية.

لكل جهاز من أجهزة الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية موقع إلكتروني يمكن استخدامه لتحميل البيانات وإدراج الكثير من المعلومات فيه، وإلى جانب استخدام الأنترنت هناك ما يسمى بالأكشاك الإلكترونية، حيث يمكن للمواطن عن طريقها الحصول على الاستثمارات وبعض الوثائق وغيرها من هذه الخدمات.

كما أنّه في الوقت الحالي يتمّ تعميم الإدارة الإلكترونية في عمل الأحزاب السياسية، حيث تركّز الأحزاب على موضوعات التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك، وحماية الملكية الفكرية على شبكة الأنترنت، وقواعد التنافس في قطاع تقنية المعلومات، ومراقبة المواقع على الأنترنت. كما تشمل الجوانب الاقتصادية في أجندة

1 جميل عودة إبراهيم، "الحكومة الإلكترونية حق للمواطن"، في: <https://goo.gl/XqRCEv>، [2018/01/10].

الأحزاب السياسية الضرائب على التجارة الإلكترونية والنشاطات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تمّ دراسة عمل الاقتراع المباشر عن طريق الحاسب الآلي، حيث كانت أول تجربة على الانتخاب الأولية للحزب الديمقراطي بولاية أريزونا سنة 2000، وقد نجحت التجربة بسبب قدرة التقنية على حفظ السرية والحساب الدقيق للأصوات والحيلولة دون وقوع تخوّف أو مخالفات.¹

ومواصلة للدعم الرامي إلى تحقيق تحوّل إلكتروني وخدمات عامة إلكترونية، أصدرت الإدارة العامة للخدمة في الحكومة الإلكترونية قرارًا بتحويل جميع المعاملات الخاصة بالصفّر والحجز وغيره، إلى خدمات سفريات إلكترونية بشكل موحد على مستوى الدولة، وذلك بعد أقصى في نهاية سبتمبر 2006، حيث مثل ذلك شكل من أشكال تطبيق الخدمات العامة الإلكترونية كبديل جديد تتراجع في ظلّه عيوب الجهاز البيروقراطي الحكومي.

ومن ثمّ بدأت جميع الإدارات والوكالات الحكومية العاملة بعملية التّحول خلال سنة 2004. وقد أشار التقرير الرّبع سنوي الأول لسنة 2004، الصادرة عن هيئة الخدمات الإلكترونية التي تطرحها المؤسسات الإلكترونية على مواقعها، إلى أنّ بعض تلك الخدمات الإلكترونية التي تطرحها المؤسسات الإلكترونية على مواقعها، إلى أنّ بعض تلك الخدمات الإلكترونية التي تقدم من طرف الدوائر الحكومية (القطاع

1 عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، مرجع سابق، ص 117-

العام) تضاهي من حيث الجودة تلك الخدمات التي تعرضها مؤسسات القطاع الخاص.¹

أما فيما يتعلق بنوع الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات تشمل ما يلي:

خدمات البوابة الإلكترونية للحكومة الأمريكية:

حيث تتيح بوابة الحكومة الإلكترونية أكانية التواصل السهل للخدمات الإلكترونية في مجالات متنوعة كالأحوال المدنية، النقل والهجرة، الرعاية، الصحة، الضرائب...الخ²

كما تشمل البوابة الإلكترونية على ما يلي:

1. بطاقة الفئات: إذ يعتمد تصنيف الروابط في المواقع على نظام البطاقات،

حيث تحتوي البوابة على أربع بطاقات: قطاع الأعمال، موظفي الحكومة،

التعاملات بين الدوائر الحكومية، غير أن البطاقة الأولى التي تظهر عند

دخول البوابة هي بطاقة المواطن، وهذا ما يدل على الاستهداف الدقيق

للمواطنين وفق برنامج الإدارة الإلكترونية، وانسجاماً مع المبادئ العامة

للحكومة الإلكترونية (المواطن أولاً).

2. فهرس المؤسسات الحكومية: يتميز هذا الجزء من البوابة بالثبات في كافة

صفحات وبطاقات البوابة، وهو يعرض فهرس كامل للمؤسسات الحكومية في

1 عشور عبد الكريم، "دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً"، مجلة المفكر، العدد 11. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة)، ص 466.

2 أنظر: الموقع الرسمي للحكومة الأمريكية: <https://www.usa.gov/>

الولايات المتحدة الأمريكية، سواء الفيدرالية أو المحلية أو الإقليمية، وحتى الدولة بما فيها السفارات. ويُراعى الترتيب الأبجدي أو التخصص الوظيفي، أو الموقع الجغرافي عند استعراض مواقع هذه المؤسسات، فلا يجد المتصفح عناء في الوصول إلى المؤسسة الحكومية المطلوبة.¹

3. اعتماد المرشد والمدرّب: يعتبر هذا الأسلوب من أفضل مواصفات البوابة، فلتسهيل المعاملات نجد تقسيمًا مُيسرًا للإجراءات، يتم الانتقال بينها خطوة بخطوة، مع إرفاق هذا التقسيم بعرض متفاعل، يقوم بدور المدرّب الإلكتروني، فهذه الخدمة يجدها المتصفح في قسم التوظيف الإلكتروني الذي تعرضه البوابة، والذي يمكن من خلاله الاطلاع أو إيجاد مئات الآلاف من الوظائف.
4. مساهمات المواطنين: نجد أنّ المواطن الأمريكي قد فُتح له المجال في البوابة الإلكترونية لتقديم اقتراحاته، بهدف تعزيز محتوى البوابة بالمعلومات والروابط المفيدة، وإتاحة المشاركة الدورية للفرد الأمريكي، إذ تقدم البوابة الإلكترونية امكانية الاقتراح والإضافة لمحتواها، من خلال وصلة خاصّة واضحة على الصفحة الرئيسية، وتشجيع المساهمة المجتمعية في بناء البوابة الإلكترونية. لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تسطير استراتيجية إلكترونية، هدفها خدمة المواطن الأمريكي بشكل يُنهي الروتين والتعقيدات الإدارية، ويحقّق الدّقة في الخدمات العامة.

1 عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 467.

Digitization index

Accenture and Oxford Economics' Digital Opportunity Index measures the present and future digitalization status in 14 of the world's economies.



Source: Accenture/Oxford Economics

الشكل رقم 05:

تطوّر مؤشر الرقمنة¹

المطلب الرابع: من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية.

تُعرف الحكومة الإلكترونية على أنّها نظام تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط معظم خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً، ووضع المعلومة في متناول الأفراد، بمعنى أنّها استخدام الأنترنت والشبكة العالمية لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين،

1 المصدر: <https://www.bbva.com/en/countries-leading-fourth-industrial-revolution>

أو هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات -خاصة الانترنت- للوصول إلى حكومات أفضل.

لقد شهدت السنوات العشر الماضية ثورة في عالم الحكومات التي نقلت معظم خدماتها إلى الأنترنت، حيث أصبح بإمكان أي مواطن أن يقوم بالخدمات العامة، كتجديد رخصة السياقة أو جواز السفر عبر مواقع الأنترنت الحكومية، وبطريقة آمنة وسريّة. فعشر سنوات من عمر الحكومات يمكن أن يكون زمنًا طويلًا، بينما هذه المدة في عمر الأنترنت تعتبر زمنًا قصيرًا جدًا. فقد تطوّرت التكنولوجيا بطريقة متساعدة بين سنتي 2000 و2013، وحدثت ثورة خلال تلك السنوات العشر، وانفجار في عالم الهواتف الذكية والأجهزة الذكية بشكل عام.¹

حسب إحصاء لشركة أمريكية، أنه في العالم اليوم حوالي خمسة مليار مستخدم للأجهزة المحمولة، من بينهم مليار مستخدم لجهاز الهواتف الذكية. مما دفع الخبراء إلى التفكير في تطوير الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومات، واستغلال انتشار الأجهزة الذكية.

فالحكومة الذكية هي تطوّر لنموذج الحكومة الإلكترونية، على خلاف الاعتقاد الشائع بأن "الحكومة الذكية" هي فقط مجموعة من التطبيقات الإلكترونية على أجهزة الهواتف المحمولة الذكية. "فالحكومة الذكية" هي التطوّر الطبيعي لنموذج الحكومة الإلكترونية الذي عايشناه خلال العقد الماضي، وفي الوقت الذي كانت الحكومة

1 نائلة الصليبي، "من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية"، موقع قناة فرانس 24، بتاريخ: 2014/01/14 في: <https://goo.gl/2PPh8s>

الإلكترونية تسعى بشكل عام إلى توفير الخدمات العامة للحكومة على الأنترنت، من خلال تطبيقات "الويب" و البوابات الإلكترونية وصياغتها بطريقة عادة ما عكست الأحداث اليومية للمواطن وخدمات الأعمال، تأتي الحكومة الذكية وتطبيقاتها لكي تكمل ما تمّ بناءه والاستثمار فيه عبر الاقتراب أكثر من المواطن من جهة، والتفاعل المباشر والمتزامن مع "الداتا" (Data) المنتشرة في المجتمع ومكوناته الاقتصادية والاجتماعية والأمنية من جهة أخرى.¹

تجمع "الحكومة الذكية" بين التقنيات الرقمية والممارسات المبتكرة لتحسين تقديم الخدمات الحكومية وإدماج المواطنين في وضع السياسات العامة وتنفيذها، وتستخدم ممارسة الحكومة الذكية استخداماً فعالاً وشفافاً وشاملاً في اتخاذ القرارات السياسية التي تبني ثقة المواطن في المؤسسات الحكومية الديمقراطية على جميع المستويات، وتخلق حواراً بين العرض (الحكومة)، وجانب الطلب (المواطنين).² فعملية الحوكمة قائمة على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنترنت، لتوفير المعلومات والخدمات العامة، والتواصل والتعاون بين الحكومة والمواطنين، ومبادئ الحكم الرشيد.³

1 مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، "تعريف الحكومة الذكية"، في:

<http://www.egovconcepts.com/تعريف-الحكومة-الذكية/>

2 IRI, "Smart governance: Using technology to boost accountability and citizen participation", in : <http://www.iri.org/program/latin-america-caribbean-smart-governance> ; [26/01/2018].

3 See: "What is Smart governance", in : <https://www.igi-global.com/dictionary/smart-city-governance/58493> ; [26/01/2018].

الحكومة الذّكية هي تنفيذ مجموعة من العمليات التجارية والإدارية عن طريق قدرات تكنولوجيا المعلومات الأساسية التي تمكن المعلومات من التدفق بسلاسة عبر الوكالات الحكومية والبرامج لتصبح بديهية في توفير خدمات المواطنين عالية الجودة في جميع البرامج الحكومية ومجالات النشاط.¹ أو هي استخدام السياسات المبتكرة، ونماذج الأعمال، والتكنولوجيا لمعالجة التحديات المالية والخدماتية التي تواجه مؤسسات القطاع العام. ويعتمد مفهوم الحكومة الذّكية على نظم المعلومات الموحدة وشبكات الاتصالات.

تصنع ضغوط عالم متغيّر ديناميكيا -بما في ذلك تغيّر التركيبة السكانية - مطلب جديدة على القطاع العام، ويتوقع المدنيون خدمات مستجيبة وفعّالة وخاضعة للمساءلة من طرف هيئاتهم الحكومية، وليس لديهم سوى القليل من التسامح إزاء التأخيرات البيروقراطية بسبب عدم كفاءة النظم و العمليات، أو عدم التواصل بين الإدارات المعزولة. وتتيح الحكومة الرقمية الذّكية إمكانيات هائلة لتحسين كيفية تقديم السلطات للخدمات العامة وتعزيز المجتمعات المحلية، الحوسبة السّحابية (Cloud Computing) والبيانات الكبيرة وتطبيقات الهواتف الذّكية، وتوسيع الفرص للتواصل مع المزيد من المواطنين وفهم أفضل لسبب المنطق والمتطلبات، وتعمل شبكات

1 Akhilesh Harsh and Nikhil Ichalkaranje, "Transforming e-Government to Smart Government: A South Australian Perspective", p.11, in: http://www.springer.com/cda/content/document/cda_downloadaddocument/9788132220114-c2.pdf?SGWID=0-0-45-1474355-p176836639 ; [26/01/2018].

الصوت والبيانات المتكاملة على تحسين الاتصالات وزيادة الإنتاجية وتعزيز وتطوير تقديم الخدمات وخفض التكاليف.¹

لقد تطوّرت أدوات وأجهزة الاستشعار الذّكية (Smart Sensors)، والتي ترتبط بالإنترنت، مثل كاميرات المراقبة الأمنية في المدن وأجهزة استشعار المناخ وأجهزة قياس استهلاك الطاقة والكهرباء المرتبطة بشبكة أنترنت الحكومة، وغيرها من الأدوات الاستشعارية الذّكية، وساعدت في تطوير بيئة رقمية جديدة من الممكن أن تستفيد منها الحكومة في تشغيل وصيانة خدماتها بطريقة أكثر فعالية وأقل كلفة وأقل عرضة لحصول الأخطاء البشرية أو التجاوزات الإدارية.

سوف تؤدي التطوّرات الجديدة إلى إجراء الكثير من التعديلات على نماذج الحكومة الإلكترونية، ومنها إدخال تحديثات مناسبة على الإطار التّوافقي "لداتا" الحكومة الإلكترونية (Gouvernement Interoperability Framework) حتى تتلاءم مصادر ونسق الدّاتا الجديدة مع الأنظمة الخلفية للحكومة.²

من أجل أن تتحوّل الحكومة الإلكترونية إلى حكومة ذكية سوف يتمّ العمل على عدة جبهات تقنية وإدارية وتشريعية في آن معاً ونذكر منها:

- إنشاء إطار عمل الخدمات الحكومية الذكية على الهواتف الجوّالة وكيفية تجميعها وتطهيرها بشكل يخدم الأفراد. وقد تكون الخدمات الحكومية الذكية

1 NEC, "Smart Government: Helping Government to serve the citizen", in: <https://www.nec-enterprise.com/solutions/Smart-Government-229> ; [18/01/2018].

2 تعريف الحكومة الذّكية، مرجع سابق.

مقدمة من خلال تطبيق حكومي موحد تكون الخدمة العامة فيه عنصراً خدمياً، يتم إضافته أو إزالته إلى ذلك التطبيق الضخم أو تعتمد الحكومة المركزية إلى نشر توجيهات وإرشادات عامة حول كيفية تطوير الخدمات والتكنولوجيا المفضلة لديها وكيفية التصميم ومحتويات الخدمة وكيفية تأمين وحماية الخدمة (أمن وسرية المعلومات) ثم تترك المجال للأجهزة والوزارات المختلفة من أجل أن يقوموا داخلياً بتطوير الخدمات الحكومية الذكية الخاصة بهم.

- تطوير إرشادات وقوالب خاصّة بالتطبيقات الذكية (*Smart Government Apps Guidelines*). وقد قامت معظم الحكومات بتطوير هذه الإرشادات الخاصة بإطلاق مواقع إنترنت حكومية، ولكن حتى الآن لم تقم تلك الحكومات بنفس العمل على مستوى التطبيقات الذكية، علماً أن وقت تفاعل المواطن مع جهازه الجوال يتجاوز بكثير الوقت الذي يستهلكه ذلك المواطن بتفاعله مع المتصفحات على الأجهزة المكتبية.

- العمل على فتح داتا الحكومة الضخمة (*Government Big Data*) من أجل تشجيع إطلاق التطبيقات الذكية حولها من قبل المبرمجين في المجتمع. ومثال على ذلك أن تفتح الحكومة داتا المعاملات التجارية والاقتصادية وداتا وسائل النقل والمواصلات وداتا الاستيراد والتصدير بشكلها الخام، ويأتي من

- يبرمج تطبيقات ذكية على الهواتف من أجل خدمة التجار وتزويدهم بمعلومات يستفيدون منها في تجارتهم مع شركاء تجاريين في البلدان الأخرى.
- إنشاء شبكات استشعار الداتا الحكومية من أجل تحصيل معلومات في الوقت الحقيقي والمناسب حول قطاعات الأمن والنقل والصحة والمناخ والبيئة وغيرها. مع ما يعني ذلك من تخصيص قدرة حاسوبية ومركز داتا خاصة باستقبال ومعالجة وتخزين داتا الاستشعار تلك.
- الاستثمار في وسائل الدفع الإلكتروني عبر الهواتف الذكية من أجل تمكين المواطن من تسديد رسوم الخدمات مباشرة عبر المحفظة الرقمية التي يحملها في هاتفه الذكي (من قبيل دفع رسوم حافلات النقل والمترو والمواقف العامة وغيرها عبر هاتفه الجوال).
- الانتقال تدريجياً إلى نموذج السحابة الالكترونية (Cloud Computing) من أجل تأمين القدرة الحاسوبية ومخازن الداتا على الطلب لمختلف الأجهزة الحكومية والوزارات. وهذا النموذج بدأ يثبت نجاحه في مختلف قطاعات الأعمال، حيث تمكنت الكثير من المؤسسات من حيازة قدرة حاسوبية هائلة (مئات السيرفرات)، من أجل إجراء عملية تحليل عميقة على الداتا المختلفة ثم تقوم بالتخلص من تلك السيرفرات بعد انتهاء المطلوب منها حيث يجري العمل على تدويرها وإعادة تأجيرها ثانية.¹

1 مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، "تعريف الحكومة الذكية"، على الرابط: <http://www.egovconcepts.com/تعريف-الحكومة-الذكية/> ؛ [2017/02/18].

المطلب الخامس: معوّقات تطبيق الحكومة الرقمية.

يتطلب تطبيق نظام الحكومة الالكترونية توافر العديد من الإمكانيات بهدف تقديم خدمة متميزة للمواطن، وتحقيق مستوى أداء مناسب لمنظمات الإدارة العامة (الحكومة) نفس الوقت، من بين أهم هذه المتطلبات نذكر منها ما يلي:

- ضرورة وضع استراتيجية بناء وتطوير الحكومة الإلكترونية، التي تتضمن هيكل البنية التحتية للحكومة الإلكترونية بأبعادها الفنية، كأجهزة الحاسوب والبرمجيات، الأنترنت والبريد الإلكتروني، وتكلفة الخدمة وتسهيلات التقنيات، والاجراءات القانونية التي تساند الاتصالات من خلال استخدام هذه الأجهزة والبرمجيات، والإطارات المتخصصة ووسائل الاتصال التي تربط هذه الأجهزة لنقل المعلومات بين مواقع ووحدات متفرقة.

- أن تؤخذ بعين الاعتبار التحدّيات الأمنية المتعلقة بالمواقع الإلكترونية، من أهمها "الخصوصية"، أي عدم الاطلاع على الرسائل الإلكترونية إلا من الأطراف المسموح لها بذلك، وسلامة الرسائل ووصول الرسالة إلى الطرف الموجه إليه فعلا، والتحقيق من هوية الأطراف الأخرى لمنع عمليات التزوير وعمليات انتحال الشخصية.¹ ويمكن استخدام تقنيات أمنية مهمّة، مثل:

- **التشفير: (Encryption)** أي منع أي جهة غير مسموح لها من فهم محتوى الرسالة، وهناك نوعان من التشفير: أحدهما التشفير المتماثل حيث يكون

1 إلياس شاهد و آخرون، "تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 2016/03، الجزائر، ص 128.

هناك مفتاح تشفير واحد يستخدم لدى المرسل والمستقبل، في نفس الوقت، وهو غير آمن تماماً، لأنه قد يقع في يد أحد آخر غير المرسل والمستقبل، والآخر التشفير غير متماثل، ويعتمد على وجود مفتاحين، أحدهما علني (عام). والآخر سرّي (خاص)، يحتفظ الشخص دائماً بالمفتاح السري له وحده، أما العلني فيعطيه لمن يريده أن يرسل له رسالة.

- التوقيع الرقمي: (Digital Signature): هو ليس توقيع بالمعنى المعروف، بل عملية يتم من خلالها التأكد من هوية مرسل الرسالة من خلال استخدام مفتاح خاص لتشفير الرسالة من قبل المستقبل باستخدام المفتاح العام. كما يتم التأكد من أن الرسالة وصلت فعلاً بنفس الشكل الذي أرسله بها المرسل وصادق عليه. ويتم ذلك بواسطة عملية رياضية تتم على الرسالة قبل الإرسال لتحديد جميع خواصها، وتشمل كل صغيرة وكبيرة في الرسالة بحيث لو تغير أي شيء في الرسالة تتغير نتيجة العملية.

- البصمة الإلكترونية للرسالة: (Electronic Imprint) للتأكد من عدم حصول أي تغيير في الرسالة، وفي حالة العبث أو التخريب، فهذا يعني عدم تطابق البصمة معها.

- الشهادات الرقمية: (Digital certification) هي عبارة عن وثائق إلكترونية تصدرها الجهة ذات الصلاحية، تتيح التحقق من هوية الشركة التي تتعامل معها عبر الأنترنت، عن طريق التأكد من المفتاح العام. أما الجهة ذات

الصلاحيّة بإصدار الشهادات الرقمية، فتكون جهة موثوق بها (منظمة) تتقبل

منك المفتاح العام وإثبات هويتك وتكون أمينة عليهما.

- اتخاذ مبادرات وطنية وإقليمية ذات قاعدة واسعة في مجال تقنية المعلومات

والاتصالات وتطبيقات الانترنت والبريد الإلكتروني، خاصة في مجال تقديم الخدمات

الحكومية من خلال وضعية تعاون والعامل المشترك وحرية العمل للمؤسسات كاف.

- إعطاء أولوية ودعم الاعلام والتوعية المجتمعية من خلال توسيع شبكات الاعلام.

- تأمين مواقع وآليات المشاركة للمواطنين بصورة تدريجية في استرجاع المعلومات

وتبادلها مع المواقع الموثوقة للتعاون.

- دعم جهود البحث والتطوير الرامية إلى تعزيز الالمام الرقمي، والحدّ من عوائق

التكلفة التي تحول دون نشر وسائل الحكومة الالكترونية.

- اعتماد تقنية تتيح حماية الخصوصيات والمعلومات الشخصية.

- تأمين ما يسمى بالخدمة العريضة بمختلف أشكالها، وتوفير إمكانيات تأدية الخدمة

حسب الطلب ونشر المعلومات بتكلفة متدنية خاصة في المناطق التي تعاني من

التقصير في مجال تقنية الاتصالات.

- إدخال وتكييف ونشر تقنية جديدة للاتصالات كالشبكات الأرضية للاتصال

اللاسلكي، والاتصال بواسطة الأقمار الصناعية لضمان الوصول الموثوق إلى مواقع

المعلومات كافة.

- اعتماد أساليب جديدة للتطوير الإداري والتنظيمي والقوى البشرية، لتنفيذ نظام الحكومة الالكترونية والعمل على تنميتها فضلاً عن إعداد الربط الإلكتروني.
- الاستفادة من خبرات إمكانات الشركات العالمية المتخصصة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وتطبيقات الحكومة الالكترونية في هذا المجال.
- إعداد وتطوير مهارات تقنية المعلومات من الأفراد العاملين في الإدارات الحكومية، من خلال برامج تدريبية متخصصة في مجال الحكومة الالكترونية، بمعنى آخر تأهيل الموظف الحكومي.
- تأمين الاستثمار اللازم من الأموال لإعداد وتطبيق نظام الحكومة الالكترونية.¹

من سلبيات الحكومة الالكترونية أو المشاكل التي تحدث بسبب تطبيقها

نذكر:

1. مشكلة البطالة: إن الاعتماد على الأجهزة الإلكترونية في القيام بالأنشطة الحياتية بدلاً من الإنسان يؤثر على سوق العمالة والطلب عليها، مما يجعلنا نتساءل: هل سيكون على الشركات أن تخفض أيام العمل في الأسبوع إلى أربعة أو ثلاثة أيام حتى يمكنها الحفاظ على مستوى العمالة لديها؟ خصوصاً أنه وبالفعل هناك مناقشات جادة في العديد من الدول الأوروبية حول هذا الموضوع. وهل ستضع الشركات قيوداً على المعلوماتية التي تحل محل أعداد كبيرة من البشر؟ وهل ستتدخل الحكومات في ذلك؟ وهل ستسمح الحكومة

1 إلياس شاهد وآخرون، مرجع سابق، ص 129 - 130.

وقطاع الأعمال باستغلال التكنولوجيات الحديثة على نطاق قد يتضرر منه المجتمع؟ ورغم ما يمكن أن توفره المعلوماتية من فرص جديدة للعمل، إلا أن هذه الفرص لن تكون متاحة لمن تم الاستغناء عنهم في مجالات عملهم، فهي ستكون فرص ذات طبيعة فنية عالية وحرفية خاصة بمجموعة من المؤهلين.¹

2. التفكك الاجتماعي: مزيد من التفكك الاجتماعي يتوقع أن يواجهه إنسان القرن الحادي والعشرين في حالة الاعتماد الكامل على المعلوماتية في القيام بالأنشطة الحياتية المختلفة ومنها الحكومة الإلكترونية، لأن أداء الأنشطة الحياتية بينما الإنسان في منزله سيقبل من فرص الاتصال الجماهيري بين البشر، وبالتالي فقدان جزء كبير من العلاقات الاجتماعية والتي تنشأ غالباً في أماكن التجمع مثل مواقع التعليم والتسوق والعمل وأماكن الترفيه وغيرها. كذلك فإن حدوث الخلل في النظام الاقتصادي في المجتمع كانتشار البطالة نتيجة لإلغاء بعض المهن واندثار أخرى وظهور مهن جديدة من شأنه أن يؤدي إلى نفس النتيجة في التفكك الاجتماعي.

3. فقدان الخصوصية: أدى الانتقال إلى النمط الرقمي لإنجاز المعاملات اليومية إلى الاعتماد كثيراً على أجهزة الحاسب الآلي. ومما جعل حجم المعاملات

1 فرانك كيلش، ، ثورة الإنفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف ستغير عالمنا وحياتك؟، تر: حسام الدين زكريا، سلسلة عالم المعرفة، العدد 253، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص492.

المنفذة والثراء المعلوماتية المخزنة في الأجهزة، عرضة للإساءة والاستغلال .
لذا تعد المعايير الأمنية والخصوصية من العناصر المهمة في إيجاد الثقة
للتعامل مع أنشطة الحكومة الإلكترونية والتي تعتبر بمثابة المدخل المطمئن
والأمن في نظام الحكومة الإلكترونية، وتضطلع بدور تعريف الأطر المنظمة
لمجموعة القوانين التي تنظم الجانب الأمني سواء المتعلقة بالشبكات أو
الأنظمة والبيانات، وبذلك تعدّ ثورة المعلومات داخل نمط الحكومة الإلكترونية
تقضي على خصوصية الأفراد وحقوقهم في الحفاظ على حرمتهم وأسرارهم
الخاصة، فقواعد المعلومات المرتبط بعضها ببعض الآخر والتي تحتوي على
أسماء الأفراد وعناوينهم ووظائفهم وحالتهم الاجتماعية والصحية بل ونوعية
مشترياتهم، يهدد مستقبلهم وقد يعرضهم لمخاطر لم تكن في حسابهم، ومن
المتوقع أن تزداد قدرة الآخرين على رصد تحركاتنا.¹

4. فقدان الأمان: إن الحصول على الخدمات المختلفة داخل منظومة الحكومة
الإلكترونية يحتاج إلى وقت كبير وإلى نظم خاصة لتحقيق الأمن للمواطن،
فعلى سبيل المثال يتم تسديد فاتورة الكهرباء عن طريق الهاتف ويتم الخصم
من حساب المواطن ولا يستلم المواطن سوى رسالة صوتية بها رقم مرجعي
لهذه العملية بعكس تسديد الفاتورة عن طريق ماكينة الصرف الآلي (ATM)
أو البنك حيث يوجد إيصالاً لذلك، وهو ما يتطلب كثيراً من الأمن حتى

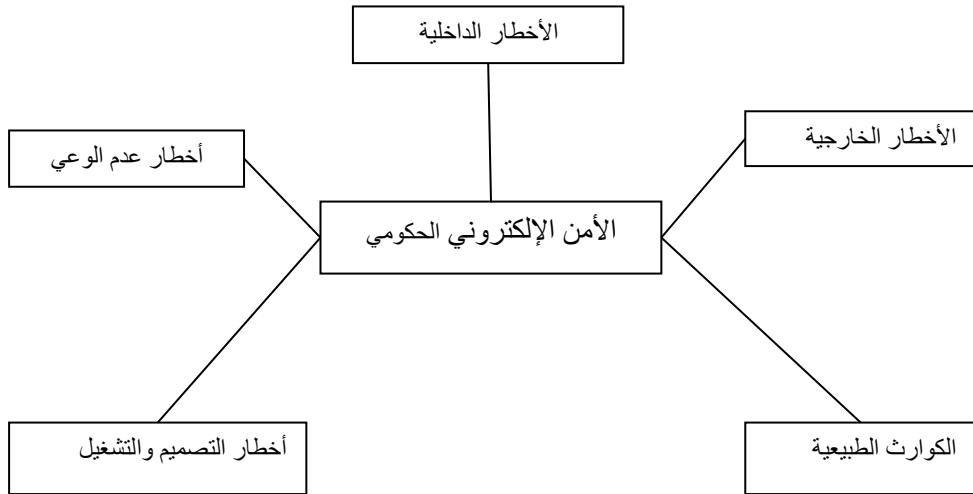
1 السيد بخيت محمد، "نقمة ثورة المعلومات"، مجلة العربي، العدد 468، نوفمبر 1997، الكويت، ص 144.

يتعامل المواطن بحرية مع وسائل الحصول على الخدمة من دون فقدان الإحساس بالأمان. لذلك يعد الهاجس الأمني من أهم العوائق والتحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية ومن خلال توفر الأمن المعلوماتي الشامل تكتسب الثقة.

5. ظهور تحديات جديدة: رغم ما تواجهه المدن العربية في الوقت الحالي من تحديات كثيرة فإن الثورة المعلوماتية والاعتماد عليها بشكل كبير في نطاق الخدمات البلدية سيؤدي إلى ظهور تحديات جديدة، من أهمها اللحاق بالثورة المعلوماتية، إذ أنه إن لم تسارع هذه المدن لتضع نفسها على خريطة المعلوماتية العالمية، فإنها ستضاف إلى الأمية الإلكترونية في القرن الحادي والعشرين، بل إنها يمكن أن تعيش في عزلة، فعلى سبيل المثال إذا كانت هذه المدن لا تعمل بنظام البريد الإلكتروني وحدث وأن ألغي نظام البريد اليدوي في بعض الدول نتيجة للاعتماد على البريد الإلكتروني، فإنه سيصعب التواصل والاتصال بين أشخاص يعتمدون على البريد اليدوي وآخرين يعتمدون على البريد الإلكتروني. إحدى صور التحدي في هذا المجال هو ضرورة إتاحة المعلوماتية داخل المدن، وتطوير الأنظمة الحالية في المدن والقائمة على إدارتها للتعامل مع هذه الثورة المؤثرة على المدينة. ومن صور التحدي هو تأهيل الموظفين القادرين على التعامل مع هذه الأنظمة الجديدة، وكذا تأهيل المواطنين للتعامل معها.

المطلب السادس: تهديد اختراق الأمن المعلوماتي في الحكومة الإلكترونية.

تعمل أجهزة الحكومة الإلكترونية في فضاء مفتوح يتداخل فيه جمهورها الخارجي (مواطنين، مؤسسات، حكومات أخرى) مع جمهورها الداخلي (وزراء، موظفين...) وتصبح فيه أجهزة تلك الحكومة عرضة للعديد من أنواع الهجوم تحت دوافع مختلفة، ومن الممكن أن تتم مهاجمة أنظمة الحكومة الإلكترونية من داخلها وعبر أحد الموظفين الغاضبين، أو من الخارج عبر مجموعات القرصنة أو أجهزة الاستخبارات في بلدان عدوة، وصولاً إلى المؤسسات التجارية الساعية إلى الحصول على معلومات تجارية تنافسية.



الشكل رقم 06: المخاطر المحيطة بالأمن المعلوماتي للحكومة الإلكترونية.

أولاً/ خطر المستخدم الشرعي: المستخدم الشرعي هو المواطن أو صاحب المؤسسة الحاصل على إجازة من الحكومة في سبيل استعمال خدماتها الإلكترونية، وتكون الإجازة في معظم الأحيان عبارة من تأكيد هوية المستخدم إلكترونياً عبر شبكة الحكومة بعد أن يكون قد تمّ تسجيله سابقاً. وقد يحاول هذا المستخدم أن يوظف إمكانية دخوله إلى شبكة الحكومة من أجل تخريب الخدمات المتاحة في نطاق إجازته، وقد يحصل في بعض الأحيان أن هذا المستخدم يتمكن من الحصول على معلومات لا تخصّه في حالة، وجود عيوب فنية في تصميم الخدمة الإلكترونية المتاحة له. من ناحية أخرى من الممكن لهذا المستخدم أن يُنكر قيامه بخدمة معينة في حين تؤكد أنظمة الحكومة قيامه بها.¹

ثانياً/ خطر موظفي الحكومة الإلكترونية:

وتشكل هذه المجموعة خطراً كبيراً على أنظمة الحكومة في حال أرادت ذلك، وخطراً لما يملكه بعض الموظفين في الحكومة الإلكترونية من حقوق دخول إلى الشبكة وإطلاع على الأنظمة، فمن الممكن لهم أن يقوموا بأعمال تخريبية تؤدي إلى إيقاف الخدمة الإلكترونية، وقد يكون هؤلاء الأشخاص مدفوعين بدوافع مادية أو نفسية أو لمجرد عدم الرضا عن وضعهم الوظيفي داخل الحكومة.

1 عباس بدران، مرجع سابق، ص 200

ثالثاً/ خطر المخابرات الخارجية:

من الممكن أن تعتمد أجهزة المخابرات الصديقة أو العدوّة على حدّ سواء إلى الحصول على معلومات عن أشخاص أو مؤسّسات أو حتى أجنّادات الحكومة الداخليّة عبر تنفيذ هجمات إلكترونية بهدف اختراق النظام الأمنيّ المعلوماتي للحكومة والدخول إلى مختلف الأنظمة فيها. وقد تُوظف أجهزة المخابرات في هذه العملية كفاءات تقنية عالية وقادرة في كثير من الأحيان على اختراق أنظمة الحكومة المستهدفة.¹

رابعاً/ خطر المؤسّسات التجاريّة:

تسعى المؤسّسات التجاريّة دوماً إلى تحقيق سبق الاقتصادي والإعلامي والتجاري على منافساتها من المؤسّسات، وقد تحاول هذه المؤسّسات أن تخترق أنظمة الحكومة الإلكترونيّة من أجل الحصول على معلومات عن منافسيها في السوق، وقد تلعب أقسام المخابرات التجاريّة (*Besness Intelligence Departements*) في المؤسّسات الكبيرة دوراً خطيراً في هذا المجال، وذلك في محاولة منها لإرضاء الإدارة العليا عبر تقديم معلومات تجارية تنافسية تملكها الحكومة ولم يتم نشرها.

خامساً/ خطر المنظمات الارهابية:

قد تحاول بعض المنظمات الارهابية فرض أجنّدتها السياسية على الحكومة عبر وسائل إرهابية عدّة منها الحرب الإلكترونيّة، وربما تسعى إلى تعطيل خدمات

1 نفس المرجع، ص 201.

الحكومة الإلكترونية بعد الحصول على مبتهاها منها، من خلال هجوم إلكتروني مكثف قد يحدث في فترة زمنية قصيرة نسبيا، يمكن حظر المنظمات الإرهابية في هذا المجال بكونها تتحرك من منطلقات تدميرية تكون معها مصلحة البلاد العليا نقطة هامشية أمام تحقيق أهدافها.¹

سادسا/ خطر مزودي البرمجيات والعتاد:

يملك مزودو البرمجيات القدرة على التلاعب بالشيفرة البرمجية، حيث يترون وراءهم أبواباً مفتوحة للأنظمة، مما يمكنهم لاحقا من الدخول إلى تلك الأنظمة بطريقة غير شرعية. وعلى حد سواء، يستطيع مزودو العتاد كأجهزة كومبيوتر وشبكات وغيرها أن يتركوا فيها عيوباً عن قصد، بحيث يسهل عليهم تجاوز الإجراءات الأمنية الإلكترونية للحكومة.

سابعا/ خطر الكوارث الطبيعية:

كما تؤثر الكوارث الطبيعية من زلازل وهزات أرضية وصواعق وغيرها في الحركة العامة لأجهزة الحكومة ومستوى توافر خدماتها، فقد تلحق تلك الكوارث أضرارا كبيرة بأنظمة الحكومة الإلكترونية، وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى شلل الخدمات الإلكترونية للحكومة في حال أصابت مواقع تشغيل تلك الخدمات.²

1 عباس بدران، المرجع السابق، ص 202.

2 نفس المرجع، ص 202-203.

ثامنا/ مخاطر القرصنة:

يشير مفهوم القرصنة الالكترونية إلى استخدام وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الحديثة في ممارسات غير مشروعة، تستهدف التحايل على الأنظمة المعالجة الآلية للبيانات، لكشف البيانات الحساسة (المصنفة) أو تغييرها والتأثير على سلامتها أو حتى إتلافها. ويقوم بعملية القرصنة أشخاص هواة أو محترفين. لهم القدرة على تخطي أي إجراءات أو أنظمة حماية، اتخذت لحماية تلك الحاسبات أو الشبكات.¹

تتعدّد وسائل وأساليب القرصنة في اختراق الأمن المعلوماتي للمواقع الإلكترونية، إلّا أنها في مجملها تهدف إلى مهاجمة هذه المواقع، وتحقيق منفعة معينة للمهاجم من وراء ذلك، وفي بعض الأحيان لا تكون هناك منفعة للمهاجم سوى تعريض موقع الضحية للخطر والضرر. ومن أهم هذه الأساليب نذكر:

أ/ الفيروسات (Virus): وهي إحدى أنواع البرامج الآلية. إلّا أن الأوامر المكتوبة في هذه البرامج تقتصر على أوامر تخريبية ضارة بالجهاز ومحتوياته، فهي برامج قد تم تصميمها لإلحاق الضرر بنظام الحاسب، عن طريق ربط نفسه بالبرامج الأخرى وكذلك القدرة على إعادة تكرار نفسه، مما يتيح له فرصة الانتشار داخل جهاز الحاسب ليدمّر البرامج والبيانات الموجودة فيه.

1 ليتيم فتيحة وليتيم نادية، مرجع سابق، ص 242.

وتكمن خطورة الإصابة بالفيروس في أنه يؤدي إلى تعطيل عمل البرامج أو تقليل سرعته أو إصابة الجزء الخاص بتشغيل جهاز الحاسوب، مما يؤدي إلى إيقاف عمل الجهاز، أو قد يؤدي الجهاز إلى مسح وفقدان المعلومات والبيانات.

ب/ الإغراق بالرسائل: يقصد بطريقة الإغراق بالبريد الإلكتروني تلك الطريقة التي تعني إرسال كم هائل من الرسائل عبر البريد الإلكتروني لأجهزة الحاسبات الآلية، المواد العمل على تعطيلها. وتلك الرسائل التي لا تعني شيئاً على الإطلاق قد تكون محملة بملفات كبيرة الحجم، لمجرد التأثير على الجهاز، وتصل لجهاز الحاسب الآلي دفعة واحدة في وقت واحد تقريباً، مما تعمل على توقعه عن العمل، نظراً لما تسببه من ملء لمنافذ الاتصال، وكذا ملء قوائم الانتظار. وبمجرد توقف تلك الأجهزة عن العمل تنقطع بالتالي الخدمة التي تؤديها تلك الأجهزة.

ج/ خداع بروتوكول الأنترنت (IP Spoofing): ويتم ذلك بالتخفي واستغلال بروتوكولات النقل، بأن ينتحل المخترق صفة مستخدم آخر مخول باستخدام ويقوم بتزوير العنوان المرفق مع حزمة البيانات المرسله، ويظهر للنظام وبروتوكولات النقل على أنه عنوان صحيح مرسل من داخل الشبكة، وبذلك يسمح النظام لحزمة البيانات بالمرور باعتبارها حزمة مشروعة.¹

يمكن تلخيص التأثيرات السلبية للقرصنة وخطورتها على الأمن المعلوماتي للحكومة الإلكترونية فيما يلي:

1 ليتيم، مرجع سابق، ص 246.

أ/ تدمير المواقع: مثلما هو الحال عند ضخّ مئات الآلاف من الرسائل الإلكترونية من جهاز الحاسوب الخاص بالمعتدي إلى الموقع، في الواقع هناك أسباب مساعدة للقرصنة في تدمير المواقع، منها: ضعف الكلمات السرية المستخدمة مما يسهل عملية كسرها والاختراق من قبل المعتدي، ومن الأسباب أيضا عدم وضع برامج حماية كافية لحماية المواقع من الاختراق والتدمير، بالإضافة لعدم القيام بالتحديث المستمر لنظام التشغيل، والذي يساعد في كثير من الأحيان على اكتشاف المزيد من الثغرات الأمنية.

ب/ تشويه المواقع: يوجد تشابه كبير بين ما يحصل في العالم الافتراضي من عمليات تشويه مواقع الويب (Defacement)، وبين ما يحدث على أرض الواقع عندما يتم إنزال علم دولة معينة من السفينة ورفع علم القراصنة مكانه. حيث أن عملية التشويه في أغلب الأحيان.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الرقمية

كانت من نتائج تطوّر تكنولوجيا الاتصال ظهور أشكال جديدة من الدبلوماسية، من أهمها الدبلوماسية الرقمية. لذلك ظهرت مفاهيم جديدة، منها "الدبلوماسية عبر تويتر" (*Twiplomacy*) و"الدبلوماسية باستخدام الفيس بوك" (*Facebook Diplomacy*)، وهذه المصطلحات تعني أن هناك مجالات جديدة لممارسة الدبلوماسية، وأنه يتوجب البحث في كيفية استغلال أدوات الأنترنت، على غرار وسائل التواصل الاجتماعي في ممارسة الدبلوماسية.

المطلب الأول: في مفهوم الدبلوماسية الرقمية.

يُقصد بالدبلوماسية الرقمية عملية تسخير الأنترنت وتكنولوجيا الاتصال الحديثة في التواصل مع الآخرين، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وذلك بهدف تعزيز السياسة الخارجية أو الداخلية لدولة ما، من خلال المنصات الرقمية، التي أصبحت تمثل الجهاز العصبي الجديد للعالم.

تشير الدبلوماسية الرقمية أساساً إلى استخدام المتزايد لمنصات وسائل الإعلام الاجتماعية من طرف دولة ما، من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية وإدارة إستباقية لصورتها وسمعتها.

ويُشار إلى أن ممارسة الدبلوماسية الرقمية موجودة على مستويين: وزارة الخارجية، والسفارات المتواجدة حول العالم، حيث يمكن العمل على هذين المستويين

الدّول من تصميم رسائل السياسة الخارجية للجماهير، عن طريق ربطها بالتاريخ والثقافة والقيم والتقاليد، مما يُسهل قبول سياستها الخارجية والصورة التي تهدف إلى ترويجها.¹

تعتبر الدبلوماسية الرقمية امتدادًا للدبلوماسية بمفهومها التقليدي، وهي تستند إلى الابتكارات وأنواع الاستعمال الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي تساهم في تغيير وجه النشاط الدبلوماسي.² وتشمل الدبلوماسية الرقمية مجالات متعدّدة من بينها جمع وإدارة المعلومات عن الدّول والجماعات المستهدفة، وما يعرف بدبلوماسية التأثير.

ما كان يعتبر افتراضيا أصبح أمرا واقعيا، فشركات الأنترنت العملاقة التي تهيمن على العالم الافتراضي، لم تعد فقط مجرد شركات لتقديم خدمات في العالم الافتراضي لرواد هذا العالم ومستعملي تقنياته الحديثة، وإنما أصبحت قوى فاعلة ومؤثرة في عالمنا الواقعي، وفي سلوكنا، وفي تحديد سياسات الدّول وبناء العلاقات الدولية.³

1 Olubukola S. Adesina, "Foreign policy in an era of digital diplomacy", University of Lancaster, UK, p.03. in: <http://dx.doi.org/10.1080/23311886.2017.1297175> ; [18/02/2018].

2 وزارة الشؤون الخارجية والدبلوماسية الرقمية، "الدبلوماسية الرقمية"، موقع الدبلوماسية الفرنسية، في: <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-numerique/> ; [18/02/2018].

3 علي أنور لا، "الدبلوماسية الرقمية"، موقع الجزيرة، في: <http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/3/8/الدبلوماسية-الرقمية>

فمفهوم الدبلوماسية الرقمية التي لم يُعد الحديث عنها مجرد تصوّر نظري لما يمكن أن يحدث في المستقبل، وإنما هناك دلائل على وجود هذا النوع من الدبلوماسية الجديدة التي ستضاف إلى قاموس الدبلوماسية في العالم¹

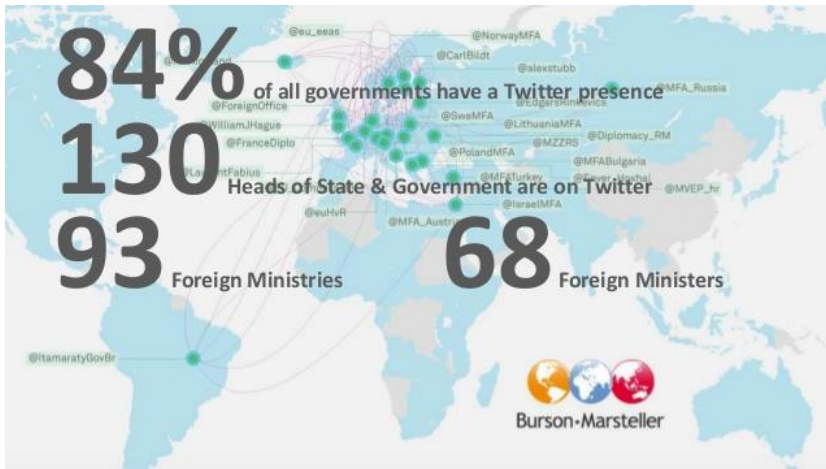
الأمر يتعلق بدبلوماسية حقيقية كذلك التي يقودها سفراء حقيقيون. فقد أعلنت الدنمارك مثلاً مطلع العام الجاري عن تخطيطها لتعيين أول سفير لها لدى كبريات شركات الأنترنت العالمية مثل: غوغل (Google)، وآبل (Apel)، وفيس بوك (Facebook)، وتويتر (Twitter)، ومايكروسوفت (Microsoft)، وآمازون (Amazon)، وسيكون المقر الافتراضي للسفير الدانماركي الأول في العالم في "وادي السلكون" بكاليفورنيا، مكان تواجد هذه الشركات العملاقة، الذي هو بمثابة العاصمة التقنية في العالم، أو مقرر "الأمم المتحدة" للعالم الرقمي. وستكون مهمة هذا السفير التواصل مع هذه الشركات الكبيرة لدعاية المصالح الدنماركية وتنميتها داخل العالم الافتراضي، فقد صرح وزير الخارجية الدانماركي أندرس سامويلسون (Anders Samuelsen) بأن: «الشركات الكبرى تؤثر على الدنمارك مثلها مثل الدول [...] فقد أصبحت هذه الشركات نوعاً من الدول الجديدة ونحن بحاجة لمواجهة ذلك».

وقبل مبادرة الدانمارك، أقدمت الخارجية الأمريكية سنة 2002 على تأسيس مكتب خاص بالدبلوماسية الإلكترونية، والرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب يعتبر

1 على أنزولا، المرجع السابق.

واحدًا من أشهر زعماء العالم الذي يلجأ إلى استعمال وسيلة تواصل رقمية هي "تويتر" في استراتيجيته التواصلية.

لقد تحولت شركات الأنترنت العملاقة إلى قوى حقيقية تؤثر في سياسات الدول وفي العلاقات الدولية. وقوة تأثيرها اليوم تفوق قوة تأثير الدول الكبرى في العالم، وتتجاوز قوة تأثير المنظمات الدولية الكبيرة والمؤسسات الحالية المؤثرة. وبالرغم من أن المصطلح مازال محدود الاستعمال في القاموس الدبلوماسي والسياسي والاعلامي، إلا أن الدبلوماسية الرقمية أصبحت تلعب دورًا كبيرًا في رسم العلاقات بين الدول وبين الدول وشعوبها.¹



الشكل رقم 07:

انتشار الاستخدام الرسمي لموقع التواصل الاجتماعي تويتر.²

1 نفس المرجع السابق.

2 المصدر: <https://www.thepanelonline.com/the-panel-blog/why-we-need-a-panel>

يرى فرانز ستيفن و غريغ أوستن إنه نتيجة للمستويات العالمية للاتصالات العابرة للحدود في المجال الإلكتروني، ونتيجة لذلك فإنه لابد من البدء بتطوير الدبلوماسية الإلكترونية.¹

الدبلوماسية التقليدية المتعارف عليها، من حيث أهدافها، بل ما يميزها هو المشاركة الفاعلة للشعوب في طرح المشاكل، وتقديم متطلبات العصر للشعوب وواقعها، بفضل شبكات التواصل الاجتماعي ومخاطرها وتداعياتها على أسرار الدول، لاسيما الكبرى منها. وفي ذات الوقت أصبح مهماً بالنسبة للمؤسسات الحكومية أكثر مما مضى أن يكون لها تواجد فعال على هذه الشبكات، ليس لقمع هذه الأصوات، إنما للاستماع إليها ولهمومها، وتقييم ردود الأفعال، وبناء فكرة أفضل عن آمال وتطلعات الشعوب لتتوافق مع مصالح المجتمعات للصالح العام.²

يرى عماد المديفر أن التقنية أصبحت تحيط بنا من كل جانب، فأينما نكون ترافقنا أجهزتنا الاتصالية المحمولة من جوالات وأجهزة لوحية وغيرها، تصلنا بالعالم وتصل العالم بنا وتجعلنا في حالة اتصال شبكية دائمة وفريدة، حيث أن التقنية جعلت حياتنا أسهل، نصل من خلالها إلى الخدمات الحكومية والبنكية التي نحتاج إليها، نتعلم ونطلع وندرس ونبحث، نستقي منها المعلومات والأخبار، وننتقي منها ما نريد،

1 فرانز ستيفن و غريغ أوستن، روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية: الدبلوماسية الإلكترونية .. الطريق لفتح الأبواب، تر: طارق محمد ذنون الطائي، ط1 ، (الأردن: الأكاديميون للنشر، 2015)، ص 25.

2 محمد سالم السمرائي، تقديم لكتاب: روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية: الدبلوماسية الإلكترونية .. الطريق لفتح الأبواب، مرجع سابق، ص 11.

وقت ما نريد وكيف ما نشاء، ونتفاعل مع كل ذلك قبل وبعد وأثناء العملية الاتصالية. اليوم أضحت الأنترنت جزءًا من روتين حياتنا اليومية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي، كما هو الحال مع موقع "تويتر" مثلاً، والذي اقتحم حياتنا، وأصبح الفرد اليوم وفي مختلف أقطار العالم يستقي منه الأخبار والمعلومات، يقرأ ويسمع يشاهد ويتفاعل من خلاله، أو من خلال غيره من وسائل التواصل الاجتماعية ومنصاتها التفاعلية الأخرى مثل: "اليوتيوب" (Youtube) و"فيس بوك" (Facebook) و"انستغرام" (Instagram) "الواتس أب" (WhatsApp) ... وغيرها.

لذلك كان لزاماً على مؤسسات العمل الدبلوماسي أن تتواجد في هذا الفضاء السايبري (Cyberspace) التفاعلي كجزء مهم وحيوي من عملها الدبلوماسي، تتواصل مع الأفراد والمنظمات بأنواعها، الرسمية من مختلف الأقطار حول العالم لتسمع منهم أفراداً ومنظمات، وتتحدث إليهم، وتتشارك معهم الطروحات وتطلعهم على سياساتها وتحركاتها ونشاطاتها، لتحقيق فهم أوسع وتعزيز رأي عام مساند وداعم لسياساتها ومقو لمواقفها ومفاوضاتها، ولتحقيق مصالحها الوطنية على الساحة الدولية وليس لمخاطبة الأفراد والمنظمات الأجنبية فحسب، بل أيضاً لإيجاد سياق عالم يستطيع من خلاله مواطنو الدولة صاحبة الرسالة فهم واستيعاب سياسات الوطن وتحركاته ومواقفه، قراءة الأحداث على المسرح الإقليمي والعالمي، ليشاركوا هم أيضاً بصفتهم الفردية كمواطنين في الفاعل مع شعوب العالم و التحدث معهم، وشرح سياسة

بلدانهم، والمساهمة في تفسير المواقف والأحداث على الوجه الذي يخدمون به أوطانهم.¹

هناك من يحصر "الدبلوماسية الرقمية" في مصطلح "الاعلام الدبلوماسي الرقمي" ويرون بأن هذا الأخير مصطلح إعلامي جديد يتمحور حول الانتاج الاعلامي الدبلوماسي، عبر الاعلام الرقمي التقليدي من مواقع وصفحات للسفارات والممثلات، إضافة إلى صفحات تواصل اجتماعي على "تويتر" "فيس بوك" لهذه المؤسسات العاملة في الدبلوماسية. حيث تتسابق وزارات خارجية الدول والسفارات والممثلات والحكومات إلى الانخراط في هذا الاعلام الجديد.²

يرى الدكتور سليمان صالح أن تطوّر تكنولوجيا الاتصال قد فاجأ جميع الدول وفرض عليها الكثير من التحديات، وفي نفس الوقت فتح أمامها الكثير من الفرص. حيث أن من أهم هذه التحديات ضرورة تطوير العمل الدبلوماسي، وتطوير كل أنواع الدبلوماسية، فهذا التطوّر فتح المجال لظهور أنواع جديدة من الدبلوماسية تعددت مسمياتها والمصطلحات التي تحاول توصيفها، من أهمها "الدبلوماسية الرقمية" (*Digital Diplomacy*) أو الدبلوماسية الإلكترونية (E-diplomacy).

1 عماد المديفر، "الدبلوماسية الرقمية السعودية.. "تويتر" الخارجية نموذجاً"، في: <http://www.al-jazirah.com/2017/20170426/ar6.htm> [15/001/2018] ;
2 أزهار عويضة، "الدبلوماسية الرقمية.. الدول بحاجة إلى تغريدات أكثر"، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، فلسطين، في: <https://goo.gl/S9XnnM>

تعرف وزارة الخارجية البريطانية "الدبلوماسية الرقمية" بأنها: «حل مشكلات السياسة الخارجية باستخدام الانترنت».

ويتفرع من "الدبلوماسية الرقمية"، الدبلوماسية "عبر التويتر" (*Twidiplomacy*) والدبلوماسية عبر "الفيس بوك" (*Facebook diplomacy*). وهذه المصطلحات تعني أن هناك مجالات جديدة لممارسة الدبلوماسية، وأن كل دولة لابد أن تبحث عن كيفية استغلال أدوات الانترنت على غرار وسائل التواصل الاجتماعي في ممارسة الدبلوماسية.¹

ليس هناك تعريف متفق عليه للدبلوماسية الرقمية، إلا أن أبسط تعريف لها يشير إلى أنها تعبّر عن استخدام شبكة الانترنت وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للمساعدة على تنفيذ أهداف دبلوماسية، أو أنها تعبّر عن عملية تسخير الانترنت وتكنولوجيا الاتصال الحديثة للتواصل مع جمهور خارجي، بهدف خلق بيئة تمكين للسياسة الخارجية لبلد ما.

وتتحول المعلومات إلى صيغة رقمية، بما يتيح إمكانية توظيفها من قبل الدبلوماسيين والقدرة على الاحتفاظ بها، والتنسيق مع أجهزة أخرى للحكومة، واستخدام هذه الوسائل للاستمرار في تنفيذ دور الإشراف والتوجيه للسياسة الدولية عبر الحكومة، حتى عندما تصبح الدوائر البيروقراطية تأخذ صبغة دولية بشكل متزايد.²

1 سليمان صالح، مرجع سابق، ص 5-6.
2 عادل عبد الصادق، "الدبلوماسية الالكترونية و المدخل الجديد لإدارة السياسة الخارجية"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، على الرابط: http://accronline.com/article_detail.aspx?id=28976 ؛ [2016/04/12].

وتتيح الدبلوماسية الرقمية للدبلوماسيين الاتصال بشعوبهم والشعوب الأجنبية والاستماع إليهم والتحاور معهم، هؤلاء الناس الذين انتقلوا وتواجدوا على الأنترنت، إضافة إلى فرض تأثيرهم في عالم الأنترنت المزدهم على نحو متزايد.¹

فالدبلوماسية الرقمية خلقت لنفسها قنواتها الجديدة التي تختلف عن القنوات الدبلوماسية التقليدية، والفاعلون داخل هذا العالم الدبلوماسي الجديد يختلفون عن نظرائهم في عالم السياسة التقليدي، حيث أصبحت الشركات الرقمية الكبرى تأخذ مكان الدول والمنظمات الدولية الكبرى. إنها ليست "دبلوماسية موازية" مثلما يطلق اليوم على أنواع من الدبلوماسيات التي تستعين بها الدول لدعم سياساتها الخارجية، وإنما هي دبلوماسية قائمة بذاتها لها أسلوبها الخاص وطرق عملها التي تختلف عن الدبلوماسية التقليدية.

تتميز هذه الدبلوماسية الجديدة بأنها شفافة وسريعة، وقوة تأثيرها ظاهرة للعيان، وهي ليست حكرا على الدول وإنما يمكن أن يمارسها أشخاص وجماعات ومنظمات والعلاقات داخلها لا تحددها دائما المصالح، وإنما يمكن أن يكون للقيم داخلها دور مهم إذا وجدت من يدافع عنها ويتبناها كخطة دبلوماسية.²

تتميز الدبلوماسية الرقمية بعدة مزايا أخرى هي: الأولى المركزية واللامركزية، عن طريق تخفيف الجهاز البيروقراطي وتقليل التكلفة وتوفير قنوات اتصالية سهلة

1 أنظر: بيتر مارشال، **الدبلوماسية الفاعلة**، تر: أحمد مختار الجمال، (القاهرة: المجلس الأعلى للشفافة، 2005)، ص-39-49

2 علي أنوزلا، مرجع سابق.

داخل المؤسسة بما يزيد من الكفاءة والفعالية، والثانية: التفتت والاندماج، عبر سهولة إنشاء روابط إلكترونية افتراضية بين المجتمعات المختلفة بما يزيد من سهولة الاندماج، وفي نفس الوقت القدرة على التعبير عن الهوية الذاتية، والميزة الثالثة: الشفافية، بحالة الانكشاف العالمي ودعم التكتل والتحالف وراء قضايا عالمية، حيث شكل ذلك لصانعي القرار قضايا تتعلق بكيفية التعامل مع المعلومات والضغط، والميزة الرابعة: التعبئة و الرشادة، بتوافر المعلومات في اتخاذ القرارات والموازنة بين التعبئة والرشادة في اتخاذ القرار، أما الميزة الخامسة: السرعة وذلك بتجاوز الزمان والمكان وقيود الجغرافيا بما ينعكس على تسريع الخطى لاحتواء الصراعات، والتدخل الإنساني... وغيرها، وتتمثل الميزة السادسة في: الافتراضية: يعني المحاكاة عبر الحاسوب للواقع الفعلي، "الدبلوماسية الافتراضية" هي دبلوماسية حقيقية، تتم عبر وسائل تكنولوجية، وقد برز ما يُعبّر عنه بمصطلح "الدبلوماسية الضخمة" (Mega-diplomacy)، والتي تعبر عن شبكة التفاعلات السريعة بين فاعلين رسميين وغير رسميين.¹

أثر الفضاء الرقمي على وظيفة الدبلوماسية في جمع المعلومات وإيصالها إلى دولته، وتعزيز قدرته على المتابعة لما يجري داخل بلده أو داخل الدولة التي يتواجد فيها، وإتاحة الفرصة للدبلوماسي للتدريب عن بعد عن طريق الانترنت والعمل على

1 عادل عبد الصادق، مرجع سابق، نقلا عن Parag Khanna, *How to Run the world: Gating a Course to the Next Renaissance*, (New York: Random House, 2011).

رفع قدراته العلمية واللغوية، وتأسيس سفارات افتراضية في المناطق الخالية من الحضور الدبلوماسي أو الضعيفة، بتطوير مواقع إلكترونية تؤسسها وزارة الخارجية بالدولة المعنية، ذات خدمات موسعة وحيّة ومتطورة، وأثرت على وظائف الدبلوماسية ما يمكن أن تتيحه الأنترنت من مهارات لغوية ومعلوماتية وتفاوضية، كما يمكن الاطلاع على كافة مناطق النزاع في العالم، وإقرار مشاريع أمنية مشتركة عن طريق مواقع الانترنت والتواصل مع الأطراف المعنية عن طريقه.

كما أثر الفضاء الرقمي على الممارسة الدبلوماسية من خلال الحاسوب والانترنت والجوال والاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية، ومما تتيحه الأنترنت من معلومات جيوسياسية. وساعد الفضاء الرقمي في تغيير شكل العلاقات الدولية عن طريق التأثير على العنصر البشري، وعلى فن الدبلوماسية والمبعوثين الدبلوماسيين، في طريقة جمعهم للمعلومات، وطرق الإرسال وجمع المعلومات، وعليه اختبار الدبلوماسي. الذي يجب أن يمتلك قدرة عالية من التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ويستطيع أن يتفاعل من خلالها، وكذلك في طبيعة الرسائل التي يمكن أن يبعثها المبعوثين الدبلوماسيين.



DIGITAL DIPLOMACY RATING 2017

COUNTRY	2017	2016	SCORE	RATING	CHANGE
United States	1	3	71.63	BBB-	▲
United Kingdom	2	1	70.24	BBB-	▼
France	3	2	67.62	BB++	▼
Russia	4	4	67.01	BB++	●
Vatican	5	6	62.29	BB-	▲
Germany	6	13	59.44	B++	▲
Japan	7	12	59.14	B++	▲
Canada	8	16	58.01	B++	▲
Israel	9	8	57.96	B+	▼
Netherlands	10	21	57.96	B+	▲

<http://digital.diplomacy.live>

DIPLOMACY
LIVE

الشكل رقم 08:

ترتيب عشر دول الأولى في استخدام الدبلوماسية الرقمية.¹

ساعد الفضاء الرقمي على الحد من إهدار الوقت والموارد في التحضير للفهم بين قادة الدول، وأثرت وسائل الاعلام كذلك على عمل وزارة الخارجية عبر نقل المعلومات والأحداث والتقارير، وأدى ذلك إلى تحوّل وزارة الخارجية من مجرد محصّل للبيانات ومجمع للمعلومات ومنفذ للسياسات، إلى متلقّ للمعرفة ومنسق للمجهودات ومفكر في البدائل، ومخطط للاستراتيجيات.

1 المصدر: https://twitter.com/diplomacy_live

ويتمّ توظيف الفضاء الرقّمي في العمل الدبلوماسي عبر أدوات جديدة مثل مواقع الأنترنت الخاصة بالسفارات أو عبر استخدام الشبكات الاجتماعية مثل "تويتر" "فيس بوك" و"يوتيوب"، والتي أتاحت فرص الوصول مباشرة إلى جمهور الدّولة بدلا من الانتصار على العلاقات مع المؤسسات الرسمية، وأصبحت تلك الأدوات الجديدة تساهم في خدمة أهداف السياسة الخارجية للدّولة.

ويتطلب تفعيل الدبلوماسية الرقّمية العمل على تحقيق عدّة اعتبارات، لعل أهمها: دمج التكنولوجيا ونشاطات الادارة، تمويل برامج تطوير التكنولوجيا في مختلف المناصب الدبلوماسية، تأسيس مركز تكنولوجيا للتعاون مع السفارات في الخارج، العمل على اعتماد تمويل خاص للابتكار التكنولوجي واستخدام البرامج الالكترونية الادارية، توسيع التشارك في المعلومات والمعارف، العمل على إقامة نظام موسع لإدارة العلاقات، تحسين قدرات البحث و الاستيراد للمواد الرقمية، وتوسيع استخدامها للمؤتمرات المنقولة عبر الأقمار الصناعية، تبني أدوات اتصال جديدة مثل منتديات النقاش الحي الرقمي، وخدمات الفيديو عبر الأنترنت، و التي تغيّر من طريقة التفاعل بين الناس من مختلف أنحاء العالم.¹

المطلب الثاني: الدبلوماسية الافتراضية.

يمكن تحديد ما يُعرف بـ"الساير" (Cyber) أو ما يُطلق عليه أيضًا "الحيز أو الفضاء الافتراضي" بأنّه المجال الرقّمي الإلكتروني (Digital Medium) الممتد عبر

1 عادل عبد الصادق، مرجع سابق.

مختلف خطوط الاتصالات المعدنية والضّوئية والهوائية وقنواتها في شبكة الانترنت. ووفق التعبير التكنولوجي فإنّه "طريق المعلومات الفائق السرعة". واقتزن هذا الفضاء بمفاهيمه المختلفة، حيث انعدام جغرافيا المكان الطبيعي وظهور جغرافيا الإبحار المعلوماتي في شتى الاتجاهات وفي الآن نفسه، وهذا ما جعل هذه الظاهرة تُعد إحدى أهم خصائص عصر المعلومات؛ فهي تجسد عمليا مجتمع القرية الكونية من خلال فضائها الافتراضي المنفتح الآفاق، والذي يضع الانسان في عالم رقمه مختلف من حيث أسسه وخصائصه وقيمه الجديدة. فالحديث هو بروز العالم الافتراضي كمساحة مكانية وزمانية أضحت كما الأرض الجديدة، حيث هرعت إليها رؤوس الأموال والحركة الثقافية والعلمية المعاصرة، ومظاهر التسلية وكذلك الجريمة.¹

ثمّة تعريفات جديدة للمجال الافتراضي أو "حيز السايبر"، فالاتحاد الدولي للاتصالات يُعرف الحيز الافتراضي على النحو التالي: «الحيز المادي والغير المادي الذي ينشأ ويتكون من جزء أو من كل العناصر التالية: حواسيب، وأجهزة ممكنة، وشبكات، ومعلومات محوسبة وبرامج ومضامين، ومعطيات مرور ومراقبة، الذين يستخدمون كل ذلك». وخلافا للتعريفات التي تنتظر إلى الحيز الافتراضي كبعد أو مجال خامس، هناك توجه يرى فيه واحداً من سبعة مجالات، إلى جانب الجو والفضاء والبحر والبر والحيزين الالكترو-المغناطيسي والإنساني. وهناك من يُعرف المجال الافتراضي بأنّه "ساحة الحرب الخامسة" بعد البر والبحر والجو والفضاء

1 عمر بن يونس، **المجتمع المعلوماتي**، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010)، ص13.

الخارجي وفي التعريف ذاته يكون المجال الافتراضي أوسع من الأنترنت؛ إذ يتوسع ليشمل الشبكات الحاسوبية الأخرى التي ترتبط إلكترونياً بالأنترنت.¹

من الملاحظ أن تطوّر العصر الرقمي الذي قد أسفرت عنه ثورة المعلومات، كان له تأثير كبير إلى حد ما، في ظهور نوع جديد من الدبلوماسية، أُصطلح على تسميتها "الدبلوماسية الافتراضية" (*Virtual Diplomacy*)، وقد صيغ هذا المصطلح من حقيقة أنه يشير إلى الدبلوماسية التي تتم بطريقة افتراضية، من خلال استخدام التكنولوجيا والأنترنت، بخلاف استخدام التكنولوجيا التقليدية وجهاً إلى وجه.²

ظهر مصطلح "الدبلوماسية الافتراضية" خلال التسعينات مُعبّراً عن الاستخدام المشترك الذي يعكس تزايد الطلب على الخدمات الدبلوماسية في بيئة ما بعد الحرب الباردة. من بينها قيود الموارد التي سببتها الأزمة الاقتصادية العالمية بعد سنة 2007، حيث عزّز ذلك السعي إلى إيجاد أساليب أكثر فعالية، من حيث التكلفة والتمثيل الدبلوماسي، وتجريب بدائل للسفارة التقليدية.

يرى **غولدن سميث** أنّ الدبلوماسية الافتراضية تعني سلوك ما كان يعتبر في الماضي دبلوماسية تقليدية، لكنها الآن نشاط يُمارَس بطريقة مختلفة بسبب التغيرات

1 خالد وليد محمود، "الهجمات عبر الأنترنت: ساحة الصّراع الإلكتروني الجديدة"، مجلة سياسات عربية، العدد الخامس نوفمبر 2013، المركز العربي لدراسة للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص 116-117.

2 Olesya M. Grech, *Virtual Diplomacy : Diplomacy of The Digital Age*, Master of Arts in Contemporary Diplomacy, Faculty of Arts, University of Malta, 2006, p.11

في التكنولوجيا، ولأنها تُمارس من قبل مجموعة واسعة من الناس، بما في ذلك العديد الذين هم ليسوا دبلوماسيون محترفون.¹

يعرّف معهد السلام الأمريكي الدبلوماسية الافتراضية على أنها: «وضع القرار والتنسيق والاتصال والقيام بنشاطات لمنع وإدارة وتسوية النزاعات الدولية، بالاعتماد على تقنيات المعلومات والاتصالات، التي يتبناها مواطنون ومنظمات غير حكومية وهيئات دولية ودول...، تعترف الدبلوماسية الافتراضية بالأهمية المتزايدة للأطراف الفاعلة من غير الدول، ولتكثيف وتنويع الاتصالات عبر الوطنية، مما ينتج عنه طرق جديدة لإدارة النزاعات الدولية الزاهنة.² حيث أن معهد السلام الأمريكي في التعريف الذي قدمه للدبلوماسية الافتراضية، حصرها في وظيفة حل وإدارة النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

تعرف الدبلوماسية الافتراضية بأنها: التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تتم عن طريق الوسائط الرقمية (الإلكترونية)، بدلا من التواصل وجها إلى وجه، رغم أن الافتراضي يعني عدم وجود واقع .. ومع ذلك فإن الدبلوماسية الافتراضية، هي عبارة عن دبلوماسية حقيقية (واقعية)، بمعنى وجود تفاعلات وعلاقات رسمية بين المسؤولين من مختلف الحكومات.

1 Idem, p.12

2 معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام، سلسلة الدبلوماسية الافتراضية رقم 18، تقرير بعنوان: «وسائل الإعلام العربية: أدوات الحكومة.. هل هي أدوات للشعب؟». يوليو 2005، ص 21، متاحة على الرابط: https://www.usip.org/sites/default/files/vd18_arabic.pdf

إن مبادرة الدبلوماسية الافتراضية، وهي مبادرة يديرها معهد الولايات المتحدة للسلام، لاستكشاف دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسير الدبلوماسية، حيث تقدم تعريف للدبلوماسية الافتراضية على النحو التالي: «في أوسع مفهوم لها، الدبلوماسية الافتراضية تعني تغيير الدبلوماسية، ويشتمل مفهومها نطاقه الضيق على صنع القرار والتنسيق والاتصال، المرتبطة بظهور عالم شبكي، وممارسة العلاقات الدولية عن طريق مساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات».¹

تمثل السفارة المقر الثابت للبعثة الدبلوماسية، التي تمثل مصالح دولة في دولة أخرى بالرضا المتبادل. فهل أصبح هذا المفهوم يحتاج لإعادة النظر؟ وهل يمكن أن يصبح شيئاً من الماضي ويحل محله السفارة الافتراضية؟ رغم أن مفهوم السفارة الافتراضية يثير عدّة أسئلة، خاصة حول إمكانية مواكبتها أنشطة السفارة الحقيقية، فعندما نصف السفارة الافتراضية فهذا يعني أنه ليس لدينا وجوداً مادياً يتمثل في مبنى يحتوي على مكاتب عمل، لذلك أصبح مفهوم السفارة يحتاج لإعادة نظر بعد ظهور مصطلح السفارة الافتراضية، فقد أصبح واضحاً لدى دوائر السياسة الخارجية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غيّرت وجه الدبلوماسية باستخدام حلول الكترونية لتقديم مختلف الثقافات والأفكار، الأمر الذي يتطلب مشاركة واسعة من الحكومات في تطوير الفضاء الافتراضي.

1 نفس المرجع السابق، ص22

تعود البحوث والتجارب في هذا الصدد إلى مؤسسة الدبلوماسية سنة 2000، وقد مرّ عقد من الزمن على تجربة السفارة الافتراضية واستخدام الأنترنت في ممارسة الدبلوماسية، حيث اتجهت وزارات الخارجية في عدد من دول العالم إلى "رقمنة" الدبلوماسية بإنشاء السفارات الافتراضية على مواقع الأنترنت.¹

تعتبر السفارة الافتراضية قناة لممارسة الدبلوماسية الرقمية، التي تعني الاستخدام الفعّال لشبكة الأنترنت وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للمساعدة في تحقيق أهداف الدبلوماسية، وهي أيضا مظهرًا للدبلوماسية الافتراضية التي يعرفها ريتشارد سليمان رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام بأنها: «التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تتمّ من خلال الوسائل الإلكترونية والرقمية بدلا من الاتصال وجهاً لوجه، وعلى الرغم من أن الافتراضي يعني عدم وجود واقع، إلا أن الدبلوماسية الافتراضية، مع ذلك هي دبلوماسية حقيقية، من زاوية حيّة التفاعلات التي تتم خلالها بين مسؤولين من مختلف الحكومات».²

يمكن للسفارة الافتراضية أن تقوم بمعظم الوظائف الدبلوماسية المحددة في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961، من نشر المعلومات وحماية رعاياها في الخارج والمفاوضات وتطوير الاستثمار، وأكثر من ذلك، يمكن أن تقوم السفارة الافتراضية بمهام قنصلية معرفة بوضوح ومتكررة وتستخدم اجراءات قياسية ومعيارية

1 فيصل حضره، " السفارات الافتراضية .. رقمنة الدبلوماسية"، في: ؛ [2016/07/28].

<http://www.alttahrer.com/?p=11432>

2 نفس المرجع.

لصنع القرار بحسب اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة 1963. ومع نمو الحراك البشري أصبح هناك حاجة متنامية إلى مهام القنصل الافتراضي، فالأدوات متوفرة ويبقى كيف نرى التكامل في تقديم الخدمات الدبلوماسية والقنصلية.

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر 2011 موقعا إلكترونيا اعتبرته بمثابة سفارة افتراضية في الولايات المتحدة في إيران، تقدّم من خلاله للإيرانيين معلومات عن تأشيرات الدخول وبرامج التبادل الطلابية وغيرها. على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين. فيما يمكن تسميته بالدبلوماسية الرقمية.¹

وقد قامت السلطات الإيرانية بحجب هذا الموقع، الأمر الذي ندّد به البيت الأبيض، حيث قال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني (Jay Carney): «ندين الجهود تبذلها الحكومة الإيرانية لمنع الشعب من حرية الوصول إلى السفارة الافتراضية».²

تعتبر "المالديف" أول دولة في العالم تفتتح سفارة افتراضية في 22 مايو 2007، وتبعتها في هذه الخطوة السويد والفلبين، ووقتها خاطب حفل الافتتاح عبر الأنترنت من نيويورك رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قال: «ينبغي أن

1 إيهاب خليفة، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الأنترنت (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا)، (الإمارات العربية المتحدة: العربي للنشر و التوزيع، 2017)، ص 192.

2 موقع B.B.C: "واشنطن تندد بحجب طهران سفارتها الافتراضية، بتاريخ: 2011/12/5، في: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/12/111207_iran_us_embassy_virtual_internet؛ [2017/05/13].

تواكب الدبلوماسية الحديثة المتغيرات في عالم اليوم، وإحدى هذه التغيرات تطوّر الأنترنت والنماذج الجديدة للسفارات، فضلا من التطوّرات الجديدة في الممارسة الدبلوماسية».

كما ركّز عبد الله شهيد وزير الدولة للشؤون الخارجية لجمهورية المالديف على أهمية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، وخاصة الأنترنت في مساعدة الدول الصغيرة على أن يكون لها مشاركة فعّالة في الشؤون الدولية «السفارة الافتراضية تمنحنا قناة أخرى لتقديم المعلومات عن المالديف، وتوضيح رأينا حول القضايا العالمية ذات الاهتمام المشترك، وأيضا التفاعل مع منظمات المجتمع الدولي».¹

أنشأت أستراليا أيضا سفارتها الافتراضية سنة 2007، بهدف تعزيز مكانتها عالميًا بوجودها في العالم الافتراضي، ولنشر وتقديم المعلومات والثقافة الأسترالية لجمهور واسع من خلال المحاضرات والملتقيات والملتقيات التي يقدمها خبراء الدبلوماسية، فضلا عن تنظيم اجتماعات عالية المستوى. حيث صرح وزير خارجيتها أن سفارة أستراليا الافتراضية بمثابة مركز ثقافي رقمي لأصدقاء أستراليا، وأيضا للراغبين في تبادل المعرفة والخبرات.

وفي نفس السنة أنشأت السويد سفارة افتراضية في "الحياة الثانية" بتكلفة خمسة وسبعون ألف دولار، من أجل العمل كسفارة ثقافية، يمكن للزوار التعرف على الفن والثقافة السويدية والمشاركة في الندوات التي تستضيفها السفارة الافتراضية، وهي

1 فيصل حضره، مرجع سابق.

ليست مخصصة لمنح تأشيرات للسفر، بل تعمل على توفير معلومات وافية عن السويد، إضافة إلى خدمات أخرى مثل نشر التعليم والتوعية بين مرتادي ذلك الموقع.¹

كما أعلنت الدنمارك مطلع العام الماضي عن تخطيطها لتعيين أول سفير لها لدى كبريات شركات الأنترنت مثل "غوغل" و"مايكروسوفت" "آبل" و"فيسبوك"، و"تويتر" و"آمازون"... إلخ، وسيكون المقر الافتراضي للسفير الدنماركي الأول في العالم في "وادي السيليكون" بكاليفورنيا، مكان تواجد هذه الشركات العملاقة، وهو بمثابة العاصمة التقنية في العالم، أو مقر "أمم متحدة" العالم الرقمي، حيث أن مهمة هذا السفير ستكون التواصل مع هذه الشركات الكبرى لرعاية المصالح الدانماركية وتمييزها داخل العالم الافتراضي، حيث صرّح وزير خارجية الدانمارك أندرس سامويلسن الذي أعلن عن الخبر، أن: «الشركات الكبرى تؤثر عن الدنمارك مثلها مثل الدول، فقد أصبحت هذه الشركات نوعاً من الدول الجديدة، ونحن بحاجة لمواجهة ذلك».²

وقد عيّنت الدنمارك مواطنها كاستر كلينج الذي عمل لبلاده سابقاً لدى أندونيسيا بالأمور التقنية كأول سفير تكنولوجيا في التاريخ، حيث أكد في تصريح له أن التأثير المتنامي لشركات التكنولوجيا على حياة البشر دعا بلاده إلى تعيين سفير متفرع لمهمة التواصل معها، صرح بأن الوظيفة الجديدة ستكون لها أربع أدوار

1 نفس المرجع.

2 علي أنوزلا، مرجع سابق.

رئيسية، تتلخص في بناء الشركات، تشكيل آراء شركات التكنولوجيا، واكتشاف الاتجاهات الجديدة، وإصلاح وزارة الخارجية نفسها، وقال بأن دوره سيكون البحث عن الاستشارات لصالح حكومته، فيما يتعلق بالأمن الرقمي، ومناقشة القضايا الأخلاقية في هذا المجال، سُبَل حماية البيانات واستخدامها.¹

المطلب الثالث: التفاوض الرقمي.

تعرف المفاوضات على أنها عملية متداخلة بين طرفين أو أكثر، بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة حول مسألة أو مسائل تتضمن مصالح مشتركة، أو خلافات وتسعى الأطراف من خلالها للتواصل إلى اتفاق مقبول، يتم احترامه من الأطراف المتفاوضة جميعاً.²

هناك مراحل مختلفة في عملية التفاوض كلها قد تمّ تنفيذها بطريقة أو بأخرى قبل ظهور التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد أسفر التطور التكنولوجي في أنظمة البرمجيات، التي تهدف إلى دعم هذه المفاوضات وتدعيمها بمتطلباتها عن نتيجة، هي المفاوضات عبر الأنترنت، والفرص التي تخلقها والقيود التي تتعرض لها.³

أعطت الأنترنت وتكنولوجيات الحوسبة والاتصالات الجديدة، فرصاً جديدة لتصميم ونشر برمجيات قادرة على دعم المفاوضين والوسطاء والمحكمين،

1 جريدة العرب، "الدانمارك تعيّن أول سفير في رادي السيليكون"، العدد 10763، بتاريخ 2017/09/26.

2 صائب عريقات، الحياة مفاوضات، ط1، (قطر: المعهد الدبلوماسي لدولة قطر، 2014)، ص21.
3 Olesya M. Grech, Op.cit, p.32

والمفاوضات التي تجري على شبكة الأنترنت تسمى عادة "بالمفاوضات الإلكترونية" (*E-negotiation*)، حيث تساعد هذه البرمجيات ونظم المعلومات والتقنيات التي يتم نشرها على الأنترنت المفاوضين والوسطاء والمسيرين في العملية التفاوضية عن طريق البريد الإلكتروني والدرشة واستخدام الفيديو مباشرة. فضلاً عن البرامج المستخدمة للمفاوضات الآلية.¹

كانت بداية استخدام التفاوض الإلكتروني في مجال التجارة، حيث تعرف المفاوضات الإلكترونية بأنها عملية إجراء المفاوضات بين الشركاء التجاريين باستخدام الوسائل الإلكترونية. فقد زاد الاهتمام بالتفاوض الإلكتروني من كفاءة العمليات التفاوضية، ومكّن من التوصل إلى عقود أفضل في وقت أقل.

ونتيجة لكثرة العقود التجارية وتشابكها، سواء على مستوى التجارة الدولية التقليدية أو الإلكترونية وكثرة المنازعات حولها، دفع التجارة ورجال الأعمال وأصحاب المشاريع والشركات للبحث عن سبل أخرى لتسوية منازعاتهم ككون أقل تكلفة وأكثر سرعة ومرونة، بعيداً عن اللجوء إلى القضاء العادي والذي يتميز بطول إجراءاته وتعقيده، والذي لا يتلاءم مع التجارة الدولية ورغبة التجارة، لذلك اتجه التفكير بالبحث عن وسيلة مرنة بسيطة غير معقدة تتماشى مع التطور الحاصل في مجال التجارة الإلكترونية، لذلك ظهرت المفاوضات الإلكترونية كوسيلة لفض المنازعات التجارية.²

1 Peter Braum And Auther, "*E –Negotiation Systems And Software Agents : Methods,Model,And Applications*", p.172, in: <https://pdfs.semanticscholar.org/3325/47540971488c3df04a8fbaea781bff96e794.pdf>

لقد ظلت قواعد تنازع القوانين باعتبارها المنهج الغالب والأصيل في القانون الدولي الخاص تطبق قواعد قانونية وطنية لحل مشكلات تنازع القوانين في العقود الدولية، ولكنها أصبحت غير قادرة على معالجة العقود الدولية المعاصرة التي ارتبط ظهورها بتطور التجارة الدولية، وهذا ما دفع بالبعض إلى وصف منهج التنازع بأنه منهج زائف أو أعمى. ولهذا وجب الاستعاضة عنه بمنهج القواعد المادية، الذي يقوم على إيجاد قواعد قانونية جديدة غير وطنية تتلاءم وتتلاشى مع طبيعة عقود التجارة الدولية، وتجد أساسها في العقود النموذجية والأعراف والحلول التي أرساها قضاء التحكيم.

من جهة أخرى أدرك القائمون على عقود التجارة الدولية المعقدة والمركبة أنهم في حاجة إلى أداة فنية متخصصة تقوم مقام قضاء الدولة في الفصل في منازعات عقود التجارة الدولية بعيدا عن قضاء الدولة وقيوده الإجرائية، فظهر ما أصبح يعرف اليوم بقضاء التحكيم، وأصبح واحداً من الأدوات الفعالة التي ساهمت بشكل كبير في بلورة وإرساء القانون الموضوعي للتجارة الدولية.¹

وكنتيجة للتطور التكنولوجي والاستخدام الواسع لتقنيات المعلومات والاتصالات في إبرام العقود الإلكترونية، ظهر نظام قانوني جديد يعرف باسم "التحكيم

2 علاء موسى، "التفاوض الإلكتروني كوسيلة لفض المنازعات التجارية الدولية"، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، السنة السابعة، 2015، ص 515.

1 يوسف مسعودي، "العقد الإلكتروني في العلاقات الدولية الخاصة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، (جوان 2013، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة)، ص 83.

الإلكتروني" ك تقنية حديثة لتسوية منازعات التجارة وعقود خدمات المعلومات الإلكترونية.

ولا يختلف التحكيم الإلكتروني على التحكيم العادي الذي يعرف على أنه: «نظام قضائي خاص يختار فيه الأطراف قضاتهم، ويعهدون إليهم بمقتضى اتفاق مكتوب بمهمة تسوية المنازعات التي نشأت بينهم وفقاً لمقتضيات القانون والعدالة، وإصدار قرار قضائي ملزم لهم»، إلا من خلال الوسيلة التي تتم فيها، حيث تتم إجراءاته عبر شبكة الأنترنت بطريقة سمعية بصرية، ودون الحاجة إلى التواجد المادي لأطراف النزاع والمحكمين في مكان معين.¹

يتميز التحكيم الإلكتروني بجملة من الخصائص تميزه عن التحكيم التقليدي، فهو يُجنب المتعاقدين عدم الاعتراف القانوني بهذه العقود أو صعوبة تجديد القانون الواجب التطبيق على العقود الإلكترونية. كما يحقق التحكيم الإلكتروني السرعة في الفصل في النزاع مقارنة باللجوء للتحكيم العادي، الذي يحتاج لوقت أطول بكثير مما يتطلبه هذا التحكيم. ومن جهة أخرى يقلل نفقات السفر والتنقل باستخدام الوسائط المتاحة على شبكة الأنترنت، في عقد جلسات التحكيم بين الأطراف المتعاقدة والخبراء.²

1 نفس المرجع، ص 84.

2 نبيل زيد مقابلاً، "التحكيم الإلكتروني"، فـي:

<https://platform.almanhal.com/Files/2/54379>

كما حققت "الوسائط الإلكترونية" كوسيلة لتسوية المنازعات عن بعد نجاحًا واسعًا وإقبالًا كبيرًا من قبل المتنازعين في ميدان التجارة الدولية، لما تمتاز به هذه الوسيلة من خصائص أهمها:

- فعالية الأدوات المستخدمة للتفاوض في عملية الوساطة الإلكترونية، وضمان تسجيل المناقشات التي تجري بين أطراف النزاع في برنامج مستقل على شبكة الأنترنت وفي كل مراحل المفاوضات بدءًا من مرحلة الاتصال الأولى بين أطراف النزاع حتى الاتفاق النهائي بينهما، توفير قاعدة بيانات متكاملة تشمل سير الوساطة وأمثلة متعدّدة لأنواع القضايا، وكيفية الإثبات وتقديم الطلبات وغيرها.

- تمتاز الوساطة الإلكترونية بمرونتها، وعدم التقيد بإجراءات مرسومة واستغلال الوقت، والحصول على حلول سريعة، والتخفيف من عدد القضايا التي تسجل أمام المحاكم، والتقليل من مشكلات الانفعال التي يتعرض لها الأطراف في حال المواجهة وجهاً إلى وجه، إذ يمكنهم استخدام أسلوب الوساطة الإلكترونية لحل قضاياهم بطريقة مناسبة وبدون حضور مادي.

- من المزايا التي تتمتع بها الوساطة الإلكترونية أيضا بساطة إجراءاتها ووضوح قواعدها، حيث يمكن استخدامها لتسوية منازعات التجارية الدولية في مختلف الميادين والمجالات.

- كذلك فإن الوساطة الإلكترونية هي عملية قليلة التكلفة، حيث أن التكاليف المالية التي يتحملها الأطراف عند اللجوء إلى الوساطة الإلكترونية قليلة جدًا إذا قورنت بتكاليف الوساطة العادية.¹

يمكن القول أن الثورة الرقمية والتطور الكبير في وسائط الاتصال التفاعلية أضاف الكثير إلى عملية التفاوضية، فقد أدى التطور في تكنولوجيا الأنظمة البرمجيات إلى دعم العملية التفاوضية بمتطلباتها وخلّصتها من القيود التي كانت تتعرض لها.

فالعملية التفاوضية تتكون من ثلاثة مراحل أساسية هي: المرحلة السابقة للتفاوض، ومرحلة أثناء التفاوض، حيث تتكون كل مرحلة من هذه المراحل من إجراءات مختلفة، توصف بدورها الآن وتقيم بمشاركة التكنولوجيا فيها، كما يتم قبول الأطراف أو تدخل طرف معين، وبدء المفاوضات، والتوصل إلى اتفاق معين، والتزام الأطراف المتفاوضة بالقرارات المتوصل إليها، باستخدام الوسائل الرقمية، كالمحادثات الصوتية أو التفاعلية والكفاءات الافتراضية، وتبادل الوسائل عن طريق الوسائط الرقمية المتعددة وغيرها.

وقد ساهمت شبكة الأنترنت إلى حد كبير في الإعداد جيّدًا للمفاوضات المخطط لها بفضل إسهامها الكبير في نشر المعرفة، لأنها تعمل كمستودع غير

1 فراس كريم شيعان، "الوساطة في المنازعات الإلكترونية"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 03، السنة السادسة، جامعة بابل، ص 256.

محدود للمعلومات والأحداث. كما أتاحت إمكانية التشاور مع الجهات الرسمية في الحكومة أو المنظمات المعنية الأخرى بطريقة افتراضية.

كما يَسَّرت التكنولوجيا عملية التفاوض الفعلية من خلال تمكين وتسهيل الحصول على الوثائق، وغيرها من المعلومات التي يمكن تقديمها بين الأطراف إلكترونياً، وإتاحة وصول بعض الدبلوماسيين الذين ليسوا موجودون فعلياً في مكان المفاوضات إلى المعلومات ومجريات المفاوضات وحتى المشاركة فيها وإبداء الآراء.¹

إن الاتصالات هي الأساس في العملية التفاوضية، لذلك فقد أحدثت الثورة الرقمية تطوراً هاماً في عملية التفاوض.

وقد عقدت كل من بريطانيا وكندا والاتحاد الأوروبي في 24 نوفمبر 2005 قمة عن طريق "مؤتمر الفيديو" (Video Conference) ، وكان المؤتمر كجزء من عمليات التفاوض لاتفاقيات بشأن الأمن وإدارة الأزمات، وقد صرَّح رئيس الوزراء البريطاني بأنَّ السفر واللقاء وجها لوجه لم يكن ممكناً بسبب الالتزامات اليومية، وأنَّ مؤتمر الفيديو كان استخداماً فعالاً للتكنولوجيا الجديدة في مجال التفاوض.²

المطلب الرابع: الدبلوماسية العامة الرقمية.

الدبلوماسية العامة هي عملية مخاطبة الجماهير بشكل مباشر أو غير مباشر، خارج الحدود الإقليمية بواسطة وسائل جديدة، في مقدمتها الإعلام والمؤتمرات

1 Olesya M. Grech, Op.cit, p.35

2 Ibid, p.36

والمنظمات الدولية والمهنية ورجال العلم والثقافة والدين، بهدف المساهمة في تشكيل الرأي العام الدولي، سواء عن طريق الإقناع أو من خلال بعض الأنصار والموالين. وتركز هذه الدبلوماسية جُل اهتمامها على إقناع قادة الرأي أو شريحة محدّدة من الموظفين الحكوميين في البلدان الأخرى بميزات فكرة معينة أو موقف سياسي محدّد، من أجل التأثير على سلوك وقرارات الدوائر السياسية والقيادية التي يعملون فيها.¹

فالدبلوماسية العامة عموماً تعني في صورتها الشعبية مخاطبة الشعب بقصد إقناعهم وكسب تأييدهم، وتتصل به عن طريق وسائل الاتصال الحديثة التي تجعل من المخاطبة والمواجهة أمراً ممكناً. أي أن الدبلوماسية تحوّلت من دبلوماسية الطبقة الحاكمة إلى دبلوماسية الشعوب.

تعتبر الدبلوماسية العامة أحد أهم عناصر القوة الناعمة التي تستخدمها الدول لترويج قيمها وأفكارها. وقد زاد الاهتمام بها في الدوائر البحثية والأكاديمية، وكذلك في دوائر السياسة الرسمية بمجال الدبلوماسية العامة، خصوصاً بعد أحداث سبتمبر، التي تلتها الكثير من التوترات في العالم، وكشفت هذه التوترات مدى الحاجة إلى مدّ الجسور بين الشعوب والأمم وإيجاد مساحات للتفاهم والحوار. وتعرّف الدبلوماسية العامة بأنها مجموعة متنوعة ومتداخلة من الأنشطة التي تقوم بها الدول في إدارة علاقاتها الدولية وصنع سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها.

1 مجد الهاشمي، مرجع سابق، ص132-133

ومع ثورة الإعلام الرقمي وصعود دور شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية، أصبحت هذه الشبكات إحدى أهم وسائل الدبلوماسية العامة، حيث يستطيع القائم بالدبلوماسية العامة مخاطبة الملاين من الناس عبر هذا الفضاء اللامحدود مباشرة، وهو ما صار يعرف بمصطلح "الدبلوماسية الرقمية". وقد لجأت الكثير من الدول إلى إنشاء دوائر مختصة بالدبلوماسية الرقمية في وزارات الخارجية ومكاتب الرؤساء وغير ذلك من الدوائر المختصة.¹

لقد نقلت التكنولوجيا العمل الدبلوماسي إلى مجالات جديدة، فاليوم أصبح الترابط مباشرة مع الأشخاص، كما تبدل شكل الدبلوماسية العامة من بث رسالة أحادية الاتجاه إلى تواصل ثنائي ومتعدد الاتجاهات، ويقتضي هذا بذل مجهودات لتنمية هذه العلاقات واستخدام وسائل الإعلام والتواصل الجديدة بصورة مسؤولة وفعالة، حيث سيكون لزاما على الحكومات أن تكون مستعدة لفهم أية وسائل الإعلام الجديدة أو وسائل التواصل الاجتماعي.²

إن أحد أهم تأثيرات النقل في تكنولوجيا المعلومات، والذي يظهر مداه منذ عدة عقود خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، هو الحاجة المتزايدة للدبلوماسية

1 وائل عبد العال، "الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية"، سلسلة أبحاث وسياسات الاعلام، مركز تطوير الاعلام، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2018، ص04، أو على الرابط:

http://www.academia.edu/35714293/الدبلوماسية_الرقمية_ومكانتها_في_السياسة_الخارجية_الفلسطينية.pdf

2 طيايية ساعد، "الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر: الدبلوماسية العامة نموذجاً"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3، 2012، ص 213.

العامة بمعناها الأشمل، فالدبلوماسية العامة تشير إلى خطاب الحكومات الذي يوجهه الدبلوماسيون إلى الجمهور، ويتم استخدام الدبلوماسية العامة من أجل دعم السياسات الخارجية للحكومات والجهات الدبلوماسية، كذلك دعم ومساندة العمليات والأهداف الخاصة بالمنظمات الدولية، وكذلك تقديم يد العون للشركات العالمية.¹

يرى "جوزيف ناي" أنه في عصر المعلومات العالمي ستزيد الأهمية النسبية للقوة الناعمة، لأنها تركز على المصادقية، فالبلدان ذات المكانة الجيدة بالنسبة لهته القوة يتحسن أدائها، والبلدان المحتمل أن تكتسب قوة ناعمة في عصر المعلومات هي:

- البلدان التي تكون ثقافتها وأفكارها المسيطرة أقرب إلى المعايير العالمية السائدة.
- البلدان التي لديها أكبر نفاذ إلى قنوات الاتصال المتعددة، فهي بذلك تملك تأثيراً كبيراً على كيفية تأطير القضايا.
- البلدان التي تعزز مصداقيتها بأدائها المحلي والدولي.²

ففي عصر المعلومات هذا، تعتمد إدارة العلاقات الخارجية، بصورة متزايدة الأعمال والقيم لعالم غالبا ما تنتابه الشكوك نحو الآخر، ولكي يكون تأثير عام في الخارج يجب على وزارات الخارجية أن تتنافس في مجال طريق المعلومات السريع

1 جيفري بيجمان، مرجع سابق، ص 165.

2 جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص 136.

المليء برسائل شديدة التأثير. تفعل ذلك استغلال التكنولوجيا والمناهج المتاحة استغلالاً تاماً، وجعل الدبلوماسية العامة جزءاً لا يتجزأ من صنع السياسة.¹

يُعبّر عن استخدام الأنترنت والوسائل الرقمية في الدبلوماسية العامة بـ: "الدبلوماسية العامة الرقمية" (*Public Diplomacy 2.0*). وطبقاً لهذا النهج الجديد في التعامل مع الدبلوماسية العامة، فإنّ السياسات الحكومية تهدف إلى تعزيز وتشجيع إنشاء مثل هذه الشبكات عبر الحدود، والمشاركة فيها بدلاً من فرض السيطرة عليها. والواقع أنّ الإفراط في فرض السيطرة الحكومية من شأنه أن يعوّض المصادقية، التي يقترض في تصميم هذه الشبكات أن يولّدها. والواقع أن تطوّر الدبلوماسية العامة، من الاتصال من طرف واحد إلى الحوار ذو الاتجاهين، جعلها تتعامل مع عامة الناس باعتبارهم مشاركين في خلق الاتصالات وتحقيق المغزى منها.²

يرى كريستوفر هيل (Christopher R. Hill) أنّه في ظل هذا العدد الهائل من المشاكل والقضايا الدولية اليوم، فإنّ الدبلوماسية تحتاج حقا إلى الجمع بين فن إدارة الدولة القديم في القرن العشرين والأدوات الجديدة التي وفرتها التكنولوجيات الرقمية الناشئة، حيث تنتشر هذه الأدوات الجديدة في كل مكان، فمن الصعب أن تجد

1 ساعد طيائية، "الدبلوماسية العامة الرقمية.. قوة ناعمة جديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 08، المجلد الثاني، (ديسمبر 2017، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر)، ص 99.

2 إيفلين ليرممان، "إعادة تعريف الدبلوماسية"، فـي: <http://local.taleea.com/archive/newsdetails.php?id=12096&ISSUENO=1398> [04/03/2011];

سفيرًا للولايات المتحدة الأمريكية، في أي مكان من العالم لم يعتنق التحدي المتمثل في إتقان تكنولوجيات الاتصال هذه، وأغلبهم لديه حساب على "تويتر" أو "فيسبوك"، أو يضعون مشاركات على اليوتيوب بشكل متكرر، وكل هذا من أجل إبقاء الناس في البلدان التي يعملون بها، أو في بلدانهم مطلعين على أنشطتهم اليومية، أو من حين إلى آخر آرائهم فيها يتصل بقضية ما، أو حتى حالتهم المزاجية. ووفقًا لتقديرات وزارة الخارجية فإن موظفيها على اتصال مباشر بأكثر من خمسة عشر مليون شخص في مختلف أنحاء العالم.¹

يعتمد غالبية السفراء والدبلوماسيون، وحتى الوزراء والرؤساء اليوم على مواقع التواصل الاجتماعي التفاعلية، بهدف تقديم صورة جيدة عن بلدانهم وسياساتها الخارجية، وشرح الأعمال التي يقومون بها، ويساهمون في نشر ثقافة بلدانهم على نطاق عالمي، وتستخدم أيضا من قبلهم لتهيئة الرأي العام العالمي لقرار معين يكون ذا أهمية عالمية بالنسبة بالدول الكبرى.²

ترى **كولين غرافي** نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة أنه: «من الدروس الواضحة التي ظهرت من فترة الحرب الباردة هو أن كسب القلوب والعقول يتطلب الاتصال بطريقة ذات صلة بالمواطنين على النمط الذي يناسبهم، سواء عن طريق فيلم أو موسيقى الجاز أو ملابس الجينز. ولجعل دبلوماسية العامة

1 Christopher R. Hill, "The Limits of Twitter Diplomacy", in : <https://www.project-syndicate.org/commentary/why-diplomats-should-not-depend-on-social-media-by-christopher-r--hill?barrier=accessreg>

2 ساعد طيايبة، الدبلوماسية العامة الرقمية.. قوة ناعمة جديدة، مرجع سابق، ص 101.

عصرية، يجب أن نتصل بالناس على النمط الذي يناسبهم حالياً، سواء من خلال استخدام المدونات أو الرسائل النصية أو التحديثات باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي»¹.

إن وسائل الإعلام وتكنولوجيات التواصل الجديدة تعزز من القدرة على الإصغاء. وهذا هو التحسّن الأول في أساليب الدبلوماسية العامة في القرن الحادي والعشرين. فمواقع التواصل الاجتماعي توفر طرقاً جديدة لإبقاء الأذان صاغية وحينما نفهم على نحو أفضل المواقف النابعة من ثقافات البلدان والاتجاهات المتطورة سيُمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تساعد الحكومات في صياغة سياسات أفضل.

كما ترى **كولين غرافي** أن: «أي شخص يحمل هاتفاً جوالاً أو وصلة بشبكة الأنترنت بمقدوره أن يتصل بنا. ونحن نشاهد كل رسالة ونتواصل كجهتين متساويتين. وهذا الرد هو مورد ذا قيمة هائلة، سواء كان الرد إيجابياً أو سلبياً لأنه يتيح لنا أن نفهم على نحو أفضل كيف يجري تفسير أفعالنا وقراراتنا من قبل الناس والحكومات في جميع أنحاء العالم. كما بمقدوره أن يشكل نظام إنذار مبكر لتقادي مشاكل الدبلوماسية العامة قبل أن تتطور إلى أزمة بكل تداعياتها. وبمقدورنا كذلك أن نتشاطر ونوفّر ردوداً سريعة على الأسئلة عندما تنشأ». وتضيف: «وسائل الإعلام والتواصل الحديثة تدعم التزامنا بالمسؤولية المتبادلة بزيادة القدرة على الوصول والشفافية، وهي

1 كولين غرافي، "الدبلوماسية العامة عبر شبكة تويتر"، *جريدة الشرق الأوسط* (لندن)، العدد 11005، بتاريخ: 14 يناير 2009. أو على موقع الجريدة، في: <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=502860&issueno=11005> [29/07/2011].

تتيح لنا أن نسعى للأهداف المشتركة للحوار والشراكة. كما أنها تساعدنا على تطوير النية الحسنة وتواصل مباشر بين الشعوب [..] وهذا أيضا هو السبب في تقديم وزارة الخارجية الشبكة الاجتماعية «الدبلوماسية العامة 2.0»، والمواقع الإلكترونية المعززة، والمدونات وصفحات على موقع "فيس بوك" للسفارات، وهو السبب الذي جعلنا ندشن "الدبلوماسية الخضراء"، للاتصال بالمواطنين، خاصة الشباب، الذين يهتمون بالبيئة. وفي أوروبا والولايات المتحدة، نجد أن السياسة شأن داخلي، ونحتاج إلى الإنصات والمشاركة في كل المحادثات».¹

كما تقول أنه: «ما كان بوسعنا أن نختار موضوعا أبرز في وقت أكثر حرجا للتحدث عن وسائل الإعلام الجديدة وأثرها على علاقاتنا مع بلدان حول العالم. ففي جميع أنحاء الشرق الأوسط بدأت الشعوب تنفض عنها الضوابط المقيدة التي أرسلتها الحكومات على مدى عقود. كما أن وسائل الإعلام جديدة وشبكة الإنترنت وفّرت فسحة علنية مطلوبة منذ زمن لجماعات المعارضة كي تنظم مؤيديها في حركة، وهي حركة بدأت تحدث تحولا في عالمنا».

وترى أن الأفكار معدية كما كانت على الدوام. وحاليا فإن الوصول الآني واسع الانتشار للمعلومات يتيح للأفكار أن تطوف وتنتشر كإنتقال فيروس العدوى، وهي تُمكن الشعوب من المشاركة في الحياة السياسية لبلدانها وتسهم في تنظيم الأصوات. فمثلا، في عملية الإعداد لزيارة الرئيس باراك أوباما إلى أميركا اللاتينية في وقت

1 كولين غرافي، المرجع السابق.

سابق من شهر مارس، صمّمنا موقعا جوالا من خلال فيسبوك ودعونا البرازيليين كي يبعثوا برسائل ترحيب إلى الرئيس. وعلى مدى أسبوعين تلقينا أكثر من 31 ألف رسالة نصية و500 شريط فيديو من جميع أنحاء البرازيل.

كما أن السفارة في العاصمة برازيليا نمت قاعدة المعجبين على فيسبوك بنسبة تزيد عن 750 في المائة وضاعفت أتباعها على موقع "تويتر"، وهذه أرقام مذهشة. لكن الشاهد الحقيقي على نجاح الحملة كان في رسائل من مواطنين برازيليين بالذات كانوا يتلهفون للتواصل مع الرئيس براك أوباما. وقال مواطن برازيلي يدعى فريد من برازيليا: «إن من دواعي الشرف أن أرحب بأول رئيس أميركي يبدو شبيها بمواطن برازيلي، أهلا بك في موطنك، سيدي الرئيس».

ترى أميليا أريسونو (Amelia Arsenault) أنّ الدبلوماسية العامة تقف عند مفترق الطرق، فبسبب تكنولوجيا الاتصال الجديدة والنشر السريع، وآليات توفير المعلومات ونشرها من قبل ممارسي الدبلوماسية العامة، لم تعد الدول -سواء كانت ديمقراطيات أو أنظمة شمولية- تتمتع باحتكار المعلومات، وأصبحت غالبا ما تظهر عاجزة على مواجهة المنظمات الإعلامية والشركات والمنظمات غير الربحية، التي تهتم بفنون التواصل الاستراتيجي مع الجمهور والدهاء من الناحية التكنولوجية، بدلا من التأثير الإيجابي على التصورات العامة للأجانب. فالدبلوماسية العامة التقليدية تتطوي على كثير من الاتصالات الاستراتيجية ووسائل في اتجاه واحد، لذلك فإن هذه

التغيرات في أشكال الدبلوماسية العامة معقدة، تسعى لخلق جهود تعاونية للتواصل مع الجمهور الأجنبي.¹

فبعد ما يسمى بـ"الربيع العربي" بدأت دول العالم تحوّل الموارد من البرامج التي تقدّم رسائل دبلوماسية عامة، إلى تلك التي حاولت استخدام الشبكات الاجتماعية والأنترنت وتقنيات الهاتف النقال لتشكيل علاقات مع الجمهور الأجنبي.²

لقد عزّزت التكنولوجيات الرقمية موضوعا راسخا في خطابات الدبلوماسية العامة على مدى العقد الماضي، وهو "الحديث مقابل الاستماع" أي النقاش الذي مثل الانتقال من "الدبلوماسية العامة 1.0" (*Public Diplomacy 1.0*) إلى "الدبلوماسية العامة 2.0" (*Public Diplomacy 2.0*)، حيث أصبحت تعتمد الأخيرة على النماذج القائمة على الحوار وتبادل المعلومات، والاتصال المتبادل بين الجمهور والممثلين عن الحكومات والهيئات الرسمية الأخرى³

كما أن وسائل الإعلام الرقمية جعلت السعي في اتجاه واحد للسيطرة على المعلومات بشكل فعّال ضرب من الخيال، وهذا ما أدى إلى ظهور مرحلة جديدة من الدبلوماسية العامة تقوم على أساس ضرورة إقامة علاقات تفاعلية، فالحكومات قد

1 Amelia Arsenault, *Centers of Gravity in Public Diplomacy 2.0: A Case Study of U.S. Efforts in South Africa*, (Los Angeles, Figueroa Press, 2015), p.05, In : <http://uscpublicdiplomacy.org/sites/uscpublicdiplomacy.org/files/useruploads/u35361/Centers%20of%20Gravity%20-%20CPD%20Version.pdf>

2 Ibid, p.14

3 Brain Hocking and Jan Melissen, "Diplomacy in the digital Age", Clingendael Report, Netherlands Institute of International Relations, Netherlands, July 2015, p.p.30-31

أدركت أن استهداف الجمهور لم يعد مضمونا عن طريق وسائل الدبلوماسية العامة التقليدية أحادية الجانب.

وقد وسّعت وسائل التواصل الاجتماعي نطاقا كبيرا من وسائل الإعلام وخيارات المعلومات، حيث يمكن اعتبار انتشار وسائل الإعلام الاجتماعية المرحلة الثالثة في تطوّر الدبلوماسية العامة أو "Public Diplomacy 3.0"، فبفضل التكاليف المنخفضة لوسائط الإعلام الرقمية وقدراتها العالية، إستولى الجمهور بسرعة عليها وأصبح هو منتج المحتوى، حيث خلق ذلك ديناميكية جديدة للاتصالات العامة، وشهدت هذه المرحلة مشاركة متزايدة لمنظمات المجتمع المدني، وإضافة "بناء العلاقات" أو "التبادل" و "الشركات" و "الشبكات الاجتماعية" إلى قاموس الدبلوماسية العامة.

إن الدبلوماسية العامة الفعّالة تعتمد اليوم على قدرة الحكومة على تكوين العلاقات مع الجمهور، من أجل خدمة وتعزيز الأجندات السياسية.¹ أصبحت للدبلوماسية العامة أهمية بالغة في السياسة الخارجية للدول، خاصّة بعدما تزايدت أهمية وسائل الإعلام والاتصال، بعد التطوّر الهائل في وسائله وأنظمتها خاصة في عصر الثورة الرقمية، حيث أصبح بإمكان أغلب شرائح المجتمع المختلفة الوصول إلى المعلومة والخبر بسرعة قصوى وفاعلية باستخدام الوسائط الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي، وأصبح المجتمع يشارك في هذا التفاعل مباشرة. وهذا ما يجعل

1 Ibid, p.31

للدبلوماسية العامة مكانة مهمة في الاستراتيجية الأمريكية مستقبلاً، لأن الدبلوماسية العامة تعتمد على وسائل الإعلام والاتصال المتطورة، في نشر الأخبار والأفكار والثقافة والقيم الأمريكية، لأن هذه الوسائل تمكّن من الوصول إلى المتلقي (الشعوب) مباشرة، دون المرور على حكومات الدول المستهدفة.

إن تكاليف الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة أقل بكثير مقارنة باستخدام القوة الصلبة في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية. إضافة إلى عدم قبول الشعوب بالتدخل العسكري، سيجعل ذلك من الدبلوماسية العامة وما تحققه من اختراق ثقافي، البديل الأمثل عن التدخل العسكري المباشر لتحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية.

بسبب تطور وسائل الإعلام والاتصال، أصبحت الشعوب تطلع على كل ما يهمها، من خطط أو قرارات موجهة نحو دولهم، وبالتالي يجب أن تُستخدم الدبلوماسية العامة لتهيئة الطريق لاتخاذ قرار معين، وترشيد أو تصحيح فهم هذه الشعوب للبرامج أو السياسات الموجهة نحو دولهم.¹

لقد أصبح للرأي العام (المحلي والعالمي) دور بالغ الأهمية، خاصة بعدما شهدناه خلال فترة الثورات الشعبية في الدول العربية، أو ما يسمى بالربيع العربي، وهذا ما سيجعل من الدول تأخذ بعين الاعتبار، رضا الرأي العام وردود أفعاله تجاه سياستها الخارجية. وهذا ما يحتم عليها الاعتماد أكثر على القوة الناعمة ووسائل الدبلوماسية العامة، لكسب الرأي العام والتأثير فيه قبل اتخاذ أي قرار يخص دولهم.

1 ساعد طيايبة، الدبلوماسية العامة الرقمية .. قوة ناعمة جديدة، مرجع سابق، ص 101.

وعلى مستوى الممارسة الدبلوماسية، تشجع الدول النشطة في الشأن الدولي دبلوماسيها على استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي كجزء أساسي من عملهم، باعتبار أن فوائد استخدامها تتجاوز مخاطرها وأنها منبدي للانخراط في المناقشات الدائرة حول العالم كل يوم مع الأعداد الهائلة من المستخدمين. ووزارات الخارجية التي لا تتكيف مع هذا التغير تخسر فرصا ثمينة للتعريف بسياسات بلدها، وبالتالي لإيجاد بيئة تمكين لأهداف تلك السياسات. فالخيار المتاح أمام الدبلوماسي الحديث محصور بين أن يعرف هو سياسات بلده لمجتمعات الإنترنت التي بلغت 2,5 مليار شخص عبر وسائط التواصل الاجتماعي، أو أن يعرفها الآخرون. لذلك أنشأ وزير الخارجية الإيراني المكلف بالملف النووي محمد جواد ظريف حسابا على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" باللغة الإنجليزية.

وتجاوز عدد حسابات وزارة الخارجية الأميركية 300 حساب على "تويتر"، و400 صفحة على "فيس بوك" تكتب باللغة الإنجليزية ولغة البلد المضيف، ووصل عدد اللغات التي تغرد بها على "تويتر" إلى 11 لغة في عام 2013. ووصل عدد الدبلوماسيين الأميركيين في الخارج الذين يستخدمون أدوات الدبلوماسية العامة الرقمية إلى قرابة 900 دبلوماسي، منهم 39 سفيرا. وبحلول مايو 2013 وصل عدد متابعي مواقع وزارة الخارجية على "تويتر" و"فيس بوك" إلى 26 مليون متابع بزيادة قدرها 350% عن يناير 2012.

هناك من يرى أنه قد تمّ تفسير الدبلوماسية الرقمية وفهمها بطرق مختلفة لأنها متشابهة من قبل الباحثين والممارسين على حدّ سواء.¹ وبالتالي لا يوجد تعريف أو إطار متفق عليه على نطاق واسع يغطي هذا المفهوم، ومنه يمكن اعتبار الدراسات الحالية تناولت سطحياً ما تعنيه الدبلوماسية الرقمية وكيف تعمل، وهذا ما يفسر عدم وود إطار مفاهيمي متفق عليه لتقييم فعالية وسائل التواصل الاجتماعي لخدمة أغراض الدبلوماسية العامة.²

1 See : Sotiriu .S, “*Digital diplomacy: Between promises and reality*”. In : C. Bjola and M. Holmes, ***Digital diplomacy: Theory and practice***, (New York : Routledge edition, 2015), pp.33-51.

2 Olubukola S. Adesina, Op.cit , p.03

المبحث الثالث

الدبلوماسية الرقمية .. تجارب عالمية

هناك العديد من الدول التي قدّمت هيئاتها الدبلوماسية وحتى دبلوماسيها، تجارب تعتبر رائدة في مجال تطبيق التكنولوجيا الرقمية في عرض وتقديم الخدمات المختلفة، كما استخدمت التطوّر الكبير في وسائل التواصل الاجتماعية لخدمة أهداف سياستها الخارجية، عن طريق استخدام الدبلوماسية العامة الرقمية و "دبلوماسية تويتر" وغيرها.

المطلب الأول: التجربة البريطانية.

أنشأت وزارة الخارجية البريطانية مكتب الدبلوماسية الرقمية، الذي يقوم بالكثير من الأنشطة التي تعتمد على استخدام الأنترنت، وهناك قدر من الاتفاق على أن وزارة الخارجية البريطانية كان لها دور قيادي في ممارسة الدبلوماسية الرقمية وتطويرها، وذلك بفضل **توم فليتشر** (Tom Fletcher) السفير البريطاني في لبنان، الذي ساهم في تطوير الاستخدام الدبلوماسي لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث أطلق عليه "دبلوماسي تويتر" (*Twiplomat*). ثم انتشر هذا المفهوم ليشير إلى وظيفة جديدة هي مشاركة الدبلوماسي في تبادل الرسائل عبر الموقع التفاعلي "تويتر" مع متابعيه.¹

وتعتبر تجربة السفير البريطاني فليتشر تجربة مهمة، حيث كان من متابعيه رئيس الوزراء اللبناني، وأثرت تغريدات على الكثير من قيادات الرأي العام والجمهور،

1 سليمان صالح، مرجع سابق، ص 06.

لذلك يعتبر لهذا السفير دور مهم في تطوير استخدام الدبلوماسيين لوسائل ووسائط التواصل الاجتماعي بما يخدم مهامهم الدبلوماسية.

ويرى فليتشر أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أصبح مهما في العمل الدبلوماسي، حيث أنها تساهم في عمليات جمع المعلومات والتحليل والتأثير على الأزمات.

كما تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في مجال الدبلوماسية فيما يلي:

- متابعة التطورات والتنبؤ بها، حيث استخدمت وزارة الخارجية البريطانية هذه الوسائل في جمع المعلومات والتأثير على الفاعلين والمؤثرين.
- تشكيل السياسة الخارجية للدولة، حيث تم استشارة المواطنين حلول بعض قضايا السياسة الخارجية، بحيث تكون قرارات السياسة الخارجية معبرة عن اتجاهاتهم.
- تحديد العناصر المؤثرة والفاعلة من قيادة الرأي العام والتأثير على اتجاهاتهم، حيث يُعتبر تفاعل السفير " فليتشر " مع النخب الممثلة والمؤثرة في الرأي العام في لبنان ودول عربية أخرى نموذجا لما يمكن أن تحققه الدبلوماسية الرقمية بشكل عام.
- الاتصال والمشاركة في السياسة الخارجية، حيث يقوم وزير الخارجية البريطاني باستضافة (القيام) بجلسات "سؤال وجواب على الأنترنت" (Online Question And

¹.(Answer Sessions)

1 See: Paris R, "The Digital Diplomacy Revolution", Canadian Defense And Foreign Affairs Institute, June 2013.

نشرت الناطقة الرسمية باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، روزماري ديفيس (Rosemary Davis)، سنة 2012 الآتي: «أقوم أنا والعشرات من الدبلوماسيين البريطانيين بالتدوين على مدونات وزارة الخارجية البريطانية، كما أن معظم سفاراتنا الآن متواجدة على شبكات التواصل الاجتماعي، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أصبح لدى سفاراتنا ودبلوماسيينا الآن أكثر من 35 صفحة على "فيسبوك" و"تويتر" يتفاعلون من خلالها مع مئات الآلاف من متابعيهم، بالإضافة إلى أن منطقة الشرق الأوسط تحظى بنصيب كبير من مشاركات وزير خارجيتنا ويليام هيغ الذي يقوم شخصيا بالتفاعل مع متابعيه والإجابة عن أسئلتهم متى ما سمح له وقته بذلك».

وأضافت: «هذا بالطبع لا يعني أن دبلوماسيتنا التقليدية قد ذهبت مع الريح، فنحن سنظل مستمرين بذلك طالما هناك شرائح اجتماعية وسياسية من الناس يجب أن نظل على تواصل دائم معهم لكننا دائماً نسعى لبناء علاقات أوسع مع فئات جماهيرية أكبر».¹

كما ترى روزماري أنه عندما نفكر بمصطلح الدبلوماسية يخطر على بال الكثير قلم الريشة والمداد، أو المراسلات الدبلوماسية بواسطة الحمام الزاجل، إلا أن اليوم بات هناك مصطلح جديد أصبحنا نوليه أهمية كبيرة، ألا وهو "الدبلوماسية الرقمية". والحقيقة أن الدبلوماسية الرقمية ليست بمصطلح أو توجه جديد لوزارة

1 أمجد المنيف، "وزارة الخارجية الرقمية!"، جريدة الرياض، العدد 17340، بتاريخ: 2015/12/15، على الرابط: <http://www.alriyadh.com/1109897> ؛ [2016/09/20].

الخارجية البريطانية، فتواجدنا كوزارة وكسفارات على المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة مثل "فيسبوك" و "تويتر" تخطى الآن أربعة أعوام.¹ كما ترى أن تواجد الدبلوماسية البريطانية على الساحة الرقمية يهدف بشكل رئيسي إلى الاستفادة من الأنترنت كوسيلة لزيادة التفهم والإدراك المتبادل، وتسليط الضوء على السياسة الخارجية البريطانية وتفسيرها لمستخدمي هذه الشبكات، خصوصاً في ضوء الأهمية المتنامية للإعلام الاجتماعي والنمو الهائل في عدد مستخدميهم. بالإضافة إلى التغيرات السياسية والاجتماعية التي تنسيقها ممكنا بفضل شبكات التواصل الاجتماعي. لذا أصبح مهما بالنسبة للمؤسسات الحكومية والوزارات أكثر مما مضى، أن يكون لها تواجد فعال على هذه الشبكات للاستماع وتقييم ردود الأفعال.

ولتسليط الضوء على أهمية الإعلام الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استضافت السفارة البريطانية في لبنان في أكتوبر 2012 "المؤتمر الرقمي لوزارة الخارجية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، وحضره ممثلون عن معظم السفارات البريطانية في المنطقة، قدم الكلمة الافتتاحية سفير

1 روزماري ديفيس، "الدبلوماسية في العصر الرقمي"، موقع قناة العربية، بتاريخ: 21/10/2012. على الرابط: <https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/39b6eec6-2f54-4be3-805e-d683bba420f1>

بريطانيا لدى لبنان **توم فليتشر** الذي يُعدّ نجم الدبلوماسية الرقمية، حيث تطرق لعلاقة الإعلام الاجتماعي بالدبلوماسية الرقمية.¹

يرى **أدوين سمويل** (Edwin Samuel) المتحدث باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن إنشاء المنصة العربية للحكومة البريطانية، أن كثيراً من الحكومات والمنظمات تستخدم منصات عربية للوصول إلى الجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأن الحكومة البريطانية تسعى إلى استخدام أفضل لهذه الوسائل، حيث يقول: «نحن من أوائل الحكومات التي استخدمت الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع الجمهور، ونذكر الآن أنه يوجد الكثيرون الذين يستخدمون هذه الوسائل بشكل مكثف». ويؤكد على أنه الدبلوماسي المعاصر عليه أن يتواصل مع شرائح مختلفة مع المجتمع. مشيراً إلى إيمان حكومته بأن الحوار لا يمكن أن يقتصر على أن يكون بين الحكومات وحسب، بل بين الشعوب أيضاً، والحكومة البريطانية تتيح المجال أثناء النشر عبر الوسائط الحديثة للناس لكي يعبروا عن آرائهم.²

ومع تنامي عدد المتابعين لحسابات الحكومة البريطانية باللغة العربية في وسائل التواصل الاجتماعي، يقول إدوين: «نحاول عبر المدونة والمنصات الأخرى

1 علي عبد الفتاح، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، في: https://books.google.dz/books?id=JUvTDgAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false ص.52.

2 جريدة الشرق الأوسط، "الحكومة البريطانية: منصتنا العربية دبلوماسية عصر"، عدد 14216، بتاريخ 2017/10/30، أو على الرابط: <https://goo.gl/JncAqG>

توفير معلومات حول موقف الحكومة البريطانية من التطورات البارزة في المنطقة، وكذلك نشر آراء دبلوماسيين بريطانيين حول العلاقات مع دول المنطقة، يوجد تنوع كبير في المحتوى، فعلى سبيل المثال هناك تقارير عن الملفات الساخنة في المنطقة، مثل سوريا واليمن وليبيا والعراق، وكذلك توجد قصص صحافية حول المسلمين في الجيش البريطاني، ورمضان في بريطانيا مثلاً¹.

يرى روبير مارتن، سفير بريطانيا لدى الجزائر في حديثه لجريدة الشروق الجزائرية عن مجال متنامي من العمل الدبلوماسي البريطاني والمتمثل في الدبلوماسية الرقمية، أنه عند سماع كلمة دبلوماسية تذهب عقول الكثيرين إلى السفارات والسفراء، والاجتماعات رفيعة المستوى والمفاوضات الدولية والأماكن الأجنبية، لكن المملكة المتحدة، ومن خلال الوزراء والمسؤولين، تتواصل على نحو متزايد عبر الأنترنت، أي بشكل رقمي، والهدف من ذلك هو تحسين الطريقة التي تعمل بها في الخارج وضمان توصيل أفضل لأولويات المملكة المتحدة إلى جمهور أوسع وأكثر تنوعاً².

تملك اليوم وزارة الخارجية البريطانية ثورة معلومات محدثة ودقيقة على موقعها (www.gov.ok/Fco)، حيث يمكن أفراداً من الجمهور والشركات الاطلاع على أحدث نصائح السفر والبيانات الصحفية، ووصف للسياسة الخارجية على المستوى

1 نفس المرجع.

2 روبير مارتن، "الدبلوماسية الرقمية"، جريدة الشروق، الجزائر، بتاريخ: 2013/06/27، على الرابط: <https://goo.gl/dE9GR7>

العالمي والمتعلقة بمواضيع، مثل: عملية السلام في الشرق الأوسط وسوريا وليبيا ومجموعة الثمانية والتنمية العالمية.

يقول روبير أنه: «قبل ثلاث سنوات لم يكن هناك سوى ثلاث سفراء بريطانيين على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، واليوم (سنة 2013) أصبح عددهم أكثر من خمسين وهم في تزايد مستمر، حيث يشجع وزير خارجية المملكة المتحدة **ويليام هيغ** (William Hague) السفراء على استخدام "تويتر" كجزء من أدواتهم الدبلوماسية، وقد أخذت على عاتقي هذا التحدي في خريف السنة الماضية، وأنا سعيد جدًا لقيامي بذلك، إذ أشعر بأنني أكثر إطلاعًا من أي وقت مضى، وقد بنيت علاقات مع العديد من المحللين في مجال الإعلام و أفرد من الجمهور نتيجة ذلك».¹

وقد أطلقت وزارة الخارجية البريطانية موقعها على الأنترنت (www.arabic.Fco.gov.ok) في ديسمبر 2013، تحت اسم "وزارة الخارجية البريطانية بالعربية"، وذلك لتعميق التواصل باللغة العربية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر الإعلام الجديد. ويتألف الموقع من أقسام عديدة أبرزها قسم التقارير الخاصة التي تصدر عن الخارجية، وقسم للحوارات والمقابلات الخاصة، وكذلك قسم للبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية والمترجمة إلى العربية، ومدونات لسفراء ودبلوماسيين في المنطقة، كما يتضمن الموقع أقسامًا خاصّة بشبكات الإعلام الاجتماعي (فيسبوك و تويتر..)، حيث تظهر التغريدات باللغة العربية التي تنشرها

1 نفس المرجع.

السفارات والدبلوماسيين البريطانيين في المنطقة، فضلاً عن صفحاتهم على "فيس بوك"، إضافة إلى روابط لموقعي "يوتيوب" و " فليكر" الخاصين بوزارة الخارجية البريطانية.¹

ويتيح الموقع للقراء إمكانية التعليق على الأخبار والتقارير في الموقع، وكذلك مشاركتها وتغريدها على تويتر وفيس بوك.

مع ذلك فإن آفاق الدبلوماسية الرقمية أكبر بكثير من عملية الاستخدام الرسمي، الذي تمثل فيه التجربة البريطانية، ذلك أن الدبلوماسي الرسمي يظل إبداعه في التواصل مع الجمهور محكوماً بأسس السياسة الرسمية للدولة، وحدود العلاقات الثنائية لدولته. وبالتالي يظل تأثيره قصير المدى، أما العلاقات طويلة المدى فإنه يتم تشكيلها من قبل مجموعات المواطنين الذين يمكن تنظيمهم في شبكات واقعية أو افتراضية، أو منظمات إقليمية، أو دولية أو روابط علمية أو مهنية، حيث يتميز هؤلاء بقدرة أكبر على الحوار والتفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع المواطنين في الدول الأخرى، الذين يشتركون معهم في الاهتمام بقضايا إنسانية أو عالمية.²

لذلك فإن الدبلوماسية الرقمية تتجاوز التجربة الرسمية لوزارة الخارجية البريطانية، بالرغم من أهميتها، وما كشفت هذه التجربة من إمكانيات لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العمل الدبلوماسي. كما أنها تتجاوز التجارب الرسمية لكل

1 موقع قناة العربية، "الخارجية البريطانية تطلق موقعاً بالعربية على الأنترنت"، بتاريخ:

2013/12/18، في: <https://goo.gl/NM176A>

2 سليمان صالح، مرجع سابق، ص 07.

الدول، ويعتبر أهم ما تكشف عنه هذه التجربة ضرورة تأهيل الدبلوماسيين. لاستخدام وسائل الاتصال الرقمية الجديدة مع الجماهير وقادة الرأي في الدول الأخرى، والتأثير عليهم لصالح دولتهم أو لبناء صورة إيجابية لدولهم لدى الدول الأخرى وشعوبها.

المطلب الثاني: تجربة الاتحاد الأوروبي.

ربط الاتحاد الأوروبي الدبلوماسية الرقمية بالدبلوماسية الثقافية، حيث يرى أن الدبلوماسية الرقمية أصبحت استراتيجية جديدة تهدف إلى توفير إمكانيات الوصول إلى المضمون الثقافي الأوروبي، وخلق طرق جديدة للمشاركة التفاعلية مع الجمهور العالمي، ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى استخدام الدبلوماسية الرقمية لتسهيل الوصول إلى ثقافته المتعددة عبر العالم، وتحقيق التعاون بين الثقافات.¹

لذلك قام الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة بتطوير "منصات رقمية" (*Digital Platforms*) للمحافظة على التراث الثقافي الأوروبي وتطويره ونشره، واستخدام هذا التراث بعد تحويله إلى أصول قومية رقمية ومن ثمّ إلى صناعات إبداعية واستخدامه لتطوير التفاعل مع الجمهور المتنوع. حيث يرى الاتحاد الأوروبي أنّه في عصر المعلومات تطوّرت الدبلوماسية الرقمية في دول الاتحاد الأوروبي كوسيلة جديدة وقوية، يتمكن بواسطتها المواطنون العاديون والفنانون والمنظمات الثقافية من أن يصبحوا سفراء نشطين لثقافتهم.²

1 See: Grincheva Natalia, *Digital Diplomacy Rhetoric*, (UK: City University London, 2012).

2 سليمان صالح، مرجع سابق، ص 08.

يفتح الاتحاد الأوروبي بذلك المجال الدبلوماسية الرقمية والدبلوماسية الثقافية، فالمواطن يمكن أن لا يكون سفيرًا لدولته، بل يمكن أن يكون أيضًا سفيرًا لثقافة، يعمل على نشرها والدفاع عنها، والإبداع في إنتاج أفكار جديدة نابعة من هذه الثقافة، وزيادة القوة الناعمة لدولته عن طريق زيادة جاذبية هذه الثقافة.

هذا الرّبط بين الدبلوماسية الرقمية والدبلوماسية الثقافية يفتح المجال لتطوير النوعين معًا، كما يفتح المجال لتطوير الدبلوماسية العامة والدبلوماسية الشعبية، ويساعد على بناء علاقات طويلة المدى بين الشعوب. كما فتح الاتحاد الأوروبي المجال لتطوير الدبلوماسية الرقمية، حيث أصبحت وسائل الاتصال الجديدة توفر فرصًا للاتصال التفاعلي بين الأطراف المختلفة لخلق بيئة تشاركية عبر الحدود، كما تتيح إمكانيات لتدفق المنتجات الثقافية في اتجاهين، وليس في اتجاه واحد كما كان يحدث من قبل.

يعني أن الدبلوماسية الرقمية تفتح المجال لتبادل ثقافي غير رسمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي يقوم به المواطنون، وهذا يوفر فرصًا لثقافات لم تكن تستطيع في القرن العشرين أن تصل إلى الجمهور، كما يمكن أن تكسر السيطرة المنفردة على تدفق المنتجات الثقافية.

وبشكل محدّد فإن الدبلوماسية الرقمية وربطها بالدبلوماسية الثقافية، وتوسيع دور المواطنين في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنقل المنتجات الثقافية يفتح

المجال أمام الثقافات المختلفة، لزيادة قوتها الناعمة على مستوى العالم، وزيادة وجودها في المجال العام العالمي، وزيادة وجودها في المجال

العام العالمي، وذلك من خلال استثمار الثورة البشرية عن طريق الاتصال بشكل مستمر بأكبر عدد ممكن من الجماهير باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات والمنشآت الثقافية الرقمية والمواقع الإلكترونية.

وقد أشارت تجربة الاتحاد الأوروبي إلى جانب مهم هو أنّ الدول الأوروبية تتنوع ثقافتها، لكنها يجب أن تتبنى أهداف الدبلوماسية الرقمية الأوروبية بأسلوبها المتميز، وتستخدمها في بناء علاقاتها الخارجية. وفي التأثير الثقافي على الجمهور الخارجي. وهذا يعني أنّ الدول التي تشترك معاً في ثقافة واحدة يمكن أن تقوم بأدوار متنوعة، وباستخدام أساليب مبدعة لنشر ثقافتها لمشاركة عالمياً، وضمان تدفق المنتجات الثقافية لبناء علاقات الدولة مع دول أخرى، وفي الوقت نفسه زيادة قوة الثقافة المشتركة.¹ ويمكن لمواطني كل دولة أن يقدموا إبداعاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي بما يحقق الهدف العام وهو نشر الثقافة ومنظومة القيم المشتركة.

كما تركّز فرنسا على دبلوماسية التأثير التي ترمي إلى ترويج صورة فرنسا، ومن ثم الدفاع عن مصالحها سواء كانت اقتصادية أو لغوية أو ثقافية. وتسعى أيضاً إلى تحسين معرفة الجمهور بأنشطة الوزارة. ودبلوماسية التأثير هي ثمرة التضافر بين عمل الأقسام المركزية للوزارة وشبكاتها الدبلوماسية. ويسجل لجوء دبلوماسية التأثير

1 سليمان صالح، المرجع السابق، ص 09.

إلى المجال الرقمي تزايداً مطرداً بجميع مشتقاته (التطبيقات والمواقع والشبكات الاجتماعية وغيرها)، فأصبحت الشبكة الاجتماعية عنصراً لا غنى عنه في هذه الدبلوماسية.

وزارة الشؤون الخارجية هي إحدى أولى المؤسسات الفرنسية التي أنشأت موقعاً لها على الإنترنت منذ عام 1995. ويبلغ عدد زوّار موقع الدبلوماسية الفرنسية الشهري ما يقارب 1,7 مليون زائر في يومنا هذا، ويطلع قرابة ثلثهم على القسم البارز في الموقع، أي النصائح للمسافرين.

وقد كانت وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية أول وزارة فرنسية تفتح حساباً على "تويتر" منذ سنة 2009، وهو (@francediplo). ولم يعد مفهوم الدبلوماسية على الشبكة الاجتماعية يقتصر على العلاقة بين دولة وأخرى، بل أصبح يُعتبر أيضاً اتصالاً بين الدولة والمجتمع المدني. توفّر الشبكات الاجتماعية للوزارة إمكانية الإصغاء إلى الجمهور وتبادل الآراء معه مباشرة.¹

واستُهلّت منذ بداية العام الدراسي 2012 جلسة الأسئلة والأجوبة الشهرية على تويتر، التي تتيح تبادل الآراء مع المسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية، عبر الوسم (#QRdiplo). وافتتحت وزارة الشؤون الخارجية حسابات باسم "الدبلوماسية الفرنسية" في عدة منصات بلغات مختلفة، من بينها:

1 موقع الدبلوماسية الفرنسية، "دبلوماسية التأثير والمجال الرقمي"، في:

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-numerique/diplomatie-d-influence-et/>

- قناة الوزارة على يوتيوب (FrancediploTV)
 - قناة الوزارة على ديلي موشن (FrancediploTV)
 - على فيسبوك باللغتين الفرنسية والإنجليزية
 - على غوغل+ باللغتين الفرنسية والإنجليزية
- تهدف الدبلوماسية الفرنسية من خلال الاتصال عبر الوسائط الرقمية لوزارة الشؤون الخارجية إلى:
- تعزيز الحوار مع المجتمع المدني (الفرنسي والأجنبي).
 - تعزيز الجانب الخاص بـ "الخدمة العامة" لموقع الدبلوماسية الفرنسية، وعلى نطاق أوسع تحسين جودة الخدمات المعروضة.
 - دعم شبكة السفارات في مجال الاتصال عبر الوسائط الرقمية.
- فيما يلي بعض الأمثلة الملموسة للتدابير التي تمّ تنفيذها في خلال عام 2013 تطبيقاً لهذه المحاور الاستراتيجية:
- تحويل التصميم التخطيطي والتوافق الوظيفي لموقع الدبلوماسية الفرنسية إلى "تصميم متجاوب" (*Responsive Web Design*) في أبريل 2013.
 - تجديد تحرير الموقع برمته.
 - الافتتاح المقرر لحساب "تويتر" يتضمن جميع الوظائف الشاغرة في الوزارة.
 - التركيز على تنفيذ الرسوم الحاسوبية التفاعلية.
 - تطوير المنشورات الرقمية.

- افتتاح حسابات جديدة على "تويتر" و "فيسبوك" باللغات الأجنبية.
- تطوير خدمات عملية جديدة.
- وضع نموذج التصميم التخطيطي والتوافق الوظيفي الجديد لموقع الدبلوماسية الفرنسية في متناول شبكة السفارات والقنصليات والممثلات الدبلوماسية، المقرر بحلول بداية عام 2014.¹

أما فيما يخص أنشطة الشبكة الدبلوماسية الفرنسية في مجال الاتصال عبر الوسائط الرقمية، تملك أكثر من 280 بعثة دبلوماسية فرنسية موقع إنترنت، ويبلغ عدد اللغات المتداولة في هذه المواقع زهاء خمس عشرة لغة. ويبلغ عدد السفارات والقنصليات الموجودة على الشبكات الاجتماعية المائة تقريبا. ومع أن السفارات والقنصليات تستخدم "تويتر" و "فيسبوك" بصفة رئيسية إلا أنها قادرة على التكيف مع أنواع الاستخدام والمنابر الأكثر استخداما في البلد المعني، فسفارة فرنسا في الصين تستخدم موقع "ويبو" (Weibo) مثلا.

تشمل استراتيجية دبلوماسية التأثير الرقمية لوزارة الشؤون الخارجية الشبكة الدبلوماسية في مختلف محاور التطوير الرئيسية في هذا المجال، من خلال ما يلي:

- تضع الوزارة تحت تصرف شبكتها الدبلوماسية الأدوات والخدمات العديدة التالية: الدعم في مجال التحرير وتوفير نموذج موقع الإنترنت للسفارة أو القنصلية، وتقديم الحلول فيما يخص استضافة الموقع، وتوفير المساعدة عبر

1 موقع الدبلوماسية الفرنسية، "دبلوماسية التأثير والمجال الرقمي"، المرجع السابق.

الهاتف أو عبر الإنترنت، وتزويد الدلائل التوجيهية للتعليم الذاتي. ويُعنى هذا

الدعم بالإعلام عبر الموقع الرسمي وعبر الشبكات الاجتماعية.

- وضعت وزارة الشؤون الخارجية برنامج تدريب على استخدام الشبكة

الاجتماعية منذ عام 2011، موجّه إلى جميع الدبلوماسيين المغادرين للعمل

في إحدى البعثات الدبلوماسية في الخارج. كما تقدم دورات تدريبية في

منتصف المسيرة المهنية، في إطار المعهد الدبلوماسي والقنصلي (IDC).¹

كما قدمت بعض دول الاتحاد الأوروبي تجارب لتدريب الدبلوماسيين على

استخدام الدبلوماسية الرقمية، باعتبارها تمثل جانبا مهما من دبلوماسية المستقبل.

حيث قامت سويسرا بترتيب مجموعة من الندوات بدأت في نوفمبر 2012، تحت

عنوان يوم الدبلوماسية الالكترونية، حيث شارك في هذه الندوات أكثر من مائة

دبلوماسي، بهدف دراسة تأثير الإنترنت على مهنة الدبلوماسية، وكيف يمكن أن يعمل

الدبلوماسيون في عصر الانترنت، وقد عرض المندوب السويسري الدائم في الأمم

المتحدة ألكسندر فاسل الخبرة السويسرية في استخدام الأدوات الالكترونية لتنسيق

مبادرات دبلوماسية ثنائية. هذا ما يؤكد ضرورة تدريب الدبلوماسيين على استخدام هذه

الأدوات، لأنها هي التي ستشكل مستقبل الدبلوماسية.²

1 موقع الدبلوماسية الفرنسية، "دبلوماسية التأثير والمجال الرقمي"، المرجع السابق..

2 See: From the Geneva E-diplomacy Day, "Geneva E-diplomacy Day", in : <https://www.diplomacy.edu/calendar/geneva-e-diplomacy-day>

يوضح ذلك أن الدول قد أدركت أهمية الدبلوماسية الرقمية، وضرورة تدريب دبلوماسييها على استخدامها لزيادة قوتها الناعمة وتشكيل علاقاتها بالجمهور. إلا أن الأمر لا يتوقف عند حدود استخدام الدبلوماسيين لوسائل التفاعل الاجتماعي مع الجماهير، رغم أهمية ذلك.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الرقمية الأمريكية.

كانت الدبلوماسية الأمريكية تُدار لعقود سابقة خلف الأبواب المغلقة بداخل أروقة السلطة، وكان ذلك قبل ظهور مواقع الإعلام والتواصل الاجتماعية مثل "الفيس بوك" و "تويتر" و "يوتيوب"، وأيضاً قبل ظهور أليك روس (Alec Ross) كبير مستشاري وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" لشؤون الإعلام والإبكار.

حسب موقع (www.tim.com) قام روس على مدى الأعوام الماضية بإدماج الأنظمة الرقمية في الحياة اليومية للدبلوماسيين الأمريكيين، حيث يستخدم الآن الكثير من السفراء والدبلوماسيين الأمريكيين في جميع أنحاء العالم مواقع التواصل الاجتماعي، حيث امتلكت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في فترة قيادتها للدبلوماسية الأمريكية تسعة حسابات بلغات أجنبية مختلفة على موقع "تويتر". فحسب رأي أليك روس فإن هذه الوسائل الرقمية تمنح الولايات المتحدة الأمريكية

مجموعة جديدة من الأدوات لممارسة "القوة الذّكية" (Smart Power) للمساعدة في تحقيق مصالحها.¹

وتعدّ جهود روس التكنولوجيا عنصراً رئيساً في أجندة الوزيرة هيلاري كلينتون في فن استراتيجية الحكم في القرن الواحد والعشرين، والذي يهدف إلى استغلال تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات في مواجهة التّحديات الكبرى أمام الولايات المتحدة على الصّعيد الدّولي من خلال دعم الحركات الديمقراطية وتوفير سبل الإغاثة من الكوارث والتخفيف من حدّة الفقر.

وقد استخدم مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية برامج رسائل المحمول النّصية لجمع الأموال وتنسيق المساعدات في أعقاب زلزال "هايتي". كما انظموا إلى المسؤولين المكسيكيين لإقامة حط مجهول للهواتف النّقالة في مدينة "خواريز" التي دمرها عنف المخدرات، كما عملوا على بناء خريطة إلكترونية للألغام الأرضية في كولومبيا، وعملوا على استكشاف طرقاً للمساعدة على تحقيق أنظمة دفع الهاتف النّقال إلى منطقة شرق إفريقيا المنكوبة من جرّاء المجاعة.²

ويصّر روس على أنّ نظريته لقوة شبكات المعلومات ليست خيالية حيث يرى أنّ التكنولوجيا تُبنى على القيم و النوايا من قبل مستخدميها، والحكومات التي تحاول

1 ياسر إدريس، "روس يقود الدبلوماسية الأمريكية إلى عصر الرقمية"، ترجمة: ياسر إدريس، صحيفة العرب القطريّة، على الرابط: <http://www.alarab.qa/mobile/index.php?issueId=1384&secid=28>; [23/10/2013].

2 ياسر إدريس، المرجع السابق.

استخدام هذه الشبكات للسيطرة على الناس يسبحون في نهاية المطاف ضد تيار التاريخ. وهنا يكمن جوهر موقف روس، وهو أنّ التكنولوجيا هي مجرد أداة، تستخدم سواء في الخير أو في الشر، وفي النهاية الأمر متروك للجمهور ليقرروا كيفية استخدامها.¹

يرى جيسي ليشتنشتاين (Jesse Lichtenstein) في دراسة له بعنوان "Digital Diplomacy"، منشورة على موقع جريدة "نيويورك تايمز" تدور حول تجربة دبلوماسيين أمريكيين يعتبران من مؤسسي "الدبلوماسية الرقمية"، هما غارد كوهين (Jared Cohen) و أليك روس، اللذان شكلاً فريقاً غير مسبوق في وزارة الخارجية الأمريكية. وكيف أن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون تعتبر الشباب في الشرق الأوسط «جاهزون بشكل خاص للتأثير الخارجي» عبر "ممرات التكنولوجيا" كالفصائيات التلفزيونية والهواتف المحمولة وشبكة الانترنت. وبناءً على اقتراح أليك و كوهين، أدرجت وزيرة الخارجية الأميركية كلينتون "حق الاتصال" ضمن حقوق الإنسان، وأجندة السياسة الخارجية.

وكمثال على فعالية الدبلوماسية الرقمية يورد الكاتب قضية الإيرانية ندا آغا سلطان التي استأثرت باهتمام العالم برمته من خلال نشر مقطع فيديو عنها في اليوتيوب، وقد وصف كوهين ذلك الفيديو بأنه: «أهم فيديو ناقل للعدوى في عصرنا»، وقال للمشرف على الموقع: «إن اليوتيوب هو بطرق كثيرة، أفضل من أي مخابرات

1 نفس المرجع.

يمكن أن نحصل عليها، لأنه يوضع من المستخدمين في إيران». وكما عبر عن ذلك جيسي لينشتاين بقوله: «إننا نشهد زواجاً جدياً بين وادي السيليكون ووزارة الخارجية الأميركية».¹

أصبحت وزارة الخارجية الأميركية المستخدم الرئيس في العالم للدبلوماسية الرقمية (إدارة المعلومات والبرامج التكنولوجية الإعلامية الجديدة لوزارة الخارجية). توظف الدبلوماسية الرقمية الآن أكثر من 150 موظفاً يعملون بدوام كامل في نقاط الدبلوماسية الرقمية المختلفة في المقرات الرئيسة. هناك أكثر من 900 شخص يستخدمونها في البعثات الأميركية في الخارج.

إن الدبلوماسية الرقمية مستخدمة الآن عبر ثمانية مجالات مختلفة من البرامج في الدولة: تعتبر "إدارة المعرفة"، "الدبلوماسية العامة"، و"حرية الإنترنت" هي المهمة بما يتعلق بالموظفين والموارد. في كل الأحوال، كانت الدبلوماسية الرقمية مستخدمة أيضاً لـ "إدارة المعلومات"، "القنصلية"، "الاستجابة عند الكوارث"، تسخير "الموارد الخارجية" و"التخطيط السياسي" تغير الدبلوماسية الرقمية في بعض المجالات من طريقة العمل التي تقوم بها وزارة الخارجية الأميركية. ففي الدبلوماسية العامة، تشغل الولايات المتحدة الآن ما يعتبر إمبراطورية إعلامية عالمية، والتي تصل إلى جمهور مباشر وأكبر من ذاك الذي لأكبر الصحف اليومية الأميركية المتداولة المدفوعة وتوظيفها لجيش من الدبلوماسيين-الصحافيين لتغذية برامجها التي يفوق

1 زكرياء سحنون، "الدبلوماسية الرقمية في خدمة السياسة الأميركية"، على الرابط: <https://www.maghress.com/attajdid/66798>; [2013/04/23].

عددها الـ 600 برنامج. وفي مجالات أخرى، مثل "إدارة المعلومات"، تجد الدبلوماسية الرقمية الحلول لمشاكل كانت تعاني منها وزارات الخارجية لقرون.¹

كانت الخارجية الأمريكية أول وزارة في العالم تعتمد على هذا النوع من الدبلوماسية، وأسست قوة عمل معنية بالدبلوماسية الإلكترونية سنة 2002، ثم أطلقت على هذه القوة مكتب الدبلوماسية الإلكترونية، وتضم فريقا من 80 شخصا. وتعتبر السويد من أكثر الدول نشاطا في الترويج للدبلوماسية الرقمية خصوصا من خلال استراتيجية اتصالات رقمية لوزير الخارجية كارل بيلدت الذي يعتبر الأكثر استخداما لموقع التواصل الاجتماعي "تويتر".

لكن التغير الأكبر كان في 2011، مع انطلاق شرارات الثورات العربية، حيث كانت الأنترنت المحرك لأخبار الميادين حول العالم، وهو ما دفع الدبلوماسيين إلى استخدام وسائل التواصل من أجل توصيل رسائلهم. العشرات من وزراء خارجية الدول لديهم حسابات رسمية على "تويتر" إلى جانب الحسابات الشخصية.

وعلى الرغم من استخدام التقدم التكنولوجي في مجال الدبلوماسية، فإنه لم يسهم في تحسين صور الدول أمام الرأي العام العالمي، ودليل ذلك الاستطلاع الذي أجرته هيئة الإذاعة البريطانية "BBC" في 2013 حيث انخفضت شعبية الولايات

1 فيرغس هانسون، "ثورة في وزارة الخارجية الأميركية: انتشار الدبلوماسية الإلكترونية"، تر: المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، في: http://accronline.com/article_detail.aspx?id=4040; [12/09/2016].

المتحدة 7 درجات مئوية منذ 2009 وحتى 2012، على الرغم من نشاطها القوي على وسائل التواصل الاجتماعي.¹

ترى تارا سوننشاين (Tara Sonenshine)، وكيلة وزارة الخارجية الأميركية للدبلوماسية العامة والشؤون العامة، أنه من أجل أن تكون الدبلوماسية العامة فعالة حقًا في العالم المعاصر، فإنها بحاجة إلى وسائل الإعلام الاجتماعية. كما صرّحت بمعهد السلام الأميركي في واشنطن يوم 15 أكتوبر: «إن لم ننضم إلى هذا المجال الحيوي، فسنصبح خارجين عن السياق" والأهم من ذلك، سوف نفقد الفرصة لمساعدة المزيد من المواطنين على أن يصبحوا متمكنين، ولدعم تطلعاتهم الأكثر إيجابية وإنتاجًا، وبالطبع، الأكثر سلميةً كذلك».

وأضافت أنه: «من خلال تسخير وسائل الإعلام الاجتماعية، فإنه يمكننا تعميق أثر ونوعية دبلوماسيتنا العامة في كل مكان، بيد أننا أيضًا يمكن أن نصل إلى الناس الذين في أشد الحاجة إليها. إنني أتحدث عن أولئك الذين يصطدمون بالتحديات الجغرافية أو تجابههم القيود السياسية».

كما ترى أن هناك عددًا كبيرًا للغاية من الناس الذين يتوقون للتفاعل الاجتماعي، ولكن لا سبيل على الإطلاق لأن نكون على اتصال مباشر مع جزء ولو صغير منهم. إن التكنولوجيا الافتراضية تعطينا القدرة على توسيع نطاق فرص مشاركتنا على نحو واسع.

1 رشا عبد الوهاب، "ثورة الدبلوماسية الرقمية.. ثلاث تحديات تواجه الحكومات"، مركز الأهرام، في: <https://goo.gl/jziUrP> ؛ [2017/11/18].

سوننشايين كانت واحدة من المتحدثين في مؤتمر للمعهد بعنوان "التبادل 2.0

- علم التأثير وحتمية التنفيذ"، وضمت هذه الفعالية صنّاع القرار والباحثين وخبراء التعليم ومنفذي البرامج في مؤتمر "التبادل 2.0 (على الإنترنت الحديثة)"، وذلك لبحث تضمين البرامج التي تستعين بالتكنولوجيا في المناهج الدراسية ليتسنى استخدامها في التبادلات التعليمية الدولية.

ولكن **سوننشايين**، التي عملت منذ سنوات في الصحافة التقليدية، أوضحت أن وسائل الإعلام الاجتماعية وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة لن تحل محل التفاعل التقليدي والتواصل الشخصي وجهاً لوجه.¹

أعلنت وزيرة الخارجية السابقة **هيلاري كلنتون** في 3 نوفمبر 2009 في منتدى المستقبل المنظم بمراكش، عن مبادرة "الشرق الأوسط الكبير ومنطقة شمال أفريقيا ومجموعة الدول الثماني الكبرى والمجتمع المدني والجماعات الخاصة"، وأكدت كلينتون "التزام الولايات المتحدة بتوسيع تواصلها مع المجتمعات المسلمة حول العالم" وحددت الخطوات الملموسة التي تتخذها الولايات المتحدة لمتابعة العمل بالنسبة لمبادرة "البداية الجديدة" التي أطلقها الرئيس أوباما من القاهرة.

لقد ركزت الوزيرة كلينتون في كلمتها على الشراكات التي تعزز المجتمع المدني والأعمال التجارية والتنمية الاقتصادية والفرص التعليمية والتعاون العلمي والتكنولوجي وتمكين المرأة من حقوقها والتعاون بين الأديان.

1 جين مورس، "الدبلوماسية العامة الفعالة بحاجة إلى وسائل الإعلام الاجتماعية"، في: http://e-diplomacysd.blogspot.com/2013/06/blog-post_3122.html

ومن بين هذه المبادرات التي أطلقت خلال منتدى المستقبل هي مبادرة "المجتمع المدني 2.0" لدعم المنظمات الشعبية عبر العالم عبر مجموعة من الإجراءات من بينها: تدريب ودعم منظمات المجتمع المدني في أنحاء العالم لبناء إمكانياتها الرقمية (كيفية إنشاء موقع على شبكة الإنترنت، كيفية التعامل على المدونات، كيفية إطلاق حملة رسائل نصّية قصيرة، كيفية بناء شبكة اجتماعية على الإنترنت، كيفية حشد الشبكات الاجتماعية لتأييد قضية ما)، حيث تمّ تخصيص منحة قيمتها خمسة ملايين دولار لتمويل برنامج طليعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شأنه تعزيز وسائل الإعلام الجديدة وإمكانيات منظمات المجتمع المدني وقدرته على تكوين الشبكات الاجتماعية وتعزيز التعليم في المنطقة عن طريق الإنترنت.¹

معظم الشبكات الاجتماعية الموجودة حالياً هي عبارة عن مواقع ويب تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني والفيديو والتدوين ومشاركة الملفات وغيرها من الخدمات. ومن الواضح أن تلك الشبكات الاجتماعية قد أحدثت تغيير كبير في كيفية الاتصال والمشاركة بين الأشخاص والمجتمعات وتبادل المعلومات. وتلك الشبكات الاجتماعية تجمع الملايين من المستخدمين في الوقت الحالي وتنقسم تلك الشبكات الاجتماعية حسب الأغراض فهناك شبكات تجمع أصدقاء الدراسة وأخرى تجمع أصدقاء العمل بالإضافة لشبكات التدوينات المصغرة.

1 زكرياء سحنون، "الدبلوماسية الرقمية في خدمة السياسة الأمريكية"، مرجع سابق.

تري كولين غرافي أن موقع (تويتر) أصبح وسيلة إضافية يمكن من خلالها التواصل بقولها: «[..] فبربط رسائلي بملفات فيديو وصور، يمكنني أن أخبر الجمهور الجديد عن وجهات نظر الولايات المتحدة وأفكارها بطريقة يشعرون معها بالراحة. يمزج موقع (تويتر) الأمور الشخصية بالقضايا المهنية، ولإرسال رسالة عبره عليك تأكيد أن هناك شخصا فعليا يقوم بذلك. ويمكن جذب الانتباه بكتابة الشأن الشخصي (مثل إشارتي إلى نزولي إلى البحيرة الزرقاء في آيسلندا) السبب الآخر لذكر رحلتي على موقع تويتر هو التواصل عبر هذا الوسيط غير الرسمي والمفعم بالحياة، الأمر الذي يجعل من زيارتي أمرا شخصيا ويعزز من أثري كمسؤول أميركي. عندما اجتمعت مع طلاب في جامعة بوخارست، وبعد ذلك اجتمعت مع مدونين في مولدوفيا، كنا بالفعل على اتصال قبل أن أصل إلى هذه الأماكن. قال أحد الطلاب الرومانيين الشباب: «نشعر وكأننا نعرفك بالفعل، فأنت لست مسؤولة حكومية تبعث في النفس شعورا بالرهبة، نشعر بالراحة ونحن نتحدث معك». أليس هذا هو الأثر الذي تسعى إليه الدبلوماسية العامة؟»¹

وقد جعلت شبكة الإنترنت من الممكن الوصول إلى عدد أزيد من الناس وفي أماكن أكثر، لكنها كذلك أحدثت نقلة في التأثير والقوة إلى حد أصبح ضروريا معه التواصل مع عدد أكبر من الناس. ومن تبعات ذلك أنه لا يمكننا أن نتأمل بعد الآن

1 كولين غرافي، مرجع سابق.

بالتحكم في كيف؟ ومتى؟ ومن خلال أية قنوات يمكن للناس أن يشكّلوا انطباعاتهم عنا؟.

وقد أكدت على أهمية الدبلوماسية العامة ومكانتها في السياسة الخارجية قائلة: «الآن، وأكثر من أي وقت سابق باتت الدبلوماسية العامة عنصراً حيوياً في السياسة الخارجية الأميركية. فإن التواصل مع الناس من حول العالم وإبلاغهم روايتنا إنما يروجان لمصالحنا الوطنية ويعززان أمننا القومي [...] ودعوني أقولها بكل صراحة: العالم تغيّر وإذا أحجمنا عن تغيير الطريقة التي نتفاعل فيها مع الناس، فإننا نجازف بأن نهْمَش أو نصبح من طراز قديم. إذن، نحن نفعل كل ما في مقدورنا للاتصال بالناس - جميع الـ 6.8 مليار فرد في العالم - كي نضمن بصورة أفضل الاستقرار والأمن في بلادنا ومنطقتنا وعالمنا. ونحن نأخذ هذه الرسالة على محمل الجد».¹

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأميركية على غرار الدول الكبرى الأخرى، التي لها القدرة على احتكار المؤسسات والشركات التي تقدم الخدمات والمواقع لمستعملي هذه الشبكة العنكبوتية، واحتكار طرق توصيلها إلى الدول النامية وتفوقها في بث المعلومات، قد استغلت هذه الشبكة بما يخدم أهداف دبلوماسيتها العامة، بعدما تأكدت أن الانترنت أصبحت تمثل مصدر المعلومات والتعليم والتنقيف لغالبية الشعوب، خاصة فئة الشباب.

1 كولين غرافي، المرجع السابق.

بعد سنوات من إتباع نهج الدبلوماسية العامة الأمريكية في محاولة للتقارب مع الشعوب الأخرى، خاصة في دول العالمين العربي والإسلامي، سقطت تلك الدبلوماسية في الامتحان الصعب في ظل التدهور المستمر في شعبية السياسة الأمريكية. ووفقا لكارين هيوز مستشار الدبلوماسية العامة السابقة في البيت الأبيض فإنها خرجت في مطلع عام 2008 من منصبها بقناعة أن الإعلام الموجّه للشعوب الخارجية لن يصنع تغييرا في الصورة النمطية عن الولايات المتحدة. ورفعت كارين هيوز توصيات إلى الرئيس السابق جورج ووكر بوش تطلب التركيز على أدوات أخرى للدبلوماسية العامة مثل التعليم وبرامج تعليم اللغة الانجليزية والتبادل الثقافي الذي يترك أثره في المدى الطويل.

والدبلوماسية العامة إحدى وسائل التأثير في الرأي العام. ففي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة بالتركيز على الإعلام الموجه إلى الجمهور العربي والممول من الحكومة الأمريكية. ولكن السياسات التي انتهجتها سياسات انفرادية (بعيدة عن العمل الجماعي) اقترنت بقواعد لعبة سياسية بمبدأ "هل أنت معنا أم ضدنا؟"، وما تمخض عنها من شن ضربات استباقية على أفغانستان والعراق، متجاهلة حلفائها والأمم المتحدة، أدت إلى توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

يرى ناي أن القوة الناعمة لازمة للإبقاء على الولايات المتحدة كأقوى دولة، ويفسر ذلك بقوله: «إن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تبقى قويّة، فعلى الأمريكيين أيضا أن ينتبهوا إلى قوتنا الناعمة. ماذا أعني بالقوة الناعمة (الليّنة) بالتحديد؟ القوة

العسكرية والقوة الاقتصادية كلاهما أمثلة على القيادة القاسية والتي يمكن استعمالها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم ومواقفهم. فالقوة القاسية يمكنها أن تستند إلى مبدأ "العصا والجزرة"، لكن هناك أيضا طريقة أخرى وغير مباشرة لاستخدام وممارسة القوة. فبإمكان دولة أن تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الدولية لأنّ الدول الأخرى تريد اللّحاق بها وإتباعها إعجابا بقيمتها أو تقليدا لنموذجها أو تطلّعا للوصول إلى مستوى ازدهارها ورفاهها وانفتاحها».

كما يرى أن: «في هذا الاتجاه، من الأهميّة بمكان أن تضع برنامجا في السياسة الدوليّة يجذب الآخرين إليك، كما يمكن أن تجبرهم على التغيير من خلال التهديد أو استعمال القوة العسكريّة أو الأسلحة الاقتصاديّة. هذا المظهر أو الجانب من القوة (جعل الآخرين أن يريدوا ما تريد أنت) هو ما أسمّيه أنا بالقوة الناعمة. بهذه الطريقة تكسب الناس بدلا من إجبارهم».¹

كما يرى أن القوة الناعمة هي جزء من قيم الأمريكيين: «إن القوة الناعمة هي جزء من قيمنا، هذه القيم موجودة في ثقافتنا وفي سياساتنا التي نتّبعها داخل دولتنا وفي طريقة فرض نفسنا على الصعيد العالمي».

يضيف ناي بخصوص عالمية الثقافة ودورها في تعظيم القوة والهيمنة: «إن عالمية ثقافة دولة ما، وقدرتها على وضع قواعد مفضلة ومؤسسات تحكم مناطق النشاط الدولي، هي مصادر حاسمة للقوة، كقيم الديمقراطية والحرية الشخصية

1 جوزيف ناي، "حدود القوة الأمريكية"، مرجع سابق.

والتطور السريع والانفتاح (الذي غالبا ما يتمثل في الثقافة الشعبىة الأمريكية، التعليم العالي، والسياسة الخارجية) المتعلقة بالقوة الأمريكية في مناطق متعددة». أما من وجهة نظر الصحفي الألماني جوزيف جوفي (Jovi Joseph)، فإن: «قوة الولايات المتحدة الأمريكية الناعمة تفوق مقدراتها الاقتصادية والعسكرية. فالثقافة الأمريكية سواء كانت ضعيفة أم رفيعة المستوى تشعّ خارجيًا بشكل لم يحصل له مثل منذ الإمبراطورية الرومانية. إن تأثير ثقافة كل من الرومان وروسيا السوفيتية توقّعت عند حدودهما العسكرية، بينما استطاعت القوة الناعمة الأمريكية أن تسيطر على إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس أبدا».¹

ويرى جوزيف ناي أنه في عصر المعلومات العالمي ستزيد الأهمية النسبية للقوة الناعمة، لأنها تركز على المصادقية. فالبلدان ذات المكانة الجيدة بالنسبة لهذه القوة يتحسن أداؤها، والبلدان المحتمل أن تكسب قوة ناعمة طرية في عصر المعلومات هي:

- ✓ البلدان التي تكون ثقافتها وأفكارها المسيطرة أقرب إلى المعايير العالمية السائدة (التي تؤكد الآن على الليبرالية، التعددية والاستقلال).
- ✓ البلدان التي لديها أكبر نفاذ إلى قنوات الاتصال المتعددة، فهي بذلك تملك تأثيرا كبيرا على كيفية تأطير القضايا.
- ✓ البلدان التي تتعزز مصداقيتها بأدائها المحلي والدولي.

1 جوزيف ناي، "حدود القوة الأمريكية"، مرجع سابق.

كما يؤكد أن أبعاد القوة في عصر المعلومات تشير إلى الأهمية المتنامية للقوة

الناعمة في خليط مصادر القوى، وإلى ميزة قوية للولايات المتحدة الأمريكية.¹

خلاصة:

كانت أولى تطبيقات الرقمنة في مجال الإدارة والحكومة الإلكترونية، من

خلال مجموعة التطبيقات والخدمات الإلكترونية، التي تقوم على استخدام تكنولوجيا

المعلومات والاتصال في تقديم الخدمات العامة للمواطنين، عن طريق وسائل الاتصال

الحديثة، بهدف تسريع وتحسين الخدمات والتخلص من العوائق البيروقراطية.

وقد بدأ استخدام هذه التكنولوجيا في مجال الدبلوماسية بعدما لاقت نجاحا في

مجال الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها، من خلال بوابات الخدمات المختلفة التي تقدمها

الوزارات والهيئات الرسمية على مواقعها الإلكترونية.

إن الدبلوماسية الرقمية هي عملية تسخير لخدمات الأنترنت وتكنولوجيا

الاتصال الحديثة للتواصل مع الآخرين، بهدف المساهمة في تحقيق أهداف السياسة

الخارجية للدولة. وقد تجلّى ذلك في التزايد المستمر لاستخدام منصات وسائل الاعلام

الاجتماعية من طرف الهيئات الرسمية للدول، وكذا استعمال هذه الأدوات الجديدة في

خدمة أجنداث الدبلوماسية العامة للدول

إنّ الدبلوماسية تواجه تغييرًا كبيرًا نتيجة العصر الرقمي، فالدبلوماسية الرقمية

والدبلوماسية الافتراضية ساهمتا في تحسين الوظائف الدبلوماسية التقليدية، على غرار

1 جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص136.

التمثيل والمفاوضات والإبلاغ والتنسيق، كما ساعدت الدبلوماسية من خلال وسائل
العالمية وتكنولوجيا المعلومات، على دمج الجمهور المحلي والأجنبي.

الفصل الرابع

دبلوماسية العصر الرقمي: نظرة مستقبلية

كان انعكاس الثورة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كوسيلة وطبيعة عمل جديدة للممارسة الدبلوماسية واضحا مع ظهور الأنترنت والمحمول وتطوّر الحاسوب والاتصال عن طريق الأقمار الصناعية، وما أتاحتها الأنترنت من وفرة المعلومات وسهولة في الاتصال والتواصل، أثّرت على بنية الدبلوماسية وأجندتها الأساسية، ووظائفها المختلفة وعملياتها.

إن دبلوماسية العصر الرقمي لا تنحصر فقط في الدبلوماسية الرقمية أو الدبلوماسية الافتراضية، أو دبلوماسية "تويتر"، بل تشمل كل التحولات التي جاءت بها الثورة الرقمية في هذه الحقبة التي سميت بالعصر الرقمي، وكيف ستؤثر في الدبلوماسية وممارستها ككل.

سنحاول في الجزء الأول من هذا الفصل تقديم استنتاجات ومحاولة تقييم أداء الدبلوماسية الرقمية، في بحث تحت عنوان حدود وآفاق الدبلوماسية الرقمية، ثم تقديم رؤية استشرافية لمستقبل وظائف الدبلوماسية ومستقبل العملية الدبلوماسية في المبحثين الأخيرين.

المبحث الأول حدود وآفاق الدبلوماسية الرقمية

لقد خلقت الدبلوماسية الرقمية لنفسها قنواتها الجديدة التي تختلف عن القنوات الدبلوماسية التقليدية، وهي دبلوماسية قائمة بذاتها لها أسلوبها الخاص الذي يختلف عن الدبلوماسية التقليدية، ومن إيجابيات هذه الدبلوماسية الجديدة أنها شفافة وسريعة وقوة تأثيرها ظاهرة للعيان، وهي ليست حكرًا على الدول وإنما يمكن أن يمارسها أشخاص وجماعات ومنظمات. إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجهها، على غرار غياب قانون دولي ينظمها، وأخطار القرصنة والحرب الإلكترونية.

المطلب الأول: الدبلوماسية الرقمية .. دبلوماسية المواطن.

في عصر من الترابط غير المسبوق، يمتلك الأفراد من جميع أنحاء العالم القدرة على تبادل المعلومات والأفكار بشكل فوري والعمل معاً لحل التحديات المشتركة. كمساهمين في مجتمع عالمي، يجب على كل فرد أن يفهم التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يحصل عليه كمواطنين دبلوماسيين وأن يتم تمكينه من التصرف بالمعنى والغرض.¹

دبلوماسية المواطن هي المفهوم القائل بأن الفرد له الحق في المساعدة في تشكيل العلاقات الخارجية. يمكن أن يكون الدبلوماسيون المواطنون من الطلاب أو

1 The Center For Citizen Diplomacy, “ Understanding Citizen Diplomacy”, in : <https://www.centerforcitizendiplomacy.org/about-us/understanding/> ; [09/01/2018].

المعلمين أو الرياضيين أو الفنانين أو رجال الأعمال أو العاملين في المجال الإنساني أو المغامرين أو السياح. إنها مدفوعة بالرغبة في الانخراط مع بقية العالم في حوار هادف متبادل الفائدة.¹

دبلوماسية المواطن أو (دبلوماسية الشعب) هي المفهوم السياسي للمواطنين العاديين الذين يشاركون كممثلين لبلد ما أو لقضية ما، إما عن غير قصد أو عن طريق التصميم. قد يتم اللجوء إلى دبلوماسية المواطن عندما تكون القنوات الرسمية غير موثوقة أو مرغوبة. على سبيل المثال، إذا لم تعترف البلدان رسمياً بحكومات بعضهما البعض، فقد تكون دبلوماسية المواطن أداة مثالية لفن الحكم. لا يجب أن تكون دبلوماسية المواطن مفاوضات مباشرة بين طرفين، بل يمكن أن تأخذ شكل: التبادلات العلمية والتبادلات الثقافية والأحداث الرياضية الدولية...إلخ

يمكن لدبلوماسية المواطن أن تكمل الدبلوماسية الرسمية أو تخربها. تحظر بعض الدول جهود دبلوماسية المواطنين أو دبلوماسية المسار الثاني عندما تتعارض مع السياسة الخارجية الرسمية.²

تري المديرية السابقة لمركز دبلوماسية المواطن ديان راسموسن (Diane Rasmussen) أن دبلوماسية المواطن لها تأثير هائل على فعالية الأعمال والحكومة

1 Discover Diplomacy, “You Are A Citizen Diplomat !”, in : <https://diplomacy.state.gov/discoverdiplomacy/references/169794.htm> ; [09/01/2018].

2 See : The Center For Citizen Diplomacy, in : <https://www.centerforcitizendiplomacy.org>

والتعليم والكيانات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. إنه يؤثر على قدرة بلدان ومناطق وثقافات بأكملها على النجاح في حل التحديات المشتركة. جميع العلاقات ذات المغزى والفعالية بين أي كيانين يتم بناؤها من قبل أفراد يتصرفون بمسؤولية ومع الغرض. لا تتفاعل الشركات والحكومات والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الاجتماعية والبلدان والثقافات؛ فكل فرد الحق والمسؤولية لفهم واحتضان هذا التأثير الشخصي، والاستفادة من الفرص المتاحة لمساعدته على المساهمة بشكل هادف في مجتمعنا المعولم. والمركز هنا لتوحيد هذه الجهود ودفعها وتوسيعها.¹

تبنى دبلوماسية المواطن طلاقة عالمية فردية وجماعية، والتي بدورها تخلق فرصاً اقتصادية وتساهم في السلام والاستقرار وتطور مهارات القيادة من خلال حل المشكلات العالمي.

مع بلوغ المشاعر المناهضة للولايات المتحدة مستويات غير مسبقة في العالم بدأ الأميركيون حملة شعبية لتغيير المفاهيم السائدة في العالم عن الولايات المتحدة شعارها "مصافحة المواطن للآخر". وتدور الفكرة حول تحويل ملايين الأميركيين إلى "مواطنين دبلوماسيين" (*Citizen diplomat*) يستغلون لقاءاتهم الشخصية مع الأجانب للرد على الصور السلبية للولايات المتحدة التي ظهرت في سلسلة من استطلاعات الرأي العام أجريت في دول العالم، وهي تظهر مواقف سلبية

1 The Center For Citizen Diplomacy, " *Understanding Citizen Diplomacy*", Op.cit.

واسعة النطاق ليس تجاه السياسات الاميركية فحسب بل تجاه الشعب الأميركي نفسه أيضا بل وحتى تجاه المنتجات الأميركية.

وللقضاء على التدني المتواصل لمكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية شكل زعماء أكثر من ثلاثين من منظمات المجتمع المدني "ائتلاف دبلوماسية المواطن" قبل عامين. وعقد الائتلاف أول قمة في واشنطن، حيث أبدى المشاركون أسفهم على الحالة التي آلت إليها صورة الولايات المتحدة، لكنهم قالوا ان هناك أملا في أن يتمكن العمل الفردي والتعاملات بين الشعب الأميركي والشعوب الاخرى على مستوى العالم من تحقيق تقدم في تحسين الوضع.

ترى **شيرلي لي مولر (Sherry Lee Mueller)**، إحدى قادة هذا الائتلاف: «إن دبلوماسية المواطن تتمثل في ان الفرد يساعد في تشكيل العلاقات الخارجية الأميركية بمصافحة يد تلو الأخرى». وأضافت: «سواء كنت طالبا يجلس الى جانبك طالب أجنبي في الجامعة أو رياضي تلعب في الخارج أو مسؤولا منتخبا تستقبل نظرائك أو نجم روك أو ممثل شركة في الخارج فإنك مواطن دبلوماسي ويمكنك إحداث فارق هائل».¹

1 "دبلوماسية المواطن.. لتحسين صورة أميركا في الخارج"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10104، بتاريخ: 2006/07/28. على الرابط:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?article=375325&issueno=10104#.WrY0qoDkTIU>

تشمل دبلوماسية المواطن نطاقًا واسعًا من الأنشطة التي يستطيع الأفراد القيام بها لتوثيق الروابط بين الأفراد والمجتمعات لتحقيق أهداف الدبلوماسية العامة، ومن ذلك التفاعل الرقمي الذي يسهل العلاقات بين الشعوب.¹

وقد عزّف المركز الأمريكي لدبلوماسية المواطن هذه الدبلوماسية بأنّها: تعتمد على الاتصال وعلى تطوير مجتمع له اهتمامات مشتركة، وقد خلق تطوّر الإنترنت أشكالًا جديدة للاتصال وأتاح فرصًا للمواطنين ليقوموا بدور دبلوماسي.

وأضاف المركز أن دبلوماسية المواطن لها تأثير هائل على فعالية الاقتصاد والحوكمة والتعليم والكيانات الاجتماعية عبر العالم.

ويكمل **جونيش وميلسين** الصورة بأن دبلوماسية المواطن تعني بناء شبكات من المواطنين القادرين على المشاركة في حوار مع مواطنين من دول أخرى لنشر قيم الدولة وبناء صورة إيجابية لها.

كما يربط **سنو** بين الدبلوماسية العامة وتطوّر تكنولوجيا الاتصال، فهذا التطور أدي إلى زيادة مشاركة الجمهور في الحديث حول الشؤون الخارجية وزيادة تبادل الأفكار والمعلومات بين الجمهور، سواء بشكل افتراضي أو واقعي عبر الحدود القومية. في ضوء ذلك تطور مفهوم الدبلوماسية العامة لتشمل كل تلك المفاهيم الجديدة، وليوسع نطاق العمل الدبلوماسي ليقوم على مسارات متعددة.

1 سليمان صالح، مرجع سابق، ص15.

أصبحت مشاركة الأفراد في إدارة حوار عالمي حول القضايا العالمية تحتل مكانها داخل مفهوم الدبلوماسية العامة. والذي يشارك في الحوار يحتاج إلى معلومات ومعرفة واهتمام بالقضايا السياسية العالمية، وهذا يعني ضرورة توسيع المجال العام الذي يمكن أن يقوم فيه كل مواطن بفعل اتصالي داخل هذا المجال العام.¹ لذلك فإن الدولة التي تريد أن تطوّر قدرتها في استخدام الدبلوماسية الشعبية لا بد أن توسّع المجال العام ليستوعب مشاركة نطاق واسع من مواطنيها في العمل الدبلوماسي.

المطلب الثاني: الابتكار والابداع في الدبلوماسية الرقمية.

إن التركيز الكبير على وسائل الإعلام الاجتماعية يدمج تقنيات الاتصالات الجديدة مع أبعاد أوسع للتغيير في السياسة المحلية والدولية. أدى ذلك إلى ظهور إطارًا جديدًا للدبلوماسية، أطلق عليها مصطلح "الدبلوماسية التكاملية" (*Integrative diplomacy*).² حيث يرى بريان هوكينغ (Hocking Brian) أن هذه الصورة الأوسع للتغيير في ممارسة العلاقات الدولية هي التفسير الذي يمكن أن نقدمه للدبلوماسية في العصر الرقمي. فهي تقدم لنا البيئة العالمية التي تتسم بالعلاقات بين

1 سليمان صالح المرجع السابق، ص15-16.

2 للمزيد من الإطلاع حول فكرة الدبلوماسية التكاملية، أنظر:

Hocking, Brian and others, *Futures for Diplomacy: Integrative Diplomacy in the 21st Century*, The Hague, Netherlands Institute of International Relations, Clingendael, October 2012. A later and shorter version of this report is: 'Integrative Diplomacy in the 21st Century', China International Strategy Review 2013. Beijing: Foreign Languages University Press, 2013.

الدول والكيانات من غير الدول، وتنتج شبكات معقدة من الدبلوماسية - أحيانا تنافسية، وأحيانا تعاونية-. ومن الأمور الأساسية لهذه الصورة أنماط من التبعية المتبادلة، والروابط بين السياسة والدبلوماسية "الشبكية" التي تضم مختلف أصحاب المصلحة.

إن الربط الشبكي كأساس مفاهيمي للممارسة الدبلوماسية الحديثة - بما في ذلك بعدها الرقمي- له آثار جوهرية على وضع المفاهيم و الممارسة الدبلوماسية، وعلى وروتين المكاتب وقواعد ربط العلاقات بين الأشخاص الذين يمثلون أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة، وبمعنى أعمق على المسؤولين زيادة الانخراط مع العالم الخارجي.¹

إنّ الأنترنت وتطوّر وسائلها الاتصالية الاجتماعية فتحت المجال لظهور نوع جديد من الدبلوماسيين يحتاجون إلى نوعية التدريب على الابتكار، فهذه الدبلوماسية الرقمية الإلكترونية تحتاج إلى عقليات ابتكارية، ولذلك كان من بين المصطلحات المهمة التي ظهرت خلال العامين الأخيرين "المبتكرون الدبلوماسيون" (The Leading Innovators In Diplomacy).

وقد عقد في مالطا في 19-20 نوفمبر 2012 مؤتمر حول الابتكار في الدبلوماسية، وقد أكد فيه الباحثون على أهمية الابتكار في الدبلوماسية من جوانب مختلفة ومن مناظير دولية متعدّدة. ذلك أن الابتكار يحتاج إلى رؤية ثقافية متميزة،

1 Brian Hocking and Jan Melissen, Op.cit, p.10

وفهم للمتغيرات العالمية وكيفية استغلال الفرص التي تتيحها هذه التغيرات، فالابتكار بالضرورة يتناسب مع سرعة التغيير العالمي، والدبلوماسية التقليدية الذي ينتظر أوامر سفيره أو وزير خارجيته ويعمل في إطار الروتين المؤسس لا يمكن أن يواجه التغيرات العالمية السريعة بأفكار إبداعية.

لذلك أكد الباحثون في مؤتمر مالطا على أنّ الابتكار ضرورة للدبلوماسية الحديثة، وأنّ الدبلوماسيين لابد أن يتكيفوا مع البيئة السياسية الدولية التي تتغير بشكل سريع، لكن في الوقت نفسه فإنّ الحاجة إلى الابتكار تواجهها تحديات من أهمها كيف نحقق التوازن مع التحديات التي تخلفها طبيعة المهنة الدبلوماسية مثل السرية والثقافة الدبلوماسية التقليدية.¹

كان من بين أهم المفاهيم التي ظهرت في المؤتمر الدولي للدبلوماسية الابتكارية في مالطا مفهوم الثقافة الدبلوماسية الابتكارية، فهذه الثقافة تتناسب مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتتجاوز الثقافة الدبلوماسية التقليدية. من أهم ما يجب أن تتجاوزه الثقافة الدبلوماسية الابتكارية الإطار الرسمي البروتوكولي الذي تتم في سياقه الدبلوماسية التقليدية، فالدبلوماسية الابتكارية تعتمد على النظم الاتصالية الحديثة وهي بطبيعتها غير رسمية.

1 See: International Conference on Innovation in Diplomacy, in : <https://www.diplomacy.edu/calendar/international-conference-innovation-diplomacy> ; [17/01/2018].

يُضاف إلى ذلك أنّ هناك حاجة للابتكار في الربط بين البحث العلمي والممارسة الدبلوماسية وتحقيق التكامل بينهما.

هذا التكامل هو الذي يمكن أن يوفّر لدبلوماسية المستقبل القدرة على تحقيق نتائج ليست سريعة، لكنها أكثر قدرة على الاستمرارية، وتتناسب مع تعدّد الفاعلين في العلاقات الدولية والنظام العالمي. ذلك أنّ البحث العلمي هو الذي يمكن أن يوفر للدبلوماسيين إمكانيات تطوير قدراتهم على بناء علاقات دولية تقوم على استغلال المعطيات الثقافية وفهم المزاج العام للشعوب.

في ندوة ستوكهولم التي أقامتها وزارة الخارجية السويدية أكد المشاركون على أهمية أن يدرك الدبلوماسيون أن الثقافة الدبلوماسية الجديدة تقوم على المشاركة الرقمية (*Culture of Digital Participation*) فالعمل الدبلوماسي لم يعد حكراً على الدبلوماسيين المهنيين الذي حصلوا على تأهيل وتدريب طبعاً للثقافة التقليدية القديمة التي تقوم على ممارسة الدبلوماسية في السياق الرسمي.¹

فكل فرد يمكن أن يكون دبلوماسياً، والدبلوماسية أصبحت مفتوحة وتقوم على التفاعل والحوار، لذلك يحتاج الدبلوماسيون إلى مناهج تعليمية وتدريبية جديدة، تزيد قدراتهم على التعامل في إطار ذلك السياق المفتوح للعمل الدبلوماسي.

وفي الوقت نفسه فإن الدولة التي تكتفي بتدريب إطاراتها الدبلوماسية المهنية فقط، واستخدامهم في صياغة علاقاتها الخارجية سوف تخسر كثيراً في المستقبل. أما

1 Stockholm Initiative for Digital Diplomacy, in : <http://www.diplohack.org/stockholm-sidd.html> ; [17/01/2017].

الدولة التي تريد أن تزيد قوتها الناعمة ومكانتها الدولية ودورها في العالم الجديد، فإنها لابد أن تقوم بتدريب الكثير من أفرادها القادرين على التأثير في الجمهور والحوار مع الآخرين والتفاعل معهم، وأن يقوم هذا التدريب على ثقافة دبلوماسية جديدة تقوم على الابتكار والإبداع.

لذلك ظهر مفهوم "الدبلوماسية الإبداعية" (*Creative Diplomacy*) بقوة في المؤتمرات الدولية التي أصبحت تعبر عن حالة بحث عن أساليب جديدة في بناء العلاقات الدولية، والتأثير على الآخرين. والدبلوماسية الإبداعية تعني كيف تقوم الدولة بممارسة الدبلوماسية في عالم متشابك (*Networked World*)، وفي هذا العالم لن يستطيع الدبلوماسي الرسمي بثقافته الدبلوماسية التقليدية أن يحقق نتائج تتناسب مع تلك التي يمكن أن يحققها فاعلون يستطيعون إدارة الحوار والمشاركة الرقمية والتفاعل باستخدام أدوات الثورة الاتصالية والمعلوماتية.

إذن فإن التحدي هو كيف يمكن بناء شبكات من المؤثرات والفاعلين المدربين على استخدام معطيات ثورة الاتصال والمعلومات للتأثير في الجمهور وبناء صورة الدولة في الخارج عبر التفاعل مع الآخرين في حوار على شبكة الإنترنت.

إنّ الفاعلين الذين يتمكّنون من بناء شبكات من المتابعين عبر "تويتر" أو "فيس بوك" يمكن أن يقوموا بدور مهم في بناء علاقات دولتهم بالدول الأخرى، وبناء صورتها في أذهان الجماهير الذين يتفاعلون معهم. ويمكن أن يكون هذا الدور أكثر أهمية من الدور الذي يؤديه الدبلوماسي الرسمي الذي تحكمه ثقافته المهنية التقليدية

لذلك فإن هناك حاجة لتطوير الدبلوماسية الجديدة باستخدام كل معطيات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. وفي الوقت نفسه تعليم الكوادر الدبلوماسية وتدريبهم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإبداع والابتكار في التفاعل مع الآخرين والحوار معهم وبناء صورة الدولة.

المطلب الثالث: سلبيات الدبلوماسية الرقمية.

على الرغم من وجود الكثير من الإيجابيات لهذه الثورة الرقمية إلا أن هناك سلبيات تفرض نفسها، وهو ما شدد عليه نيك جونيج المذيع الدولي بهيئة الإذاعة البريطانية "BBC"، والأستاذ الزائر بكلية كينج، بقوله: «هناك فرصا ومخاطر يفرضها العصر الرقمي على السياسة، فكل شيء مرئي، وبالتالي خاضع للمساءلة»، مؤكدا أن «العالم يشهد نهاية التحكم الرسمي في الفضاء الافتراضي، وحرب معلومات خاصة أن العامة يضغطون على الحكومات، وأن على هذه الحكومات اتخاذ قرارات خاصة فيما يتعلق بالحروب بناء على ضغط الشعوب، لكن القادة الأكثر وعيا لا يتسرعون في اتخاذ مثل هذه القرارات».

ويضيف جونيج أنها «علاقة جديدة بين من يحكمون ومن يحكمون. تأثير العامة على من يحكمون، والذين يمكنهم أن يروا كل شيء عبر الواقع الافتراضي على هواتفهم المحمولة، والأنظمة الحكومية لا يمكن أن تعمل بنفس السرعة. إن التحدي الرئيسي الذي يواجه السياسة الدخول إلى الفضاء المعلوماتي بثقة وإصرار، وتواجه الحكومات والإعلام ثلاثة تحديات في زمن الأزمات، الأول: كيف يمكن أن

يكونوا أول من يدخلون إلى الفضاء الافتراضي؟، والثاني: بأي سرعة يكون الرد؟ أما التحدي الثالث: فيتمثل في كيفية التحكم في تدفق المعلومات بشكل يُرضى توقعات وثقة العامة ويدعم الثقة في المصادقية الحكومية في الوقت نفسه.

إذن، الاعتراف الذي يجب أن يقدمه الساسة هو أن الثورة الرقمية غيرت قواعد عملية ممارسة السياسة الخارجية، وسمحت للاعبين جدد بدخول الساحة الدبلوماسية وبشرت بعصر جديد من الشفافية والمحاسبة للاعبين الحاليين، ليس للحكومة فقط بل للشركات وصناعة الإعلام.

لكن كيف يمكن أن يتم تنفيذ عملية الدبلوماسية الرقمية في مناطق الصراعات والأزمات؟

تري ديبورا سيوارد (Deborah Seward) مديرة شعبة الاتصالات الاستراتيجية في إدارة الأمم المتحدة للمعلومات العامة بأن: «الناس ينظرون إلى الأمم المتحدة من أجل حلول سريعة، وأن أحد التحديات التي تواجه ذلك أن هناك كمية هائلة من المعلومات تأتي من مصادر مختلفة، والتي تقود بشكل دائم إلى الحاجة الدائمة لمحاسبة المسؤولين».¹

ويصف الدكتور تايلور أوين (Taylor Owen) الأستاذ المساعد للإعلام الرقمي والشؤون الدولية في جامعة "بريتيش كولومبيا" بكندا هذه الثورة الرقمية في مجال السياسة الخارجية بأنه: «تحول في بنى القوة يحدث نتيجة بنى متناسقة تسبب

1 رشا عبد الوهاب، "ثورة الدبلوماسية الرقمية.. ثلاث تحديات تواجه الحكومات"، مركز الأهرام، في: [19/01/2018] ; <https://goo.gl/6VP1S7>

تغيرات كبرى في السياسة الخارجية عبر تحدى المؤسسات الهرمية التقليدية، والتي فقدت الاحتكار الذي كانت تستغله من أجل موقف موحد، ودفع الناس من أجل فعل أشياء معينة، لكن هذا لم يعد يحدث، وهو ما يمثل تهديدا أساسيا لهذه المؤسسات». وأشار إلى أن: «هناك دورا مختلفا يقوم به الساسة والحكومات في المجتمع، ونحن نعتمد عليهم لتوفير الخدمات الاجتماعية، والخطر أنه إذا لم تكن لديهم مرحلة انتقالية، فإن هذا لا يعنى أن هذه الحكومات ستختفي بل ستصبح أقل كفاية وفعالية». والتحدي الثاني الذي تواجهه الدول أنه في عصر الفضاء الرقمي للقوة، تدعم الوسائل التكنولوجية نفسها من تعتبرهم الدول كلاعبين سلبيين، مثل المنظمات الإرهابية وتجار السوق السوداء، والذين يحصلون على قوتهم بنفس المقدرات والتكنولوجيات التي تدعم الأشياء التي نعتقد أنها إيجابية على الإنترنت، التجارة الإلكترونية وحرية التعبير والنشاط السياسي، الذي تستخدم الأدوات نفسها.

وبالتأكيد حصل مصطلح الدبلوماسية الرقمية أو الإلكترونية على اعتراف دولي من قبل الحكومات حيث اعتبرته وزارة الخارجية البريطانية بأنه حل لمشكلات السياسة الخارجية باستخدام الأنترنت، بينما أطلقت عليه الولايات المتحدة اسم "الكفاءة السياسية للقرن الحادي والعشرين"، وسمته وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتطوير الكندية "السياسة المفتوحة".¹

1 رشا عبد الوهاب، المرجع السابق.

المطلب الرابع: أمن المعلومات والدبلوماسية الرقمية.

تعود أهمية أمن المعلومات اليوم إلى عاملين مهمين أولهما هو الاعتماد الكبير للمجتمعات اليوم على المعلومات ووسائطها في الاتصال والتجارة والكثير من الأنشطة، والثاني أن منظومات المعلومات اليوم تدير معظم النشاط البشري في قطاع الخدمات والأعمال والاتصال على مدار الساعة. ومن هنا فإن أي إضرار بهذه المنظومة العالمية للمعلومات ستؤثر بلا شك في حياة المجتمعات وراحتها بشكل مباشر.

إن هذا هو "عصر المعلومات" (*Information Age*) كما بات يعرف وكل ما كان أمن المعلومات متينا كان الطريق سالكا إلى عصر المعرفة واقتصاد المعرفة. وبشكل عام تختلف زوايا النظر إلى أهمية وقيمة المعلومات باختلاف مجالاتها وسبل توظيفها فهي بالنسبة لرجل الأعمال اقتصادا جيدا وفرصا لتقديم الخدمات الرقمية المبتكرة. وعند السياسي تتركز النظرة إلى أهمية المعلومات بوصفها مصدر القوة وأداة السلطة. وهي - أي المعلومات - عند مديري المنظمات موردا مهما وأداة لدعم اتخاذ القرار. والمعلومات عند الباحث وعند العالم مادة (صالحة أو غير صالحة) لحل المشكلات وتوليد المعارف الجديدة. وهكذا نجد المعلومات في الصناعة الإعلامية كنز ووقود العمل الإعلامي التي يتم صبها في قوالبها الإعلامية بحسب متطلبات المهنة.¹

1 د. فايز الشهري، "أمن المعلومات: التحدي والمواجهة"، على الرابط: [20/01/2018] ;

<https://goo.gl/9PmyLY>

أصبح للفضاء الإلكتروني دور في حركة التفاعلات والتحويلات البنيوية كمجال جديد في العلاقات الدولية، وبدأ ينتقل تأثيره من تغييرات هيكلية وتحتية إلى إحداث تغييرات كيفية في النظام الدولي، وأصبح يشهد العالم تطوّر في المخاطر الأمنية مع تطوّر مراحل النضج التكنولوجي والانتقال من مرحلة النمو السريع إلى مرحلة الاستخدام الكثيف، وأصبحت قضية أمن الفضاء الإلكتروني تلقى اهتماماً متصاعداً على أجندة الأمن الدولي، وذلك في محاولة لمواجهة تصاعد التهديدات الإلكترونية ودورها في التأثير على الطابع السلمي للفضاء الرقمي، وباتت العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا علاقة متزايدة مع إمكانية تعرض المصالح الاستراتيجية - ذات الطبيعة الإلكترونية - إلى أخطار إلكترونية، وتهدد بتحوّل الفضاء الإلكتروني إلى وسيط ومصدراً لأدوات جديدة للصراع الدولي المتعدد الأطراف، دورها تغذية التوترات الدولية، وهو ما يفرض تحديات تتعلق بإعادة تعريف الأمن والقوة والصراع، وهو ما يثير التساؤل حول مدى علاقة الفضاء الإلكتروني بإحداث تغييرات في البيئة الأمنية الدولية، وكيف أثر على مفهوم القوة وأنماط استخدامها؟¹

تتضمن المراقبة المعاصرة أشكالاً أكثر تعقيداً من التعقّب والمتابعة، لا تقوم على المشاهدة المباشرة للأشخاص المرغوب مراقبتهم، وإنما باقتفاء آثارهم من خلال

1 عادل عبد الصادق، "القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني"، سلسلة قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، أكتوبر 2012، ص 02، عا

<https://drive.google.com/file/d/0B7Xzn6q9WBfsYkVMZXXhOSnZ0NFU/view>

التقنيات التي يستخدمونها أو ببناء بنوك من المعلومات حول حياتهم الطبيعية أو الاجتماعية. تسمى هذه التقنية "رصد البيانات" (*Data Veillance*)، وهي نوع من المراقبة الإلكترونية التي تعمل من خلال فحص ومعالجة قواعد بيانات عملاء ومستخدمي المؤسسات العمومية والخاصة.

شهدت عملية رصد البيانات تطوراً كبيراً في العقدين الأخيرين كنتيجة لتحسين في جمع وتخزين واسترجاع المعلومات التفصيلية "اليومترية" وتزايد الاعتماد على تقنية عن الأشخاص المعيّنين، سواء كانوا مسافرين أو زبائن أو سياحاً أو مستفيدين من البرامج الحكومية للدعم والرعاية الاجتماعية. وتطبق اليومترية اليوم في جميع البلدان تقريباً على جوازات السفر وبطاقات الهوية ورخص الإقامة وبطاقات الائتمان والضمان الاجتماعي.¹

وكان لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات دور في وجود أهداف ووسائل جديدة، وأوجدت قابلية التعرض للهجوم، وهو ما أوجد نوعاً جديداً من الضرر دون الحاجة للدخول الطبيعي والمادي لإقليم الدولة، وذلك لاعتماد الدول على الأنظمة الإلكترونية في كافة منشأتها الحيوية بما يجعل من تلك الأنظمة هدفاً للهجوم، وخاصة أن تلك

1 سيد أحمد قوجيلي، "المجتمع البانوبتيكي: العين الإلكترونية وصعود تجمعات المراقبة"، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 33-34 شتاء - ربيع 2016، ص191.

الأنظمة تحمل طابعا مدنياً وعسكرياً مزدوجاً. وذلك بعد ان تمخض عن الثورة التكنولوجية ثورة أخرى هي الثورة في الشؤون العسكرية وتطور تقنيات الحرب.¹

تعتبر الأنترنت أداة قوية للمطالبة بالحريات الأساسية والتطلع إلى التغيير السياسي. ويؤدي أيضاً الأنترنت دوراً في الانتفاع بالمعارف والثقافة. كما أنه عامل مسرّع للنمو، إذ من المتوقع أن يساهم الإنترنت في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 20٪، في حين تتوقع إحدى الدراسات استحداث 45 ألف فرصة عمل في فرنسا في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بحلول عام 2015.

لكن هذه التكنولوجيات تتطوي على مخاطر وأخطار سواء أكان للدول والمنشآت أم للمواطنين، إذ إن نُظم المعلومات الحكومية والصناعية ليست بمنأى عن الهجمات الإلكترونية. ويمكن لشبكة الإنترنت أن تساهم أيضاً في نقل محتويات أو أوجه سلوك غير مشروعة (انتهاك الخصوصية وعمليات التزوير الاقتصادية والتحريض على الكراهية العرقية... إلخ).²

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بدأ التركيز على الفضاء الإلكتروني كتهديد أمني جديد، بفعل أحداث دولية كان أبرزها استخدام تنظيم القاعدة

1 Jennie M. Williamson, *Information Operations: Computer Network Attack in the 21st Century*, Carlisle Barracks, PA, U.S. Army War College, 2002, pp.15-16

2 موقع الدبلوماسية الفرنسية، " المجال الرقمي و الرهانات الدولية"، في: <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-numerique/numerique-et-enjeux-internationaux/>

له كساحة قتال ضد الولايات المتحدة، وفي عام 2007 برز بوضوح دور الفضاء الإلكتروني كمجال جديد في العمليات العدائية في الصراع بين استونيا وروسيا، وفي 2008 في الحرب بين روسيا وجورجيا، وجاء الهجوم الإلكتروني بفيروس "ستاكسنت" (*Stuxnet Virus*) على برنامج إيران النووي عام 2010، ليمثل نقلة هامة بالتطور في مجال الأسلحة الإلكترونية. وعلى الرغم من الدور السياسي الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي في حالة الثورات العربية في مطلع عام 2011، إلا أنها مثلت نقطة هامة لدعم الاهتمام الدولي بأمن الفضاء الإلكتروني، وبرزت محاولات للسيطرة عليها بعد تصاعد الاحتجاجات في أكثر البلدان ديمقراطية، وهي بريطانيا والولايات المتحدة.

وخلال العقد الأخير شهد المجتمع الدولي صعود قضايا الأمن الإنساني المشترك. والتغير في المجال الاقتصادي والاعتماد المتبادل وضعف دور الدولة وبرز الفاعلين من غير الدول. وصاحب ذلك التغير موجة انتشار هائلة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتي انتشرت من حيث الكمّ بمعدلات غير مسبقة، ومن الناحية الوظيفية دخلت بكثافة في عمل العديد من المرافق الحيوية، وسرعت من انتقال الأفكار والأموال والأفراد بين دول العالم. ومن أهم مظاهر كثافة التفاعلات الدولية وصول عدد مستخدمي الإنترنت لـ 2.1 مليار مستخدم، و2.4 مليار يستخدم

الشبكات الاجتماعية، و3.146 مليار حساب بريد إلكتروني، و 5.9 مليار مستخدم للمحمول، و بليار فيديو تمّ فتحه من اليوتيوب.¹

وهو ما يعزز في ذات الوقت من انتشار الأنشطة غير السلمية للفضاء الإلكتروني، الذي يتجاوز الحدود الدولية، أصبح الفضاء الإلكتروني يواجه بتهديدات متصاعدة نتيجة البيئة الأمنية الجديدة بسبب أولاً: ارتباط العالم المتزايد بالفضاء الإلكتروني بما عمل على زيادة خطر تعرّض البنية التحتية الكونية للمعلومات لهجمات إلكترونية. وثانياً: استخدام الفاعلين من غير الدول للفضاء الإلكتروني لتحقيق أهدافهم وتأثير ذلك على سيادة الدولة. وثالثاً: انسحاب الدولة من قطاعات استراتيجية لصالح القطاع الخاص وخاصة بالمنشآت الحيوية، ورابعاً: تأثير مواجهة الحرب الإلكترونية على حرية استخدام الفضاء الإلكتروني وخامساً: إشكالية تعامل الدول مع الشركات التكنولوجية متعدية الجنسيات والتي أصبحت تفوق قدراتها، مثل مواقع الشبكات الاجتماعية كـ "فيس بوك" و "تويتر" و "يوتيوب" الذين أصبحوا فاعلين دوليين.

وساهمت تلك المتغيرات في بروز وعي عالمي بما يحدث ودرجة عالية من التأثير والتأثر في أرجاء العالم المختلفة، وأفرز الفضاء الإلكتروني بيئة دولية جديدة تمثلت في إعطاء دفعة قوية لزيادة المعرفة في عمليات الإنتاج والابتكار، والأهمية المتزايدة للاتصالات وهي أحد أوجه الأمن مما جعل هذه البيئة الإلكترونية حقيقة غير

1 أنظر: عادل عبد الصادق، "هل يمثل الارهاب الإلكتروني شكلاً جديداً من أشكال الصراع الدولي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 156، ديسمبر 2007.

مسبوقه، بالإضافة إلى عدم كفاية الاعتماد على القوة العسكرية، وإعادة النظر في تعريف الأمن مع ظهور أوجه غير عسكرية له، واتجه الصراع الدولي حول الموارد والمصالح والقيم نحو الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فيما يعرف بصراع عصر المعلومات والتنافس في ساحة الإنجازات ذات الطبيعة المادية وصراع آخر حول الأفكار والقيم.

يتضمن مفهوم "القوة الإلكترونية" (Cyber Power) تغطية كافة القضايا التي تندرج تحت إطار الصراع الإلكتروني، بشكل يختلف عن مسمى "الحرب الإلكترونية" (Cyber War)، والذي يشير إلى التطبيقات العسكرية للفضاء الإلكتروني، ويتم الإشارة إليه بالهجوم الإلكتروني عندما يتم اعتباره نمطا من الهجوم يتم شنه من قبل الدولة أو الفاعلين من غير الدول، والتي يكون لها تداعيات على الأمن القومي للدول والأمن العالمي.

ويقدّم جوزيف ناي مصطلح "القوة الإلكترونية" لفهم الدور الذي تلعبه الأنترنت في تشكيل قدرة الأطراف المؤثرة، والتي يعد من أبرزها الأطراف الدولية والدول الناشئة لتحقيق أهدافها. وبأن العصر الإلكتروني قد قلل من صعوبات الدخول وأعطى الأطراف القدرة والقوة ولكن القوة الإلكترونية في الوقت نفسه فرضت تحديات كبرى على هؤلاء الأطراف، وخاصة بالنسبة لأطراف ذات تاريخ مثل الولايات المتحدة. التي كان لديها ما يشبه الاحتكار لمصادر القوة منذ نهاية الحرب الباردة،

ولتظهر عملية انتقال القوة وانتشارها بين أطراف متعددة سواء أكانت دولا أو من غير الدول.¹

ويمكن القول أن عناصر القوة الإلكترونية تركز على وجود نظام متماسك يعظم من القوة المتحصلة من التناغم بين القدرات التكنولوجية والسكان، والاقتصاد، والصناعة، والقوة العسكرية، وإرادة الدولة وغيرها من العوامل التي تسهم في دعم إمكانيات الدولة علي ممارسة الإكراه، أو الإقناع أو ممارسة التأثير السياسي علي أعمال الدول الأخرى، أو علي الحكام في العالم بغرض الوصول للأهداف الوطنية من خلال قدرات التحكم والسيطرة على الفضاء الإلكتروني.

وعكست عملية تغيير طبيعة القوة في العلاقات الدولية طبيعة التغيرات الأفقية والرأسية في النظام الدولي، والتي كان فيها للبعد التكنولوجي والإتصالي دور هام سواء على مستوى الثورة في الشؤون العسكرية أو فيما يتعلق ببروز مجال جديد للصراع الدولي أو ما يتعلق بانتشار القوة الاقتصادية وانتقال معايير القوة القومية من خصائص السكان والمساحة وعدد الجيش والموارد إلى ابعاد جديدة تتعلق بدور الدولة في الابتكار والإنتاج التكنولوجي حيث أصبحت دولة مثل سنغافورة لديها ناتج محلي إجمالي يفوق دول لديها القوة القومية بالمعايير القديمة، ولم تعد القوى الكبرى تحتكر

1 Joseph S. Nye: "The Future of Power. Press Release, Harvard Kennedy School", Belfer Center for Science and International Affairs, January 2011. in : http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/20690/joseph_s_nyes_the_future_of_power.html

القوة وحدها مع بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل وتعدي الشبكات للحدود الدولية بما فتح المجال أمام لاعبين دوليين جدد، فضلا عن أن تكلفة الحصول على القوة أصبحت متدنية مع ثورة المعرفة والاتصالات وهو ما مكن أطرافا جديدة من الدخول ببساطة للشؤون الدولية والتأثير فيها.¹

كشف إدوارد سنودن (Edward Snowden)، الموظف السابق في وكالة الأمن القومي الأمريكي، عن وثائق تؤكد تجسس الولايات المتحدة، عبر وكالاتها الأمنية، علي العديد من الزعماء والدول، وملايين المستخدمين عبر شبكات الاتصالات والإنترنت، وهو الأمر الذي فجر أزمة جديدة في العلاقات الدولية، وأزاح الستار عن طبيعة وكيفية إدارة الأنشطة السرية الدولية في الداخل والخارج، ومدي ارتباط تلك القضية بتوظيف أجهزة الاستخبارات الدولية للفضاء الإلكتروني في عملها، وعلاقة ذلك بتحديات إعادة تعريف الأمن القومي، وبدور الشركات التكنولوجية الكبرى، في ظل بيئة جديدة يغلب عليها الصراع علي الاستحواذ علي المعلومات والمعرفة، والتي أصبحت رمزا للقوة والمكانة والثروة.

تصاعدت مخاطر العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا في المشهد الدولي. وبقدر ما أسهم الفضاء الإلكتروني في بروز مناح إيجابية للاستخدامات المدنية التي تحمل أهمية متعددة الأوجه، فإنها أتاحت الفرص كذلك للاستخدام غير السلمي ومظاهره، والتي منها ذو الطابع التخريبي، مثل الهجمات والحروب الإلكترونية، ومنها ذو الطابع

1 عادل عبد الصادق، "القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني"، مرجع سابق، ص07.

المرن والمنخفض الشدة، كالتجسس وحرب المعلومات من جانب أجهزة الاستخبارات الدولية من أجل دعم أنشطتها السرية في جمع المعلومات من مناطق الاستهداف، ومعرفة توجهات الرأي العام في الدول المختلفة، والإحاطة بتوجهات القادة والزعماء، والنخب، ودوائر صنع القرار القريبة.

وأحدث الفضاء الإلكتروني ثورة في عمل أجهزة الاستخبارات الدولية، ودخلت في تحديد أهداف ومهام ومراحل تنفيذ الأنشطة الاستخباراتية، سواء تلك التي تتم في المجال الخارجي أو داخل الدول. واستفادت تلك الأجهزة بتوافر كم هائل من المعلومات، التي كانت تعاني في السابق شحا في مصادر المعلومات، وصعوبات في التحليل، وتزايد أهمية العنصر البشري في العمل الاستخباراتي.

إن استخدام الفضاء الإلكتروني في تطوير واستخدام تقنيات الرقابة والتجسس بدون ضوابط يؤدي إلى تحولها لأدوات لانتهاك الحريات المدنية، والإضرار بالعلاقات الدولية، خاصة أن أجهزة الاستخبارات الدولية أصبحت تعاني تخمة في المعلومات، وضعفا شديدا في التحليل المستند إلى العنصر البشري، وهو ما يؤثر في كفاءة أدائها.

ويكشف ذلك عن تحول خطير في الاستخدام المدني لوسائل الاتصال والمعلومات، إلى الحد الذي أصبحت فيه تشكل خطرا على الأمن القومي للدول

والأمن الدولي بشكل عام عن طريق تحكّم قوي وكبير في المقدرات التكنولوجية، واستخدامها من أجل تعظيم مكاسبها وهيمنتها علي المجتمع العالمي.¹

عصر المعلومات غيّر كل شيء، وبذلك تغيرت شكل الحروب من الحروب التقليدية التي تعتمد على جيوش عسكرية وأسلحة قتالية، أصبحت في القرن الحادي والعشرين الحروب السيبرانية هي بديلاً لتلك الحروب التقليدية، وتتميز هذه الحروب بالسرعة والدقة في تنفيذ العمليات العسكرية وتعتبر من أدوات الحرب الشاملة، وهذه الحروب بعد أن كانت تستهدف أجهزة الأنترنت والحواسيب الآن تستهدف قطاعات وصناعات محددة.²

ثمة أهمية كبيرة للبحث المعمق في الظروف المستجدة بتأثير من الثورة المعلوماتية والاتصالية الراهنة، فالحروب وما تخلفه من تدمير شامل، تستخدم فيه أحياناً الأسلحة النووية، ربما تلجأ إلى إحداث الخراب الواسع بوساطة الأسلحة المعلوماتية، بدلاً من "الكلاسيكية" المعروفة. ومثل هذا التحول إذا قدر له أن يحدث في الواقع، فسوف يكون انقلاباً ثورياً خطراً للغاية بكل المقاييس. وسوف يفرض التخطيط لهذه النوعية المتطورة من الحروب الدولية (حروب الدمار المعلوماتي، وتوصف بالحروب الرقمية أيضاً) التحول باتجاه تصميم منظومات مبتكرة من القواعد

1 عادل عبد الصادق، "الاستخبارات الجديدة: إشكاليات التجسس الإلكتروني في العلاقات الدولية"، سلسلة قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، يناير 2014، على الرابط:

http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=20629

2 نسرین الصباحي، "الحروب السيبرانية وتحديات الأمن العالمي"، المركز العربي للبحوث و الدراسات، على الرابط: <http://www.acrseg.org/40594>

والآليات يمكن الاعتماد عليها في إدارة تلك الحروب، هجومية كانت أو دفاعية. ووفق ذلك، فإن حروب الم ستقبل الجديدة ستخاض بأسلحة تتسم بقدرات غير محدودة على إلحاق الأذى من دون أن تكون معلومة الم صدر، وستبدو أقرب إلى "حروب الأشباح" إذا جاز التعبير، فهي تنطلق إلى تدمير أهدافها من قواعد غير منصوبة.

كما أن في مقدور ترساناتها من الأسلحة (غير المرئية أو المعروفة بدقة) أن تقلت من خطر الضربات الاستباقية الساعية إلى تدميرها، وهي لا تزال قابضة بعد في مكائنها. وهي حروب مباغطة وذكية بصورة لا عهد للبشرية بها.

وذلك ما يجعل من القدرة على مواجهتها لتوقي أخطارها المدمرة أمراً بالغ الصعوبة. وتقوم على أسس انتقائية خالصة في إثارتها وإدارتها، وكذلك في التخطيط لها، وذلك من منطلق أنها لا تستغرق وقتاً على الإطلاق. وأهم ما فيها هو عنصر المفاجأة التامة. ومن دون ذلك تفقد تلك الحرب (المعلوماتية) واحداً من أهم مقومات فاعليتها التدميرية. كما تعتمد في التخطيط لها على محاولة إفقاد الخصم القدرة على التحسب المسبق لها بالسيناريوهات المضادة.¹

يُعتبر "الأنونيموس" (Anonymous) * جيش تكنته العالم الافتراضي، فتنة الكثير من العوامل التي تجعل هذه المجموعة سلاحاً ملائماً يمتلك ميزات فريدة، من

* تعد مجموعة أنونيموس (المجهولين) من أكثر المجموعات المؤثرة في تاريخ القرصنة، إذ تستمر فعالية المجموعة إلى يومنا هذا في نشاطاتها، ولا توجد أي معلومات حول عددهم أو مجموعتهم الفرعية، لهم عمليات شهيرة من بينها دعم موقع ويكيليكس. وقد سببت هذه المجموعات العديد من المشكلات السياسية عبر العالم، إضافة إلى هجومها على مواقع بعض الشركات العالمية.

1 اسماعيل صبري مقلد، " ثورة المعلومات وحروب المستقبل المحتملة"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 15، سبتمبر 2012، ص 41-42.

بينها: قابلية الاختراق لنظم المعلومات، وغياب الحدود المكانية عن الفضاء المعلوماتي، وعدم وضوح الهوية الرقمية للمستخدم المستوطن في بيئته المفتوحة، وتوسيع رقعة الاهتمام بتجاوز حدود السلطة أو المجتمع الذي تُقيم فيه المجموعة، ما يزيد من قدرتها التأثيرية بصورة ملموسة. وهذه المجموعة لا تتكوّن حصرياً من محترفي القرصنة، ولكنها تظم في صفوفها مجموعات لديها مهارات الكتابة وأخرى قادرة على صناعة مقاطع الفيديو وأخرى ناشطة في الشارع، وأخرى قد لا يكون لديها أي من هذه المهارات، ولكنها تساعد في نشر المعلومات والرسائل واستنساخها خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي.¹

ومن المميّزات أيضاً تدني الكلفة المادية؛ إذ إنّ توافر المعلوماتية على شبكة الأنترنت، وقيام هذه المجموعات بفك الشفرات البرمجية يوفران عدداً ضخماً من النظم البرمجية والوسائل التي تمكن هؤلاء من استغلالها في توجيه ضرباتهم لخصومهم بسهولة ومن دون الحاجة إلى مصادر تمويل ضخمة.

تجدر الإشارة إلى أن المنتسبين إلى مجموعة "الأنونيموس" لا يعيشون في عالمهم الخاص وفي غرف مغلقة ومعتمة كما تصورهم هوليود، وإنما هم شبان يعون ما يحدث في العالم ويقدمون ثقافة الأنترنت كونها تجسد حرية التعبير. هذه المجموعة أفرادها مجهولو الهوية ولا يتبعون هرمية معينة، وهم مطلوبون إلى العدالة لاختراقهم

1 أحمد أبو طالب، "أنونيموس: القرصنة السياسية عبر الفضاء الإلكتروني"، الأهرام الرقمي، العدد، بتاريخ: 2012/01/01، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?Serial=780539>

وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ونشرهم وثائقها، ودعمهم المباشر لموقع ويكيليكس عبر قرصنة موقعي "ماستركارد" و "أمازون" ردًا على رفض هاتين المؤسستين فسح المجال أمام المواطنين لاستعمال موقعيهما في إرسال مساعدات مادية لـ "ويكيليكس".¹

مثال ذلك أنه عندما تحركت شعوب عربية ضد أنظمتها السياسية وحكامها الذين سيطرو عليها طيلة عقود من الزمن، فيما أصبح يعرف بـ "الربيع العربي" كانت الانترنت الحليف التكنولوجي الذي مكن الناس من تبادل المعلومات وتنظيم التظاهرات وترويج الحركة بأسرها.

المطلب الخامس: تسريبات موقع ويكيليكس وتأثيرها على الدبلوماسية.

يقدم موقع ويكيليكس (WikiLeaks) غير الهادف للربح إخباريات من مصادر مختلفة، تمرّ على لجنة مراجعة تستعرض ما يرد من وثائق ونقرّر النشر من عدمه، ووفقًا لما قاله مؤسسه جوليان أسانج (Julian Assange) لصحيفة "سيدني مورنينغ هيرالد"، فإنّ الموقع أصدر أكثر من مليون وثيقة سرية، وهو رقم أكثر بكثير ممّا نشرته الصحافة حول العالم.

كانت انطلاقة ويكيليكس في 2006 بعدما جمع جوليان أسانج تسعة أعضاء من أصدقائه، بحيث كان هذا الفريق متنوع التخصصات من صحفيين وتقنيين

2 خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص119.

واختصاصيين في الرياضيات ومهندسين في مجال الأنترنت. وقد أكد أسانج أنه لا يريد أن يطلق عليه مؤسس الموقع، واصفًا نفسه محررًا رئيسيًا في الموقع، ويعمل متطوعًا من دون أجر محاولًا الوصول لأي وثائق سرية تفضح أي جهة تقوم بتجاوزات وانتهاكات غير معلومة. وعليه يهدف هذا الفريق من خلال هذا الموقع إلى تحقيق الشفافية في المجتمعات.

في سنة 2007 أكد الموقع على امتلاكه 1,2 مليون من وثائق سرية، أما أهم التسريبات التي قام بها الموقع هي:

- من أول الوثائق التي سربها الموقع كان في 2006 التي تضمنت قرار اغتيال مسؤول حكومي وقعه "الشيخ حسان ظاهير عويس".
- أما في 2008 سرب الموقع وثائق تكشف النشاطات غير الشرعية لبنك (Cayman Island branch) السويسري.
- في 2009 كشف الموقع عن 600 وثيقة تابعة لهيئة الأمم المتحدة.
- كذلك في 2009 نشر 86 مكالمات مسجلة لسياسيين ورجال أعمال بيروفيين متورطين في فضيحة بترولية.
- نشر الموقع في 2010 تقريرًا مصورًا يظهر طائرة هليكوبتر أمريكية وهي تهاجم مجموعة من العراقيين المدنيين وتقتلهم، وكان من بينهم صحفيان يعملان في وكالة رويترز للأنباء.

- في نفس السنة كشف الموقع عن 92 ألف ملف متّلق بالحرب على العراق.

كما أنّه تطرّق إلى مسألة الغزو الأمريكي على العراق.

صرّحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **هيلاري كلينتون** بأنّ الحكومة الأمريكية تأسف لنشر البرقيات الدبلوماسية السّرية، وأنّها ستشدّد إجراءات الأمن لمنع تكرار ما حدث من تسريب لنحو 250 ألف برقية دبلوماسية أمريكية. ووصفت **كلينتون** الحادثة بأنّها "تحذٍ"، ولكن أرذفت قائلة: «إنّ شراكاتنا ستصمد أمام هذا التحديّ».¹

وقد وصفت الإدارة الأميركية نشر الوثائق بأنّها عملية "استهتار" وعملت خلال اليومين الماضيين على التّصدي لتداعياتها الدبلوماسية الواسعة. وقد صرّح مدير مكتب إدارة الموازنة الأميركية، **جيكوب لو** بأنّ: «النشر غير المسؤول الأخير قد أدّى إلى ضرر كبير لأمننا الوطني»، مضيفاً: «أيّ فشل من قبل الدوائر لحماية المعلومات السرية غير مقبول ولن نتحمّله».

كما ندّدت **هيلاري كلينتون** بنشر موقع ويكيليكس لمراسلات سرية بين واشنطن وحلفائها واعتبرته عمل غير قانوني، حيث صرّحت بأن: «التسريبات تشكل هجوماً ليس فقط على مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، بل وعلى المجتمع الدولي ككل».

1 جريدة الوسط، "كلينتون تفتتح «حوار المنامة» وسط ضجة تسريبات «ويكيليكس»"، جريدة الوسط، البحرين، العدد: 3007، بتاريخ: 2010/11/29. أو على الرابط:

<http://www.alwasatnews.com/news/512760.html>

وفي سياق ردود الفعل الأوروبية، أعرب وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني (Frattini Franco) عن خشيته أن تكون هذه التسريبات مثل هجمات الحادي عشر من سبتمبر للدبلوماسية، وأن تتسبب الثقة بين الدول، حيث صرح بأن: «تسريبات ويكيليكس تؤثر في صميم العمل الدبلوماسي العالمي لأنها تقوض الثقة المتبادلة التي هي أساس العلاقات الدولية».¹

يتفق ديفد ماك (David Mack) مع وزير الخارجية الإيطالي فراتيني، حيث يعتقد أن هذه هي وجهة نظر وزيرة الخارجية الأميركية أن التسريبات لم تلحق الضرر بالدبلوماسية الأميركية، بل بالنظام العالمي برؤيته لأنه يقوم على أساس افتراضي أن الحكومات عندما تبعث دبلوماسيينها في عواصم العالم المختلفة فإن هؤلاء يجب أن يكونوا قادرين على الدخول في محادثات سرية، وأن يطلعوا حكوماتهم بشكل سري على فحوى اللقاءات وتحليلهم لها لذا أتفق مع القول بأن هذه التسريبات تؤثر سلباً وتلحق الضرر بمبدأ الثقة الذي على مدى ثلاثة قرون هو أساس العمل الدبلوماسي الدولي.²

يرى وزير الخارجية السويدي كارل بيلدت (Carl Bildt) أن نشر هذه الوثائق - خاصة السرية منها- سيُضعف العمل الدبلوماسي ويفقده الكثير من المصداقية،

1 على عبد الفتاح، الإعلام الدبلوماسي و السياسي، ط1، (عمان: دار اليازوري العلمية، 2014)، ص210-211.

2 أنظر: "تداعيات تسريبات ويكيليكس على العلاقات الدبلوماسية"، نقاش على قناة الجزيرة، حصة ماوراء الخبر، مسجل على مدون على موقع قناة الجزيرة الاخبارية، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2010/12/2/تداعيات-تسريبات-ويكيليكس-على-العلاقات-الدبلوماسية>

وهذا بدوره يمكن أن يتسبب بمشاكل أكثر ويزيد من النزاعات الدولية، حسب تجربة الوزير السويدي في عالم الدبلوماسية.¹

ولكن بغض النظر عن تطورات "ويكيليكس" والضجة التي أثارت حولها، فهناك عدّة ملاحظات رصدتها المراقبون على هامش هذه القضية وأفردوا لها جانباً من التحليل والاهتمام. أولها أنّ هذا الموقع لم يكن ليظهر لولا ما حدث خلال العقدین الماضيين، الذي شهد نمواً واكتمالاً للعصر الرقمي ولشبكة الأنترنت، بحيث تحولت كل المستندات الكتابية الى مستندات رقمية بدءاً من الخطابات الشخصية وانتهاءً بالبرقيات الدبلوماسية، ومن ثم انتهى عصر السرية والخصوصية، بعد أن أصبح بالإمكان انتهاك هذه السرية بسهولة.

وهو أمر وإن كان قد أظهر الأخطاء التي ترتكبها الحكومات في السيطرة على تدفق المعلومات، سواء على النطاق الداخلي أو الخارجي، فقد وضع هذه الدول والحكومات أمام لحظة الحقيقة وهي قدرتها على إعادة ترتيب أوراقها، وهو ما سيدفع بالضرورة المنظمات المعنية بالشفافية وحرية تداول المعلومات إلى مراقبة الأساليب والتقنيات الجديدة التي ستتبعها هذه الدول لمواجهة الرقابة الصارمة التي ستطبق في المستقبل. خاصة أن البعض يشير إلى أن هذا الكم الهائل من الوثائق سيتسبب في

1 راديو السويد، "تسريبات ويكيليكس الأخيرة تضعف الثقة بالعمل الدبلوماسي"، بتاريخ: 2010/11/29، على الرابط:

<http://sverigesradio.se/sida/artikel.aspx?programid=2494&artikel=4209455>

بدء عهد جديد من السيطرة الكاملة للدولة، وهو ما يقف على طرف النقيض من الهدف الذي أنشئت من أجله ويكيليكس.

الأمر الثاني الذي كشفت عنه هذه الوثائق، هي أزمة الثقة التي باتت واضحة ليس فقط على مستوى العلاقات بين الدول وبعضها البعض، ولكن أيضا بين الشعوب وحكوماتها، بعد أن وضعت الشعوب أمام مُعضلة محاولة تفسير التضارب بين السياسات التي تتم على أرض الواقع، وبين ما يُعلن عنه رسميا. فبينما ساهمت هذه الوثائق في تقريب العامة من معرفة ما يدور في كواليس الحكم، فإن أزمة الثقة التي نشبت ستظل ملمحا واضحا في العلاقة بين الطرفين، خاصة أنها قد تستمر لفترة طويلة.¹

أما الأمر الثالث فهناك من يرى أن معظم الوثائق لم تأت بجديد، فغالبية ما نشر سبق تسريبه بالفعل بشكل أو بآخر من خلال بعض وسائل الاعلام، أو من قبل بعض الدبلوماسيين، سواء لخدمة أجندة معينة أو لدعم المصالح السياسية لطرف ضدّ آخر، ودليلهم على ذلك أنه بشكل عام كانت هناك معرفة مسبقة بوجهة نظر الإدارة الأمريكية في الرئيس الأفغاني أو الروسي على سبيل المثال، أو خفايا العلاقات الأمريكية الباكستانية، أو حتى التقييم الأمريكي للدور البريطاني ضمن القوات الدولية في أفغانستان، وفي رأي هؤلاء فإن كل ما فعلته ويكيليكس أنها أوضحت مزيد من

1 إيمان عارف، "ويكيليكس .. نقطة تحول في العلاقات الدولية!"، جريدة الأهرام، مصر، العدد 45317، بتاريخ: 2011/01/02، على الرابط: <http://www.ahram.org.eg/archive/Friday-supplement/News/56252.aspx>

التفاصيل لخطوط عامة كانت معروفة من قبل. وهو رأى وان كان صحيحا في مجمله ألا أنه لا ينفي أن الوثائق حملت في بعض جوانبها تسريبات لم تكن معلومة من قبل. أما النقطة الأخيرة التي ينبّه اليها الكثيرون فهي ضرورة اتخاذ جانب الحذر في التعامل مع الوثائق المنشورة، وعدم اعتبار صحتها أمرا مسلما به، خاصة وأن بعضها لا يعدو كونه تقارير تحمل وجهة نظر من كتبها، فكون هذه الوثائق تحمل الطابع الدبلوماسي لا يجعلها بالضرورة صحيحة، أو أنها تعكس الرؤية الرسمية.¹

يرى الكاتب **غازي دحمان** أن نقطة الإثارة القصوى في تسريبات ويكيليكس هي أنه مزق شر تمزيق النظام العالمي للسرية الدبلوماسية الذي يضاهي بأهميته وخطورته نظام السرية العسكرية والاستخبارية للدول.²

أكد عدد من الخبراء السياسيين والحقوقيين أن موقع "ويكيليكس" المعنى بكشف وتسريب الوثائق حول العالم وضع الدبلوماسية التقليدية على المحك، وأنه قد يعرض حياة العديد من الأشخاص ذوى الصلة بالموقع ومن بينهم الدبلوماسيين للخطر، مطالبين بإقرار قوانين تتيح حرية تداول المعلومات، فيما قلل بعضهم من قيمة الوثائق واعتبرها "درشات سفراء".

يرى **السيد ياسين** مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بأن عدم توافر الديمقراطية في العالم العربي انعكس على حرية تداول المعلومات، في

1 إيمان عارف، مرجع سابق.

2 أنظر: غازي دحمان، "أزمة الدبلوماسية الأميركية بعد فضيحة ويكيليكس"، على الرابط:

<https://goo.gl/Byqgk4>

حين رفض أن يكون لتسريبات ويكيليكس أي قيمة معتبراً أنها كلها درشات لسفراء الدول، حيث أشار إلى أن هذه التسريبات لا تتعلق بالوثائق الإستراتيجية للدول الكبرى الخاصة بممارسات الهيمنة على دول العالم العربي والنامي.

كما أكد خلال المؤتمر الذي نظمته مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني حول تسريبات "ويكيليكس" وأزمة حرية تداول المعلومات في مصر والعالم العربي، أنه كلما زادت مستويات الثقة في المجتمعات كلما زادت معدلات التنمية، مضيفاً أن المجتمع المصري تنخفض به التنمية بسبب انخفاض الثقة بين المواطنين والحكومة وبين المواطنين وبعضهم البعض.

كما صرّح **حافظ أبو سعده** رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من جهته أن موقع "ويكيليكس" لو كان يمثل خطراً حقيقياً على حكومات الدول الغربية لتمّ تداركه وإغلاقه بسهولة، إلا أن معلومات ووثائقه المسربة تصنع أزمة لدى دول العالم الثالث فقط، مطالباً في الوقت ذاته بإخضاع محدّدات الأمن القومي للنقاش العام، وطرحها في عقول المفكرين، ما يؤدي إلى خلق حالة من المشاركة وانتهاء احتكار قلة قليلة للمعلومات.¹

يعتقد **حافظ أبو سعده** أن تسريبات ويكيليكس وضعت مستقبل الدبلوماسية التقليدية على المحك، مما سيدفع الدبلوماسيين إلى التحفظ في الكلام والتصريحات،

1 محمد كساب، "وثائق ويكيليكس وضعت مستقبل الدبلوماسية التقليدية على المحك"، على الرابط: <https://www.masress.com/elbadil/14041>

منوهاً أن الكشف عن بعض الوثائق قد يشكل خطراً على حياة الأشخاص في بعض الدول الذين لديهم اتصالات وعلاقات بـ "ويكيليكس".

وطالب أبو سعدة بضرورة وجود قانون لتداول المعلومات يتحدّد من خلاله سقفاً لمدى سرية المعلومات وترتيب الوثائق في الدرجات "أ، ب، ج"، وأن يكون الكشف عنها من 5 إلى 10 سنوات، وتجرّم الحظر على الموظفين بأن لا يكشفوا عن معلومات لا تخضع لأي من تصنيفات سرية المعلومات، محذراً إلى أن الوقت الحالي أصبحت محاولات مصادرة المعلومات محكوماً عليها بالفشل.

أما الدكتور عبد الله خليل الخبير الدولي في حقوق الإنسان، فأشار إلى أن مفهوم الأمن القومي العسكري والتقليدي، الذي يعدّ محدّد سلفاً في الدول الغربية بالنسبة لما تسمح به هذه الدول من وثائق مسربة لا تمثل خطراً على أمنها القومي، في الوقت الذي لا يزال هذا المفهوم غير واضح ومحدد في الدول العربية.

كما يرى نجاد البرعي، مدير المجموعة المتحدة إن فكرة موقع "ويكيليكس" قامت على تسريب وثائق قد تصنف على أنها سرّية للغاية لأنها تخفى في داخلها جرائم الدول التي تعدّ كيانياً معنوياً تقوم عليه الحكومات مكونة من أفراد من مصلحتهم عدم الكشف عن هذه الوثائق، مؤكداً أن مفهوم سرّية المعلومات سقط بظهور "ويكيليكس".¹

1 محمد كساب، المرجع السابق.

على أي حال، وبغض النظر عن الاجتهادات والتساؤلات التي تحيط بهذا الموقع، ثمة أمر لا سبيل لتجاوزه: ويكيليكس جزء من ثورة بدأت للتوّ ضد كلّ المفاهيم الدبلوماسية التقليدية، كما أنها تُعتبر تنويعاً بديهاً للعصر الرقمي المعرفي، الذي يعتمد على تبادل المعلومات وشفافيتها.

في هذا السياق، تبقى ويكيليكس ظاهرة، لكنها ليست فريدة. فموقع غوغل قبلها يخترن ملايين السجلات الخاصة والعامة، وكذلك موقع فيسبوك، ناهيك عن موسوعة ويكيبيديا، التي تحوّلت بين ليلة وضحاها إلى ثورة أنوار جديدة قائمة بذاتها. وعن موقع "يوشاهيدي" (<http://legacy.ushahidi.com>) ، الذي يستخدم الشبكات الاجتماعية لخلق خرائط يستطيع فيها سكان أي بلد إرسال تقارير حول حوادث العنف والاعتداءات التي لا تُبلّغ عنها السلطات الرسمية.

بل أن المعلومات التي حصل عليها القائمين على موقع ويكيليكس، لم تعتمد على الأرشيفات العادية لوزارة الدفاع والخارجية الأمريكيتين، بل استندت إلى إنترنت خاصّة بالوثائق السّرية والرّسمية للولايات المتحدة، يُطلق عليها اسم "سيبرنت" (Cybernet). ومن سرّب وثائق هذه الأخيرة إلى ويكيليكس، فعل ذلك بكبسة فأرة واحدة كانت كافية لنقل أطنان من المعلومات في غضون دقائق معدودات.

كتبت هيثر بروك في جريدة "الغارديان" البريطانية بتاريخ 29 نوفمبر 2010: «جرت العادة أن يُسيطر القائد على مواطنيه (أو في المنطقة العربية على "رعاياه") عبر السيطرة على المعلومات. الآن بات من الصّعب على القوي أكثر من أي وقت

مضى، السيطرة على ما يقرأ ويسمع ويرى الناس. فالتكنولوجيا تمنح المواطنين العاديين الفرصة لتحدي السلطة، وبدلاً من أن يتجسس القوي على الضعفاء، أصبح بإمكان هؤلاء الأخيرين مراقبة الأولين».

لقد وصف وزير خارجية إيطاليا فرانكو فراتيني وثائق ويكيليكس بأنها هجوم 11 سبتمبر جديد ضد الولايات المتحدة، سيؤدي إلى "نوبان سياسي" (Meltdown)، أي انهيار شامل في السياسة الخارجية الأمريكية. فيما ذكر ديفيد روثكومب، رئيس هيئة الاستشارات الدولية، أن نشر الوثائق أكد أن الولايات المتحدة فقدت السيطرة على نظام أو ثقافة السرية.

بالطبع، مثل هذه البيانات تتضمن الكثير من المبالغة، إذ في حين أن التسريبات قد تُغيّر قواعد السرية، إلا أنها لن تُغيّر من جوهر العمل الدبلوماسي نفسه، القائم على مبدأ السرية منذ آلاف السنين. ومع ذلك، الأضرار وقعت بالفعل وانقضى الأمر، خاصة في الشرق الأوسط.¹

في كل عصر جديد هناك نقاط تحول أساسية، وتسريبات ويكيليكس 2010 تعتبر نقطة التحول الكبرى، التي كسرت هيمنة شبكات الأخبار العالمية وقلبت موازين القوى السياسية لصالح الأغلبية ضد الشبكات الإخبارية العالمية التي كانت تسيطر على تدفق المعلومات وتوجهها حسب مصالحها الشخصية لآلاف السنين. وإذا اعتبرنا أن السيطرة على المعلومات والمعرفة هي القوة التي يمكن التلاعب بها من قبل الفئات

1 سعد محيو، "هل أجهزت تسريبات ويكيليكس" على عصر الدبلوماسية؟"، على الرابط: <https://goo.gl/m9ukC3>؛ [2017/12/18].

المسيطرة، ولأكثر من عقد من الزمان، وجدنا أن وعود شبكة "الأنترنت" لا بدّ أن تلعب دورها في تقويض وإضعاف الاستمرار الإيديولوجي للطبقات الحاكمة على المجتمع، مما سيؤدي بالضرورة إلى تحطّم علاقات القوى السائدة، التي ظلت حكرًا على الطوباويين التكنوقراطيين.

إن النمو المتسارع لأجهزة الاتصالات مهّد الطريق لإعادة تنشيط المنظمات الحرة القديمة وخلق أشكالٍ جديدة من الاتحاد بين الناس. ومع تسريبات ويكيليكس يشهد العالم ولادة مجتمع جديد من أولئك الذين يرغبون في الدفاع عن مستويات معيشتهم مما سيساهم بتغيير مسار السياسة، وخلق ثقافة مجتمعية جديدة لخدمة مصالح واحتياجات الغالبية. على مدى العقد الماضي تمّ تنظيم الكثير من الاحتجاجات والمظاهرات العالمية باستخدام الأنترنت، وقد بلغ هذا التصعيد الجديد في الأشهر الأخيرة من سنة 2010 حده الأقصى منهياً بذلك عصر هيمنة السّرية في مجال الدبلوماسية والسياسة والشؤون العسكرية والشركات، مشكلاً يقظة عالمية للطبقات العاملة في أوروبا وأمريكا أمام الأزمات الاقتصادية التي وضعت الأنظمة السياسية شعوبها فيها من خلال سيطرة السياسة على الاقتصاد.

ويمكن اعتبار تسريبات ويكيليكس بداية أيقظت حسّ المعرفة والاطلاع على كل ما يدور في الشركات العابرة للقارات، والقواعد العسكرية المنتشرة في بقاع شتى من العالم، وفي سلاسل البنوك العالمية المتوزعة في القارات الخمس، وفي هياكل البنوك الأممية، والبرلمانات والقصور الرئاسية على وجه الأرض، ويمكن اعتبارها

أيضاً تغييراً في الطريقة التي سترى بها الشعوب العالم وربما تساعدهم في بناء وحدة جديدة، لأن تلك الوثائق كشفت عن سجلات الولايات المتحدة من المحادثات والأحداث، التي تكشف أحلك الفترات من العمل الدبلوماسي الأمريكي، الذي اتسم بقواعد التعامل المزدوج، والذي غلبت عليه مظاهر التحايل والخداع والخيانة، متخذاً من الإجرام والإرهاب والفساد المستشري أحد أهم أدواته. وهذا يؤكد أن تلك التسريبات دمرت منهج النزاهة والاحترام والمصداقية الذي قام عليه العمل الدبلوماسي بين الدول، والتي وُضعت من قبل النخب الحاكمة لعدة قرون.¹

تعتبر ظاهرة ويكيليكس نقطة تحوّل تاريخية في طرائق العمل والاتصال الدبلوماسي، ودرجة السرية فيه، والقدر المسموح من الحقيقة بالظهور، خاصة في ظل ثورة الاتصال والفيديو وتدفق المعلومات على الشبكة العالمية، ولقد مارست صحف ومحطات تلفزيونية عالمية نشر وثائق على جانب كبير من الأهمية، كان آخر ذلك ما نشرته محطة الجزيرة الفضائية عن وثائق المفاوضات الإسرائيلية-ال فلسطينية، وما نشرته محطة الجديد التلفزيونية اللبنانية عن وثائق التحقيق في اغتيال الحريري.

1 حزب البحث العربي الاشتراكي، "ويكيليكس .. بين الوقائع الدبلوماسية والتضليل الدبلوماسي"، على الرابط: http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5432:5432&catid=60&Itemid=276&lang=ar

هذه الظاهرة في حدّ ذاتها أحدثت تأثيراً في المجال الدبلوماسي والإعلامي،
وما زالت تفاعلاتها مستمرة حتى الآن، وكل ما نطلبه هو الشفافية في التعامل خاصة
فضح الكيان الصهيوني وممارساته.¹

1 حزب البحث العربي الاشتراكي، "ويكيليكس .. بين الوقائع الدبلوماسية والتضليل الدبلوماسي"،
المرجع السابق .

المبحث الثاني مستقبل وظائف الدبلوماسية

يرى كل من بريان هوكنج (Brian Hocking) و جون مليس (Jan Melissen) بأن الشيء الجديد في الدبلوماسية له علاقة بتطبيق تقنيات الاتصالات الجديدة على الدبلوماسية، وأن هذه القضية تدخل في صميم المهام الأساسية للدبلوماسية، بما في ذلك التمثيل والتفاوض و جمع المعلومات. ونظرا لمركزية الاتصال في الدبلوماسية، فإنه من غير المفاجئ أن يكون ظهور وتطور وسائل الاتصال والاعلام الاجتماعية موضع اهتمام لممارسي الدبلوماسية، فهم في طور تعديل عاداتهم وإيجاد صوته في مجال معلوماتي جديد. وهذا ما يشجع على ايجاد تحليلات والبحث عن تفسيرات حول ما يحدث للدبلوماسية كآلية تنظيمية لمجتمع الدول.¹

المطلب الاول: وظيفة التمثيل.

تُعَدّ السفارات والدبلوماسية في أي بلد منذ القدم، بأنها مراكز تجسّس وعيون العدو، وكان السفراء يقومون بدور الاستخبارات الخارجية بشكل كامل، إذ لم تكن الامبراطوريات تمتلك أجهزة استخبارات، فكان السفير وطاقمه عبارة عن مؤسسة استخبارية في أرض العدو، وكان التعريف المبطن للسفير بأنه: «الجاسوس الرسمي المعلن لبلده»، فيما تعرّف الدبلوماسية حديثاً بأنها: «فن ممارسة العلاقات الدولية

1 Brian Hocking and Jan Melissen, Op.cit, p.09

والتمثيل الخارجي»، كما يطلق على الشخص البارِع واللبق في التعامل ذو القدرة على اقناع الآخرين بالدبلوماسية.

ثم أخذت الدول تؤسّس أجهزة استخبارات خارجية لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الدوائر الاستخبارية قبل ذلك تقتصر على الاستخبارات الحربية والجنائية.

يحدث عادة أن يكون الدبلوماسيون أهدافا للتهديدات أو لأعمال عنف، ولا يتم ذلك عن جهل بوضعهم وحالهم كالدبلوماسيين فقط، بل بقصد الاضرار بأشخاصهم أو لاستفزاز حكوماتهم. تُذكر في هذا الصدد نزاعات سببها شتم أو عنف أُرُتكب على أشخاص مارسوا وظائف دبلوماسية وقنصلية، ورغم ذلك فقد كان **تاليران** يرى أن الحروب ستكثر إذا أخذنا السلاح للانتقام كل مرة يشتم فيها سفير.

مع تعاظم الحركة الدولية، أصبحت مسألة الحصانات الدبلوماسية تزداد صعوبة، فهناك دبلوماسيون يقيمون في دول من دون أن ينتموا إلى بعثة معينة، وذلك قصد حضور مؤتمر أو المشاركة في تنظيم ما بين حكومي مثلاً، وهناك شخصيات حكومية وموظفون كبار، مدنيين وعسكريين ومبعوثون فوق العادة (*Envoyés extra ordinaires*) ومساعدون تقنيون توكل لجميعهم مهام كبيرة دون أن ينتموا إلى السلك الدبلوماسي، كما تقوم الطائرات و القطارات بنقل المبعوثين يوميًا ويحدث هذا دون أية

حيطة أو تشريف، ومن غير أن يطلبوا امتيازات دبلوماسية، فإنّ بإمكان هؤلاء الأشخاص أن يتذرعوا بالطابع الرّسمي لمهامهم ليطلبوا التّسهيلات والضّمانات.¹

يجري الاتصال بين الدول أساسا عن طريق البعثات الدبلوماسية، ولأجل ذلك فإن القنوات السلمية والدائمة وكل ما يمس وضعها ووظائفها هي محل ممارسات وموضوع أعراف بالغة الدّقة تم تقنين العديد منها ونظامها يخالف القانون العام للتسيير العمومي المطبق داخل الدولة على اعتبار أن الأمر يتعلق بمباشرة صلاحيات سياسية وإدارية لدولة خارج حدود اختصاصها، وداخل تراب دولة أخرى ذات سيادة²

في المجتمعات المعاصرة تتسع حرية الإعلام والحاجة إليه تدريجيّا، حيث أن بثّ الإشارات وسهولة الانتقال اللقاءات وتزايد عدد المؤتمرات الدّولية تميّع المهام والمسؤوليات وصلاحيات البعثات الرّسمية في البحر الهائل لنظام اتصال صاحب وفوضوي ومتناقض. ومن جهتها، تزدحم الوزارات والسفراء بوسطاء يقترحون كل أنواع الخدمات واللقاءات والأسرار لأغراض مصلحة في الغالب أو بدافع المكر والمخادعة.³

لقد غيّر التقدّم الهائل الذي تمّ إحرازه في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغييرا عميقا، إن لم يكن قد غيّر من طبيعة هذه العلاقات نفسها. فباستثناء الجانب البروتوكولي للوظيفة التمثيلية التي لم يبق منها

1 ألان بلانتي، مرجع سابق، ص348.

2 ألان بلانتي، مرجع سابق، ص289.

3 نفس المرجع، ص291-292.

سوى مغزاها الرمزي، فقد أصبحت المهام الثلاثة التقليدية الأولى للخدمات الدبلوماسية خالية تماما من أي مضمون حقيقي، فلم تعدّ القيادات السياسية في حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها، إذ تقوم هذه القيادات بالانتقال بنفسها باستمرار وبسرعة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى وجود وسائل الاتصال العديدة والتي يمكن استخدامها في اجراء محادثات مباشرة عند الضرورة.

ولم يختف الدور الاعلامي للبعثة الدبلوماسية تماما، ولكنه أجبر على التغير، إذ عادة ما يتمّ تداول الأخبار بشكل فردي عن طريق وسائل الإعلام قبل أن تتمكن السفارات من نقلها، وبالتالي فلا يبقى لهذه السفارات دور سوى محاولة تحذير حكوماتها من التغيرات المتوقعة، والتي لم تعرف بعد، أو جمع وتحليل وتفسير الأخبار التي تمّ نشرها بالفعل. وفي هذا الإطار عادة ما يتمكن الصحفيون من تحقيق سبق على الدبلوماسيين.¹

المطلب الثاني: وظيفة الإستعلام.

يتمثل الواجب الأول في الدبلوماسية برعاية مصالح الدولة، ويكون الهدف الأول في رعاية المصالح هو جمع المعلومات عن كل شيء يهمنا حول البلد الذي تتواجد به البعثة الدبلوماسية، بالإضافة الى المهمات الاخرى كـرعاية الجالية وتسهيل النشاط السياسي والاقتصادي وتسهيل عملية التواصل بين الدول والمنظمات الدولية.

1 مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة المفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ص93-94.

وبسبب طبيعة العمل الدبلوماسي وتواجد السفارات في البلدان الأجنبية، وحاجة العاملين الاستخباري والدبلوماسي للمعلومات والمعطيات، لذا تكون هنالك عدة دوائر في وزارة الخارجية تحت إدارة مشتركة بين الخارجية والمجتمع الاستخباري (بشقيه الهجومي والوقائي) بسبب تشابك وتقارب الأهداف والأعمال، كالدائرة القنصلية والتشريفات ومركز الدراسات ومركز المعلومات وأمن السفارات والدائرة القانونية وغيرها، فهي دوائر من صميم العمل الاستخباري بالرغم من تبعيتها للخارجية.

وفي الدول المتقدمة، لا بد أن يكمل الدبلوماسي دورة في الأمن الوطني. وفي المقابل، لا بد من أن يدخل كل عناصر الاستخبارات الخارجية دوره العمل الدبلوماسي قبل الانطلاق للعمل خارج البلد، ولا بد أن يخضع كادر السفارة جميعاً للغربة الأمنية الكاملة دونما استثناء.

الدبلوماسية والاستخبارات جهازان منفصلان ولكنهما يكملان بعضهما البعض، حيث يعتبر الأمن الخارجي من المهام الأساسية للأمن الوطني وهو على عاتق الاستخبارات والخارجية معاً. فوزارة الخارجية عضو أساس ومهم في إدارة المجتمع الاستخباري، وهي داعم مهم وأساسي للعمل الاستخباري خارج البلد، وتوفر الغطاء الدبلوماسي وجواز الخدمة وتزج ضابط الاستخبارات ضمن الوفود الدبلوماسية الذاهبة والوافدة بشكل سرّي ومحترف، وتضع الحقيبة الدبلوماسية الحصينة في خدمة البريد الاستخباري، كما توفر الدعم اللوجستي الاستخباري لإيصاله الى المصادر من خلال السفارات.

إن الخدمة اللوجستية والغطاء الحامي الذي تمنحه صفة الدبلوماسي، لهما تأثير كبير في حماية عناصر الاستخبارات الخارجية وتأمين تنقلهم ونقل بريدهم وحركتهم.

كما أن كل أدوار وأنواع وأساليب جمع المعلومات تكون من خلال العنصر الاستخباري داخل السفارات بالغطاء الدبلوماسي، حيث تتولى السفارات والقنصليات دوراً أساسياً في جمع المعلومات العلنية ومعلومات الجالية وما يجري في البلدان بما يخص الوطن، وتدقيق الشركات والمستثمرين القادمين إلى الوطن من البلد المعني وتدقيق موقعهم وسلامة عملهم ودورهم في بلدانهم، وتراقب تضخم أموال البعض من المسؤولين الحكوميين في الخارج، وتتابع أخبار الجالية ونشاطاتهم الإيجابية والسلبية وتنقلها إلى المؤسسة الأمنية من خلال تعاون الخارجية مع الاستخبارات. حيث تُحصى الدوائر الدبلوماسية ما نسبته 80% من البريد الوارد من السفارات، بأنه بريد استخباري يحتوي على معلومات ومتطلبات واستفسارات الجهاز الاستخباري.

كما تساهم الدبلوماسية في التغطية على المهام الاستخبارية من خلال الخداع الدبلوماسي، ومثال ذلك ما قامت به الدبلوماسية اليابانية في الحرب العالمية الثانية حين قامت بخداع الجانب الأمريكي بمفاوضات لحل المشاكل العالقة بين البلدين، في ذات الوقت الذي كانت اليابان تتحضر لضرب ميناء "بيرل هاربر"، ولم تتفع انذارات

الاستخبارات الأمريكية التي كانت تشير للخطر، حيث مالت الحكومة للأخذ برأي وزارة الخارجية حول قرب التوصل الى اتفاق مع اليابان.¹

إن العمل المهم للأمن الدبلوماسي يتمثل بالتواجد في سفارات بلاده تحت غطاء دبلوماسي، ويرأسه مدير محطة من رجال الاستخبارات الكفاء حيث يدير العمل الاستخباري من موقعه داخل سفارة بلده وتحت حمايتها.

إن التواجد الاستخباري خارج البلاد على نوعين، أولهما التواجد الرسمي ذو الغطاء الدبلوماسي، والثاني هو التواجد العملي بعيداً عن السفارة. فبالنسبة للأول (أي التواجد الرسمي)، فلا توجد سفارة في أنحاء العالم إلا وكان بداخلها محطة استخبارات، وتُعرف كل المناصب في السفارات إلا الاستخبارات، فهناك سفير ونائبه يأتیان من وزارة الخارجية، وهناك الملحقيات التي ترسل فيها الوزارات ممثليها إلى السفارات، كالمحق العسكري والتجاري والثقافي وغيرهم، اما القنصل الأول والثاني والمستشار ففي الغالب يكون مدير محطة الاستخبارات أحدهم، وتتمثل مهامه الحقيقية خارج غطاءه الدبلوماسي بإدارة العمل الاستخباري في البلد الأجنبي.

إن الغرض من اتخاذ الواجهات الدبلوماسية لمدير محطة الاستخبارات وأعوانه هو لإبعاد رقابة الأمن الدبلوماسي للبلد الأجنبي الذي تتواجد به السفارة، ولكن في الغالب يُكشف أمر مسؤول الاستخبارات في السفارة برغم غطاءه، بحسب خبرة

1 بشير الوندي، "الدبلوماسية والاستخبارات .. تداخل في العمل وتبادل الادوار"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، على الرابط:

<https://www.europarabct.com/-تداخل-في-الدبلوماسية-والاستخبارات>

الأجهزة الاستخبارية للبلد المضيف من خلال مراقبة عناصر السفارة وتقييمهم، وأحياناً من قبل مجيئهم من بلدهم الأصلي، حيث تتولى الأجهزة الاستخبارية المحترفة بدراسة كل فرد في السفارة الأجنبية حال تقديم إسمه من خارجية بلده، لذا فإن لأي بلد الحق في رفض أو قبول أي من طاقم السفارة قبل مباشرته لأعماله بما فيهم السفير، ومن هنا نرى أنه في الدول المتقدمة، ينتحل عنصر الاستخبارات صفة موظف في الخارجية حتى داخل بلده أيضاً، لإبعاد أية شبهة ارتباط له بالجهاز الأمني.¹

أما النوع الثاني من العمل الإستخباري وهو العمليات، فلا بد من أن تكون بمعزل عن السفارة، وبغطاء مدني محكم كي لا يتم كشفها، ولتتمتع بحرية الحركة من دون مراقبة من أجهزة مكافحة التجسس للبلد المعني. لذا تتجنب الاستخبارات المحترفة مزج وإشراك عناصر العمليات ضمن شعبة السفارة أو الغطاء الدبلوماسي، كي لا تقع في الإحراج، فتستعيز العمليات عن ذلك بإنتاج وإجهات مختلفة لها كشركة أو مؤسسة سياحية أو منظمة أو زج عناصرها ضمن إحدى المسميات، والمقصود من العمليات هو تنفيذ وإجبات من غير جمع المعلومات كالمراقبة والخطف والاعتقال.

إن مثل هذه العمليات لها رجالها الخاصين الذين يصلون الى البلد المقصود في فترة محددة، وقد يقودهم ضابط استخبارات يحمل صفة دبلوماسية، ولكن تبقى هذه المجموعة الخاصة بعيدة عن السفارة، وتنفذ وإجباتها وتتحرك وتساfer تحت الكثير من

1 بشير الوندي، المرجع السابق.

المسميات، كمثال الموساد حين أرسل مجموعة تنفيذ اغتيال إلى دبي تحت غطاء سواح وبجنسيات مختلفة.¹

أثر الفضاء الرقمي على وظيفة الدبلوماسي في جمع المعلومات وإيصالها إلى دولته وتعزيز قدرته على المتابعة لما يجري داخل بلده أو داخل الدولة التي يتواجد بها، وإتاحة الفرصة للدبلوماسي للتدريب عن بُعد عن طريق الأنترنت والعمل على رفع قدراته العلمية واللغوية، وتأسيس سفارات افتراضية في المناطق الخالية من الحضور الدبلوماسي أو الضعيفة، بتطوير مواقع إلكترونية تؤسسها وزارة الخارجية بالدولة المعنية، ذات خدمات موسعة وحية ومتطورة. وأثرت على وظائف الدبلوماسية وهي الحماية لمصالح الدولة والملاحظة والمتابعة والمفاوضات وجمع المعلومات، والمشاركة في صنع القرار والمحاكاة للمنازعات الدولية، وتعظيم فوائد التدريب ورفع كفاءة العنصر البشري، عن طريق ما يمكن أن تتيحه الأنترنت من مهارات لغوية ومعلوماتية وتفاوضية، كما يمكن الإطلاع على كافة مناطق النزاع في العالم، وإقرار مشروعات أمنية مشتركة عن طريق مواقع الأنترنت والتواصل مع الأطراف المعنيين عن طريقه.²

كما أثر الفضاء الإلكتروني على العمل الدبلوماسي من خلال الأنترنت والمحمول والكمبيوتر والاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية، وما تتيحه مواقع الأنترنت من معلومات جيوسياسية، وساعد الفضاء الإلكتروني في تغيير شكل

1 بشير الوندي، المرجع السابق.

2 نفس المرجع.

العلاقات الدولية، عن طريق التأثير على العنصر البشري، وعلى فن الدبلوماسية والمبعوثين الدبلوماسيين في طريقة جمعهم المعلومات وطرق الإرسال وجمع المعلومات، وعملية اختبار الدبلوماسي الذي يجب أن يمتلك قدرة عالية من التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ويستطيع أن يتفاعل من خلالها. وكذلك في طبيعة الرسائل التي يمكن أن يبعثها المبعوثون الدبلوماسيون.

وساعد الفضاء الإلكتروني على الحد من إهدار الوقت والموارد في التحضير للقمم بين قادة الدول، وأثرت وسائل الإعلام كذلك على عمل وزارة الخارجية عبر نقل المعلومات والأحداث والتقارير، وأدى ذلك إلى تحوّل وزارة الخارجية من مجرد محصّل للبيانات ومجمّع للمعلومات ومنفذ للسياسات، إلى متلق للمعرفة ومنسق للمجهودات ومفكر في البدائل ومخطط للاستراتيجيات.¹

وإذا استرجعنا أحد أهم وظائف الدبلوماسية، نجد أنها حماية المصلحة القومية، وهي مصلحة مركبة تتكون من عدد من المصالح الجزئية سياسية، واقتصادية، وثقافية، وعسكرية، لذلك فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل صورة شاملة.

ومن هنا كانت فائدة أي آلة قادرة علي تريبط ومعالجة المعلومات؛ وهذا هو لبّ الهدف من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تستجيب - في حقيقة الأمر - لأهم متطلبات الجهاز الدبلوماسي المبنية على وظيفته وبنيته،

1 عادل عبد الصادق، " الدبلوماسية الإلكترونية والمدخل الجديد لإدارة السياسة الخارجية"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، على الرابط:

http://accronline.com/article_detail.aspx?id=28976

بالإضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع وزارات الخارجية على إدخال تقنية المعلومات في منظوماتها، لكن لا يمكن إغفال العوامل الخارجية، التي تتمثل في تغير البيئة المحيطة بهذا العمل، فقد تغير السياق الدولي العام المحيط بصناعة القرار الدبلوماسي مع تسارع الأحداث وكثرة المعلومات المتوافرة عنها.

ولذا فقد تقلصت المدّة المتاحة أمام عملية صناعة القرار، وأصبحت هناك حاجة دائمة للاستجابة للبيئة المتغيرة. فالسلوك تجاه استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحكومة يتغير كلما أصبحت نُظم المعلومات أكثر تطوراً، وأنه من الممكن التكيف مع بعض نُظم المعلومات المستخدمة بالفعل في المؤسسات التجارية، بل إن تطبيق وتفعيل نُظم المعلومات كان أحد الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات ذاتها؛ نظراً لقيام الوزارات الأخرى بمشاركة أكبر في القضايا الدولية لتمكنهم بالاتصال مباشرة بنظرائهم الأجانب.

ولكن كما أن هناك مركبات ذاتية وخارجية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الدبلوماسي، توجد أيضاً عوائق عديدة منها ما هو مادي، وأمني، وبنوي، وتقني؛ فالعوائق المادية تتمثل في محدودية توافر الأجهزة وضعف ميزانيات وزارات الخارجية بالمقارنة بالشركات العملاقة المتعددة الجنسية ووزارات الدفاع، مما يصعب القيام بالتطوير اللازم في عصر المعلومات. ويفاقم من هذه المشكلة أن هيكل الجهاز الدبلوماسي يتكون من مقر دائم وبعثات في الخارج؛ مما يزيد من تكلفة عملية إدخال

تكنولوجيا "المعلو-اتصالية"، نظراً "لتمدد" الجهاز الإداري عبر مواضع متباعدة جغرافياً.

كما أن هناك معوّقات بيئية تتمثل في جانب مهم من عمل الجهاز الدبلوماسي وسط محيط أجنبي يمكن الدولة المضيئة من فرض قيود عليه وتبخل عليه بالمساعدات الفنية. وهناك أيضاً عوائق تقنية تتمثل في صعوبة المعالجة الإلكترونية لمعظم المعلومات التي يضطلع بها؛ حيث إنها معلومات "مرنة" وغير مهيكلة. ومن العوائق البنيوية صعوبة الوصول إلى استراتيجية عامة لميكنة وربط المقر بالبعثات، لاختلاف أحجام السفارات واختلاف المعايير الفنية. إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل في العوائق الأمنية؛ فطبيعة المعلومات التي تتداولها وزارات الخارجية معلومات سرّية، وبما أن هناك مخاطرة دائماً في شبكات المعلومات بأنها يمكن اقتحامها إلكترونياً، فقد كانت المعوقات الأمنية أحد أهم الأسباب وراء الإبطاء في ميكنة العمل في الأجهزة الدبلوماسية.

ويوجد أسلوبان للتعامل مع هذا العائق، الأول تقني فني يعنى باستخدام تكنولوجيا متقدمة يصعب اختراقها. أما الثاني فتمثل في إعادة تقييم معيار السرية الدال على عدم التمكن من توصيل التحليلات المهمة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب، حتى يتسنى اتخاذ القرارات المهمة مما حتم تبني رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على انسياب المعلومات وتبادلها. وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على المعلومات المهمة من مصادر مفتوحة

للاستخدام العام، حتى أن الاعتماد على المصادر السرية فقط، يقود حتماً إلى الوقوع في فخ عدم الكفاءة والفاعلية.¹

أصبحت كثرة المعلومات إحدى الصعوبات التي تواجه وظيفة الاستعلام، في حين كانت "ندرة البيانات" تمثل المشكلة الرئيسية في وظيفة جمع المعلومات في السابق. وقد أصبح يتم استخدام مصطلح "الوصول" (*Access*) بدل مصطلح "الجمع" (*Collection*)، لتوضيح أننا في عالم الأنترنت نتعامل مع عملية مختلفة عن عملية جمع المعلومات التقليدية. ويعدّ الأمر المهم في هذه الأحوال هو معرفة ما البيانات التي تعين الدخول إليها وتحليلها. وهنا تبرز مشكلات أخرى تواجه المحللين عندما يحاولون استخلاص المعنى العام من مجموعات البيانات الضخمة.²

يعتمد الاستخدام الفعال لعملية جمع المعلومات المستقاة من مصادر الأنترنت بما في ذلك مجموعات بيانات وسائل التواصل الاجتماعي، على إيصالها إلى الأشخاص المناسبين بسرعة وبصورة آمنة، وتقديمها في شكل يجعلها ذات أهمية استراتيجية وعملية لصنع القرار.³

1 د. خالد محمد غازي، "دبلوماسية المعلومات"، على الرابط: <http://middle-east-online.com/?id=140289>

2 أنظر: ديفيد أوماند وآخرون، *استخبارات وسائل التواصل الاجتماعي*، تر: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، ط1، سلسلة دراسات عالمية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، العدد 125، 2014، ص 16-23.

3 نفس المرجع، ص 23.

المطلب الثالث: وظيفة التفاوض.

إن البحث عن تطابق المصالح هو الطريق العادي للمساومة والمصالحة. كما أن إدارة تعديلهما واستقرارهما تدفع إلى التفاوض. ومن جهته، فإن مسار اتفاق إدارة الأطراف قد تحول من الفرد إلى الدولة، رغم أن الحقيقة العميقة للعلاقات الدولية ليست كذلك التي تحكم التجارة. لأن المفاوضة الدبلوماسية هي شكل من أشكال مناورة الدول على غرار الحرب، رغم الاختلاف بينهما على أن المفاوضة تتم بالتشاور والإعداد الجيد والمعقد، بينما تتصف المواجهة الحربية بالقسوة وبالتبسيط والاستقطاب الثنائي، وتؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ولو مؤقتاً.

منذ آلاف السنين ساد حياة الأمم التناوب التالي: تفاوض قبل الحرب، ثم تفاوض بعد الحرب. والمؤتمرات الكبرى التي تجمع المفاوضين المزودين بالصلاحيات، وهي التي تعتمد في الغالب بتاريخ أحداث ذات أهمية تعادل على الأقل أهمية الأحداث التي تسببت في الحروب. إن تاريخ الشعوب - على الأقل تاريخ الشعوب الأوروبية - أمله في الأساس المساومات الدبلوماسية. وعليه، فإن المفاوضة تتكفل بتحوّل الوسط الدولي.

المفاوضة باعتبارها شكلاً متطوراً من أشكال الاتصال، هي اليوم وأكثر ما كانت عليه في السابق، في صميم السياسة بين الشعوب التي تقيم بينها علاقات غاية في الكثافة والصداقة، أو حتى في التفصيل. وعلى العكس من ذلك نقيم أحياناً أخرى

علاقات متقطعة وحذرة. إن الجوار لا يخلق دوا المبادلة والصدقة، بل قد ينشئ أحيانا عدم الثقة والتنافس، وقد يصل الأمر فيه إلى المواجهة.¹

إن فرصة البحث عن الحلول ليست سهلة التقييم أو الاستغلال، فالذين تحدوهم إدارة الاتصال يجدون بالطبع بؤادر وقنوات للتعبير، ولكن وعلى نقيض التجارة، حيث تربط وتثمر اتفاقا لأن لكل شريك مصلحة محددة في التقارب مع الشريك آخر، فإن السياسة ترى تقابل القوى المتناقضة أو حتى تصارعها أحيانا. وعندما تكون لأحد المتنازعين مصلحة في القيام ببادرة، فإن هناك طرفا آخر يحبذ التريث والانتظار. والدبلوماسية تلجأ إلى مناورات المماثلة والتسويق وتغالي في استعمالها، والفرص التي تضيع هباء لا تعود إلا نادرا. والذي يتواصل توسعه لا ينشر مطالبه مادامت تبدو مفرطة ومبالغ فيها، كما يجتهد الذي يستهدف المناورة أو الهجوم لأن تكون يدها طليقتان، بل يتجنب حتى الإفصاح عن نواياه. والحكمة تبقى طبعا في اعتماد مقاربات في وقتها وفي شروط مناسبة، أو شلها إذا اقتضى الحال. إن المبادرة التي فقدت يصعب اتخاذها من جديد.

إن الذي يريد الاحتفاظ بحريته في المناورة يتفادى الحديث ويمتنع عن تبادل الأسرار، بل يرفض حتى مجرد الوعود، فالفن في هذا المجال يتمثل في دفع المتحاور إلى أن يسلك سبيل الحوار والمساومة والتفاهم والتسوية، حتى وإن كان موقفه يحمله على تقاديها. وعوض ارغامه على انتهاج تصرف معين، يستحسن خلق وضع يكون

1 ألان بلانتي، مرجع سابق، ص 160-161.

له فيه مصلحة في التعامل، وفي بناء الثقة لدى الشريك، وانتهاج أسلوب ما يسمى بسياسة الكرسي الشاغر، إنما يعبر عن الرفض في الدخول في آليات المفاوضة المرفوضة أو التي يخشى نتائجها المرغمة أو المكروهة.¹

ثمة معضلة أخرى جوهرية تتعلق بوجود تكنولوجيا الاتصالات والنقل في كل مكان، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حاجة متزايدة إلى تمثيل دبلوماسي، فتكنولوجيا الاتصالات والنقل جعلت العمل الدبلوماسي للاتصال والتفاوض والذي يقوم به الممثلون المفاوضون من شأنه أن يكون عمليا ذلك لأنه يدار مباشرة بين المسؤولين المهمتين بالأمر، فعلى سبيل المثال استطاع وزراء الزراعة في النرويج وكندا أن يتوصلوا إلى بنود اتفاقية ثنائية عبر الهاتف أو عبر التواصل عبر شبكة تلفزيونية مغلقة، أو المقابلة وجها إلى وجه بعد سفر أحدهما سفيرة استغرقت حوال عشر ساعات، فإن هذه الممارسات أصبحت أكثر شيوعا.

لماذا إذا مازلنا نستبقي على سفراء مقيمين ومهام خارجية؟

البعض يزعم أن الدبلوماسية المباشرة والأقل تفويضا تكون أكثر تأثيرا وفاعلية، لأن من شأنها أن تقلل احتمالية ظهور سوء تفاهم، حيث أن القادة والوزراء يتحدثون إلى نظرائهم، والدبلوماسيين والذين بدورهم يتحدثون إلى نظرائهم، وهذا الشيء لا يماثل استخدام الهاتف في الوقت الراهن، فإن المعاملات الدبلوماسية في مؤتمر القمة بين مسؤولين في الحكومة وبين قادة ليسوا

1 نفس المرجع، ص 162-163.

على درجة ممثلين أصبحت أكثر شيوعاً، فمؤتمرات القمة التي تتم فيها المفاوضات الحقيقية قد حلت محل الزيارات الدولية التقليدية، أي المقابلات الاحتفالية بين رؤساء الدول.¹

ومع هذا فإن التفاوض والتواصل المباشر بين المسؤولين كما يحدث في المقابلات الخاصة بمؤتمرات القمة، في غياب التجهيزات التفصيلية وإجراءات ما قبل التفاوض والذي يتم من قبل الممثلين المختصين، قد يواجه شيئاً من الخطر وعدم المصادقية، مثل هذه المقابلات قد تؤدي إلى نوع من الإحراج لأحد الطرفين أو كلاهما، وكذلك قد تؤدي إلى نتائج سلبية في الإجمال، وأفضل مثال لهذا الموقف والذي كان من الصعب أن نحول البصر عنه كان في عام 1986، حيث كانت قمة "ريكيافيك" (Reykjavík Summit) بين الرئيس الأمريكي رونالد ريغان والرئيس الروسي ميخائيل غورباتشوف بشكل مثير ومفاجئ على الرئيس ريغان أن يوافق كلا البلدين على التخلص النهائي من الأسلحة النووية بالكامل، وكان ريغان والذي تفاجأ بالفكرة، على وشك أن يخاطر بالموافقة في خضم المفاجأة، حتى ذكره المستشارون أنه إذا تم ذلك فإنه سوف يتيح للاتحاد السوفياتي الأفضلية واليد العليا على حلفاء الناتو في مجال الأسلحة والقوى التقليدية في أوروبا، وغالباً ما يكون هؤلاء الدبلوماسيون والذين يتم تعيينهم لأجل الإسهام في العمل التحضيري الرئيسي وفي

1 جيفري بيجمان، مرجع سابق، ص 151-152.

الإجراءات الخاصة بما قبل المفاوضات هم هؤلاء (أو كانوا كذلك في الماضي) الذين تم إرسالهم في مهام خارج البلاد.¹

وعلى الرغم من توافر التكنولوجيا، فإن هؤلاء الموظفين من المحتمل أنهم يتمتعون بخبرة أو معرفة كبيرة بشأن سياسة وثقافة كلا البلدين، سواء موطنه الأصلي أو الدولة التي يقيم بها، ربما أيضا تتاح لهم الفرصة في تطوير شبكة شخصية من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية، والتي تصبح مهمة حال حدوث أزمات حساسة صعبة قد تحتاج إلى التفاوض بشأنها.

فيما يتعلق بالتفاوض، نجد أن هذه الوظيفة نقلت بدورها تدريجيا من نطاق المهام الموكلة إلى السفارات، حيث يقوم بها المسؤولون الرسميون مباشرة. وعلى العكس من ذلك أن نجد أن الوظيفة الرابعة للدبلوماسية قد تطورت تطورا ملموسا، مما يقطع بتنوع وازدياد كثافة العلاقات الدولية، فقد تطورت الخدمات التجارية، والمالية، والثقافية، والاجتماعية تطورا ملموسا في السفارات، وهو ما يؤكد على أن السفارات قد تحولت، حيث عجزت عن الاستمرار كمراكز للتأثير السياسي، إلى شيء أشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجاري.

والواقع أن الشبكة الدبلوماسية تعتبر ضحية للتقدم في وسائل الاتصال، لكن ذلك لا يعني أنها قد أصبحت من مخلفات الماضي، فالدبلوماسية كفن للتفاوض بين الحكومات لم تختف، ولكنها تتم الآن على الهواء مباشرة بين المسؤولين المباشرين.²

1 جيفري بيجمان، المرجع السابق، ص 152-153.

2 مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 94.

وتحوّل دور السفير أو الدبلوماسي من مفاوض إلى منسق للتفاوض، يجمع المعلومات وينسقها ويحللها لتكون مادة للتفاوض بين وزير الخارجية أو رئيس الدولة ونظيره من الطرف الآخر، بالإضافة إلى كتابة التقارير عن الدولة المضيفة، أما دوره التمثيلي أو التفاوضي فقد قل أو ضعف عما كان يحدث في الماضي، وهذا لا يعني انتهاء هذه المهمة عن السفير نهائياً، بل مازالت هناك موضوعات تترك ليتفاوض فيها السفراء مع الدولة المعتمد لديها.¹

1 حيدر بدوي صادق، مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي و الاتصال الحديث - البعد العربي-، دراسات إستراتيجية، ط 1، العدد 05، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص 28-29.

المبحث الثالث

مستقبل العملية الدبلوماسية

للتكنولوجيا آثار كبيرة وبالغة الأثر على كيفية إنجاز أو تنفيذ الدبلوماسية وكذلك على ماهية الدبلوماسية نفسها، بدءً من المستوى الهيكلي المجرد، وحتى المستوى العملي للأداء الدبلوماسي، وعلى الصعيد الحياتي اليومي. وكما تم التوضيح مسبقاً، تحدّد التكنولوجيا كيف يحدث التواصل، وبالأخص بأية سرعة، على المستوى الأكثر شمولاً أدّت تكنولوجيا النقل والاتصالات إلى العولمة، والتي أدّت بدورها إلى أنواع من الممثلين الذين أصبحوا دبلوماسيين في ميدان كان يُدار من قبل الدول: مؤسسات متعدّدة الأطراف (تتميز باشتراك أكثر من دولتين أو حزبين) وشركات عالمية ومنظمات المجتمع المدني بالأخص.

المطلب الأول: البنية (Structure).

لقد جعل التغيّر التكنولوجي وبالأخص التغيّر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من سلوك وحوكمة الدول والشركات شيئاً متشابهاً، هذه العملية تجري منذ عدّة عقود، كما أوضحت سوزان سترانج، ولكن هذه العملية مرشحة للتسارع دون أية بادية في الأفق. وتحدّد الكيفية التي تُدار بها الدبلوماسية بشكل جيّد من أي منهما مدى نجاح كل منهما في تحقيق الأهداف، يتوجب على الشركات والحكومات بشكل كبير أن يستجيبوا إلى الجماهير الخاصة باستخدام طرق المقاربة، وهناك نوع من جعل التواصل بسبب تكنولوجيا المواصلات ديمقراطيّاً، وحيث أن التكنولوجيا جعلت

من الممكن نشر المعرفة بشكل أسرع ومن خلال قنوات مختلفة، لذا فإن الجمهور العالمي يتوقع ويطلب بمعلومات ومعرفة أكثر فأكثر من الحكومات والشركات على سواء، فكل من القطاعين العام والخاص يتشاركان موضوعات مثل الممارسة الأفضل أو الممارسة العامة في كل من الأسلوب والمحتوى.

إن العلاقات العامة والدبلوماسية الجماهيرية ومحتوى الدعاية تم تصميمها بشكل كبير وتفصيلها ونشرها من قبل الحكومات والشركات بأساليب متشابهة، ومن هنا فإن مواد الدعاية والإعلان المتعلقة بالعلاقات الاستثمارية للشركة حالياً تشبه المواد المطبوعة (كالنشرات والإعلانات) التي ترسلها الحكومة المحلية إلى الناخبين كي تعلمهم بالكيفية التي يتم بها إنفاق الضرائب المحلية.¹

إن تقارب محتوى وأساليب توفير المعلومات قد ساهم في إعادة تشكيل سمات جموع الجماهير المستقبلية للمعرفة، حيث أن تيارات المعرفة التي تصل إلى الأفراد أصبحت أكثر ثراءً، مما أدى بالجماهير إلى فهم أنفسهم بشكل مختلف، لذا فإن الطرق التي يتصل بها الأفراد مع الشركات والحكومات، والتي ينظر إليها على أنها مشتركة، وسلوك الأعضاء، ودور المواطن، والمستثمر، والمساهم، والعميل جميعها متقاربة، فالأفراد سواء كانوا ناخبين أو مساهمين (أصحاب الأسهم) في أي وقت، فإنهم يطالبون بشكل كبير بتفسيرات أكبر من القيادة، والموظفين المنتخبين أو الموظفين البيروقراطيين، أو إدارة الشركات، فالناخبة تطالب بعدم ضياع أموال

1 جيفري بيجمان، مرجع سابق، ص 101.

الضرائب بنفس الطريقة التي يتوقع بها صاحب السهم من الإدارة أن تضاعف من قيمة الأسهم، على الرغم من أن قياس قيمة الفائدة في كلتا الحالتين مختلف.

أحد العوامل ذات الصلة والتي أثرت في هذا التحول كان نهاية الحرب الباردة، والتي نشأت بعد انهيار سور برلين عام 1989، وإنهاء التنافس الثنائي بين الدولتين العظيمتين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، والذي كان يحمل في طياته التهديد بالفناء الحتمي لكلا القوتين حال تبادل إطلاق الأسلحة النووية، كل هذا يحدّد ويشكل علاقة المواطن بالحكومات، وبالتأكيد أولوية الأمن قبل أي شيء آخر فيما يتعلق بالمواطن، فقد قدّمت الحرب الباردة درجة من الاحترام والمراعاة من قبل المواطنين تجاه حكوماتهم والتي لم تكن من قبل.

لقد أعطى التحدّث عن الأمن حكومات الدولة القومية موقفاً بنويًا أقوى يمكنها من الكفاح بسبب إخلاص وولاء الأفراد، حيث قضت نهاية الحرب الباردة على الأولوية المطلقة لمبدأ الأمن، لكن العلاقة بين نهاية الحرب الباردة والتقاء تيارات المعرفة هي علاقة تتسم بالتعقيد أكثر من كونها أحادية الاتجاه ويمكننا أن نفهم نهاية الحرب الباردة على أنها سبب تأثير التحوّل الديمقراطي المعرفي، لأن ثورة التكنولوجيا المعلوماتية بدأت بالفعل قبل سقوط سور برلين.

لقد سهّل انتشار جهاز الفيديو والذي سبق ظهور الأنترنت والجهاز المشغل للأقراص المدمجة المرئية نشر التيارات المعلوماتية الغربية في الجبهة السوفيتية في

الثمانينيات من القرن العشرين، وهكذا وبشكل واضح فإن نهاية نظام الأمن الثنائي القطبين زادت من هذه العملية حال حدوثها.¹

لقد تشابهت أهداف الحكومات والشركات في ظل هذا المناخ العالمي بعد الحرب الباردة، والذي يتسم بكونه غني بالتكنولوجيا ووسائل التواصل، وعلى الرغم من أن مسؤولية الحكومات عن حماية المواطنين ضدّ أي هجوم داخلي أو خارجي هي شيء رئيسي، إلا أن أهمية توفير الرفاهية الاقتصادية للمواطنين تُعدّ هدفًا رئيسًا أيضًا للحكومات، وتتزايد أهمية هذا الهدف بشكل كبير في ظل رغبة حكومة الدولة القومية في توفير وخلق وظائف تضيف أهمية أو قيمة عالية، في ظل العمل على جذب الاستثمار الداخلي والعمل على استقرار الأسعار الاستهلاكية، وكذلك استقرار سعر الصّرف وتشجيع الصادرات من البضائع والخدمات.

في كل ذلك لا تشبه حكومة الدولة القومية على الإطلاق إدارة أي شركة كبرى تسعى إلى المنافسة في الاقتصاد العالمي، وبالمثل فإنه على الرغم من أن إسعاد أصحاب الأسهم لدرجة أن رفع قيمة الأسهم للشركة أو إبقاءها عالية هو الهدف الأساسي للشركة، إلا أن الشركات تجد نفسها في حاجة إلى بذل كم كبير من الوقت والجهد والكسب والإبقاء على الدعم الجماهيري لمشاريع الشركة، وينطبق هذا سواء كانت الشركة تتبع لسوق بعينه، أو تبني مصنعًا، أو تقدّم خدمات، أو تمدّ بالمدخلات التي تحتاجها عمليات الإنتاج، أو أنها تشارك في مشاريع مشتركة تتعلق بالمسؤولية

1 جيفري بيجمان، المرجع السابق، ص102.

الاجتماعية، ومن هنا فإنه يحدث تقارب والتقاء في أهداف الحكومات والشركات في مجال النشاط وفي الاتجاه كذلك.

حيث أن سلوك كل من الدولة والشركة أصبح متشابهًا، فإن دبلوماسية الدولة القومية أصبحت ضرورية وواعدة من أجل خلق واستبقاء وظائف تضيف قيمة عالية ومن أجل جذب الاستثمار الداخلي إلى قطاعاتهم، فإنه يتوجب على الحكومات أن تتواصل مع الشركات بشكل مباشر، حيث أصبحت الحكومات تدرك وبشكل كبير أن السياسة الاقتصادية المحلية وكذلك السياسات العامة أصبحت سياسة اقتصادية عالمية، لذلك فإن صناعة السياسة تتطلب تعاون واشتراك عدة ممثلين، ليس فقط الحكومات الأخرى والهيئات غير الرسمية، ولكن أيضا الشركات الكبرى والتي لديها القدرة على خلق أو القضاء على الوظائف، والتي يمكن أن تشارك في شراكة العام مع الخاص من أجل تحقيق أهداف اجتماعية أولا تشارك، وذلك يعتمد على الطريقة التي تمّ بها يد العون والمساهمة في ذلك.¹

وبالنسبة لإدارة الشركات وبالأخص الشركات العالمية، فإن نفس النمط يظهر على السطح، فالاستراتيجية التعاونية والتي كانت مماثلة للسياسة المحلية والسياسات العامة أصبحت سياسة عالمية الأمر الذي يتطلب تعاون الحكومات، فإذا أرادت شركة ما بناء مصنع أو مباني تابعة لها في دولة أخرى أو إذا رغبت في الدخول بأسهم في سوق دولة أخرى، أو إذا أرادت تصدير بضائع أو خدمات لسوق دولية ثانية فإن على

1 جيفري بجمان، مرجع سابق، ص 102-103.

هذه الشركة أن تتواصل وتتفاوض مع حكومة هذه الدولة، وفي بعض الأحيان تحتاج الشركة أن تتواصل فقط مع الإدارة المحلية، لكن غالبًا يتطلب الأمر عضواً ما من الحكومة الإقليمية أو القومية، ومن أجل أن يكون هذا التواصل منظماً ومثمراً، فإنه يتوجب على الحكومات والشركات كلاهما أن يقوموا ببناء هياكل وعمل إجراءات لتقديم أنفسهم وعرض اهتماماتهم، بعض هذه التمثيلات الدبلوماسية والتواصلات تتضمن أنواع أخرى من الجهات غير الرسمية مثل بنوك التنمية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

قبل سنوات كثيرة كتب ألفين توفلر (Alvin Toffler) كتابه "صدمة المستقبل"، و"حضارة الموجة الثالثة"، وقد توقع في الأخير أن البشر يتحركون نحو عالم لا تتضرب فيه المعرفة بعد أن كانت الموجة الأولى عبر التطور الزراعي، والموجة الثانية عبر الصناعة، والموجة الثالثة عبر المعلومات والاندماج المعولم. على ما يبدو أن تشكل الموجة الرابعة حين يصبح الإنسان جزءاً من الآلة، وتُصبح الآلة جزءاً منه وانعكس هذا على العلوم السياسية بشكل عام، وأدبيات العلاقات الدولية بشكل خاص، وشكل فيها منطقة فراغ ما زالت بحاجة إلى بحث وتحليل، فإن هذه المنطقة بشكل عام تتسحب على المجال الدبلوماسي، ولاسيما عندما تقترن بتحديات العولمة، فإنها سوف تختلف بشكل أو آخر عن دبلوماسية عصر اللقطبية. ومن ثم يدفع لظهور أنماط، وأساليب تُقدم تصوّرات تتسجم مع حالة تلاقح الأفكار في

لذلك كان المُتخصِّصون في دائرة العلاقات الدولية أخذوا بالتحدُّث عن الدبلوماسية التقليدية، والدبلوماسية الحديثة، وبين السَّرية والعلنية، فإنَّ الدبلوماسية اليوم تأخذ أنماطا يصحُّ القول عنها بأنها خارج سياق التوقُّع الذي عهدَه التاريخ الدبلوماسي، بل غريبة على الدبلوماسية بكل اتجاهاتها، أهمها:

يقول **هنري كيسنجر**: «إنَّ الإعلامَ الصَّاحبَ دائِمَ الحُضُورِ يُحوِّلُ السِّياسَةَ الخارجِيةَ إلى فرعٍ من فروع التَّسليةِ العامَّةِ، فالتَّنافسُ الحادُ على التَّصنيفِ يُنتِجُ هَوسًا بالأزْمةِ الآنيَّةِ، ويَقْدِمُها بِشكْلِ عامٍ كأزْمةٍ أخْلاقِيةٍ بَينَ الخَيرِ والشرِّ»، فكيف سيَكُونُ الحديثُ عَن هَذا المَوْضُوعِ وَنَحْنُ نَعِيشُ عَصْرَ (*Digital War*) .

1 ياسر الحسين، "دبلوماسية الموجة الرابعة"، جريدة الشروق المصرية، بتاريخ: 2015/08/11،
عناوين: _____، إشارات: _____ ط:

442

وربما ستظهر أشكال جديدة من الدبلوماسية قريبا، أو قد ينقرض الدبلوماسيون في ظل الدبلوماسي الرقمي، ويحلّ "الآي فون"، و "اليوتيوب"، و "الانستجرام" بدلا من الشفرة السرية، والحقيبة الدبلوماسية، وحامل البريد الدبلوماسي، ونستبدل أفكار بسمارك، ومترينخ، وجورج كينان بعقريات مارك زوكربيرج، وستيف جوبز، ونكون أمام اكتشاف "الدبلوماسي الرقمي" ليكون سفيرا فوق العادة.

ثانيا/ تطوّر دبلوماسية المواطن:

إذا كانت الثورة التكنولوجية قد ساهمت في صناعة «كل مواطن هو إعلامي» عبر استخدامه جهاز الموبايل فإن الرأي العام وضع المواطن أمام مهمة دبلوماسية، وأصبح له تأثير في صانع السياسة سُمي لاحقا في بعض الدراسات الدبلوماسية ذات الطابع الديمقراطي ما يُعرّف بـ"الدبلوماسية العامة أو الشعبية" (*Public Diplomacy*)، وإذا كانت الدبلوماسية التقليدية تقوم أعمالها بالاعتماد على السفارات والبعثات الرسمية فإن الدبلوماسية الشعبية تعتمد على النقابات، والاتحادات، والمُنظمات، والفرق الرياضية التي تمتلك علاقات صداقة بمُنظمات لها نفس الاختصاصات، فعلى سبيل المثال كانت لدبلوماسية "البنج بونج" أثرها الواضح في فتح العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية عام 1970، ويُمكن أيضا للمجتمع المدني أن يكون له الدور الأبرز في هذا الاتجاه.

ثالثاً/ تزايد تأثير دبلوماسية الفواعل من غير الرسمية:

صعود "الفواعل غير الدول" مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية والدولية، ووسائل الإعلام المؤثرة، وهذه الفواعل أصبحت لها دبلوماسيتها الخاصة بها؛ ما أثر بشكل أو آخر في الدبلوماسية التقليدية أقرب إلى ما يُمكن تسميته "القوة الذكية"، و"الدبلوماسية المرنة"، كما نظر له جوزيف ناي عبر المزج بين "القوة الصلبة" (*Hard power*) و"القوة الناعمة" (*Soft Power*)، وسياسة ثلاثية الأبعاد (3D) التي تعني المزج بين الدبلوماسية، والدفاع الوطني، والتنمية.

وإذا كان جهاز وزارة الخارجية هو الجهاز الوحيد الذي يقع على عاتقه تنفيذ السياسة الخارجية الرسمية للوحدة القرارية فإن البنوك والشركات متعددة الجنسيات تتنافس اليوم على هذه المهمة في عالم ما بعد "وستغاليا"؛ ليعيش النظام الدولي في حالة الفوضى، وتراجع قدرة الدولة؛ لتؤدي تلك الفواعل أدوار الدولة تاركة المغزى الرمزي للدولة في أداء وظائفها الخارجية.

إنّ الأنماط غير الرسمية في الدبلوماسية ليست بالجديدة، ولكن تبقى هذه الأشكال الأربعة تُمثّل أنماطاً لدبلوماسية جديدة تجعل المؤسسات الدبلوماسية التقليدية أمام تحدٍّ، وعليها إعادة صناعة نفسها فلا يُمكن للدبلوماسية أن تواجه التحديات الجديدة بالمهارات القديمة، وهنا مهمة الدبلوماسيين المحترفين ربما نحتاج فيها إلى أنسنة الدبلوماسية بشكلها المُعولم.¹

1 ياسر الحسين، مرجع سابق.

لقد أصبحت الدبلوماسية ونظرًا لاحتوائها على أنواع كثيرة من الممثلين الدبلوماسيين أكثر تعقيدًا، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض التعميمات عن المخرجات مازالت ممكنة، تتشارك الشركات والحكومات وبشكل كبير في اهتمامات بعينها، مثل تشجيع استثمار معين، أو بناء المصانع الأمر الذي يؤدي إلى خلق عدد كبير من الوظائف ذات الدخل المرتفع، ومن هنا وبالمعنى الأشمل فإن التعاون بين الدولة والشركة أصبح محتملاً، ومع ذلك فإنه في نفس الوقت ليس من الضروري أن تكون نتائج الدبلوماسية بين الدولة والشركة في بعض المراحل الفردية مؤكدة.

إن الاهتمامات الموجهة من قبل الإتحاد الأوروبي ضدّ شركة "ميكروسوفت" في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بخصوص التحكم الشديد في الأسعار، والمعارك القضائية الناشئة عن ذلك، والتي استمرت لعدة أعوام حتى بعد حل قضية الحكومة الأمريكية مع "ميكروسوفت"، قد تبدو وكأنها تتعارض مع التوقعات بوجود تعاون كبير بين الهيئات ونحن نزعم أنها قد تتداخل وتتشابك مع الاهتمامات، وحيث إن هناك أنواعًا متعدّدة من الاختلافات قد تظهر فإن التدخلات الدبلوماسية أصبحت مطلوبة.

يختلف الهيكل الفعلي للتمثيل الدبلوماسي بين الشركات والحكومات إلى حدّ كبير، أكثر من كونه مجرد مهام معينة للحكومات لدى حكومات أخرى مثل السفارات، والقنصليات، ومكاتب التجارة. فالتمثيل الدبلوماسي للشركات أمام الحكومات لا يختلف كثيرًا عن تمثيل الحكومات أمام بعضها البعض، فالشركات الكبرى المتخطية للحدود

القومية تميل إلى تأسيس مكاتب ضخمة تختص بالعلاقات الحكومية في واحدة أو أكثر من المقار الرئيسية للشركة، والتي تعمل بشكل مشابه لعمل وزارة الخارجية في الحكومة. و"إكسون موبيل" تعدّ خير مثال على شركة لها مكتب سياسي ضخم تابع لها.¹

يغطي مصطلح "منظمات المجتمع المدني" نطاقًا واسعًا من الكيانات أكثر مما نتصوّر، ومثل الشركات، تختلف تلك المنظمات في الحجم من منظمات صغيرة جدًا ومحلية إلى منظمات دولية كبرى، ولدى معظم الناس أن تلك المنظمات هي كيانات ضخمة ودولية أنشئت لكي تضطلع بمهام خيرية، مثل حماية البيئة وعلاج المرضى ومكافحة الفقر، مثل السلام الأخضر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأطباء بلا حدود (MSF)، وما يميّز منظمات المجتمع المدني عن المؤسسات متعدّدة الأطراف هو أن دوائرها لا تتألف من الحكومات. وبالإضافة إلى المؤسسات الخيرية تشتمل منظمات المجتمع المدني على جماعات المصالح الدولية، مثل الاشتراكية الدولية، ومجلس الكنائس العالمي، والمنظمات الدينية الدولية...الخ.

ويشار إلى أن العديد من أكبر منظمات المجتمع المدني الدولية التي يزداد الاعتراف بها كجهات دبلوماسية تنقسم إلى خمسة أقسام كبيرة: منظمات مكافحة الفقر مثل "أوكسفام" و "الرؤية العالمية" و"أنقذوا الأطفال"، والمنظمات الطبية والصّحية مثل "أطباء بلا حدود" و "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، ومنظمات حقوق الإنسان مثل

1 جيفري بيجمان، مرجع سابق، ص 105.

"العدالة الدولية"، والمنظمات البيئية مثل "السلام الأخضر" و "أصدقاء الأرض"، ومنظمات الأعمال والمصالح السياسية مثل "الاتحاد الدولي للاتحادات التجارية" و "الاشتراكية الدولية".¹

في يناير 2001 افتتحت مؤسسة جديدة وهي المنتدى الاجتماعي العالمي في "بورتو اليجري" بالبرازيل، بهدف جمع منظمات المجتمع المدني على مستوى العالم لنفس النوع من العصف الذهني حول المشكلات العالمية، والذي تمّ في "دافوس" تحت رعاية المنتدى للاقتصاد العالمي ولكن بأجندة مختلفة وضعتها منظمات المجتمع المدني وفي موعد انعقاد أول اجتماع للمنتدى الاجتماعي العالمي تعزّزت صلته مع مناهضي الدبلوماسية، عندما قام جوزيه بوفيه رئيس اتحاد المزارعين الفرنسيين بالمشاركة في الهجوم على مزرعة بالقرب من "بورتو اليجري" تمتلكها الشركة الزراعية العالمية "مونسانتو" ، حيث قام المهاجمون باقتلاع المحاصيل المعدلة وراثيًا، ومع مرور الزمن هذا المنتدى الاجتماعي العالمي حذو النموذج الذي كانت تضعه نصب أعيننا وهو "اجتماع دافوس" السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي، وبالتالي لا يمكن النظر إليه على أنه مناهض للدبلوماسية.

لقد اجتذب الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في "بورتو اليجري" في عام 2005 ما يزيد عن مائة ألف مشارك ينتمون إلى أكثر من 2000 منظمة ومن أكثر من 119 دولة. وبحلول عام 2006، أثارت النجاحات التي حققها المنتدى

1 نفس المرجع، ص225-226.

الاقتصادي العالمي في توسيع النقاش العام حول كيفية تنظيم الاقتصاد العالمي وتضمين الكثير من بنود أجندته في النقاشات في "دافوس" - أثارت أسئلة مهمة أمام منظمي المنتدى الاجتماعي العالمي حول مستقبل منظماتهم، حيث ثار النقاش حول ما إذا كان المنتدى الاجتماعي العالمي قد حقق أهدافه الرئيسية بالنجاح في إدراج أجندته ضمن أعمال دافوس أو ما إذا كانت هناك حاجة لدى المنتدى الاجتماعي العالمي لرفع الوعي العام بأجندته من خارج المنتدى الاقتصادي العالمي.¹

كما تنامي دور الشخصيات الدبلوماسية البارزة، لعل أحد المؤشرات على تطوّر دور الشخصية الدبلوماسية البارزة في المجتمع الدولي والثقافة الدبلوماسية يمكن ملاحظته في إنشاء "مجموعة الحكماء الدوليين".*

المطلب الثاني: العملية (Processes).

تلعب وسائل الاتصال دوراً مهماً في تقدير الموقف السياسي وسرعة اتخاذ القرار وإبلاغه وتلقي ردود الفعل بشأنه. والتقدّم التكنولوجيا جعل هذه الوظائف مختلفة في جدواها وطرق أدائها، ومن أهم نتائج الطفرة التي شهدتها العالم في الاتصالات

* برزت مبادرة إنشاء مجموعة الحكماء الدوليين سنة 2007، أثناء الاحتفال بالعام الـ 89 لميلاد الزعيم والرئيس السابق لجنوب أفريقيا نيلسون مانديلا. وجاء تكوين المجموعة للاستفادة من خبرات وتجارب الزعماء السياسيين، والشخصيات البارزة في حل المشاكل والأزمات الدولية. وتضم المجموعة عدداً من الشخصيات السياسية المعروفة مثل الأسقف ديزموند توتو كبير أساقفة جنوب أفريقيا الحائز على جائزة نوبل للسلام سنة 1984، و غراسيا ميشيل زوجة نيلسون مانديلا المعروفة باشتغالها بالعمل الخيري، وتضم أيضاً الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، الذي ازداد نشاطه في المجال الدولي والإنساني، بالإضافة إلى الدبلوماسي الجزائري لخضر الإبراهيمي الممثل السابق للأمم المتحدة في العديد من مناطق التوتر في العالم، كما تضم رجل الأعمال البريطاني ريتشارد براتسون، وشخصيات أخرى.

1 جيفري بيجمان، المرجع السابق، ص 230.

وتدفق المعلومات أنها أفرزت بيئة جديدة محيطة بنطاق العمل الدبلوماسي، وفي بعض الأحيان، وفرت لدوائر أخرى أدوات - طالما احتكرتها وزارات الخارجية - مما أدى إلى تغيير الوزن النسبي لهذه المؤسسات فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية.

فالتيار الذي يتبنى منظور التأثير السلبي يرى أن التغيرات السياسية التي نتجت عن العصر الإلكتروني في المجتمع الأمريكي، قد أضافت إلى قوة الرئيس قوة أخرى. في نفس الوقت الذي توزعت فيه القوة إلى المجالس التشريعية من خلال الإعلام الذي أشرك الجمهور في قضايا العلاقات الدولية، وهو ما يعتبر تناقضاً داخلياً؛ حيث إن كلاً من السلطة التشريعية والتنفيذية قد تمتعت بزيادة في القوة، إلا أن زيادة قوة السلطة التنفيذية لم توزع بالتساوي بين كل مؤسساتها بالطبع، والإمكانات التي توافرت للسلطة التشريعية هي في حقيقة الأمر إعادة توزيع لبعض الإمكانات التي كانت قطاعات تنفيذية تملكها.

ويرى البعض أن المعلوماتية - وعلي غير المؤلف - قد أدت إلى شخصنة العلاقات الدولية، حيث أتاحت فرصة الاتصال المباشر بين القادة السياسيين، ويضرب في ذلك مثل هو قيام الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش بتجميع التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية. فقد استخدم الرئيس الهاتف كما لم يستخدم من قبل في الدبلوماسية الدولية، وكانت هناك أنواع مختلفة من المكالمات، المكالمات القصيرة من أجل إطلاع المخاطبين على التطورات؛ والمكالمات الأكثر تفصيلاً، وهكذا وضعت القواعد الدبلوماسية جانباً، ولم يعد وزراء الخارجية يمضون ثلاثة أيام من أجل

التحضير لمحادثات رئيس الدولة مع رئيس دولة أخرى. كما يرى آخرون أن التقدم في تكنولوجيا الاتصالات نتج عنه تعدد الألسنة المتحدثة باسم الدولة، فيما يطلق عليه الدبلوماسية العامة أو الإعلامية، ويرى أصحاب هذا الرأي أن ذلك يضعف الأدلة الدبلوماسية، لأنها كانت القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة.

كما أن هناك من يرى أن الدبلوماسية غير الرسمية بصفة عامة قد أدت إلى توزيع في المهام التي كانت تضطلع بها الدبلوماسية الرسمية الممثلة في وزارات الخارجية، ويحذرون من نتائج الثورة الاتصالية التي تؤثر سلباً على الأدوات والأدوار التقليدية للدبلوماسية؛ مما أفسح المجال للحركات الإرهابية وللأنشطة الاستخباراتية، وفي ذلك خطراً كبيراً على السلام الدولي الذي تلعب الدبلوماسية فيه دوراً كبيراً.¹

في ضوء هذا الدور الذي تلعبه الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى في التأثير على صياغة العقل العام في مجتمعاتها، وما تمثله من مصادر معلومات، أصبح من الضروري أن يقيم الدبلوماسي علاقات منظمة، ومنضبطة مع ممثلي الصحافة، وأن يكونوا دائماً على قائمة دعواته ومناسباته الاجتماعية، بل وكذلك لقاءات دورية محدودة خاصة مع المعلقين وكتاب الرأي، وبالأخص على المهتمين والمتخصصين في شؤون بلاده ومنطقته، ومثل هذه اللقاءات يقدم فيها الدبلوماسي مادة يعتمد عليها مثل هؤلاء الكتاب والصحفيين والمعلقين فيما يكتبونه عن قضايا تهم الدبلوماسي، وتأخذ هذه المادة عدة مستويات ابتداء من "Background Information" حول

1 خالد محمد غازي، الطوفان .. ما بعد العولمة: صناعة الاعلام وتحول السلطة، مرجع سابق، ص75-76.

خلفيات وأصول تطور سياسة ما، حتى تفسير دوافع وحقائق حدث قائم والاعتبارات التي تحكم بلاده منه، ومثل هذا الشرح يساعد على أن يجنب الكاتب سوء الفهم أو سوء التقدير أو ربما تسوية هذا الموقف.

ولا يقتصر ما يجب أن يطره الدبلوماسي من قنوات اتصال مع ممثل الصحافة على الكتاب والمعلقين السياسيين، بل يجب أن يشمل المتخصصين منهم في مجالات قد لا تقل أهمية عن شؤون السياسية، مثل الثقافة والسياحة ومن يكتبون في شؤون المال والاقتصاد بل والرياضة، وجميعها مجالات أصبحت تتصل بالاهتمامات اليومية للدبلوماسي وباهتمامات بلاده، وتمثل نسيج علاقاتها بالدولة التي يعمل فيها الدبلوماسي.¹

ربما تكون التكنولوجيا، وكما هو معلوم من معناها الواسع، هي العامل الوحيد الكبير الذي يحكم حركة المهام الدبلوماسية الرئيسية، وكذلك عمليات التمثيل الدبلوماسي والتواصل، فقد أثرت تكنولوجيا الانتقال والتواصل على طريقة الأداء الدبلوماسي وكيفية الأداء التواصلي، فقد زادت التكنولوجيا من سرعة التواصل الدبلوماسي بشكل كبير، سواء كان ذلك على نحو جيد أو سيئ، كما أنها صعبت الإجراءات الأمنية المتعلقة بالتواصل الدبلوماسي، فالتكنولوجيا الحديثة - وعلى الرغم من أنها ذلت الصعوبات الخاصة بترجمة لغتين غير شائعتين أثناء اللقاءات الدبلوماسية-. إلا أنها غير قادرة على حل مشكلات أكثر عمقا قد يواجهها

1 السيد أمين شلبي، مرجع سابق، 99.

الدبلوماسيون مثل تلك المشكلة المتعلقة بكيفية إظهار كلام الدبلوماسي بشكل مفهوم ومستوعب من قبل الجميع. إن التحدي الذي يواجه الدبلوماسيين أثناء التمثيل والتواصل الدبلوماسي هو أن يتحكم في إدارة التغيير التكنولوجي، وأن يُطوع التكنولوجيا بشكل فعال ومؤثر دون أن يسمح للتكنولوجيا أن تملي عليه شكل ومحتوى ونتائج التفاعلات الدبلوماسية.

هل من المناسب أن نتحدث الآن؟، ومن الذي سيدير الحوار؟، وإلى من نتحدث؟، من خلال أية قناة من قنوات التواصل؟، وأية وسيلة مكن الوسائل؟ وما هو عدد مرات التحدث؟، وهل يجب أن يجيب؟، وإذا أجاب، ماهي سرعة الإجابة؟ كل هذه الأسئلة الجوهرية يجب على الممثل الدبلوماسي أن يجيب عليها من أجل تحقيق أفضل النتائج.

وفي عصر البريد الإلكتروني، والاتصال المرئي والمراقبة الإلكترونية، فإن الفجوة تتسع ما بين الممثلين الدبلوماسيين القادرين على تطويع التكنولوجيا، على أن يتم ذلك بشكل متقن، وبين هؤلاء الدبلوماسيين غير قادرين على ذلك، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يختلف أدائهم الدبلوماسي تبعاً لذلك.¹

لقد غير التقدم الهائل والثورة التكنولوجية خاصة في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية، ويمكن أن نميز بين نوعين من التأثير، فالجانب الأول هو ما أضافه من قوة وفعالية للعملية الدبلوماسية بإدخال الرؤساء

1 جيفري بيجمان، مرجع سابق، ص164.

ومستشاريهم، وكذلك الخبراء المتصلين بجوانب العلاقات المتعددة، وبشكل أصبح عنصرا مساعدا للعملية الدبلوماسية وهدفها الأساسي، وهو بناء علاقات أوثق وأشمل بين الأمم، وبشكل أصبح عاملا مساعدا للعملية الدبلوماسية التقليدية والتي كانت تُدار من قبل وإلى حد كبير من خلال القنوات التقليدية وهي السفراء المقيمين ومساعدتهم.¹

المطلب الثالث: جدول الأعمال (Agenda).

باتت تقنيات وسائل الإعلام الحديثة مثل توتير تلعب دورا هاما في حياة الدبلوماسيين فأصبحوا بدورهم سفراء لوسائل الإعلام الحديثة. إنهم يغردون أيضا للإسراع في التواصل، غير أن هؤلاء لا يتقنون جميعا اللعبة الكاملة في هذا المجال. في الساعات الأولى من صباح الثاني من أبريل تمّ تحويل هاشتاغ "محادثات إيران" (#IranTalks) إلى هاشتاغ "اتفاق إيران" (#IranDeal). علامة (الهاشتاغ) المستخدمة في خدمة توتير توضّح أنه حدث بالفعل انفراج في المفاوضات بشأن ملف إيران النووي، وذلك بين إيران من جهة، والدول التي لها حق النقض في الأمم المتحدة وألمانيا من جهة أخرى. لقد انتصرت الدبلوماسية نهاية الأمر ومعها انتصرت أيضا السياسة الخارجية من خلال استخدامها لخدمة توتير. هذا التوجّه الإعلامي السياسي هو ما يعبر عنه بالمصطلح الجديد (Twiplomacy) أو "دبلوماسية توتير".

1 السيد أمين شلبي، "هل مازال الدبلوماسي ضرورة"، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218623&eid=286>

بعد أعوام من المباحثات والمحادثات بين الأطراف المعنية بالملف النووي الإيراني عبر وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف ونظيره الأمريكي جون كيري (John Kerry) ووزير الخارجية الألماني شتاينماير (Frank W. Steinmeier) عن سعادتهم لما توصلوا إليه في تلك المباحثات بشأن الملف النووي الإيراني.

ليس استخدام خدمة "تويتر" من طرف السياسيين حصراً على وزراء الخارجية، بل إن ثلثي عدد رؤساء الدول والحكومات يستخدمون "تويتر" ويغردون مثل أكثر من 4000 دبلوماسي في السفارات وممثلياتها في العالم، بحسب دراسة لشركة "بيرسون مارستيلر" الاستشارية. وبهذا تكون الدبلوماسية: «قد نجحت في الوصول إلى أكبر عدد من الناس، حيث يمكنهم أن يطلعوا على ما يقوم به الدبلوماسيون من مهام ومعرفة الأخطاء التي يقعون فيها»، كما يقول يان ميليسن من المركز الهولندي للعلاقات الدولية في مدينة لاهاي.¹

إنّ أحد أهم تأثيرات النقل في تكنولوجيا المعلومات والذي يظهر مداه منذ عِدّة عقود منذ الحرب العالمية الثانية هو الحاجة المتزايدة للدبلوماسية الجماهيرية بمعناها الأشمل، فالدبلوماسية الجماهيرية تشير إلى خطاب الحكومات الذي يوجهه الدبلوماسيون إلى الجمهور، ويتمّ استخدام الدبلوماسية الجماهيرية لأجل دعم السياسات الخارجية للحكومات والجهات الدبلوماسية، وكذلك دعم ومساندة العمليات والأهداف الخاصّة بالمنظمات الدولية، وكذلك تقديم يد العون للشركات العالمية.

1 "نهاية الدبلوماسية؟"، على الرابط: <http://aqlame.com/article24663.html>

وعلى عكس المفاهيم حالياً، فإن الدبلوماسية الجماهيرية ليست تطوراً حديثاً في الممارسات الدبلوماسية، وطبقاً للمؤرخ وبستر الذي أرّخ في حقبة الثلاثينيات، فإن المستشار الألماني المدعو أوتوفون بسمارك تفاعل في نهايات القرن التاسع عشر مع بزوغ أهمية الرأي العام، والذي تسبب في اهتمام متزايد بالشئون الخارجية من قبل الصحف والمجالات، فقام باستغلال المؤسسات الإعلامية الأجنبية، وكذلك الألمانية من أجل أن ينشر ويبث الآمال والمخاوف في الشعب الأوروبي.

وقد وصف وبستر مجهودات الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون بما يسمى بـ"الدبلوماسية الجماهيرية" حيث أنه يبيع خطته لتحقيق تسوية عالمية بعد الحرب العالمية الأولى، من خلال خطبه السياسية للشعب الأمريكي.

إن تحديد الدبلوماسية الجماهيرية كما وصفها الدبلوماسي المحترف العميد الأسبق لكلية الحقوق والدبلوماسية، بجامعة "توفتس" إدموند غاليون، والذي وصف الدبلوماسية الجماهيرية في عام 1968، على أنها: «التعامل مع تأثير الاتجاهات الجماهيرية على تشكيل وأداء السياسات الخارجية»، فقد اعتبر غاليون أن عناية حكومات الدول الأخرى بالرأي العام شيء ذو قيمة، حيث إن التواصل بين الدبلوماسيين والصحفيين أصبح ضرورياً لأجل العلاقة المتنامية بين عرض الشؤون الخارجية في الإعلام والتأثير الناتج عن ذلك في صياغة وأداء السياسة الخارجية، ويزعم كيشان رانا الدبلوماسي المحترف الذي تحول من دبلوماسي إلى أكاديمي، في

كتابه المسمى "السفير في القرن الحادي والعشرين" أن الدبلوماسية الجماهيرية عبارة عن ممارسة لكسب التأييد ثم نشر ذلك وبثه للجماهير.

ووصف جوزيف ناي السياسة الخارجية للحكومات، والتي ينبغي أن تكسب القلوب والعقول على أنها "القوة الناعمة". وقد وصف جون ميليسن القوة الناعمة على أنها: «شكل من أشكال فرض الرأي». وعمومًا فإن التواصل السياسي، والدبلوماسية الجماهيرية خصوصًا، هما الأدوات الرئيسية للقوة الناعمة، وتترك الحكومات في الوقت الراهن، الحاجة إلى الأخذ في الحسبان ضرورة الانخراط في الدبلوماسية الجماهيرية، وضرورة إظهار ذلك للمواطنين وللناس عامة.¹

على هامش الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا في يناير 2007 اجتمع وزراء تجارة كل القوى التجارية العالمية الرئيسية في العالم لأول مرة بعد عدة أشهر من الانشغال وذلك بغرض إحياء مفاوضات تحرير التجارة العالمية المتعثرة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، والتي أطلق عليها "أجندة الدوحة للتنمية"، وفي آخر ظهيرة للاجتماع السنوي وفي جلسة جماعية لوزراء التجارة الرئيسيين برعاية أمين عام منظمة التجارة العالمية باسكال لاس، أعلن المنتدى عزم وزراء التجارة إقامة تجمع الإعلام العالمي.

وقد قام بونو كبير مغني مجموعة الروك (U2) ورئيس منظمة المجتمع المدني المناهضة للفقر "DATA" (الدين، والإيدز، والتجارة، وإفريقيا) سنة 2002

1 جيفري بيجمان، مرجع سابق، ص 165-166.

بدعوة بول أونيل أول وزير خزانة في حكومة جورج بوش وذلك لاصطحابه في جولة بإفريقيا، وفي رحلتها المثيرة التي قامت وسائل الإعلام العالمية بتغطيتها بالكامل التقى، كل من بونو و أونيل برؤساء الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركات الكبرى، وقد أرجع أونيل الفضل لأونو في تغيير فهمه لقضايا الفقراء في إفريقيا، وأعلن تأييده لإعطاء الأولوية لجعل التنمية الاقتصادية في إفريقيا على رأس أجندة السياسة الخارجية لإدارة بوش.

في نوفمبر 2002 قام الرئيس التنفيذي لشركة "مايكروسوفت" بيل غيتس بزيارة رسمية للهند، وأثناء زيارته التي تعدّ الثالثة للهند عمل غيتس كرئيس دولة زائر، حيث التقى برئيس الوزراء فاجباي وكامل طاقم قادة الحكومة، بالإضافة إلى رؤساء كبريات شركات التكنولوجيا الهندية، وقد أعلن غيتس أثناء زيارته أن "مايكروسوفت" سوف تستثمر 400 مليون دولار أمريكي في الهند خلال ثلاث سنوات، ولقد كان توقيت زيارة غيتس له مغزى عميق، إذ جاءت الزيارة بعد شهور قليلة من ممارسة رؤساء الشركات التكنولوجية الهندية والعالمية ضغوطاً هائلة على كل من رئيس الوزراء فاجباي والرئيس بوش لحل النزاع طويل الأمد مع باكستان بشأن كشمير، والذي اندلع مرة أخرى في النصف الأول من العام، حيث أعلنوا على فاجباي أن يخفف من حدّة التوتر العسكري، وعلى بوش أن يصبح أكثر نشاطاً في التوسّط لحل هذا النزاع، ولو لم تكن تلك الدبلوماسية التجارية الناجحة لما تمت زيارة غيتس للهند.

لعل هذه الأمثلة التي ألفها القراء ومشاهدوا الأخبار بشأن الشؤون الدولية، تساعد في تكوين صورة للمشهد المتنوع والثري للجهات الدبلوماسية الفاعلة المعاصرة، والذي يختلف نسبياً عن المشهد البسيط نسبياً لدبلوماسية الدولة في العصر الذي تلا معاهدة "ويستفيليا" للسلام سنة 1648، أو حتى الطبوغرافيا الدبلوماسية في أوائل القرن العشرين، عندما بدأت المنظمات الدولية في الظهور بعد الحرب العالمية الأولى.

يعتبر العديد من العلماء أن معاهدة "ويستفيليا" للسلام هي التي مهّدت الطريق لنظام دولي قائم على فكرة الدولة-الأمة، وحتى القرن العشرين كانت الصورة الكلاسيكية عن الدبلوماسية أنها ترتبط بتمثيل حكومات الدول لدى الحكومات الأخرى وبالاتصال، بينها نلاحظ نطاقاً عريضاً جداً من الجهات الفاعلة مرتبطة بأنشطة تمثيلية واتصالية دبلوماسية فهناك المؤسسات متعدّدة الأطراف بأشكالها المختلفة، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات المجتمع المدني، مثل الهيئة الدولية للصليب الأحمر، وحركة السلام الأخضر، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وكذلك الشركات العالمية مثل "مايكروسوفت" و "جاذبروم" و "تويوتا"، أو حتى ما يطلق عليه الشخصيات الدبلوماسية البارزة مثل **بونو و جيمي كارتر ونيلسون مانديلا... الخ.** ولكن لكي نفهم إلى أي مدى يعتبر هذا التنوع من الجهات الدبلوماسية الفاعلة ذا مغزى وكيف غيّر من طبيعة الدبلوماسية المعاصرة يجب علينا أن نبدأ بمحاولة فهم

طبيعة الجهة الدبلوماسية الفاعلة ولماذا يعتبر من المفيد أن نفكر في الدبلوماسية من منطلق المسارح التي تشغلها الجهات الفاعلة التي تلعب أنماطاً خاصة من الأدوار.¹

لعل تأثيراً آخر للتكنولوجيا يتسم بأنه بيروقراطي في طبيعته وكما أوضح كير باليجا، وهو أن ظهور تكنولوجيا الاتصالات السريعة يعني أن العمل الدبلوماسي لم يعد في حاجة إلى تمهيد الطريق لظهور التنظيم الوظيفي أو المهني للعمل الدبلوماسي جنباً إلى جنب مع التنظيم الجغرافي للمجموعات أو الفرق المنوط بها القيام ببعض المهام الخاصة مثل التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة دولياً، أو احتواء سرعة انتشار الأمراض المعدية التي يمكن لها أن تنظم عملها داخل وزارة الخارجية، وبين وزارة الخارجية ومنظمات أخرى بدون الحاجة إلى التواجد داخل العاصمة، أو أي موقع آخر بعينه، ولا حاجة للهيئة العاملة في الحقل الدبلوماسي إلى خط هاتف يتصل بالمدير مباشرة في نفس مكان العمل الذي يؤدي فيه أعمالهم.

هذه الظاهرة لا تنبئ بتوازي المهن المنظمة جغرافياً، بالأخص المهام المتعلقة بعدة دول متنوعة لكنه يسمح بفاعلية ومهنية أكثر تأثيراً وذلك عن طري إتاحة الفرصة للعمل دي الطبيعة التنظيمية الوظيفية (التنظيم الوظيفي) أن يؤدي ويتم بالرغم من أي شيء، علاوة على ذلك فإنه يعطي الفرصة للهيئة العاملة أن تقوم بعملها على الصعيد الجغرافي وكذلك الوظيفي في ذات الوقت، فالمستشار الاقتصادي الذي من شأنه أن يقوم بمهمة دبلوماسية خارج البلاد، بإمكانه أن يؤدي عمله عن قرب مع

1 جيفري بيجمان، مرجع سابق، ص 29-31.

مستشارين اقتصاديين في مهام معينة، ويتم ذلك كله بشكل إلكتروني، حيث يعملون على حل أمور تتعلق بالسياسة الخارجية، وفي نفس الوقت يعملون مع الهيئة السياسية والاستشارية في نفس المهمة في أمور متعلقة بالدولة التي يعملون بها.

هذا النوع من إعادة تخطيط الأشكال التنظيمية للأفراد العاملين في الحقل الدبلوماسي عبر الحدود الجغرافية والإدارية من شأنه أن يزيد من أهمية قدرة وزارة الخارجية على القيام بدور حارس الحدود الخاص بالعمل الدبلوماسي في المواقع المحددة دون الحاجة إلى أداء دور الحارس الذي يضبط ويوجه العمل الدبلوماسي للوكالات الأخرى.¹

إن أحد المظاهر التي تميز الاقتصاد العالمي الحالي عن ذاك في العصور الماضية هو حجم ودرجة تماسك السوق المالي، ففي يناير عام 2007 كان حجم رأس مال السوق الخاص بالشركات التي تمارس نشاطها في سوق الصرف العالمية ما يزيد عن 50 تريليون دولار، وفي عام 1980 تم تقديم حجم الاستثمارات الأجنبية بحوالي 25% من الناتج العالمي في حين أنه عام 2000 كان مجمل التقدير يزيد عن 92%، إنَّ عدم استقرار سوق المال العالمي حاليًا قد شكل نوع من التهديد لأسباب الرزق والصحة وحياة سكان الأرض مثله مثل الحروب العنيفة و الكوارث الطبيعية.

1 جيفري بيجمان، مرجع سابق، ص156-157.

ومن هنا فإنّ من أهم المهام والتي تمثل نوعاً من التحدي أمام الدبلوماسيين لدى الدول الصغيرة والكبيرة على السواء، هو العمل على تحقيق سوق منظمة ومنع تذبذبات السوق المالية لأقصى درجة ممكنة، وذلك من خلال التعاون والتواصل، وعندما يعجز الدبلوماسيون عن منع بعض الأحداث التدميرية، فإن مهمتهم تصبح هي التصرف بسرعة بطريقة تناسقية تعمل على التقليل من الأضرار، وهذا الهدف يتطلب من الحكومات أن تعمل بشكل مكثف وتعاوني مع الأشكال المختلفة للقطاع الخاص سواء على المستوى الداخلي أو خارج الحدود القومية، وذلك أكثر من أي مشاريع أخرى تتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية.¹

ثمة شأن آخر للدبلوماسية يؤثر على القطاع المصرفي العالمي، هو الحاجة إلى محاربة غسيل الأموال، وهو يعنى استخدام المعاملات والصفقات المالية لأجل إخفاء مصدر الأموال وإخفاء غرض تحويلها إلى شيء نافع، وتعتبر عملية غسيل الأموال منذ زمن بعيد الممارسة الشائعة للمنظمات الإجرامية العالمية مثل المافيا بصقليه، وكذلك تجارة المخدرات بميدبلين وكالي التابعين لكولومبيا، لكن منذ تسعينيات القرن العشرين وغسيل الأموال يلقي اهتماماً أكبر حيث أنه أصبح الممول الأساسي للإرهاب، كما أصبح يدار بطريقة سهلة فنياً حيث إن التطور التكنولوجي مهد الطريق أمام النقل الإلكتروني لرؤوس الأموال عبر الحدود.

1 نفس المرجع، ص204.

إن الاستراتيجية الدبلوماسية الرئيسية ضدّ غسيل الأموال هي برنامج تنسيقي للعمل بين الحكومات بعضها البعض، ومنذ الثمانينيات تمّ عقد العديد من الاتفاقيات العالمية بشأن محاربة غسيل الأموال، وفي عام 1989 في قمة باريس للدول السبع العظمى أطلقت الدول الأعضاء حملة الفعالية المالية ضد غسيل الأموال "FATF"، والتي تتكون من الأعضاء السبع وكذلك الاتحاد الأوروبي والدول الثماني الأخرى، وسنة 2007 زادت العضوية في تلك الحملة حتى وصلت إلى 34 دولة، وبدأت هذه الحملة في دراسة وسائل محاربة غسيل الأموال. وفي سنة 1990 أصدرت الحملة 40 توصية وكذلك حملة عمل ضدّ غسيل الأموال وجاهزة للتنفيذ من قبل الحكومات. وفي سنة 1995 تقابل مجموعة من الهيئات الحكومية المسؤولة عن جمع معلومات عن الفصائح المالية من الهيئات الحكومية الأخرى والمؤسسات.¹

لعل أكبر تحدٍّ أمام فهم كيفية إدارة الدبلوماسية العسكرية والأمنية في الفترة الحالية، هو صعوبة تحديد أين تنتهي الدبلوماسية، أو بالأحرى كيف أنّ موضوعات دبلوماسية أخرى وكثيرة وبشكل متزايد تعتبر ذات صلة وطيدة بالمسائل الأمنية، فالصراع المسلح بشكله المعتاد بين الدول كأداة لحل مشكلة الصراع بشأن مقاطعة ما أو إقليم ما، بسلوكه الذين يعيشون فوق أرضه لم يعد شائعاً هذه الأيام، وذلك بسبب النجاحات الأمنية بين الدول.

1 جيفري بيجمان، مرجع سابق، ص206.

ومن هنا ظهرت أهمية أن يكون لدى الدبلوماسية الأمنية أجندة لمكافحة الفقر، والعنف الأسري ومحاربة الإبادة الجماعية والدمار الناشئ عن الكوارث الطبيعية والتآكل البيئي والتغيرات المناخية. ومثلما يتم بشكل كبير استدعاء القوات المسلحة لوقف عمليات الإبادة الجماعية أو المساهمة في الإنقاذ والإسعاف عند الكوارث، فإن التفاوض من أجل إقرار وتنفيذ سياسات قابلة للتطبيق أصبح مهمة حاسمة أمام الدبلوماسية الحالية، بهذا المعنى الشامل يتوجب على أجندة الدبلوماسية الأمنية أن تأخذ على عاتقها الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالشؤون البيئية والمناخية العالمية وأن يكون على أعلى قائمة اهتماماتها.¹

ويشار إلى أن الدبلوماسية الأمنية الإقليمية والدولية لم تحلّ بأية حال من الأحوال محل الدبلوماسية الأمنية الثنائية التقليدية، وما زالت الكيانات الدولية تساعد الحكومات القومية على الحفاظ والاستمرار في التواصل الدبلوماسي والتفاوض المطلوبين لمواجهة ظهور تهديدات من الأنواع الجديدة من الجهات الدبلوماسية، مثل المنظمات الإرهابية والإجرامية، وكذلك التحديات الجديدة التي تواجه الأمن مثل البيئة والتغير المناخي والكوارث الطبيعية والفقر. ومثل إدارة الدبلوماسية الاقتصادية فإن الدبلوماسيين المعنيين بالشؤون الأمنية يجب أن يكونوا قادرين على الجمع بين المهارات الدبلوماسية التقليدية مع مستوى متقدم من الخبرة التقنية، حيث يسهم مستوى

1 جيفري بيجمان، المرجع السابق، ص 244-245.

الخبرة لدى كل دبلوماسي بشكل كبير في قدرته على العمل بشكل أكثر أو أقل تأثيرًا من النظراء المشاركين في الحوار.¹

كما أنّ تطوّر قضايا الهجرة غير الشرعية، يبرز على السطح وبشكل متزايد في الأهمية أمر بشأن أجنّادات الأمن للدبلوماسية الثنائية بين القوى الكبرى، حيث مرّت العلاقة بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بلحظات حرجة حول ذاك الأمر، مما دفع السلطات على الحدود إلى التعاون بشكل مستمر من أجل تحقيق النظام وتجنّب المآسي الإنسانية. ويعمل الاتحاد الأوروبي على مناقشة شؤون الهجرة مع جيرانه في الشرق والغرب عن طريق التفاوض بشأن مشاريع مؤسسية مثل "عملية برشلونة" ومبادرة اتحاد دول البحر المتوسط، والتي تقدّم معونات مالية لأجل التعاون في تنظيم الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر البحر المتوسط.

وتلعب الأجنّادات الدولية المتخصصة دورًا كبيرًا كقنوات لممارسة الدبلوماسية، حيث تأسّس مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالأمم المتحد (UIVHCR) عام 1950، للتعامل مع مسائل الهجرة الناشئة عن الطوارئ، وبعد سنة تأسّست المنظمة العالمية لشؤون الهجرة (IOM)، من أجل تحقيق وتسهيل دبلوماسية فاعلة، وتعاون على أعلى مستوى بخصوص المشكلات والأمور المتعلقة بالهجرة كما تعنى منظمات أخرى بالمساعدات الإنسانية والقضاء على الفقر، وتلعب دورًا هامًا في مواجهة المشكلات المتعلقة بالهجرة.²

1 نفس المرجع، ص 246-247.

2 نفس المرجع، ص 214.

يختلف التنمية الاقتصادية بعض الشيء عن المجالات الاقتصادية الفعلية الأخرى للدبلوماسية في أنه بجانب الأنواع المعتادة للدبلوماسية المتعلقة بخلق النظام والإصلاح، فإن الدبلوماسيون يجب أن يبذلوا وقتاً وجهداً كبيرين لتحقيق المشاريع والمهام، فالدبلوماسيون والهيئة العاملة معهم عليهم أن يتناولوا مجالاً ضخماً من احتياجات التطور الاقتصادي. بدءاً من تمويل التطور إلى الاستقرار المالي وبناء القدرات لأجل القيادة ولأجل إدارة السياسة الاقتصادية الضخمة.

فالدبلوماسية الدولية التي تركز على الشؤون المتعلقة بالتطور تحدث في الهيئات الحكومية الإقليمية والدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ونادي باريس لوزراء مالية الدول الدائنة، والدول الثماني الكبرى، والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل برنامج التنمية بالأمم المتحدة، ومجلس الأمم المتحدة لشؤون التجارة والتنمية، وبنوك التنمية الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الأمريكي، علاوة على أن هذه المنظمات تخدم كمسرح للأحداث الدبلوماسية، إلا أن معظم هذه الهيئات تعمل كجهات دبلوماسية بحكم طبيعتها.¹

المطلب الرابع: دبلوماسيو العصر الرقمي.

إن وسائل الإعلام الاجتماعية على وجه الخصوص هي نقطة جذب لحشد عالمي سريع النمو. إن "فيس بوك" بحجم "أكبر دولة في العالم"، وليس للأجيال الأكبر سناً خيار آخر غير اللحاق بالشباب، فحوالي تسعين في المائة من الأشخاص

1 جيفري بيجمان، مرجع سابق، ص 210.

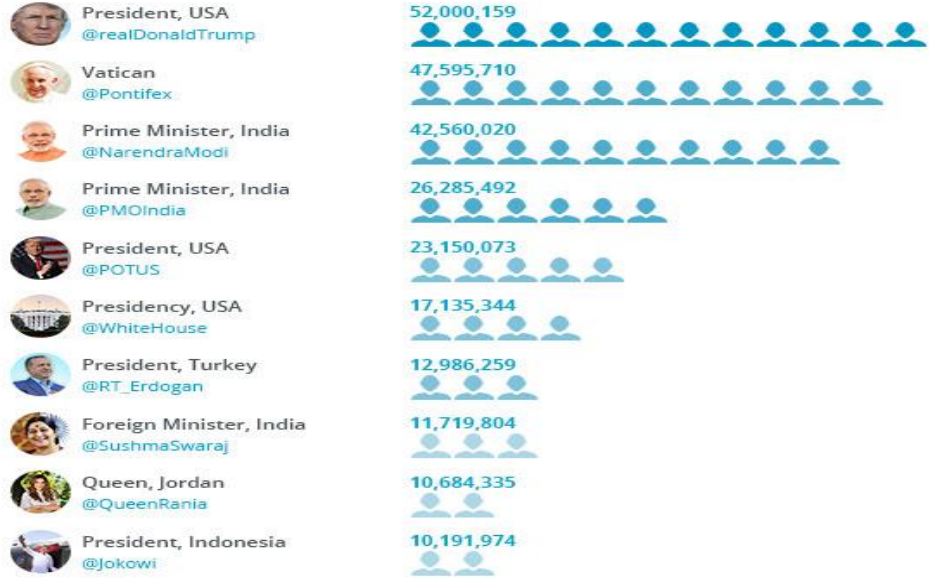
الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة يستخدمون الآن مواقع الشبكات الاجتماعية، كما أن أولئك الذين يبقون خارج مجالهم المغناطيسي، قد يجدون أنفسهم في محيط ظاهرة سوف تتحوّل إلى شيء مختلف تمامًا عن أنماط التواصل السابقة. لقد حولت جاذبية وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعية هذه الأداة الدبلوماسية في القرن الواحد والعشرين، وجعلت تركيزها الأساسي ينصب على النقاش.¹

وبحسب دراسة أصدرها أحد المراكز البحثية أنّ أكثر من 83% من دول العالم لها حُضور على "تويتر"، ولدى ثلثي رؤساء الدول والحكومات 68% حسابات شخصية فيه، وحرصت وزارات الخارجية على إنشاء منصات رقمية كبيرة على شبكة تويتر، إذ يُوجد أكثر من 3100 حساب للسفارات والسفراء للعديد من الدول؛ ومن ثم أصبح الموضوع لا يبتعد من سياق دبلوماسي لإيصال رسائل مُتبادلة غير مُباشرة في مُجمّعات الإنترنت أكثر مما هو العمل في إطار إعلامي، ودعاية خارجية، وإشهار عن نشاطات بينما تحوّل تويتر في العالم العربيّ عبر الجهات الرسمية إلى منصة رقمية لتبادل اتهامات، وشعبيّاً للسباب، والشتائم.²

1 Brian Hocking and Jan Melissen, Op.cit, p.10

2 ياسر الحسين، مرجع سابق.

Most Followed World Leaders 2018 NUMBER OF FOLLOWERS*



الشكل رقم 09:

ترتيب لأكثر حسابات السياسيين في موقع تويتر انتشارا في العالم¹

أمّا مؤخراً فقد عيّنت الدنمارك كاسبر كلينغ في سبتمبر 2017 كسفير في وادي السيليكون (كاليفورنيا، الولايات المتحدة) الذي يحتضن كبريات شركات التكنولوجيا والتواصل الاجتماعي في العالم على غرار "آبل" و"إنتل"، وقال السفير التكنولوجي كاسبر كلينغ في أحد تصريحاته: «بعض الشركات التكنولوجية لها تأثير كبير على كل البلدان [...] هذا يؤكد تمامًا الحاجة إلى "تيكبلوماسي".

1 المصدر: <https://gulfnnews.com/news/asia/india/narendra-modi-3rd-most-followed-world-leader-1.2249594>

و"تيكبلوماسي" (Techplomacy) التي استخدمها السفير جمع بين كلمتي تكنولوجيا ودبلوماسية. ومشت فرنسا في نفس الخط، فقامت بدورها بتعيين دافيد مارتينون سفيراً لشؤون المجال الرقمي في نوفمبر من العام نفسه، يتجلى اختصاص السفير الرقمي الجديد في العمل على القضايا التي تتعلق بالمجال الرقمي والتي تقع ضمن نطاق عمل وزارة أوروبا والشؤون الخارجية مثل المفاوضات الدولية بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحوكمة الإنترنت والشبكات، وحرية التعبير عبر الإنترنت والمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية عبر الإنترنت، ودعم صادرات منشآت المجال الرقمي.

المطلب الخامس: نهاية الدبلوماسية؟

يرى توم فليتشر (Tom Fletcher) في كتابه " *Naked Diplomacy* " أن: في هذا العالم المفتوح معلوماتياً، والذي لم تعد فيه أسرار، يبقى السؤال حول الحاجة إلى الدبلوماسية كمصدر لمعرفة أسرار الدول الأخرى، خاصة وأن ثلاثة مليار شخص متصلون بالإنترنت.

في هذا العصر بات التحدي لعمل الدبلوماسية أكبر، وهذا ما يعرض له فليتشر في الجزء الثاني من كتابه، والذي يعنونه بـ"فن سلطة الدولة أو فن سلطة الشارع". ويتساءل عن دور العمل الدبلوماسي في عصر باتت فيه المعلومات في متناول الجميع. قد يبدو فليتشر متشككاً أحياناً إزاء هذه الأمور، ومتسائلاً عما إذا ما

كان العمل الدبلوماسي قد يمتد خلال رحلة تطوره ليصل الى الناس، وقد كان من قبل يُعنى بسياسات الدول والقيادات مع بعضها البعض حصرياً. هذا التساؤل يجيب عنه الكاتب بأسلوب شيق امتاز به الكتاب منذ البداية وحتى النهاية. مع أنه أحياناً لا يبقى ضمن سرد نسقي للمعلومات بل يتراوح ما بين القصص الخاصة والقصص العامة، ربما ليضيف نكهة إلى الكتاب.

ففي هذا العالم المفتوح معلوماتياً، والذي لم تعد فيه أسرار، يبقى السؤال حول الحاجة إلى الدبلوماسية كمصدر لمعرفة أسرار الدول الأخرى، خاصة وأن هناك اليوم ثلاثة مليار شخص متصلين بالإنترنت. ومن خلال هذا الاتصال والهواتف الذكية، يمكن معرفة أين يتواجد كل شخص على مدى أربع وعشرين ساعة. فنحن اليوم لم نعد في عهد "جيمس بوند" بل أصبحنا نعيش بطولات "ويكيليكس". وعلى الرغم من ذلك يفند الكاتب بالمعلومات أن التطورات التقنية التي عرفتتها أوروبا مكنتها في العام 1913 من أن تسيطر على 60% من العالم وتجنّي 80% من مقدراته بعد أن كانت في العام 1500 تسيطر على 20% من العالم وتجنّي 40% من أرباحه.

معلومات كهذه تقود الدبلوماسي أكثر فأكثر إلى الحاجة إلى تطوير العمل الدبلوماسي بما يتماشى وتطوّر التقنيات الحديثة. واليوم يرتفع عدد المتحدثين باللغة الإنكليزية ليصبح ملياري شخص وهو رقم لم يكن المستعمرون البريطانيون القدماء يصلوا إلى تحقيقه. ولكن هذا أمكن تحقيقه لأن اللغة أصبحت مطلباً علمياً وثقافياً ومعلوماتياً وعولمياً.

ولكي نفهم فن الدبلوماسية التي من واجباتها مصلحة الوطن الأم قبل كل مصلحة، وعلى الرغم مما يحدث في المنطقة من مآسي، وخصوصاً ما يحدث في سوريا من قتل والحاجة الى توقيفه، كان على السفير البريطاني **فلتشر** أن ينظم حفلاً في لبنان تحت مسمى "أسبوع بريطانيا" يعرض فيه لكل ما تمتاز به بريطانيا من تقنيات وصناعات، والهدف من الحفل هو رفع مستوى التبادل التجاري ما بين لبنان وبريطانيا والحفاظ على استقرار لبنان، والسماح باستمرارية الرخاء في بريطانيا وفرص العمل لأهلها وزيادة نسبة المتحدثين باللغة الإنكليزية والترويج الإعلامي لها.

إذن يتطلب العمل الدبلوماسي الاستفادة من قوة الإعلام والأنترنت، ليس فقط في عرض القضايا العامة والتجيش لها لتصبح قضية مهمة لا يمكن لسياسات الدول أن تهملها، وكذلك قضايا الاحتباس الحراري أو التلوث، أو مختلف القضايا التي حركت الرأي العام، مثل التحركات في لبنان ضد الطائفية والفساد. كما يتطلب العمل الدبلوماسي الترويج لعمل السفارات وأهميتها في بناء العلاقات المثمرة مع الدول التي تتواجد فيها. فقد أصبح الإعلام رقماً صعباً حتى أن أكثر ما يمكن أن يجرّج الدبلوماسية هو المؤتمرات الصحافية، والتي لا سلطة لها عليها، والتي تكون فيها أسئلة الصحفيين محرّجة وتتعلق بقضايا السياسات الخارجية للدول.

غير أن ما يقلق **فلتشر** هو أن يبقى التعاطف ما بين الناس على مستوى الشبكة العنكبوتية من دون أن يتحول الى حركة حقيقية في الشارع، وأن تصبح

القضايا التي تتعلق بالمنكوبين واللاجئين وغيرهم من دون مناصرين حقيقيين ومتبرعين داعمين لهؤلاء الناس.¹

ومن الصّعوبات التي سيعانيها الجيل الحالي والمقبل هو أننا بتنا نتحدث عن أخطار كبيرة عابرة للحدود بسبب العولمة، والتي يقصد بها التفجيرات الإرهابية وغيرها. هذه الحركات التي باتت خطراً يكمن ما وراء الشبكة العنكبوتية أكثر مما هو عليها. وهناك من يرى أن هذه الشبكة ستحدّ من الديمقراطية في العالم، ومن المستوى الفكري للناس وبخاصة الجيل القادم.

ثم يتفاعل مجدداً وهو يتحدث عن ظهور أباطرة جدد على الساحة الدولية، والتي هي المنظمات غير الحكومية والتي تتمدد بشكل مسطح من دون هرمية في تركيبتها، وهي تشبه بتمدد الشبكة العنكبوتية. وحين يتحدث عن الموازنات التي تتمتع بها هذه المؤسسات، يذكر موازنة "الصندوق العالمي للطبيعة" والذي تعادل موازنته ثلاثة أضعاف موازنة "صندوق النقد الدولي". وبذا يحاول فليتشر أن يقرأ التغيير في مواقف الناس والمنظمات نحو الدفاع عن حقوق الناس والطبيعة ومساعدتهم. وهو متفائل لأن هناك دلالات صحّية بسبب تغيّر مستوى المعيشة وتطوّرها مثل طول العمر، وارتفاع طول القامة في العالم بسة انشأت.

1 عبير بسام، قراءة في كتاب: "الدبلوماسية العربية" للسفير البريطاني في لبنان توم فليتشر، على الرابط: <http://www.almayadeen.net/books/800781> -الدبلوماسية-العربية-للسفير-البريطاني-في-لبنان

وفي رأيه أن الأمية تراجعت وهناك الكثيرين ممن يقرأون على الشبكة العنكبوتية، وهذا يعد دليلاً على أن الناس أصبحت أكثر علماً وذكاءً. ويفخر الكاتب بتسابق المدن كباريس ولندن ونيويورك وبيروت للظهور والتمايز من دون الإشارة الى الدول التي تنتمي اليها، وبأن عمداً هذه المدن باتوا يشبهون الدبلوماسية التقليدية التي كانت تتشكل من الأرستقراطيين الأغنياء فقط كسفراء للدول. وأكثر القضايا الملحة اليوم هو الحاجة الى قيادة على الشبكة العنكبوتية.

من الواضح أن السفير السابق **توم فليتشر**، والذي يعبر كثيراً في كتابه عن محبته للبنان، والذي ختم كتابه بتحية الختام التي كتبها عندما غادر لبنان إلى بريطانيا، لا يستطيع أن يرى الأجيال القادمة من الأميين الذين يعيشون في مناطق الحروب في بلادنا، بعد أن أغلقت المدارس فيها وتشرّد أطفالها من دون تعليم. وهو لا يريد أن يرى أن السلام الذي كان يعم المنطقة هو الذي رفع من مستوى الذكاء والتعليم والصحة فيها.

كما يبدو أن **فليتشر** يتحدث عن السلام والأمن في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، ودور المنظمات الدولية في دعم هذا السلام في الغرب والقارة العجوز، وينسى أن هذه المنظمات لم تجلب سوى الحسرة والاستغلال والاستعمار بشكليه الجديد والقديم الى مناطق العالم عامة والشرق خاصة.

وعندما يتحدث **فليتشر** عن دور الناس في تسلّم مقاليد الدبلوماسية في بلادهم، فهو يبدو وكأنه بذلك يعلن موت الدبلوماسية، إذا لم تستطع أن تتطور على قدر التغيير التقني ووسائل التواصل.

بدا **فلتشر** بعيداً عن الواقع عندما تحدث عن لبنان الافتراضي الذي يحلم به ويراه سيداً على المنطقة وقائداً لها يجلس فيه كل من سفير إيران وإسرائيل جنباً إلى جنب مع سفير بريطانيا المقبل. بقدر ما كان الكاتب يستشهد بالتاريخ وبكتابات الأخصائيين في عالم العلاقات الخارجية، بقدر ما يبدو حالماً عندما يتحدث عن الدبلوماسي العار، ربما لأنه في هذا الفصل يكشف عن مكنوناته تجاه لبنان والمنطقة.¹

لقد تعوّدت الدول حول العالم أن تعمل من خلال "القواعد الرسمية" عبر الدبلوماسيين ووزراء الخارجية والمنظمات الدولية، بينما تعمل أجهزة الاستخبارات والمنظمات السرية خارج القواعد، ولذلك فإن إيجاد مثل هذا المجتمع الافتراضي سيحدث نوعاً من الفوضى في كل هذه البروتوكولات، التي تنظم علاقة الدول ببعضها بعضاً. في أمريكا هناك مجموعة من المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية لها رأي آخر، وهم يحاولون إيجاد ما يسمى "الدبلوماسية الرقمية" (*Digital Diplomacy*))، وهذا أمر لم تتأسس قواعده بعد، ولكنه يعيش حالة نقاش مستمرة، حتى أن جريدة

1 عبير بسام، المرجع السابق.

نيويورك تايمز أصدرت عدة صفحات كاملة عن الدبلوماسية الرقمية، أو العلاقات السياسية في عصر الأنترنت.

الجهود التي يبذلها الأمريكيون والأوروبيون لاستخدام تقنية الاتصالات الحديثة عبر وزارات الخارجية تنمو أكثر في اتجاه آخر، وهي العلاقة مع الشعوب والمنظمات غير الربحية والأحزاب المعارضة في الدول "غير الصديقة" عبر وسائل الاتصال هذه، ولذلك مثلاً أعلنت **هيلاري كلينتون** أن حق الاتصال بالأنترنت هو واحد من حقوق الإنسان الأساسية التي ستعمل أمريكا على حمايتها، وجاء ذلك بعد أيام من مشكلة جوجل مع الصين، التي جاءت أيضاً بعد فترة غير طويلة على الاستخدام غير المسبوق للتأثيرين الإيرانيين على أحمدى نجاد بعد الانتخابات الإيرانية لموقع "تويتر" في تنظيم مظاهراتهم واعتراضهم السياسي على الحكومة الإيرانية، ونقل رؤيتهم إلى العالم.

خلال هذه الأحداث، كانت إدارة موقع "تويتر" قد أعلن إغلاق الموقع فترة بسيطة للصيانة، وجاء تدخل وزارة الخارجية الأمريكية لإقناع "تويتر" بتأجيل هذا الإغلاق حماية للحوار الإيراني المعارض، تأكيداً للاهتمام الأمريكي بجعل "تويتر" وسيلة تواصل دولية، ومناقضاً لما كان قد أعلنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما من عدم تدخل الأمريكيين في الاضطرابات الإيرانية. ليس من الواضح كيف ستأتي جهود تطوير الدبلوماسية الرقمية أكلها في عالمنا المضطرب، ولكن الواضح أن العالم المتقدم يعمل بجد للاستفادة من التقنية التي صنعها في حماية أجندته السياسية

الخارجية. هناك موقع لوزارة الخارجية البريطانية عن الدبلوماسية الرقمية (<http://digitaldiplomacy.fco.gov.uk>)، ويعرفها بأنها: «استخدام الأنترنت في علاج المشكلات السياسية الخارجية»، التي سترى من خلالها أمثلة عديدة على استخدام البريطانيين لـ"فيسبوك" و"تويتر" والمدونات لدى السفراء والسفارات ووزارة الخارجية. هناك أيضا كتاب باسم "الدبلوماسية الرقمية: السياسة الخارجية الأمريكية في عصر المعلومات"، الذي يشرح بالتفصيل هذه القضايا، وهناك ملف نيويورك تايمز الذي احتفي به كثيرا، ويحمل كثيرا جدا من التفاصيل.¹

لطالما عرفت الدبلوماسية بأنها علم وفن ومهنة تمارس حتى تتجج بسرية وضبابية، ولا تكشف عن مصادرها ولا تفضحهم، مما يشجع المصادر على الإدلاء بأرائهم بحرية وانفتاح، ولكن يبدو أن موقع "ويكيليكس" نجح أخيرا في إنهاء العصر التقليدي للدبلوماسية المرتكز على السرية والغموض.

وما كشفت عنه تسريبات "ويكيليكس" هو المأزق الذي تواجهه الدبلوماسية الجديدة في العمل ضمن قوالب الدبلوماسية التقليدية، لذا فإن نقطة الإثارة القصوى في هذا الحدث غير المسبوق هي أنه مزق شر تمزيق النظام العالمي للسرية الدبلوماسية الذي يضاهي بأهميته وخطورته نظام السرية العسكرية والاستخبارية للدول. وبعد هذه

1 عمار بكار، "سفير في عصر الانترنت"، في: http://www.aitnews.com/technology_indepth/technology-opinion/13218.html

العاصفة القضائية التي مدها "مجهولون" في الكواليس الأميركية بأضخم أرشيف للأسرار في العالم، بات هذا العالم مكشوفاً تماماً.

ويعتقد خبراء الدبلوماسية أن ذلك يكمن في الإدراك المتأني عن التضاؤل المستمر للدبلوماسية بصفاتها أداة في السياسة. كانت الدبلوماسية في الماضي البعيد أداة مركزية للسياسة، ورأى الزعماء دبلوماسيهم الكبار، ولا سيما سفرائهم في عواصم مركزية، قنوات شخصية تنقل في سرية وتكتم رسائل سياسية حساسة. وأصبح اليوم يوجد احتياج أقل لهذه الوظيفة. فالقادة يتعارفون شخصياً، ويلتقون لقاءات متقاربة في اجتماعات قمة، ويعلمون أنه لا يوجد أكثر سرية من الاتصال الشخصي. أصبح الدبلوماسيون ملخصين يكتبون ما يقال في أحاديث القادة وعندما يصبح الموضوع حساساً يطلبون في أدب من الدبلوماسي الخروج من الغرفة.

يرى غازي دحمان أن تسريبات "ويكيليكس" سيكون لها ما قبلها وما بعدها، وستغير إلى حد كبير قواعد اللعبة والاشتباك الدبلوماسي وأشكال التواصل بين الدول في علاقاتها الدبلوماسية على المدى القصير والمتوسط، وبهذه الكيفية وضع موقع "ويكيليكس" نهاية لعصر الدبلوماسية التقليدية، وغير قواعد اللعبة وبالأخص للدبلوماسية الأميركية التي تملك أكبر شبكة بعثات دبلوماسية حول العالم.¹

ترى السفيرة فرانسيس غاي (Frances Guy) في حديث لها نشر على الموقع الإلكتروني المملكة المتحدة في لبنان أن التحدي الذي تطرحه التكنولوجيا

1 غازي دحمان، "أزمة الدبلوماسية الأميركية بعد فضيحة ويكيليكس"، على الرابط:

<https://goo.gl/XT8tdc>

الحديث على الدبلوماسية ليس تحدّي سلبياً بحد ذاته ولكنه يدفعنا الى التفكير بطرق جديدة للعمل. فهي ترى أن التحدي الأول الذي تواجهه الدبلوماسية سببه وفرة المعلومات المتاحة بمتناول الجميع. أما الثاني فهو استخدام الوسائل الرقمية للتواصل في ما بين الناس، إن كان عبر رسائل الهاتف لإسقاط الحكومة في مانيلا أو عبر "تويتر" في تونس و *Facebook* في القاهرة - فهذه الوسائل كان لها تأثيرات راديكالية.

تساءلت **فرانسيس غاي**: كيف يستطيع الدبلوماسيون أن يواكبوا كل ذلك؟ وكيف يمكنهم أن يؤثروا عبر وسائل التواصل الجديدة لصالح بلادهم؟

ثم تحيب أن للدبلوماسية تاريخ طويل. من خلال وقبل الفينيقيين، ولايات، دول، ممالك كانوا يرسلون مبعوثين الى الحكام للتفاوض حول عمليات تجارية ومنع الهجمات. هؤلاء المبعوثون قد يكونوا نقلوا رسائل ولكن لغة الخطابة قد لا تكون في معظم الأحيان مشاركة وقد يكون لدى المبعوث العديد من الفرص ليترجم وليعيد الترجمة مع المبالغة. قد يكون المبعوث نفسه قد أثر بشكل مباشر على الرسالة المرسلة وفي أوقات حال دون أو شجع على الحرب.

وقد استمر الأمر على هذا النحو حتى أصبحت الدبلوماسية ذات طابع رسمي في القرن السادس عشر وما بعد. أصبح تبادل السفراء رسمياً. كان للدبلوماسيين أماكن في بلاط الملوك. إذا شاهدتم فيلم إليزابيث عن الملكة إليزابيث الأولى تكونوا قد شاهدتم الدور الهام الذي لعبه السفير الإسباني وكيف تمت ترجمة تحركاته قبل

الوصول الى أرمادا وهي محاولة إسبانيا اجتياح إنجلترا عام 1588. لعبة الخداع المتبادلة التي يبرع بها اللبنانيون كانت حاضرة بوضوح في بلاط إليزابيث في نهاية القرن السادس عشر.

وقد استمرت حتى يومنا تقريباً. أحياناً كان هناك لغات مشتركة مثل اللاتينية والفرنسية ولكن كان هناك مجال ضيق ليتمكن الزعماء من لقاء بعضهم. وحتى في القرن الأخير عندما قامت ملكتنا إليزابيث الثانية الحالية بزيارة دول الكومنولث بعد تتويجها، استغرقت الزيارة شهور عدة وليس أيام قليلة.

ترى **فرانسيس غاي** أنه كان لدى الدبلوماسيين السيطرة والتأثير على كيفية تسليم الرسائل. إلا أنه في الثمانينات بدأت الثورة مع التغييرات الجزرية في سرعة الاتصالات. حيث صرحت: « [..] بالطبع تغير كل شيء في حياتي الدبلوماسية. كان أول منصب لي في الخرطوم في السودان عام 1988 عندما كانت الهواتف لا تعمل جيداً وكنا نستخدم التلكس والرسائل المشفرة كما كان لدينا 24 ساعة لإجابة لندن حول عمل قمنا به أو توصية ما. كانت الدبلوماسية تجري بتأنٍ. كان لدينا الوقت أن نفكر ملياً بالأمر. ليس بعد الآن. البريد الالكتروني، المكالمات الهاتفية، الرسائل الهاتفية كلها سبّاقة؛ الجميع يريد إجابات سريعة. إنني الآن على شبكة اتصال داخلية لتلقي البريد الالكتروني عبر هاتفي الخليوي. ولا ضرورة لوجودي في السفارة لقراءة بريدي الالكتروني»¹.

1 فرانسيس غاي، "ثقافة الدبلوماسية في العصر الرقمي"، في:

<http://ukinlebanon.fco.gov.uk/ar/news/press-centre/>

هل ما زال الدبلوماسي ذو فائدة عندما تتوافر كل هذه المعلومات للجميع؟
تجيب **فرانسيس غاي** بنعم وذلك لسببين حسب رأيها، أولاً: لأنّ الكثير من هذه المعلومات الجاهزة والمتوفرة هو سطحي ومُشوّه. إذا بحثت عن "إعلان بلفور" مثلاً عبر نظام غوغل لا تحصل سوى على وجهة النظر الإسرائيلية لأنّهم حرصوا على أن تكون هذه الصفحات هي الأولى المتوفرة على "غوغل". هذا لا يهمّني ولا يهمّكم، ولكن قد يكون مهماً بالنسبة إلى شخص جديد يريد المعرفة عن هذا الموضوع، وسيتأثر بما يقرأه. وهنا دور الدبلوماسي الموجود على الأرض الذي يستطيع إعطاء وجهة نظر مفصّلة أكثر وواسعة الآفاق. وهذا صعب في بعض الأحيان لأنّ الوزراء عندنا يحصلون أيضاً على معلوماتهم من محطات الأخبار أو من مواقع إلكترونية الأكثر توافراً.¹

إن العلاقات الدولية لا تتغير كثيراً من خلال تغريدات السياسيين على موقع "تويتر"، بل من خلال ملايين التغريدات التي يكتبها المستخدمون حول العالم في كل دقيقة وبنشرهم لصور وفيديوهات وأفكار تجوب العالم الافتراضي. فكم هي المعلومات الهائلة التي يتم تناقلها وتمثل تحدياً هائلاً للحكومات. وليس هناك من حكومة يمكنها التعامل مع هذا الكم الهائل، كما يقول المذيع السابق في "البي بي سي" نيك غوينغ. وهو يشير إلى أننا مازلنا نخطو الخطوات الأولى فقط في طريق التحول التقني الذي يقوي مكانة الأفراد، كما يتشكك من شرعية القوى الحاكمة التي فقدت السيطرة على

1 نفس المرجع.

الرأي العام. "فحين يتم إلقاء البراميل المتفجرة على مدينة حمص أو حلب من مروحيات تنتشر التعليقات على مثل هذه الأعمال بسرعة البرق على شبكة الإنترنت." عبر رسالة متلفزة لمنتدى الإعلام العالمي الثامن الذي انعقد في "بون" حذر وزير الخارجية الألماني شتاينماير من ارتفاع سقف التوقعات بشأن ما تقدمه التقنيات الحديثة من خدمة للدبلوماسية بقوله: «بعض وسائل السياسة الخارجية قد تبدو بطيئة أو غير حديثة مقارنة بالكم الهائل من الصور الذي يصل من مناطق النزاع، لكن المباحثات الدبلوماسية تحتاج إلى وقت أطول. وحين يتم التوصل في النهاية إلى اتفاق كما حدث في مباحثات الملف النووي الإيراني فلن يصبح مهما إن كانت المباحثات السرية أو النقاشات العلنية هي التي لعبت دورا في التوصل إلى ذلك».¹

يمكن القول أن الدبلوماسية تغيرت. ولم يعد الدبلوماسي يحدّد الرسالة، ولكن تحليله للأمور ما زال مهماً. وبهدف الخروج بتحليل مفيد يحتاج تخطّي شكليات الحكومة. والدبلوماسية الرقمية تعطي هذه الفرصة، إذا أرادت وزارات الخارجية أن تكون بمستوى التحدي، وهي فرصة التأثير الإيجابي في الشباب.

صرّحت فرانسيس غاي قائلة: «لا أظنّ أنّ وقت الدبلوماسيين انتهى. أظنّ أنّ الدبلوماسية تغيرت وأظنّ أنّ الدبلوماسيين بحاجة لاستخدام التكنولوجيا عند الإمكان».²

1 "نهاية الدبلوماسية؟"، مرجع سابق.

2 فرانسيس غاي، مرجع سابق.

يرى أستاذ الاعلام في الجامعة الإسلامية بغزة **وائل عبد العالي** أنه: «لا يمكن للدبلوماسية الرقمية أن تأخذ مكان الدبلوماسية التقليدية، فالدبلوماسية التقليدية بين الدول والمستويات الرسمية، أما الدبلوماسية الرقمية، فهي بين المستوى الرسمي والمستوى الشعبي الذي هو في معظمه عالم افتراضي، بمعنى أنها تتصل بال جماهير من خلال الدبلوماسية الرقمية».

كما يرى أن: «العالم الافتراضي جزء من العالم التقليدي لكن بشكل كبير ومنتشر ومن عدة أطراف، نحن نتحدث في العالم الرقمي عن حوالي مليار مستخدم حول العالم بكافة لغات العالم، لا تحكمهم قوانين ولا نُظم ولا جهات رسمية، ولكن تستفيد الجهات الرسمية من هذه الادوات حتى تُخاطب الجماهير».

أما الإعلامي **عمار جمهور** فيرى أن دخول العالم للدبلوماسية الرقمية لا يعني بالضرورة نهاية الدبلوماسية التقليدية أو الدبلوماسية العامة، بل إن ما يحدث هو تطور لإدارات وأساليب العمل الدبلوماسي، فاستخدام منصات التواصل الاجتماعي وغيرها من الأدوات الرقمية ساهم في بروز مفهوم الدبلوماسية الرقمية التي حسنت العمل الدبلوماسي بمجمله، حيث أصبحت مصدراً للمعلومات ومكاناً لتبادل المعرفة والمعلومة على حدّ سواء، عبر تقنيات الاعلام الرقمي وتحديدًا منصات التواصل الاجتماعي.

وأكد **جمهور** أن الدبلوماسية الرقمية ليست بديلاً وإنما أداة جديدة بيد الدبلوماسي، فالدبلوماسية التقليدية لها أدواتها والدبلوماسية الرقمية لها أدواتها، ولكن

على الدبلوماسيين مجازة هذا التطور وتعلم أدواته واستخدامه وتجديد الطاقات المالية والادارية لخوضه والاستفادة من جمهوره وأدواته ورسائله.

وأضاف: «التحدي الحقيقي الحالي يكمن في فهم الدبلوماسي لأهمية الدبلوماسية الرقمية الذي يتطلب بالضرورة فهما عميقا للواقع والسياق الذي يمارس فيه او من خلاله الدبلوماسي لعمله، آخذا بعين الاعتبار طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع وعاداته وتقاليده، اضافة الى مراعاته للقوانين والانظمة المتبعة».

فاغلب المواقف الرسمية الامريكية او الاوروبية ولا سيما الألمانية والفرنسية جاءت بالدرجة الأولى من خلال تغريدات المسؤولين والدبلوماسيين عبر "تويتر" و "فيسبوك"، فلعبت الدبلوماسية الرقمية دورا محوريا في التعرف على وجهات نظر اللاعبين الدوليين في القضايا الدولية وتوجهاتهم منها.

كما أن السياسيون والدبلوماسيون بدأوا يستخدمون "الاعلام الرقمي الاجتماعي" (*Social Media*) أكثر من الإعلام التقليدي، فمثلا في مرحلة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أخذت إجراءات الخروج مساحة إعلامية مهمة وواسعة في الاعلام الأوروبي والدولي، مستندين على ذلك من خلال مواقف وتصريحات رئيسة وزراء بريطانيا وتصريحات الحزب المعارض، بالإضافة إلى مواقف الاتحاد الأوروبي التي تأتي من تصريحات وتغريدات على "تويتر" و "فيسبوك".

أكد البروفيسور جون ميليسن الباحث في المعهد الهولندي للدراسات الدولية أنها: «ليست نهاية الدبلوماسية كما كان يقال خلال فضيحة "ويكيليكس"، ولكنها نهاية

الدبلوماسية التي نعرفها، الدبلوماسية تتغير، ويقوم الدبلوماسيون والساسة بل والمشاهير بتطويرها عبر استخدام «دبلوماسية تويتر»، وقياس زيادة عدد المتابعين على الأنترنت»¹.

خلاصة:

تعتبر تكنولوجيا المعلوماتية من أهم العوامل التي تحكم حركة المهام الدبلوماسية الرئيسية، وكذلك عمليات التمثيل الدبلوماسي والتواصل. فقد أثرت تكنولوجيا الانتقال والتواصل على طبيعة الأداء التواصلي، كما زادت هذه التكنولوجيا من سرعة الاتصال الدبلوماسي بشكل كبير.

إنّ الدبلوماسية تواجه تغيرًا كبيرًا نتيجة العصر الرقمي، فالدبلوماسية الرقمية والدبلوماسية الافتراضية ساهمتا في تحسين الوظائف الدبلوماسية التقليدية، على غرار التمثيل والمفاوضات والإبلاغ والتنسيق، كما ساعدت الدبلوماسية من خلال وسائل العالمية وتكنولوجيا المعلومات، على دمج الجمهور المحلي والأجنبي.

من بين التأثيرات السلبية للثورة الرقمية على الدبلوماسية، هي المخاطر التي تواجه سرية الاتصالات الدبلوماسية الرقمية، عن طريق القرصنة واختراق الشيفرات التي تحمي المراسلات والاتصالات الدبلوماسية وأعمال التجسس والمراقبة، حيث أن هذه الاخطار تهدد خصوصية الاتصالات الدبلوماسية عن طريق الوسائل الرقمية التي جاءت بها هذه الثورة.

1 رشا عبد الوهاب، مرجع سابق.

لقد ساهمت الثورة الرقمية بشكل كبير في تطور الممارسة الدبلوماسية، فقد كان لها الفضل في تسريع الاتصالات مما يزيد في سرعة التحرك والقيام بالمهام الدبلوماسية ككل، حيث أن الاتصال من أهم العناصر في العملية الدبلوماسية، كم أدت إلى تقرب ممارسي الدبلوماسية أكثر من الشعوب، من خلال استفادة الدبلوماسية العامة من هذه التكنولوجيات الاتصالية الجديدة. كما أنها جعلت الممارسة الدبلوماسية أكثر ديمقراطية وشفافية، ووسّعت المجال لممارسة الدبلوماسية من قبل الفواعل والأطراف غير الرسمية، بل جعلت من جهود الرسميين وغير الرسميين متكافئة في اتجاه تعاوني.

خاتمة

لقد أضحت الدبلوماسية في عصر عولمة المعلومات تتجاوز بكثير العلاقات الدبلوماسية بين الدول والحكومات، وقد يُجادل البعض بأن الشكليات القانونية التي تحكم اليوم، والتي قامت على اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961، لا زالت تعترف فقط بالعلاقات الدبلوماسية بين الدول. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن كل آليات الدبلوماسية التقليدية ما تزال حية ومقبولة، وهي بلا شك في صميم الموضوع. وتشمل هذه الآليات الشبكات الفصلية الموسعة التي تغذيها بالأساس المشكلات المتصلة بحركة الشعوب الدائمة والكبيرة، التي تُعدُّ بلا شك إحدى السمات البارزة لعصرنا، إضافةً إلى الكوارث الإنسانية التي تؤثر على إعلامنا اليومي.

لكن على صعيد آخر، وجدت الدول نفسها مرغمة على تغيير ممارساتها الدبلوماسية على مستوى المؤسسات وعلى المستوى الخارجي. وكان من أبرز النتائج لذلك على كلا المستويين انخفاض عدد ممثلي الدول لدى الدول الأخرى، إضافةً إلى الأزمات المالية المستمرة التي تواجهها البعثات الدبلوماسية، والجدال الساخن الدائم حول هدف البعثة الدبلوماسية الفعلي الآن، وما ترتب على ذلك من ظهور مبادئ "الدبلوماسية العامة".

إن الرأي العام لا يمارس تأثيرًا في خيارات الاستراتيجية فحسب، بل بإمكانه أن يمارسه في تنفيذ السياسة الخارجية أيضًا. وعليه، فإن جماعات الضغط تؤثر في المناورات الوطنية باستغلالها أو بشلها. إن المساس المباشر بالشعور العام يمكن أن يحمله على إنكار سياسة الدولة أو إضعاف قدرتها التنافسية أو إكراه حكومته على

تقديم التنازلات أو على العكس، يدفعها إلى تصلب غير مناسب في الموقف. في بعض المناسبات يحدث الرأي العام الإنعاش والحيوية، والتراجع في بعضها الآخر. ويحدث أن يجمع ويوحد وقد يتسبب أيضا في الفرقة والانقسام. إن ردود أفعاله يصعب توقعها والتنبؤ بها رغم الأساليب المعاصرة في سبر الآراء وتصور النماذج المختلفة.

من خلال هذه الدراسة تمّ التوصل إلى أن للدبلوماسية خلال العصر الرقمي - بمختلف صورها وطرق ممارستها - أهمية كبيرة، كما أن لها فاعلية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية باستخدام القوة الناعمة، القائمة على الاقناع والتواصل مع الشعوب مباشرة للتوضيح وشرح البرامج. فالدبلوماسية الرقمية يمكن اعتبارها وسيلة مهمة من وسائل القوة الناعمة في هذا العصر الرقمي.

ومنه توصلنا إلى اثبات فرضية الدراسة، حيث أن التطور الكبير في وسائل الاتصال والتواصل التي أدت إلى عولمة الاتصالات والمعلوماتية زاد من كثافة النشاط الدبلوماسي، وأثر ذلك بصورة إيجابية خاصة على الأنشطة الدبلوماسية غير الرسمية وأتاح لها ذلك قنوات جديدة للاتصال، كما أنّ هذه القنوات الجديدة كانت في خدمة الدبلوماسية العامة بشكل كبير.

يمكن في الأخير تقديم الاستنتاجات التالية:

- إن انتشار الثورة الرقمية والتقارب الذي أحدثته سوف يعمل على تعزيز الروابط الثقافية بينها، ففي العقود التي انتشر فيها التلفاز في العالم، عمل على نشر معايير ثقافية معينة حتى في الدول التي تحظر وسائل الإعلام

الالكترونية، إذ عمل التلفاز على المشاركة في بعض المنتجات والخدمات على نطاق عالمي، كما عملت هذه الوسيلة على تزايد الاتصال العالمي تزايداً كبيراً.

- قد تساعد هذه الثقافة العالمية في القضاء على الاستقطاب بين الدول التي تطالب بالتماسك العرقي وغيرها من الدول التي تكافح من أجل الاختلاف والتنوع. والأهم من ذلك أن الوصول إلى رابطة مشتركة من خلال "التقارب الالكتروني" قد يساعد على منع انتشار مشاعر الكراهية العرقية المستقبلية والاضطرابات الوطنية من خلال توفير قناة أخرى كبرى للاتصال والتعاون بين الناس بخلاف قناتي التجارة والدبلوماسية.

- لم تعد ممارسة المهنة الدبلوماسية تقتصر على الوسط المحدود لأصحاب السلطة السياسية. وبناءً عليه، يجب على الحكومات أن تلزم نفسها بشرح دبلوماسيتها. ففي كل العهود سخرت الكلمة لصالح السلطة، ويجب أن تصبح اليوم وسيلة للتفاهم لأن القيادة بلا شرط أو قيد تصبح شاقة أكثر فأكثر في المجتمعات المعاصرة، فالمساومة بالمفهوم الميكافلي لم تعد ممكنة: يجب أن يكون بالإمكان منحها مبرراً عمومياً، ينبع من الجمهور سواء كان قانونياً أو أخلاقياً أو اقتصادياً أو غيره من المبررات.

- إن الرجل السياسي والدبلوماسي مهردان في أي لحظة بفقدان دعم الرأي العام في محيط مرتج. بينما كانت تصرفاتهما فيما مضى تملّحها اعتبارات شخصية

كالطموح والمصلحة والعجب والافتخار أو المنطق، اما اليوم فيجب أن تتوافق مع الاهتمام الدائم بالاتصال بالشعب. لم يعد التعريف البيروقراطي للأهداف القطاعية أو المعقدة يكفي لتبرير سياسة خارجية. فالجمهور يريد خبراً سهلاً ومباشراً. فهو يرجو أن يفهم ويود أن يقنع، ولم يعد يحتمل التناقض بين القول والعمل أو خيانة المبادئ المعلنة.

- إن تطور تكنولوجيا الاتصالات عن بعد زاد من قوة وانتشار المؤسسات الإعلامية. حيث استخدم صانعو الإعلام المتعدد الجوانب هذه القوة والانتشار الموسّع لأجل تشريع ودمقرطة الإعلام، لأن آراء الجمهور في العلاقات والقضايا التي تتطلب وساطة قد أصبحت مهمة، كما أن الحكومة والمؤسسات متعددة الأطراف التي تتميز باشتراك أو بوجود أكثر من شريك، والشركات العامة، ومنظمات المجتمع المدني، عليها جميعاً أن تلجأ إلى الدبلوماسية العامة أكثر مما كان عليه الأمر من ذي قبل، والطريقة التي يسلكها كل نوع من الجهات الدبلوماسية أصبحت أكثر تشابهاً وبنفس القدر من الأهمية. لكن رغم زيادة أهمية الدبلوماسية العامة والدبلوماسية غير الرسمية بشكل عام، فإن ذلك لا يقلل من قيمة ودور قنوات الاتصال الدبلوماسية التقليدية، فمعظم الاتصالات الدبلوماسية سواء بين الحكومات أو داخل الحكومات يتم إدارتها بشكل خاص، وعند الضرورة يتم استخدام قنوات اتصال آمنة.

- لقد زادت أهمية وسائل الإعلام والاتصال، بعد التطور الهائل في وسائله وأنظمتها خاصة في عصر الثورة الرقمية، حيث أصبح بإمكان أغلب شرائح المجتمع المختلفة الوصول إلى المعلومة والخبر بسرعة قصوى وفاعلية باستخدام الوسائط الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي، وأصبح المجتمع يشارك في هذا التفاعل مباشرة. وهذا ما يجعل للدبلوماسية الرقمية مكانة مهمة في إستراتيجية الدول مستقبلاً، لأن الدبلوماسية الرقمية تعتمد على وسائل الإعلام والاتصال المتطورة، في نشر الأخبار والأفكار والثقافة والقيم، لأن هذه الوسائل تمكن من الوصول إلى المتلقي (الشعوب) مباشرة، دون المرور على حكومات الدول.

- إن تكاليف الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة أقل بكثير مقارنة باستخدام القوة الصلبة وتكاليف الدبلوماسية التقليدية في تنفيذ إستراتيجية السياسة الخارجية للدول، سيجعل ذلك من الدبلوماسية الرقمية وما تحقّقه من اختراق ثقافي وتوجيه للرأي العام، البديل الأمثل عن التدخل العسكري المباشر وأدوات الدبلوماسية التقليدية لتحقيق المصالح والأهداف الإستراتيجية.

- بسبب تطور وسائل الإعلام والاتصال الرقمية، أصبحت الشعوب تطلع على كل ما يهمها، من خطط أو قرارات مُوجّهة نحو دولهم، وبالتالي يجب أن تستخدم الدبلوماسية الرقمية لتهيئة الطريق لاتخاذ قرار معين، وترشيد أو

تصحيح فهم هذه الشعوب للبرامج أو السياسات الموجهة نحو دولهم عن

طريق ما يعرف بـ"الدبلوماسية العامة الرقمية" (*Public Diplomacy 2.0*).

– لقد أصبح للرأي العام دور بالغ الأهمية، خاصّة بعدما شهدناه خلال فترة الثورات الشعبية في الدول العربية، أو ما يسمى بالربيع العربي، وهذا ما سيجعل من الدبلوماسية تأخذ بعين الاعتبار، رضا الرأي العام وردود أفعاله تجاه ما تقدم عليه من قرارات خلال تنفيذ استراتيجياتها الخارجية. وهذا ما يحتمّ عليها الاعتماد أكثر على القوة الناعمة ووسائل الدبلوماسية العامة، لكسب الرأي العام والتأثير فيه قبل اتخاذ أي قرار يخصّ دولهم.

– إن التطوّر الهائل في وسائل الإعلام والاتصال والمنافسة الكبيرة في إيصال المعلومة بالطريقة التي يريدها كل طرف، سيجعل من الدول خاصة الكبرى منها تسعى إلى زيادة المنافسة بتطوير وسائل الإعلام والاتصال المتنوعة في خدمة للدبلوماسية، والاعتماد أكثر على الوسائل الثقافية المتنوعة، لكسب تأييد الشعوب لبرامجها وسياساتها.

– تتميز دبلوماسية العصر الرقمي بعدّة مزايا هي: المركزية واللامركزية: عن طريق تنقية الجهاز البيروقراطي وتقليل التكلفة وتوفير قنوات اتصالية سهلة داخل المنظمة بما يزيد من الكفاءة والفعالية. التفتت والاندماج: عبر سهولة إنشاء روابط إلكترونية افتراضية بين المجتمعات المختلفة بما عمل على سهولة الاندماج وفي نفس الوقت القدرة على التعبير عن الهوية الذاتية.

الشفافية: بحالة الانكشاف العالمي ودعم التكتل والتحالف وراء قضايا عالمية وشكل ذلك لصانعي القرار قضايا تتعلق بكيفية التعامل مع المعلومات والضغط. **التعبئة والرشادة:** بتوافر المعلومات في اتخاذ القرارات والموازنة بين التعبئة وبين الرشادة في اتخاذ القرار. **السرعة:** بتجاوز الزمان والمكان وقيود الجغرافيا بما ينعكس في تسريع الخطى لاحتواء الصراعات، والتدخل الإنساني. **الافتراضية:** يعني المحاكاة عبر الكمبيوتر للواقع الفعلي، فالدبلوماسية الافتراضية هي دبلوماسية حقيقية، تتم عبر وسائل تكنولوجية، وبرز ما يطلق عليه ب "الدبلوماسية الضخمة" (*Diplomacy Mega*)، والتي تعبّر عن شبكة من التفاعلات السريعة بين فاعلين رسميين وغير رسميين.

- يمكن القول أن مصطلح "الدبلوماسية الرقمية" بشكل مبسط يشير إلى أن الدبلوماسية التقليدية أصبحت أكثر تفاعلية، وأصبح بمقدور الجميع أداء المهام المطلوبة من الموظف الدبلوماسي في وزارة خارجية دولة ما، والتي تدور في الغالب حول هدف تحسين الصورة الذهنية للدولة وتحسين سياساتها الخارجية نحو الدول الأخرى وبناء علاقات طيبة معها، لكن بصورة مغايرة عما هو متعارف عليه!

- إن كلمة «الرقمية» هنا كثيراً ما أشير بها إلى مواقع التواصل الاجتماعي، ناهيك عن غيرها من المواقع الإلكترونية والمدونات والمساحات الافتراضية في فضاء الإنترنت، فما استحدثه السباق مع الزمن الذي كنا في الماضي

القريب مهووسين فيه، باعتراف الجميع شيء استثنائي، إذ لم يعد المواطن بحاجة إلى الانتظار أمام شاشة التلفاز لسماع الأخبار بشكل سلمي، وتلقي آخر ما وصلت له مجريات الأحداث والقرارات النهائية التي تمت خلف أبواب مغلقة، بل أتاحت له تكنولوجيا العصر الرقمي وأدواته أن يدخل في هذا المعترك الحامي، وأن يعمل على خلق رأي ما، وهذا اضعف الإيمان.

– الدبلوماسية الرقمية وتحديدًا في المجتمعات الافتراضية، أتاحت الفرصة لكل منا في أن يصبح دبلوماسياً ضمن قالب يصنعه بنفسه، والدبلوماسية هنا هي دبلوماسية صناعة الصورة الذهنية لدى المواطن في الدولة الأخرى، من خلال توصيل أفكارك أو مشاريعك أو حتى توظيف رؤيتك الوطنية بعد أن تكسبها صفة شخصية تعود بها إلى ذاتك وتعكسها من خلال هذه المجتمعات الافتراضية، مما يضفي مصداقية أكبر لك في المقام الأول، ثم على دولتك في المقام الثاني على المدى الطويل، وهذا المدى هو ما تطمح له كل الحكومات والشعوب، وهو أن تترسخ صورة مشرفة عن هذه البلاد لدى غيرها من بلدان وحكومات وشعوب.

– إن الوقت الحاضر يلح على الاستثمار في المواطن، فهو الدبلوماسي الجديد الذي سيتخطى الكيان الوزاري، والصفات الرسمية الممثلة، لبناء سمعة طيبة لبلده.

- يمكن الإشارة إلى أن الدول العربية والإسلامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، في حاجة إلى استخدام والاستفادة من هذه الأشكال الجديدة للدبلوماسية خلال العصر الرقمي وبرامجها، مثل استخدام هذه الوسائل والتقنيات الجديدة التي أتاحتها الثورة الرقمية في تطبيق برامج الدبلوماسية العامة، من أجل تحسين صورة الإسلام والمسلمين في أذهان الشعوب الغربية، بما يعود بالفائدة في مواجهة المخططات الغربية المرتبطة بالمنطقة العربية.

- كما أن الدول العربية التي تسعى إلى لعب دور إقليمي، عليها أن تولي اهتماما لاستخدام ما أتاحتها الثورة الرقمية للدبلوماسية، وأن تستخدمها في وضع برامج تكون في خدمة مهمة القيادة الإقليمية، حيث تقوم هذه البرامج بتوضيح النوايا والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتقرب أكثر من شرائح المجتمع المدني والرأي العام في المنطقة، مما يساهم في خلق المصداقية، كما تعمل على التأثير وإقناع الرأي العام داخل الدول المعنية للقبول بسياساتها في المنطقة والقبول بتمثيلها إقليميا لدولهم.

قائمة المراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

- إبراهيم الأخرس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الدول العربية، ط1، (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، 2008).
- احمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
- أحمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006).
- احمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، سلسلة كتب المستقبل العربي، 24، ط2، 2004.
- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009).
- أحمد رضا تونكين، القانون الدولي العام: قضايا نظرية، تر: أحمد رضا، مراجعة: عز الدين فودة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972).
- ألان بلانتي، في السياسة بين الدول: مبادئ في الدبلوماسية، تر: نور الدين خندودي، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006).
- الفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، تر: عصام الشيخ قاسم، ط1، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1990).

- ايفانز جلوريا، **الحكومة الالكترونية**، (مصر: دار الفارق، 2005).
- إيهاب خليفة، **القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الأنترنت (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً)**، (الإمارات العربية المتحدة: العربي للنشر والتوزيع، 2017).
- برهان غليون وسمير أمين، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، (دمشق: دار الفكر، 1999).
- بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى، **المدخل في علم السياسة**، ط7، (القاهرة: مكتبة الانجلو-المصرية، 1998).
- بهاء شاهين، **العولمة والتجارة الالكترونية**، (القاهرة: دار الفاروق، 2000).
- بيليس جون و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1، (الأردن: دارمجدلاوي، 2005).
- الجابري محمد عابد، **المسألة الثقافية في الوطن العربي**، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، ط1، (الأردن: دار مجدلاوي، 2004).
- جوزيف. م. سيراكوسا، **الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جداً**، تر: كوثر محمود محمد، ط1، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015).

- جوزيف س. ناي و جون د. دوناھيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تر: محمد الشريف الطرح، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002).
- جوزيف. س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر: محمد توفيق البجيرمي، ط1، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007).
- جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، تر: محمد توفيق البجيرمي، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).
- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة .. التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، تر: محمد صفوت حسن، ط1، (القاهرة: دار الفجر، 2014).
- جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، ط1، (الكويت: مكتبة كاظمة للنشر، 1985).
- ج. تيمونز روبيرتس و أيمي هاييت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعي، ج1، تر: سمر التيشكلي، سلسلة عالم المعرفة، عدد309، (الكويت، نوفمبر 2004).
- حازم البيلاري، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، عدد257، مايو 2000، المجلس الوطني للثقافة والفنون و آداب، الكويت.
- حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، ط6، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976).

- حيدر بدوي صادق، مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي و
الاتصالي الحديث - البعد العربي-، دراسات إستراتيجية، ط 1، العدد 05،
(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،
1996).
- خالد محمد غازي، الطوفان.. ما بعد العولمة: صناعة الإعلام وتحول
السلطة، (مصر: وكالة الصحافة العربية، 2011).
- خليل حسين، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام الدولي
الجديد، ط1، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007).
- دارن بارني، المجتمع الشبكي، تر: أنور الجمعاوي، (بيروت: المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، 2004).
- ديفيد أوماند وآخرون، استخبارات وسائل التواصل الاجتماعي، تر: مركز
الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، سلسلة دراسات عالمية، العدد
125، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للبحوث والدراسات
الاستراتيجية، 2014).
- رمضان زبيري، العولمة والبنى الوظيفية الجديدة للدولة، ط1، (عمان:
مركز الكتاب الأكاديمي، 2013).
- سعدي محمد، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة
الحضارة وثقافة السلام، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،
2006).

- سعيد محمد أبو عبا، الدبلوماسية: تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، ط1، (عمان: دار الشيماء للنشر، 2009).
- سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، ط1، (دمشق: دار اليقظة، 1973).
- سهيل حسين الفتلاوي و غالب عواد حوامدة، القانون الدولي العام، ج1، ط1، (عمان: دار الثقافة، 2007).
- سهيل حسين الفتلاوي، تطور الدبلوماسية عند العرب، (مصر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2002).
- سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الانسان، ط1، (عمان: دار الثقافة، 2009).
- السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، ط2، (القاهرة: مطبعة عالم الكتب، 1997).
- عائشة راتب، التنظيم الدبلوماسي والقنصلي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1963).
- عباس بدران، الحكومة الإلكترونية: من الاستراتيجية إلى التطبيق، ط1، (الأردن: دار الفارس، 2004).
- عبد السلام رضوان، تقرير لجنة إدارة شؤون العالم بعنوان: "جيران في عالم واحد"، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد 201، سبتمبر 1995، ص22.
- عبد العزيز محمد سرحان، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، 1974).

- عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006).
- عبد الفتاح بيوسي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، ط1، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008).
- عبد الفتاح على الرشدان و محمد خليل المرسي، أصول العلاقات الدبلوماسية و القنصلية، ط1، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005).
- عبد الفتاح مراد، الحكومة الالكترونية، (الإسكندرية: شركة البصاء، د.ت).
- عبد المالك ردمان الدناني، الوظيفة الإعلامية لشبكة الأنترنت، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر، 2003).
- عبد المنعم جنيد، دراسات في القانون الدبلوماسي، (القاهرة: مطابع سجل العرب، 1975).
- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، ط1، (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005).
- عبد الهادي بوطالب، مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين، ط1، (المغرب: دار الثقافة، 2004).
- عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، (القاهرة: دار الفكر، 1961).
- عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، ط1، (عمان: دار مجدلاوي، 2004).

- علاء أبو عامر، البروتوكول الدبلوماسي: أصوله، قواعده وتطبيقاته، ط1، (الأردن: دار الشروق، 2010).
- علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها وقوانينها، (عمان: دار الشروق، 2001).
- علي حسين الشامي، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ط4، (عمان: دار الثقافة، 2009).
- على عبد الفتاح، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، ط1، (عمان: دار اليازوري العلمية، 2014)،
- علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، ط3، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1975).
- عمر بن يونس، المجتمع المعلوماتي، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010).
- غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة: دراسة قانونية، ط1، (عمان: الدار العلمية الدولية للنشر، 2002).
- غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، (بغداد: دار الجمهورية، 1968).

- فرانز ستيفن و غريغ أوستن، روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية: الدبلوماسية الالكترونية.. الطريق لفتح الأبواب، تر: طارق محمد ذنون الطائي، ط1، (الأردن: الأكاديميون للنشر، 2015).
- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).
- فرانك كيلش، ثورة الإنفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف ستغير عالما وحياتك؟، تر: حسام الدين زكريا، سلسلة عالم المعرفة، العدد 253، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000).
- فرانك لتشر و جون بولي، العولمة الطوفان أم الإنقاذ: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، تر: فاضل جتكر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
- كارل فون كلاوزفيتز، في الحرب، ج3، تر: أكرم ديري و الهيثم الايوبي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر، 1969).
- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج 4، ط2، (بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، 1985).
- لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

- مارتن غريفيتش و تيري أوكالاهاان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، ط1، (الأردن: دار أسامة للنشر، 2003).
- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية .. الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، ج2، (الجزائر: دار هومة، 2004).
- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998).
- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، (القاهرة: دار الفجر، 2002).
- محمد المجذوب، العلاقات الدولية، (بيروت: جامعة بيروت العربية، 1978).
- محمد صلاح سالم، العصر الرقمي وثورة المعلومات: دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع، ط1، (مصر: عين للدراسات والبحوث، 2002).
- محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، ط1، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006).
- محمد طه بدوي، مدخل إلى العلاقات الدولية، (بيروت: دار النهضة العربية، 1972).

- محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الاسلام والمجتمع الحديث، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004).
- مصباح عامر، تحليل السياسة الخارجية، (الجزائر: دار هومة، 2008).
- ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، ط2، (الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004).
- المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الحضارة وماضي المستقبل، (الجزائر: دار الشهاب، 1991).
- نيكلسون هارولد، الدبلوماسية، ترجمة محمد مختار الزقزوقي، (مصر: مكتبة الانجلو-مصرية، 1957).
- ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ط1، (الأردن: دار مجدلاوي، 2001).
- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، (الأردن: دار مجدلاوي، 2004).
- الهاشمي مجد، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، ط1، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009).
- هانس بيتر مارتين و هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، تر: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1998).

- هاني الرضا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: تاريخها، قوانينها وأصولها، ط1، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006).
- هشام آل شاوي، الوجيز في فن المفاوضة، (بغداد: دار شفيق للنشر، 1966).
- وليد عبد الحي، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011).

2- الدوريات والمقالات:

- أحمد عبد العزيز وآخرون، "العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، سنة 2011.
- أحمد فاروق عبد العظيم، "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"، السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر 2004.
- إسماعيل صبري مقلد، "ثورة المعلومات وحروب المستقبل المحتملة"، مجلة أفاق المستقبل، العدد 15، سبتمبر 2012.
- إلياس شاهد وآخرون، "تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 2016/03، الجزائر.
- أمجد المنيف، "وزارة الخارجية الرقمية"، جريدة الرياض، العدد 17340، بتاريخ: 2015/12/15.
- إيمان عارف، "ويكيليكس .. نقطة تحول في العلاقات الدولية!"، جريدة الأهرام، مصر، العدد 45317، بتاريخ: 2011/01/02

- جريدة العرب، "الدانمارك تعيّن أول سفير في رادي السيليكون"، العدد 10763، بتاريخ 2017/09/26.
- جمال محمد غيطاس، "الحكومة الإلكترونية ليست مشروعاً.. ولكن أفكار وأساليب عمل"، جريدة الأهرام المصرية، العدد 42309، الثلاثاء 06 أكتوبر 2002.
- جريدة الشرق الأوسط، "الحكومة البريطانية: منصتنا العربية دبلوماسية عصر"، عدد 14216، بتاريخ، 2017/10/30.
- جريدة الوسط، "كلينتون تفتتح «حوار المنامة» وسط ضجة تسريبات «ويكيليكس»"، جريدة الوسط، البحرين، العدد: 3007، بتاريخ: 2010/11/29.
- روبير مارتين، "الدبلوماسية الرقمية"، جريدة الشروق، الجزائر، بتاريخ: 2013/06/27.
- "دبلوماسية المواطن.. لتحسين صورة أميركا في الخارج"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10104، بتاريخ: 2006/07/28.
- حسن حنفي، "ثورة المعلومات بين الواقع والأسطورة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 1996.
- حسين سنطوح، "الإستراتيجية دراسة وفن"، دراسات إستراتيجية، (مركز البصيرة)، الجزائر، العدد الرابع، جويلية 2007.
- خالد بن إبراهيم الرويتع، "الدبلوماسية العامة الرقمية والسياسة الخارجية"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12785، بتاريخ: 2013/11/29.

- خالد حنفي علي، "أي دور للشبكات في تغيير عالمنا؟" مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، بعنوان: "الشبكات: مداخل بناء القوة في القرن الواحد والعشرين"، العدد 202، أكتوبر 2015.
- خالد وليد محمود، "الهجمات عبر الأنترنت: ساحة الصراع الإلكتروني الجديدة"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي لدراسة للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، العدد الخامس نوفمبر 2013.
- خير الدين عبد اللطيف، "بعض الأوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 1994.
- رانيا حسين خواجه، "الشبكات وتغير مفهوم القوة في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، بعنوان: "الشبكات: مداخل بناء القوة في القرن الواحد والعشرين"، عدد 202، أكتوبر 2015.
- روبرت كيوهن و جوزيف ناي، "القوة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 103.
- سحر قدوري الرفاعي، "الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع.
- سمير إبراهيم حسن، "الثورة المعلوماتية: عواقبها وآفاقها"، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد 18، 2002.

- السيد بخيت محمد، "نقمة ثورة المعلومات"، مجلة العربي، العدد 468، نوفمبر 1997، الكويت، ص144.
- سيد أحمد قوجيلي، "المجتمع البانوبتيكي: العين الإلكترونية وصعود تجمعات المراقبة"، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 33-34 شتاء - ربيع 2016، ص191.
- السيد يسين، "مفهوم العولمة"، المستقبل العربي، العدد 228، شباط 1998.
- طيايية ساعد، "الدبلوماسية العامة الرقمية .. قوة ناعمة جديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 08، المجلد الثاني، ديسمبر 2017.
- عادل عبد الصادق، "هل يمثل الارهاب الإلكتروني شكلا جديدا من أشكال الصراع الدولي"، ملف الاهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 156، ديسمبر 2007.
- عبد الخالق عبد الله، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، المستقبل العربي، العدد 278، أبريل 2002.
- عبد الستار الراوي، "العولمة: الفردوس الموعود وجحيم الواقع"، مجلة الموقف الثقافي، العدد 10، 1997.
- عشور عبد الكريم، "دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا"، مجلة المفكر، العدد 11. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة.

- علاء موسى، التفاوض الإلكتروني كوسيلة لفض المنازعات التجارية الدولية، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد: 4 السنة السابقة، 2015.
- عمرو الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 1996، ص 86-87.
- فراس كريم شيعان، "الوساطة في المنازعات الإلكترونية"، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 03، السنة السادسة، جامعة بابل.
- فيليب تايلور، "الدبلوماسية العامة ومكانتها في السياسة الخارجية"، مجلة الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية (السعودية) العدد 52، أكتوبر 2010.
- قاسم حجاج، "العولمة والتنشئة السياسية"، السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005.
- كرام محمد الأخضر، "الدبلوماسية غير حكومية: بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير"، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 13، جوان 2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- كولين غرافي، "الدبلوماسية العامة عبر شبكة تويتر"، جريدة الشرق الأوسط (لندن)، العدد 11005، بتاريخ: 14 يناير 2009.
- لمين عطوي، "الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، ربيع 2008.

- محمد بن سعود بن خالد آل سعود، "الانترنت والمجتمع السعودي"، مجلة الدبلوماسية، السعودية، العدد 46، سبتمبر، 2009.
- محمد سعدي، "دبلوماسية حقوق الإنسان بين الأخلاقية وإدارة القوة"، المستقبل العربي، العدد: 304، جوان 2004.
- محمود علم الديم، "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والتأثيرات السلبية لتكنولوجيا الاتصال"، السياسة الدولية، عدد 123، ص 102-103.
- مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة المفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
- وائل عبد العال، "الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية"، سلسلة أبحاث وسياسات الاعلام، مركز تطوير الاعلام، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2018.
- يحيا فاضل صدقة، "القوة الناعمة"، مجلة الشورى، العدد: 107، ربيع الثاني 1430.
- يوسف مسعودي، "العقد الإلكتروني في العلاقات الدولية الخاصة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

3- مواد غير منشورة:

- عابد بن عابد العبدلي، " التجارة الالكترونية في الدول الاسلامية: الواقع، التحديات، الآمال"، ورقة قدمت إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005 ص 06.
- منيرة بودرداين، دور الدبلوماسية غير رسمية في تنفيذ السياسة الخارجية: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، مذكرة ماجستير، 2009، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم سياسية.

4- مراجع إلكترونية:

- أحمد أبو طالب، "أنونيموس: القرصنة السياسية عبر الفضاء الالكتروني"، الأهرام الرقمي، العدد، بتاريخ: 2012/01/01، على الرابط:
<http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?Serial=780539>
- أزهار عويضة، "الدبلوماسية الرقمية.. الدول بحاجة إلى تغريدات أكثر"، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، فلسطين، في:
<https://goo.gl/S9XnnM>
- اسماعيل العزاوي، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الدبلوماسية"، على الرابط:
[http://drkhalilhussein.blogspot.com/2013/03/blog-](http://drkhalilhussein.blogspot.com/2013/03/blog-post_14.html)
[post_14.html](http://drkhalilhussein.blogspot.com/2013/03/blog-post_14.html) ، [2016/08/25].
- ايفلين ليبرمان، "إعادة تعريف الدبلوماسية"، في:
<http://local.taleea.com/archive/newsdetails.p>
[hp?id=12096&ISSUENO=1398](http://local.taleea.com/archive/newsdetails.p) [04/03/2011].

- بشير الوندي، "الدبلوماسية و الاستخبارات .. تداخل في العمل وتبادل الادوار"، المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، على الرابط: <https://www.europarabct.com/>
- بومنجل خالد، "دور الدبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات"، على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=556500> ؛ [2016/02/15].
- كمال الأسطل، "الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي"، على الرابط: <http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=155> ، [2016/08/06].
- جمال محمد غيطاس، "الأمن المعلوماتي و الجرائم الالكترونية .. أدوات جديدة للصراع"، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012، ص4-5، على الرابط: <https://goo.gl/prM355> ؛ [2017/08/06].
- جمال منصر، "تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، على الرابط: <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/7067> ، [2016/08/12].
- جوزيف ناي، "حدود القوة الأمريكية"، ترجمة: علي حسين باكير، في: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/trans.html> ;[25/10/2010].
- جوزيف ناي، "أمريكا واستعادة القوة الذكية"، في:

- [25/10/2016].
[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/496.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/496.htm)
- جوزيف ناي، "الدبلوماسية العامة الجديدة"، في: <http://www.project-syndicate.org/commentary/nye79/Arabic>
- جوزيف ناي، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب"، ترجمة: إبراهيم محمد علي، في: http://www.project-syndicate.org/contributors/contributor_comm.php4
- جين مورس، "الدبلوماسية العامة الفعالة بحاجة إلى وسائل الإعلام الاجتماعية"، في: http://e-diplomacysd.blogspot.com/2013/06/blog-post_3122.html
- حزب البحث العربي الاشتراكي، "ويكيليكس .. بين الوقائع الدبلوماسية والتضليل الدبلوماسي"، على الرابط: http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5432:5432&catid=60&Itemid=276&lang=ar
- خالد محمد غازي، "دبلوماسية المعلومات"، على الرابط: <http://middle-east-online.com/?id=140289>
- دليل استرشادي للمراسلات الدبلوماسية، المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية القطرية، ط1، 2014، ص9، متواجد على موقع المعهد الدبلوماسي في: <http://di.mofa.gov.qa/Arabic/Pages/default.aspx>
- راديو السويد، "تسريبات ويكيليكس الأخيرة تضعف الثقة بالعمل الدبلوماسي"، بتاريخ: 2010/11/29، على الرابط:

<http://sverigesradio.se/sida/artikel.aspx?programid=2494&artikel=4209455>

- رشا عبد الوهاب، "ثورة الدبلوماسية الرقمية.. ثلاث تحديات تواجه الحكومات"، مركز الأهرام، في: <https://goo.gl/jzjUrP>؛ [2017/11/18].
- روزماري ديفيس، "الدبلوماسية في العصر الرقمي"، موقع قناة العربية، بتاريخ: 2012/10/21. على الرابط: <https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/39b6eec6-2f54-4be3-805e-d683bba420f1>
- زكرياء سحنون، "الدبلوماسية الرقمية في خدمة السياسة الأمريكية"، على الرابط: <https://www.maghress.com/attajdid/66798>؛ [2013/04/23].
- زياد منى، "النشر الإلكتروني ومستقبل الكتاب"، مركز الجزيرة، في: <https://goo.gl/dCy6u8>
- سعد محيو، "هل أجهزت تسريبات "ويكيليكس" على عصر الدبلوماسية؟"، على الرابط: <https://goo.gl/m9ukC3>
- سعود كابلي، "الدبلوماسية العامة: الفريضة الغائبة"، في: <http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=3262> [11/03/2010].
- سليمان صالح، "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة"، في الموقع:

<https://units.imamu.edu.sa/Conferences/smumc/Document>

،[2016/08/26]، [s/](#)

– السيد أمين شلبي، "هل مازال الدبلوماسية ضرورة"، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218623&eid=286>

– عادل عبد الصادق، "الدبلوماسية الإلكترونية و المدخل الجديد لإدارة السياسة الخارجية"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، على الرابط:

؛ http://accronline.com/article_detail.aspx?id=28976

[2016/04/12].

– عادل عبد الصادق، "القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر

الفضاء الإلكتروني"، سلسلة قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث

الفضاء الإلكتروني، أكتوبر 2012، ص02، في:

https://drive.google.com/file/d/0B7Xzn6q9WBfsYkVMZ_XhOSnZ0NFU/view

– عادل عبد الصادق، "الاستخبارات الجديدة: إشكاليات التجسس الإلكتروني في

العلاقات الدولية"، سلسلة قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء

الإلكتروني، يناير 2014، على الرابط:

http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=20629

– عادل عبد الصادق، "الدبلوماسية الإلكترونية والمدخل الجديد لإدارة السياسة

الخارجية"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، على الرابط:

http://accronline.com/article_detail.aspx?id=28976

- عبد الحميد ملكاني، "دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة"،
على الرابط:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29704> ؛
[2015/09/15].
- عبير بسام، قراءة في كتاب: "الدبلوماسية العارية" للسفير البريطاني في لبنان
توم فليتشير، على الرابط:
<http://www.almayadeen.net/books/800781-الدبلوماسية-العارية-للسفير-البريطاني-في-لبنان>
- علي أنوزلا، "الدبلوماسية الرقمية"، موقع الجزيرة، في:
<http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/3/8-الدبلوماسية-الرقمية>
- عماد المديفر، "الدبلوماسية الرقمية السعودية.. "تويتر" الخارجية نموذجاً"،
في: <http://www.al-jazirah.com/2017/20170426/ar6.htm> ؛
[15/001/2018]
- عمار بكار، "سفير في عصر الانترنت"، في:
http://www.aitnews.com/technology_indepth/technology-opinion/13218.html
- فرانسيس غاي، "ثقافة الدبلوماسية في العصر الرقمي"، في:
<http://ukinlebanon.fco.gov.uk/ar/news/press-centre/>
- فيرغس هانسون، "ثورة في وزارة الخارجية الأميركية: انتشار الدبلوماسية
الالكترونية"، تر: المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، في:

http://accronline.com/article_detail.aspx?id=4040;
[12/09/2016].

- فيصل حضرة، " السفارات الافتراضية .. رقمنة الدبلوماسية"، في:
<http://www.alttahrer.com/?p=11432> ؛ [2016/07/28].
- كروكر سنو، "مورو في الخير العام: من شؤون الصحافة إلى الدبلوماسية العامة"، في:
[11/03/2010].<http://www.america.gov/st/humanrights-arabic/2008/June/20100629170217x0.2784235.html>
- محمد بوبوش، "دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة"، موقع التجديد العربي، على الرابط: <https://goo.gl/HfSAQ3> ؛ [072015/28]
- محمد عيادي، قراءة في كتاب: مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد و العشرين، لعبد الهادي بوطالب، على الرابط:
<https://goo.gl/ygAN38> ، [2016/08/26].
- محمد عبد الله يونس، "رؤية جديدة لتفعيل الدبلوماسية العامة في عهد أوباما"، تقرير واشنطن، في:
[14/05/2009].<http://fatehforums.com/forumdisplay.php?f=18>
- محمد كساب، "وثائق ويكيليكس وضعت مستقبل الدبلوماسية التقليدية على المحك"، على الرابط: <https://www.masress.com/elbadil/14041>

- مركز دراسات الحكومة الالكترونية، "تعريف الحكومة الذكية"، في:
<http://www.egovconcepts.com/تعريف-الحكومة-الذكية/>
- معهد الو.م.أ الأمريكية، سلسلة الدبلوماسية الافتراضية رقم 18، تقرير
بعنوان: «وسائل الإعلام العربية: أدوات الحكومة.. هل هي أدوات للشعب؟».
يوليو 2005، ص 21، متاحة على الرابط:
https://www.usip.org/sites/default/files/vd18_arabic.pdf
- موقع الأمم المتحدة، "البنك الدولي"، على الرابط:
<https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/world-bank/> ؛ [2015/07/28].
- موقع الدبلوماسية الفرنسية، "المجال الرقمي و الرهانات الدولية"، في:
<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-numerique/numerique-et-enjeux-internationaux/>
- موقع الدبلوماسية الفرنسية، "دبلوماسية التأثير والمجال الرقمي"، في:
<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-numerique/diplomatie-d-influence-et/>
- موقع B.B.C: "واشنطن تندد بحجب طهران سفارتها الافتراضية، بتاريخ:
2011/12/5، في:
[http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/12/111207_ir](http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/12/111207_ir_an_us_embassy_virtual_internet)
[2017/05/13] ؛ [an us embassy virtual internet](http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/12/111207_ir_an_us_embassy_virtual_internet)
- الموقع الرسمي للحكومة الأمريكية: <https://www.usa.gov/>

- وزارة الشؤون الخارجية والدبلوماسية الرقمية، "الدبلوماسية الرقمية"، موقع الدبلوماسية الفرنسية، في:

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-numerique/>

- نايلة الصليبي، "من الحكومة الالكترونية الى الحكومة الذكية"، موقع قناة

فرانس 24، بتاريخ: 2014/01/14 في: <https://goo.gl/2PPh8s>

- نبيل زيد مقابلة، "التحكيم الإلكتروني"، في:

<https://platform.almanhal.com/Files/2/54379>

- "نهاية الدبلوماسية؟"، على الرابط:

<http://aqlame.com/article24663.html>

- ياسر إدريس، "روس يقود الدبلوماسية الامريكية إلى عصر الرقمية"،

ترجمة: ياسر إدريس، صحيفة العرب القطرية، على الرابط:

<http://www.alarab.qa/mobile/index.php?issueId=1384&secid=28>; [23/10/2013].

- ياسر الحسين، "دبلوماسية الموجة الرابعة"، جريدة الشروق المصرية،

بتاريخ: 2015/08/11، على رابط:

<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=11082015&id=5b9647d1-0314-4313-bf64-f8f87dd89bba>

1/ Books :

- Alphonse Rivier, *Principes du droit des gens*, 1^{éd}, (Paris : Arthur Rousseau éditeur, 1896).
- A. Watson, *Diplomacy: The Dialogue Between States*, (London: Eyre Methue, 1982).
- Daniel Bell, *The End Of Ideology: On The Exhaustion Of Political Ideas In The Fifties*, 2nd Ed, (London: Harvard University Press, 2001).
- Daniel Golard, *Les relations internationales de 1945 a nos jours*, 7^{ème} éd, (Paris: Armand colin édition, 1997).
- Gerhard Von Glahn, *Law Among Nations: An Introduction to International Law*, 2nd ed, (New York : Random House, 1970).
- G. R. Berridge and Alan James, *A Dictionary of Diplomacy*, 1st ed, (New York: Palgrave Publishers, 2001).
- G.R. Berridge, *Diplomacy: Theory and Practice*, (London: Prentice-Hall Harvester Wheatsheaf, 1995).
- Hans N. Tuch, *Communicating with the World: Us Public Diplomacy Overseas*, (George Town: Georgetown University Press, 1990).
- Harold Nicolson, *Diplomacy*, 3rd ed, (London: Oxford University, 1963).

- Hillary Rodham Clinton, ***Hard Choices***, 1st ed, (Great Britain, Simon & Schuster Uk Ltd, 2014).
- Jennie M. Williamson, ***Information Operations: Computer Network Attack in the 21st Century***, Carlisle Barracks, PA, (U.S. Army War College, 2002).
- John Tomlinson, ***Globalization And Culture***, (USA : University of Chicago Press, 1999).
- Manuel Castells, ***The rise of the network society***, 2nd ed, (United Kingdom: Blackwell Publishing ,2010).
- Marisol Touraine, ***Le bouleversement du monde : géopolitique du XXI^{ème} siècle***, (Paris : Seuil édition, 1995).
- Marc Porat, ***The Information Economy: Definition and Measurement***, (Washington, U.S. Government Printing Office, 1977).
- Miles Kochler, ***Networked Politics: Agency, Power, and Governance***, (New York : Cornell University Press, 2009).
- Philippe Cahier, ***Le Droit diplomatique contemporain***, (Paris : Librairie Minard éd, 1962).
- Philips Evans and Thomas Wurster, ***Blown to Bits***, (Harvard: Business school press, 1999).
- Pradier Fodéré, ***cours de droit diplomatique***, (Paris : Libraires de la cour d’Appel et de l’Ordre des Avocats, 1881).

- Paul R. Viotti and Mark Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism and Globalism*, 2nd ed, (New York: Mac Millan Publishing, 1993).

2/ Periodicals:

- Mark Leonard, “*Diplomacy by Other Means*”, Foreign Policy, 2002, Sep- Oct. n° 132.
- Zaki Laidi, “*la société civile qui commence à s’exprimer mettra t’elle en péril la souveraineté des états?*”, Le monde bilan économique et social, 1995.

3/ Rapports and Theses:

- Report of the United States General Accounting Office (GAO), “*U.S Public Diplomacy: State Department Expands Efforts but Faces Significant Challenges*”, U.S House of Representatives, (September 2003).
- Olesya M. Grech, “*Virtual Diplomacy: Diplomacy of The Digital Age*”, Master of Arts in Contemporary Diplomacy, Faculty of Arts, University of Malta, 2006.

4/ Internet sites:

- Akhilesh Harsh and Nikhil Ichalkaranje, “*Transforming e-Government to Smart Government: A South Australian Perspective*”, p.11, in: http://www.springer.com/cda/content/document/cda_downloaddocument/9788132220114-c2.pdf?SGWID=0-0-45-1474355-p176836639 ; [26/01/2018].

- Amelia Arsenault, *Centers of Gravity in Public Diplomacy 2.0: A Case Study of U.S. Efforts in South Africa*, Los Angeles, Figueroa Press, September 2015, p.05, In :
<http://uscpublicdiplomacy.org/sites/uscpublicdiplomacy.org/files/useruploads/u35361/Centers%20of%20Gravity%20-%20CPD%20Version.pdf>

- Angel Rabasa (and others), “*Building Moderates Muslim Networks*”, RAND Corporation, Centre for the Middle East Public Policy (2007), in:
http://www.rand.org/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf;
 [02/07/2017].

- Discover Diplomacy, “*You Are A Citizen Diplomat !*”, in :
<https://diplomacy.state.gov/discoverdiplomacy/references/169794.htm> ; [09/01/2018].

- Christopher R. Hill, “*The Limits of Twitter Diplomacy*”, in :
<https://www.project-syndicate.org/commentary/why-diplomats-should-not-depend-on-social-media-by-christopher-r-hill?barrier=accessreg> [09/01/2018].

- Coles Carter of , “*Review on Public Diplomacy: the Foreign and Commonwealth Office and HM Treasury*” December, 2005, p.8., in:
<http://www.fco.gov.uk/Files/kfile/Definitions%20of%20Public%20Diplomacy.pdf>; [02/04/2010].

- Joseph S. Nye: *The Future of Power*. Press Release, Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs,

January .2011. in :

http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/20690/joseph_s_nyes_the_future_of_power.html

- The Center For Citizen Diplomacy, “ *Understanding Citizen Diplomacy*”, in : <https://www.centerforcitizendiplomacy.org/about-us/understanding/> ; [15/01/2018].
Discover Diplomacy, “*You Are A Citizen Diplomat !*”, in : <https://diplomacy.state.gov/discoverdiplomacy/references/169794.htm> ; [09/01/2018].
- Harry Yarger; “*Strategic theory for the 21 century: The little book on big stratrgy*”; in:
<http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?PubID=641>; [25/01/2014].
- Helle Dale , “*Anti-Americanism and Responses to American Power*”, Heritage Lecture (7 April , 2005), in:
<http://www.heritage.org/research/lecture/old-anti-americanism-and-responses-to-american-power>; [02/07/2017].
- Institut for multi-track diplomacy, “ *What Is Multi-Track Diplomacy ?* ”, in : <http://imtd.org/about/what-is-multi-track-diplomacy/> ; [28/08/2017].
- IRI, “ *Smart governance :Using techenology to boost accountability and citizen participation*”, in : <http://www.iri.org/program/latin-america-caribbean-smart-governance> ; [26/01/2018].

- Joseph S. Nye, “*U.S. Power and Strategy After Iraq*”, in:
<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2003-07-01/us-power-and-strategy-after-iraq>
- **Joseph Nye**, *Soft Power and Higher Education*, (Harvard University, 2003), in:
<http://net.educause.edu/ir/library/pdf/FFP0502S.pdf>; [25/10/2010].
- **Mark Leonard**, “*Diplomacy by Other Means*”, *Foreign Policy*, 2002a, Sep- Oct. n° 132, p.50. Or in:
<http://ics.leeds.ac.uk/papers/vp01.cfm?outfit=pmt&folder=7&paper=1062>
- NEC, “*Smart Government: Helping Government to serve the citizen*”, in: <https://www.nec-enterprise.com/solutions/Smart-Government-229> ; [18/01/2018].
- Olubukola S.Adesina, “*Foreign policy in an era of digital diplomacy*”, University of Lancaster, UK,. in:
<http://dx.doi.org/10.1080/23311886.2017.1297175> ; [18/02/2018].
- Peter Braum And Auther, “*E –Negotiation Systems And Software Agents: Methods, Model, And Applications*”, p.172, in:
<https://pdfs.semanticscholar.org/3325/47540971488c3df04a8fbeaa781bff96e794.pdf>
- Randall Cuthbert, “*North Korea: The Potential Application of Multi-Track Diplomacy to Conflict Resolution and Peace Building*”, Institute For Multi-Track Diplomacy, Paper 16, April2005, pp.27-28. In : <http://imtd.org/wp-content/uploads/2017/03/OP-16.pdf>

- “*What is Smart gouvernance*”, in : <https://www.igi-global.com/dictionary/smart-city-governance/58493> ; [26/01/2018].

الفهرس

5	المقدمة
15	الفصل الأول
15	الممارسة الدبلوماسية: نظرة كلاسيكية
16	المبحث الأول
16	مفهوم الدبلوماسية
16	المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية
16	أولا/ أصل مصطلح الدبلوماسية
19	ثانيا/ تعريف الدبلوماسية
22	ثالثا/ الاستخدامات المختلفة لمصطلح الدبلوماسية
25	المطلب الثاني: علاقة الدبلوماسية ببعض المفاهيم المشابهة
25	أولا/ الدبلوماسية والعلاقات الدولية
28	ثانيا/ علاقة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية
35	ثالثا/ الدبلوماسية والاستراتيجية
40	رابعا/ الدبلوماسية والتفاوض
42	خامسا/ علاقة الدبلوماسية بالقانون الدولي
45	المطلب الثالث: الدراسة العلمية للدبلوماسية
49	المبحث الثاني
49	تطور الممارسة الدبلوماسية عبر التاريخ
49	المطلب الأول: الدبلوماسية خلال العصور البدائية
52	المطلب الثاني: الممارسة الدبلوماسية في الحضارات القديمة
57	أولا/ الممارسة الدبلوماسية في الحضارة اليونانية
59	ثانيا/ الممارسة الدبلوماسية في الحضارة الرومانية
62	المطلب الثالث: الممارسة الدبلوماسية في العصور الوسطى
62	أولا/ الدبلوماسية الإسلامية
66	ثانيا/ الدبلوماسية البيزنطية
68	المطلب الرابع: الممارسة الدبلوماسية في العصر الحديث
68	أولا/ الدبلوماسية الإيطالية
71	ثانيا/ الدبلوماسية الفرنسية
73	المطلب الخامس: الدبلوماسية المعاصرة
79	المبحث الثالث
79	وظائف الدبلوماسية والمؤسسات التي تمارسها
79	المطلب الأول: أهداف الدبلوماسية ووظائفها
85	المطلب الثاني: أشخاص الدبلوماسية
94	الشكل رقم 01

94	الأجهزة الرسمية للدولة المكلفة بالعمل الدبلوماسي
94	المطلب الثالث: قنوات الاتصال الدبلوماسي
99	خلاصة:
101	الفصل الثاني
101	الثورة المعلوماتية وعولمة الدبلوماسية
103	المبحث الأول
103	العولمة وأثرها على العلاقات الدولية
103	المطلب الأول: في مفهوم العولمة
109	أولا/ البعد الاقتصادي للعولمة:
111	ثانيا/ العولمة السياسية:
113	ثالثا/ البعد الاجتماعي والثقافي للعولمة:
115	المطلب الثالث: قوى العولمة وآلياتها
122	المطلب الرابع: النقاش النظري حول العولمة
126	المطلب الخامس: تأثير العولمة على العلاقات الدولية
135	المبحث الثاني
135	الثورة المعلوماتية وتأثيرها على العلاقات الدولية
135	المطلب الأول: الثورة المعلوماتية الاتصالية
137	أولا/ في معنى الثورة المعلوماتية:
140	ثانيا/ خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة:
143	المطلب الثاني: الرقمنة والانترنت
152	المطلب الثالث: أثر الثورة الرقمية على العلاقات الدولية
160	المطلب الرابع: القوة والأمن خلال العصر الرقمي
185	المطلب الخامس: أطروحة المجتمع الشبكي
203	المبحث الثالث
203	الثورة الرقمية وتطور الدبلوماسية غير الرسمية
203	المطلب الأول: أثر الثورة المعلوماتية على الممارسة الدبلوماسية
219	المطلب الثاني: أنماط جديدة من الممارسة الدبلوماسية
219	أولا/ دبلوماسية التنمية:
222	ثانيا/ دبلوماسية المجتمع المدني:
224	ثالثا/ دبلوماسية حقوق الانسان:
226	رابعا/ الدبلوماسية البيئية:
228	خامسا/ الدبلوماسية متعددة المسارات:
233	لمطلب الثالث: الدبلوماسية غير الرسمية أو دبلوماسية المسار الثاني
241	المطلب الرابع: الدبلوماسية العامة
257	خلاصة:
260	الفصل الثالث:

260	نحو رقمنة الدبلوماسية.....
262	المبحث الأول.....
262	نظرة عامة حول بديل الحكم الرقمي.....
262	المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية.....
263	أولا/ تعريف الإدارة الإلكترونية:.....
265	ثانيا/ أنماط الإدارة الرقمية:.....
269	ثالثا/ أهداف الإدارة الإلكترونية:.....
270	المطلب الثاني: الحكومة الرقمية.....
271	أولا/ تعريف الحكومة الرقمية:.....
273	ثانيا/ أهمية وأهداف الحكومة الرقمية:.....
278	المطلب الثالث: تجربة الحكومة الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية.....
283	المطلب الرابع: من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية.....
290	المطلب الخامس: معوقات تطبيق الحكومة الرقمية.....
297	المطلب السادس: تهديد اختراق الأمن المعلوماتي في الحكومة الإلكترونية.....
297	الشكل رقم 06: المخاطر المحيطة بالأمن المعلوماتي للحكومة الإلكترونية.....
304	المبحث الثاني:.....
304	الدبلوماسية الرقمية.....
304	المطلب الأول: في مفهوم الدبلوماسية الرقمية.....
315	الشكل رقم 08:.....
315	ترتيب عشر دول الأولى في استخدام الدبلوماسية الرقمية.....
316	المطلب الثاني: الدبلوماسية الافتراضية.....
325	المطلب الثالث: التفاوض الرقمي.....
332	المطلب الرابع: الدبلوماسية العامة الرقمية.....
346	المبحث الثالث.....
346	الدبلوماسية الرقمية .. تجارب عالمية.....
346	المطلب الأول: التجربة البريطانية.....
354	المطلب الثاني: تجربة الاتحاد الأوروبي.....
361	المطلب الثالث: الدبلوماسية الرقمية الأمريكية.....
374	خلاصة:.....
376	الفصل الرابع.....
376	دبلوماسية العصر الرقمي: نظرة مستقبلية.....
377	المبحث الأول.....
377	حدود وآفاق الدبلوماسية الرقمية.....
377	المطلب الأول: الدبلوماسية الرقمية .. دبلوماسية المواطن.....
382	المطلب الثاني: الابتكار والابداع في الدبلوماسية الرقمية.....

387	المطلب الثالث: سلبيات الدبلوماسية الرقمية.
390	المطلب الرابع: أمن المعلومات والدبلوماسية الرقمية.
403	المطلب الخامس: تسريبات موقع ويكيليكس وتأثيرها على الدبلوماسية.
417	المبحث الثاني
417	مستقبل وظائف الدبلوماسية
417	المطلب الأول: وظيفة التمثيل.
420	المطلب الثاني: وظيفة الإستعلام.
430	المطلب الثالث: وظيفة التفاوض.
436	المبحث الثالث
436	مستقبل العملية الدبلوماسية
436	المطلب الأول: البنية (Structure).
442	أولا/ زيادة انتشار الدبلوماسية الرقمية:
443	ثانيا/ تطوّر دبلوماسية المواطن:
444	ثالثا/ تزايد تأثير دبلوماسية الفواعل من غير الرسمية:
448	المطلب الثاني: العملية (Processes).
453	المطلب الثالث: جدول الأعمال (Agenda).
465	المطلب الرابع: دبلوماسيو العصر الرقمي.
468	المطلب الخامس: نهاية الدبلوماسية؟
483	خلاصة:
485	خاتمة
494	قائمة المراجع.
526	الفهرس